حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك

محمد بن علي الصبان

الثالث

تعد ألفية ابن مالك من أفضل ما نظم في علم النحو ولذلك فقد كثرت عليها الشروح ولعل من أهم تلك الشروح شرح الشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني حيث فك ألفاظها وحل ألغازها وشرح عباراتها شرحا وافيا وبين أوجه النحو والإعراب والصرف، وهذه الحاشية هي شرح على شرح الأشموني للألفية، زاد في إيضاح المعاني واستطرد في الآراء النحوية ومذاهب النحويين، وأوجه النحو والإعراب والتصريف، وأتى بالشواهد من القرآن الكريم والأشعار العربيةيصبح وما الإصباح منك بأمثل أي ليس الإصباح أمثل منك لأني أقاسي فيه أيضاً الهموم وهذا قاله بعد تنبهه والأول في حال غفلته. قوله: (فهو قد وجب) قال الغزي وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اهـ. وقال سم قد يقال الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذٍ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط. قوله: (نوعي الأصوات) أي ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية. قوله: (في أول الكتاب) أي في قوله وكنيابة عن الفعل إلخ قال سم قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الأمر أنه أدخلها في قوله وكنيابة عن الفعل إلخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم إرادتها هناك. قوله: (فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال) أي لأن علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف إذ لا يوجد في غير نوعه إلا في أسماء الأصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فإنه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية.k قوله: (قد يعرب بعض الأصوات) أي وجوباً كما في الدماميني وقوله لوقوعه موقع متمكن أي بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذي وقعت موقعه فإن خاق باق في البيت غير مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز إعرابها وبنائها فيما إذا أريد لفظها كما في قوله:

وأي جواد لا يقال له هلا قوله: (إذ لمتي) بكسر اللام يعني شعر رأسي. قوله: (تداعين) أي الإبل باسم الشيب أي بمسمى باسم هو الشيب أي بالصوت المعهود أي دعا بعضهم بعضاً بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل في نفس الصوت لا محكي به الصوت وقوله في متثلم أي حوض ماء متثلم أي متكسر وقوله من بصرة وصلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد. وعبارة القاموس في باب الراء البصرة بلد معروف إلى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفي باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب. قوله: (لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أي لا يرفعه قال في القاموس نعشه الله كمنعه رفعه كأنعشه ونعشه اهـ. ومنه سمي النعش نعشاً لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبي وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أي يتعهده قال في القاموس خونه تعهده كتخونه اهـ. وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الإفصاح. والمعنى لا يرفع طرف الظبي إلا سماعه أمه التي تتعهده تقول عند تعهدها له ماء.

{ نونا التوكيد }

قوله: (للفعل) قدمه للاختصاص سم. قوله: (بنونين) أي بكل منهما سم أي على انفراده. قوله: (ضرورة) أي وسهلها شبه الوصف بالفعل. قوله: (لتخالف بعض أحكامهما) كإبدال الخفيفة ألفاً وقفاً في نحو وليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وهما ممتنعان في الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة وعورض التعليل بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في أن المفتوحة فإنها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها. تصريح مع زيادة وحذف. قوله: (فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ سم. قوله: (وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالأصالة والثقيلة أحق بالفرعية. قوله: (أشد من الخفيفة) أي من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله تعالى: {ليسجنن وليكونا من الصاغرين} فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً لأنها كانت تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت. قوله: (يؤكدان افعل) أي جوازاً كما سيأتي. قوله: (أي فعل الأمر) قال البعض تبعاً لشيخنا الأولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اهـ. ويدفع بأن المراد فعل الأمر اصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافي كون المراد بفعل الأمر ما ذكر قوله ومثله الدعاء لإمكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائداً على فعل الأمر لا بالمعنى الأعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائداً على اضربن زيداً لا على فعل الأمر فتأمل. قوله: (مطلقاً) أي من غير شرط لأنه مستقبل دائماً اهـ. تصريح ويرشد إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع بالشرط الآتي فهو أحسن من قول

البعض أي سواء كان على زنة إفعل أو غيرها كانفعل وافتعل. قوله: (فأنزلن سكينة علينا) تمامه:

وثبت الأقدام إن لاقينا وهو من كلامه صلى الله عليه وسلّم الموافق لوزن الزجر. قوله: (بالشرط الآتي) هو قوله آتيا ذا طلب إلخ. قوله: (ولا يؤكدان الماضي) لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي اهـ. تصريح. قوله: (مطلقاً) أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل طرداً للباب. قوله: (دامن سعدك) بكسر الكاف إن رحمت متيماً من تيمه الحب أي استعبده وذلله وتمامه:

لولاك لم يك للصبابة جانحا أي مائلاً والصبابة رقة الشوق. قوله: (فضرورة شاذة) أي ليس للمولدين ارتكابها في شعرهم وكذا أقائلن إلخ وإن أوهم صنيعه خلافه. قوله: (سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لأن الدوام إنما يتحقق في الاستقبال اهـ. سم. وقال الدماميني سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر. قوله: (آتيا ذا طلب إلخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله حالات أي خمس: إحداها أن يكون توكيده بهما واجباً وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو: {وتالله لأكيدن أصنامكم} (الأنبياء: 57)، ثم قال والثانية أن يكون قريباً من الواجب وذلك إذا كان شرطاً لأن المؤكدة بما نحو: {وإما تخافن} (الأنفال: 58)، ثم قال الثالثة أن يكون كثيراً وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى: {ولا تحسبن الله غافلاً} (إبراهيم: 42)، ثم قال والرابعة أن يكون قليلاً وذلك إذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بأن. ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير إما اهـ. قال شيخنا وينبغي أن تزاد سادسة وهي امتناع التوكيد كالمضارع المنفي الواقع جواب القسم نحو والله لا تفعل كذا والمضارع الحالي نحو والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال في النكت أورد على الناظم نحو قولك للعاطس يرحمك الله وقوله تعالى: {والمطلقات يتربصن} (البقرة: 228)، ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب

فإنه يصدق عليه أنه يفعل آتيا ذا طلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهي أو استفهام إلخ لكان أولى اهـ. ويجاب بأنا لا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب بأداة كلام الأمر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا.

قوله: (هلا تمنن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفاً فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذي سلم موضع بالحجاز اهـ. زكريا وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة. قوله: (ترينني) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين بقلب حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة فصار ترين فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينني ويوم ظرف لغو متعلق بترينني. قوله: (أو استفهاماً) أي بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافاً لمن خصه بالهمزة وهل اهـ. دماميني ولذا عدد الشارح الأمثلة.

قوله: (وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أي طوافي بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادي وقوله أن يأتين أي من إتيانه متعلق بيمنعني. قوله: (أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلاً ترخيم قبيلة للضرورة اهـ. تصريح. وقال زكريا قبيلاً أي جماعة ثلاثة فأكثر اهـ. قال أرباب الحواشي وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة. قوله: (فأقبل إلخ) الشاهد في نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفاً للوقف ونبتحث مساعينا جواب الأمر أي نفتش عن مآثرنا أفاده زكريا. قوله: (لا يبعدن) أي لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت في النعت. قوله: (أما في موضع النصب إلخ) ويصح أن يكون إما بدلاً من شرطاً وشرطاً مفعول تالياً. والمعنى تالياً شرطاً إما وشرطاً على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط. قوله: (المؤكدة بما) أي الزائدة. قوله: (فإما ترينّ) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها في قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما في المغني.

قوله: (فإن توكيده قليل) عبر بالتوضيح بأقل كما مر. قوله: (فمن يك لم يثأر بأعراض قومه) أي لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو ما يحميه الإنسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات إبل الحجيج التي تهتز أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد في لأثأرا فإنه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفاً للوقف أفاده زكريا. قوله: (أو كان حالاً) منع البصريون الأقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤوّلون القراءة والبيتين بأنها على إضمار مبتدأ. قوله: (يميناً لأبغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولاً إلخ أي يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به. قوله: (أو كان مفصولاً من اللام) أي بمعموله كالمثال الأول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقد نحو والله قد يقوم زيد كما في سم. قوله: (التوكيد في هذا النوع)

أي الواقع في جواب القسم واجب لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له. جامي.

(5/183)

قوله: (قدر قبل) وفي بعض النسخ قبله. قوله: (كان المعنى نفي القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا إذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الأيمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم. قوله: (وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي اللام والنون فيكتفي بأحدهما. قوله: (غير ذي جدة) بكسر الجيم أي سعة في المال. قوله: (فأما تريني إلخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودي هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وإنما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الرويّ، زكريا. قوله: (كابنة الرمل) يعني الناقة ضاحياً يعني ملاقياً لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قدمي. قوله: (منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أي من كل جواب قسم مضارع حالي مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون فإن نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافات النون للحال لاقتضائها الاستقبال.

قوله: (من قراءة ابن كثير لأقسم) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ أي لأنا أقسم اهـ. زكريا قال الدماميني والذي يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية اهـ. وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل إنه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون، والنون لا تأتي هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه فعلم ما في كلام البعض. قوله: (التي لم تسبق بأن) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل. قوله: (بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى أمراً أنت به بصير تصريح.

(5/184)

قوله: (وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حملته فعلاً فأباه أي لا بد لك من فعله مع مشقة تصريح. قوله: (إذا مات إلخ) المعنى إذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله. وقوله ومن عضة إلخ قال الشارح في شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الأصلية كما في شفة والشكير ما يثبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اهـ. قوله: (قليلاً به) أي حمداً قليلاً وضمير به للمال في بيت قبله اهـ. زكريا. قوله: (لا قليل مطلقاً) أي بالنسبة لما تقدم وفي نفسه. قوله: (بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما. قوله: (لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد

عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلاً في التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندي في اللزوم بالنسبة إلى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل وإنما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الإبهام كما قال شيخنا وقول البعض لزوال الإبهام سبق قلم. قوله: (أشبهت) أي في اللزوم وأما قول شيخنا أي في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها. قوله: (معاملته بعد اللام) أي في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل. قوله: (ماضي المعنى) أي فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضي المعنى غالباً فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين. قوله: (وظاهر كلامه في التسهيل إلخ) يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ.

(5/185)

قوله: (ربما أوفيت إلخ) أي نزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب، زكريا. قوله: (أي وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة إلى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما في ابن الناظم وغيره. قوله: (يحسبه) أي الجبل الذي عمه الخصب وحفه النبات والشاهد في ما لم يعلما اهـ. عيني وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد المغني عن الأعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وإنما شبه اللبن في القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسي وما قبله من الأبيات يدل على ذلك اهـ. قوله: (كالواقع بعد ربما) أي في أنه ماضي المعنى. قوله: (وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لأن لم تقلب المضارع إلى المضي أبداً بخلاف ربما فإنها قد تدخل على المستقبل كما في: {ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين} (الحجر: 2)، اهـ. ويحتمل أن الأحسنية لوجود ما الزائدة التي يؤكد بعدها كثيراً في غير ربما. قوله: (وبعد لا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لأنه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا النافية نكت.

(5/186)

قوله: (وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الإنشائية لا تقع صفة اهـ. سم أي والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية. قوله: (فلا الجارة الدنيا) أي القريبة لها أي لجمزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة أن ألغيت لا وخبر لا إن أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه إذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمزة وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها إن أناخ أي نزل. وجمزة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لا إن أعملت عمل ليس أي بناء على القول بجواز عملها في المعرفة والذي في المغني بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد إلى أرض المحبوبة وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميني. قوله: (ما اختاره الناظم) أي من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة. قوله: (على المنع) أي منع

التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا في الضرورة. قوله: (بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبن إلخ أي وفي لا تصيبن إلخ تحويل النهي الآتي بيانة في الوجه الثاني ويحتمل عندي تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذي ينهى فلا تحويل.

(5/187)

قوله: (فأخرج النهي عن إسناده للفتنة) يعني أن النهي وإن كان باعتبار القصد الأصلي عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول في العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه على الإصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيهاً على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أي حول. وقوله عن إسناده أي إيقاعه وصلته محذوفة أي إسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى إلى مع حذف أي إلى إسناده لإصابة الفتنة أي تنزيلاً للمسبب منزلة السبب. وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين لأن مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن في منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعيض.
قوله: (كما قالوا لا أرينك) هو نهي محول عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم والأصل لا تأت فحول النهي عن الإتيان الذي هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذي هو الرؤية سم. قوله: (هو على معنى الدعاء) أي فلا دعائية لا نافية وحينئذٍ فهي إنشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتي إذا كان هذا الكلام مقولاً على لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل.

(5/188)

قوله: (وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اهـ. وقد يدفع بحمل إنكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النفي الذي هو جواب قسم. قوله: (تشبيهاً بالموجب) أي بالجواب الموجب أي في التوكيد مع كونه سماعياً. قوله: (جواب الأمر) يعني اتقوا وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لأن المعنى حينئذٍ أن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله أن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر في ائتني أكرمك إن تأتني أكرمك اهـ. مغني. وأجاب التفتازاني بأنه على رأي من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الأمر ولا موافقاً له نفياً وإثباتاً فيصح في الآية تقدير إن لم تتقوا وتقدير إن أصابتكم كذا في الشمني.

(5/189)

قوله: (مطلقاً) أي سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما في قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به. قوله: (على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذي في المغني أنه بعد المفصولة والموصولة سماعي. قوله: (وذلك يشمل إلخ) أي قولنا وقل بعد غير إما الشرطية لكن محط شمول إن وغيرها قوله غير إما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير. قوله: (وغيرها) بالنصب عطفاً على أن. قوله: (والجزاء) أي جزاء غير إما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء إما ويمكن أن يعمم في الجزاء بناء على أن جزاء إما داخل في كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأولوي فاعرفه. قوله: (من يثقفن) بالبناء للمجهول أي يوجدن يقال ثقفته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض أن يثقفن مبني للفاعل بمعنى يوجدن فقال يثقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أي يوجدن اهـ. وهو خطأ واضح ثم رأيت في نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنياً للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح. قوله: (فمهما تشأ إلخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ. قوله: (حديثاً) أي حدث حديثاً أي قل ذلك جهاراً فإنه مسلم.

(5/190)

قوله: (وجواب الشرط) معطوف على غير. وقوله مطلقاً أي سواء كان جواب إما أو جواب غيرها. قوله: (الثاني جاء) أي لضرورة الشعر كما قاله المرادي فمع كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة. قوله: (في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة. قوله: (ليت شعري) أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قربوها لصحيفة الأعمال. قوله: (وأشذ من هذا توكيد أفعل في التعجب) أي لأنه ماض معنى. قوله: (ومستبدل من بعض عضْبَى صريمة) قال الشمني عضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهي مائة من الإبل وصريمة تصغير صرمة بالكسرة وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين وأحْريا بحاء مهملة فراء فتحتية. قوله: (من تشبيه لفظ) وهو أفعل في التعجب بلفظ وهو أفعل في الأمر سم. قوله: (وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله إلى آخر البيت استثناء منها. قوله: (فإنها تحذف آخر الفعل إلخ) الظاهر أن الفعل على هذه مبني على فتحة الياء المحذوفة. قوله: (هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤكد. قوله: (واشكله) أي حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وإن جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بحانس غير ظاهر.

(5/191)

قوله: (المسند إليه) قيد به نظر إلى المتبادر من لفظ المضمر وإلا فيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازاً على لغة أكلوني البراغيث نحو هل يضر بن الزيدون بضم الباء. قوله: (احذفنه لأجل التقاء الساكنين) أي لأنه ليس على حده الجائز إذ شرطه أن يكون الساكنان في كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قاله سم والصحيح الذي درج عليه الشارح فيما يأتي عدم اشتراط كونهما في كلمة بدليل نحو أتحاجوني وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضمر. فإن قلت المقتضى للحذف على كلا القولين موجود في اضربان فلم لم تحذف الألف. قلت لمانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الألف والمانع يغلب على المقتضى. فإن قلت كسر النون يدفع اللبس. قلت المقتضي لكسر النون مشابهتها نون التثنية في الوقوع آخراً بعد الألف فإذا ذهبت الألف ذهب مقتضى الكسر. فإن قلت كان ينبغي حينئذٍ حذف الألف في اضربنان لعدم الالتباس. قلت لو حذف لزال الغرض الذي أتى به لأجله وهو الفصل بين الأمثال وما قدمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولاً إنما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقاً لعدم ادغام الساكن الثاني.

قوله: (لكثرة الأمثال) أي الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضاً فيما ذكر إلا أن يقال حذفت مع الخفيفة حملاً على حذفها مع الثقيلة طرداً اهـ. سم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضاً في كلام زكريا. قوله: (هذا كله) أي ما ذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر إلا الألف. قوله: (هل تغزن وهل ترمن) أصل الأول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلاً عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم.

قوله: (ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الأول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين. إن شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم. وأصل الثاني ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم. قوله: (ليس هذا) أي المعتل بالواو والياء. قوله: (لأنه حذف آخره) أي إذا رفع الواو والياء.

(5/193)

قوله: (إنما هو لإسناده إلى الواو والياء) بدليل أنه إذا لم يسند إليهما ثبت الآخر مفتوحاً نحو هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو. قوله: (وإن كان بالألف) أي معتلاً بالألف. قوله: (في آخر الفعل) فيه ظرفية الشيء في نفسه لأن الآخر هو الألف، ويدفع بأن المراد بالآخر ما قابل الأول وحينئذٍ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل. قوله: (منه) حال من الضمير في اجعله. قوله: (حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من للضمير الراجع إلى الفعل. قوله: (نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الألف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لأنه من الرضوان. قوله: (والأمر في ذلك كالمضارع) أي في التمثيل المذكور أي في غالبه وإلا فالأمر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع. قوله: (عن ياء غير مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء. قوله: (لأنه من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الأمر ألفاً ليكون في المضارع ما في الماضي من قلب الواو ياء فإن أصل رضي رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك.

(5/194)

قوله: (واحذفه أي الألف) إنما لم يقلب ياء كما تقدم لأنه لو كان هنا ياء لاجتمع ياآن في نحو اخشين يا هند إذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الأولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية الفاعل وكذا في نحو هل ترضين يا دعد إذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم. وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الألف ياء في نحو هل ترضيين يا دعد اجتماع واو وياء إذ كان يقال ترضوين وهو أيضاً ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الألف ياء والله الموفق. قوله: (دليلاً عليه) أي الألف وذكره باعتبار أنه حرف مثلاً موافقة للنظم. قوله: (وفي واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمر. قوله: (أعني فتحة الألف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الألف. قوله: (أجاز الكوفيون حذف الياء إلخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي. قوله: (وحكم الألف والواو اللذين هما علامة إلخ) لم يذكر الياء لأنها لا تكون إلا ضميراً. قوله: (ولم تقع خفيفة إلخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الأول ما ذكره في هذا البيت.

(5/195)

قوله: (أي النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان في قوله شديدة أيضاً. قوله: (وفاقاً لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الألف بأقسامها الثلاثة. قوله: (لأن فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو السكون وإلا فسيأتي أن من أجاز وقوعها بعد الألف يكسرها. نعم روي عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر. قوله: (على غير حده) أي غير طريقه الجائز لأن الساكن الثاني غير مدغم. قوله: (لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لأن التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اهـ. وأجاب الاسقاطي بأنه ليس المراد بالتقاء الساكنين الألف والنون كما هو مبني النظر بل النونين يعني أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقي ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللاً وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أي التقاء الساكنين بين الألف والنون على حده إلخ أي لأنه لو كان مراده بالساكنين الألف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاقتضاء الأول زواله لأن معناه لدفع التقاء الساكنين والثاني بقاءه. قال شيخنا وما ذكره بعيد إذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الأولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين اهـ. وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفاً.

(5/196)

قوله: (لأنه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبني على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر بيانه. قوله: (ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهي ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والموجود نون الرفع اهـ. تصريح وليس عن الآية الأولى جواب اهـ. سندوبي. قوله: (بقراءة نافع محياي) وجهها الوصل بنية الوقف. قوله: (نص بعضهم على المنع) هو ظاهر إطلاق الناظم. قوله: (ويمكن أن يقال يجوز) لأن الساكن الثاني مدغم فيه. قوله: (لئلا تتوالى الأمثال) نظر إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف فعلل بهذا التعليل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف لأن اللازم بالنسبة إليها توالي مثلين فقط ولو نظر إلى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا المسلكين صحيح.

(5/197)

قوله: (الخلاف السابق) أي بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أي على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها. قوله: (واحذف خفيفة إلخ) وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكناً كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكناً في الأكثر لنقصها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم

فقصدوا بحذفها وإبقائه محركاً إظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه. قوله: (لساكن ردف) أي لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب الرجل يا هند. دماميني. قوله: (لا تهين الفقير) أصله لا تهن بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا في مطالع السعد. وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله وبفعل آتياً ذا طلب وينقدح أن هذا الفعل معرب تقديراً لأن النون لم تدخل إلا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الإناث إذا دخل عليه الجازم لأن اتصال نون الإناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذي ذكره هو كغيره في باب إعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الإناث إذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضاً في باب المعرب والمبني. وقوله علك أي لعلك وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بأن وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة. والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشمني ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت:

وصل حبال البعيد إن وصل الحبـ ـل وأقص القريب إن قطعه وارض من الدهر ما أتاك به من قر عينا بعيشه نفعه فقول العيني ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ. قوله: (فقال يونس إلخ) ثم قوله والقياس إلخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف يكسرها وحينئذٍ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يبقيها ساكنة اهـ. سم والظاهر الثاني لأن سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل. قوله: (فتقول اضرباء الغلام) أي يا زيدان واضربناء الغلام أي يا نسوة. قوله: (والقياس) أي على ما إذا وليها ساكن ولم تكن بعد الألف. قوله: (بحذف الألف) قال شيخنا أي ألف التثنية من اضربا الغلام والألف الفاصلة بين نون النسوة وون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثالين اهـ. والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظاً وخطأ حتى من المثال الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس إثباتها خطأ في المثال الأول كما لا يخفى على العارف.

قوله: (واردد إلخ) فإن قلت لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضاً وإن كان الأكثر خلافه. وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها. زكريا والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك فعل مؤكد سابقاً بالنون الخفيفة لكونه في حال توكيده بها وصل مما

بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها وليس المراد أنه إذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للإتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة. قوله: (في الوقف) تنازعه اردد وحذفتها. قوله: (كما مر) أي في قوله فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجي. قوله: (لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثلين وفي الواو والياء التقاء الساكنين. دماميني. قوله: (ألفاً) ولذلك رسمت بالألف نظراً إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم. قوله: (أي واقفاً) ضعف بأن مجيء المصدر حالاً سماعي وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبي فالأولى كونه ظرفاً بتقدير وقت. قوله: (وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الإشارة راجع إلى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفاً بعد الفتح اهـ. وهو وجيه.

(5/200)

قوله: (كقوله إلخ) إن قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في المغني. قوله: (اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم. قوله: (وحمل على ذلك قراءة إلخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين. دماميني. قوله: (مطلقاً) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده، لكن يلزم على الإبدال في الصحيح لبس لأنك إذا قلت اضربي في اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال إذا قلت اضربو في اضربن بخلاف المعتل لأنك تنطق بياءين في اخشيي وبواوين في اخشووا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق إلا بياء واحدة وواو واحدة. قوله: (يجمع بين الألفين) أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكوناً ذاتياً وممن صرح باستحالة اجتماع الألفين شيخ الإسلام زكريا كما سيأتي عنه في مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة لأن مد الألف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفاً تفسيرياً وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد.

(5/201)

{ ما لا ينصرف }

ذكره عقب نوني التوكيد لأن فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقاً به ولأن نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وإن لم يكن مقصوداً من الباب بالذات. قوله: (بلا معاند) أي معارض لشبه الحرف. قوله: (بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعاً.

قوله: (أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافاً لأبي حيان ومن وافقه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ، تصريح. قوله: (والمراد إلخ) يرد عليه أنه حينئذٍ يلزم الدور لأن معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف. لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ للتعريف، لأنا نقول: لو كان المخاطب هنا عالماً بهذا التعريف لكان عالماً بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له. وقد يقال إنه ليس لفظياً ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي أفاده سم.
قوله: (هو التنوين) أي وحده وأما الجرّ بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف:

(5/202)

وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه: منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين، ومنها أنه متى اضطرّ شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه اهـ. يس وقوله وقيل صرفه أي قالوا فيه حينئذٍ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفاً. قوله: (تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور. قوله: (يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فإن مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفاً غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف وإذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفاً. قال وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اهـ. قال شيخ الإسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات وإلا فينبغي أن يستثنى أيضاً ما يعرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اهـ. قوله: (نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فإنه غير منصرف ولا كلام فيه. حفيد.

(5/203)

قوله: (إذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن تنوينه للصرف وإنما لم يحذف إذ سمي به لأنه لو حذف لتبعه الجرّ في السقوط فينعكس إعراب جمع المؤنث السالم فيبقى لأجل الضرورة اهـ. زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد في انعكاس إعرابه.

قوله: (في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب في المعنى. قوله: (فقيل من الصريف إلخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لأنه له فضلاً على غير المنصرف. قوله: (من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لأنه بصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي وابن إياز تنبه لذلك فحذفها اهـ. دنوشري. قوله: (فكأنه انصرف عن شبه الفعل) إنما قال كأنه لأنه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة. قوله: (إلى ما يصرفه إلخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لأنك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الأول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجرّ. قوله: (وعن وجه من وجوه الإعراب) أي حركة من حركاته.

(5/204)

قوله: (أما فيه فرعيتان إلخ) إنما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم إذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وإنما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ يس. واعلم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعاً عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعاً وتارة يراد منها سبب الكون فرعاً وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه.
قوله: (وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ على أن كثيراً من الأسماء يدل على شيئين كضارب وأكرم اهـ. دنوشري. قوله: (احتياجه) أي الفعل إليه أي الاسم. قوله: (ولا يكمل إلخ) من تمام التعليل. قوله: (في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الأمكنية. قوله: (ما جاء على الأصل) أي عدم المشابهة. قوله: (ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه إلخ. قوله: (كدريهم) فإن فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل فدريهم فرع من درهم وفرعية المعنى التحقير اهـ. يس أي والتحقير فرع عن عدمه أي وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل.

(5/205)

قوله: (كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ. قوله: (كحائض

وطامث) بمعنى حائض فإن فيهما فرعيتين التأنيث الذي هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لزكريا قال شيخنا لكن فيه أنه سيأتي أن التأنيث من العلل الراجعة إلى اللفظ والأحسن أن يقال لزوم التأنيث اهـ. وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث إلخ بأن التأنيث مطلقاً من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثاً معنوياً مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتي. لا يقال هلا منع حينئذٍ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لأنا نقول سيأتي أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم. قوله: (ولم يصرف نحو أحمد إلخ) عطف على قوله صرف من الأسماء ما جاء على الأصل إلخ.
قوله: (تسع) حصرها في التسع استقرائي. قوله: (عدل) أي تقديري أو تحقيقي وقوله وتأنيث أي لفظي أو معنوي وقوله ومعرفة أي علمية وقوله ثم تركيب أي مزجي وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أي زائدة وقوله وهذا القول تقريب أي لأنه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة في بعضها. قوله: (كعمرو يزيد ومروان) نشر على ترتيب اللف. قوله: (كأرطى) اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر. قوله: (وسبعة) وهي ما كانت إحدى علتيه العلمية. قوله: (فألف التأنيث) خرج غيرها كالألف الأصلية في نحو مرمى وألف الإلحاق في نحو أرطى وعلباء وألف التكثير في نحو قبعثري نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتي. قوله: (مطلقاً) حال من الضمير في منع العائد على المبتدإ لا من المبتدإ لأنه ممنوع عند الجمهور وإن جوزه سيبويه.

قوله: (كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف الذي حواه كذا في الفارضي وخالد، لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذي حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي. قوله: (كذكرى) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم علي جبل بالمدينة. قوله: (اسماً كما مر) قد يقال إن جرحى وأصدقاء وصفان إلا أن يقال إنهما غلبت عليهما الاسمية. قوله: (لأنها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون الممدودة لأنها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله:

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا فتأمل. قوله: (ففي المؤنث بالألف إلخ) أي ففيه في الحقيقة فرعيتان إحداهما من جهة اللفظ وهي الأولى والثانية من جهة المعنى وهي الثانية. قوله: (كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهي القطعة الغليظة من الأرض كما

في القاموس. قوله: (وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف إحدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهري. قوله: (هكذا) أي لازمة وكذا الآتي. قوله: (في التصغير) متعلق بعوملت. قوله: (معاملة خامس أصلي) أي فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء سم. قوله: (زجيجة) بتشديد الياء لأن زجاجة رباعي وتصغير الرباعي يكون على فعيل كما يأتي.

(5/207)

قوله: (إذا سميت بكلتا) قال الاسقاطي يريد كلتا المرفوعة اهـ. قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت إلخ لكن فيه أن التعليل يقتضي أن المراد كلتا بالألف سواء المرفوعة كما في مثاله أو المنصوبة كما في رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اهـ. أي أو المجرورة كما في مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضاً وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضي أن المدار على كون الألف للتأنيث. قوله: (وإن سميت بها من قولك إلخ) قال الاسقاطي يريد كلتا المنصوبة بالياء اهـ. قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضي أن المجرورة مثلها اهـ. أي لأنه يقتضي أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء.
قوله: (في لغة كنانة) أي الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وإن أضيفا إلى ظاهر فقوله في لغة كنانة راجع لقوله أو كلتي المرأتين فقط. قوله: (عند من أجازه) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير إذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة. قوله: (فقلت يا حبلى) أي بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (لما ذكرت في كلتا) أي من أن الألف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء. قوله: (فعلان) مضاف إليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون اهـ. خالد وفعلان بفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتي وفي حاشية الجامي للعصام الألف والنون في الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلانة بخلاف الألف والنون في الاسم فإنه يكون على الأوزان الثلاثة. قوله: (بالعطف على الضمير في منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائداً فعلان كذلك في منع الصرف.

(5/208)

قوله: (أي ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكأن النسخة التي وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتي ومنع بصيغة الماضي نعم عبر الشارح فيما يأتي بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتي في محل. قوله: (في وصف) حال من زائداً. قوله: (سلم إلخ) شرط فيه في الغمدة وشرحها شرطاً ثانياً

وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتي وألغين عارض الوصفية إلى هذا أيضاً فيفيد هذا الشرط ولا ينافي رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله فالأدهم إلخ لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص اهـ. سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أي قاس.
قوله: (من أن يرى) إما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهي حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضي حالاً خالياً من قد كما في قوله تعالى: {أو جاءوكم حصرت صدورهم}.
قوله: (وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لأن مؤنثه ندمانة كما يأتي. قوله: (وهذا متفق على منع صرفه) أي بين النحاة على غير لغة بني أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافي ما سيأتي في الشارح من أن بني أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم في مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك. قوله: (نحو لحيان) أي كرحمن.
قوله: (وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان إلا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه في النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقاً صرفه. قوله: (والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبي حيان إن الصحيح فيه صرفه لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اهـ. فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه. قوله: (أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الأنثيين.

قوله: (كمؤنث أرمل) وهو أرملة والأرمل الفقير. قوله: (ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب في فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فإن مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الأول نادم. قوله: (أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب في مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظراً للغة بني أسد الآتية. وهذه الأبيات التي للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادي يحتمل أن تكون من الوافر المجزوّ وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الأول لتعين كونه من الأول لأن قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعلين هذا، وقد نظم الألفاظ الاثني عشر التي في نظم المصنف الشارح الأندلسي مع زيادة تفسيرها فقال:

كل فعلان فهو أنثاه فعلى غير وصف النديم بالندمان ولذي البطن جاء حبلان أيضاً ثم دخنان للكثير الدخان ثم سيفان للطويل وصوجا ن لذي قوّة على الحملان ثم صحيان إن حوى اليوم صحواً ثم سخنان وهو سخن الزمان ثم موتان للضعيف فؤاداً ثم علان وهو ذو النسيان ثم قشوان للذي قل لحماً ثم نصران جاء في النصراني ثم مصان في اللئيم وفي لحـ ـيان رحمن يفقد النوعان ونظمت ما زاده المرادي مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الأخير فقلت:

(5/210)

ولذي ألية كبيرة اليا ن وخمصان جاء في الخمصان قوله: (واستدرك) أي زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أي جعل قوله المذكور ذيلاً لأبيات المصنف. قوله: (خمصان) يقال رجل خمصان البطن وخميصه أي ضامره. قوله: (والصوجان البعير اليابس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة في باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اهـ. وقال في فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اهـ. فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور. قوله: (والعلان) أي بعين مهملة كما في القاموس. قوله: (وقيل الرجل الحقير) وفي القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان. قوله: (والقشوان) بقاف وشين معجمة. قوله: (الرقيق الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالدال وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهي بهاء اهـ. قوله: (والمصان) بالصاد المهملة كما في القاموس. قوله: (والجامد لا يحتاج إلى ذلك) أي وما يحتاج فرع عما لا يحتاج.

(5/211)

قوله: (المضارعتين لألفي التأنيث في نحو حمراء) بناه على أن الهمزة تسمى ألفاً وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الأصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفاً أخرى والجمع بينهما محال وحذف إحداهما يناقض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الأولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشواً اهـ. زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الإضافة في قوله لألفي التأنيث بالنسبة إلى الألف الأولى لأدنى ملابسة. قوله: (والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو الهمزة في نحو حمراء والنون في نحو سكران. قوله: (كما سبق) أي من أن الصفة فرع الجامد.

(5/212)

قوله: (والمصدر بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث إلى الموصوف إذا وقع نعتاً أم حالاً أو خبراً وإنما قال بالجملة لأن المصدر لا يصلح لذلك إلا بالتأويل. قوله: (عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي اشتقاق الصفة. قوله: (ومن ثم) أي من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو إلخ. قوله: (مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ

وفرعية المعنى. قوله: (إنما صرف نحو ندمان) بمعنى المنادم. قوله: (لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانة. قوله: (في لزومها إلخ) فيه نشر على ترتيب اللف لأن اللزوم راجع إلى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع إلى قوله وتلحقه التاء في المؤنث. قوله: (ويشهد لذلك) أي لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض. قوله: (فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق التاء.

(5/213)

قوله: (لشبههما بألفي التأنيث) إن قلت هلا أكتفي في المنع بزيادتهما كألفي التأنيث قلت المشبه لا يعطي حكم المشبه به من كل وجه وقال في المغني إنما شرطت العلمية أو الوصفية لأن الشبه بألفي التأنيث إنما يتقوم بإحداهما اهـ. أي لا يتحقق في الواقع إلا في علم أو صفة. قوله: (امتنع) أي فعلان لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الإبدال بقولهم بهراني وصنعاني في النسب إلى بهراء وصنعاء. وأجيب بأن النون بدل من الواو والأصل بهراوي وصنعاوي وأيضاً المذكر سابق عن المؤنث لا العكس. قوله: (لكونهما زائدتين إلخ) إن أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وإن أرادوا خصوص الألف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلاً عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون كذا في المغني. لا يقال هلا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لأنا نقول المشبه به من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة.

(5/214)

قوله: (لا للتشبيه بألفي التأنيث) أي وإن استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بألفي التأنيث في الزيادة وعدم قبول الهاء إذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفي التأنيث اهـ. قوله: (ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر في زائداً وقول خالد إنه معطوف على زائداً لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول. قوله: (على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل قال الفارضي لأنه علم على اللفظ اهـ. وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف أصلي وأفعل أي هذا الوزن.k قوله: (كأشهلا) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة.

قوله: (فإن وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وإنما نسب هذا الوزن للفعل لأن إلخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن إلى الفعل حتى يقال وإنما نسب إلخ وفي بعض النسخ فإنه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل. قوله: (لأن في أوله) اعترضه شيخنا والبعض فإن فيه ظرفية الشيء في نفسه فكان الأولى إسقاط في ويمكن دفعه بأن المراد بالأول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء في الكل. قوله: (على معنى في الفعل) وهو التكلم. قوله: (فكان ذلك) أي وزن أفعل. قوله: (فإن أنث بالتاء إلخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا. قوله: (لضعف إلخ) علة لانصرف. قوله: (لأن تاء التأنيث) أي المتحركة بحركة إعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم.

قوله: (وأجاز الأخفش منعه) أي نحو أرمل. قوله: (نعم إلخ) استدراك على قوله نحو أرمل. قوله: (عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كما في القاموس وحينئذٍ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير إلا أن يجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل. قوله: (وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الإدبار ضد الإقبال. قوله: (من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما في القاموس. قوله: (الذي هو) أي الفعل به أي الوزن. قوله: (لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وإن لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل. قوله: (أبيطر) مضارع بيطر إذا عالج الدواب. قاموس. قوله: (وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس. قوله: (وألغيّ عارض الوصفيه) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلي اهـ. مرادي وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الاسمية.
قوله: (وصفت به) أي في قولهم مررت بنسوة أربع. قوله: (كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فإنه متأصل الوصفية. قوله: (وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أولاً وقد يؤخذ الثاني من اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره. قوله: (فالأدهم) إلى آخره البيت تفريع على قوله وعارض الاسمية وما قاله البعض غير مستقيم. قوله: (القيد) عطف بيان على الأدهم من تفسير الأخفى بالأجلى كما تقول البرّ القمح والعقار الخمر سندوبي. قوله: (وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة. وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اهـ. مرادي ويخالفه ما سيأتي في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة.

(5/216)

قوله: (كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد. قوله: (الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم. قوله: (لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وإنما اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الأصل لأنه المعتبر فهي أسماء في الأصل والحال كما في التوضيح. قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارقت نحو أربع فإن أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه وورد فيها فقبل اهـ. وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل إلخ كلاماً مستقلاً لا مفرعاً على قوله:
وألغينّ عارض الوصفية لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه وحينئذٍ كان الأولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أي لمح الوصفية عليهنّ لتجردها عن الوصفية رأساً وإن تخليت فيها ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهاً بل هو تقرير للسؤال فتأمل. قوله: (لما يلمح) عبارة الفارضي وغيره لما يتخيل. قوله: (من الجدل) بسكون الدال. قوله: (وقد ينلن) أي يعطين. قوله: (لذلك) أي للوصفية الملموحة المنضمة إلى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلوّن وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل. قوله: (فلا مادة لها في الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتأتى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السمّ أي حرارته فأصل أفعى فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفاً وقيل من فعوة السمّ أي شدته وعليه فلا قلب مكانياً.

(5/217)

قوله: (كأن العقيليين) بضم العين وقوله لاقين بنون الإناث أي فراخ القطا وقوله أجدل أي صقراً وبازياً صفته من بزي عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفاً على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا. قوله: (ذريني) أي دعيني والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والأخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العيني وزكريا. قوله: (بعروض الوصفية إلخ) أي بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن. قوله: (وأكلب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضاً لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره. قوله: (إلا أن الصرف إلخ) يعني أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل.

قوله: (ومنع عدل) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس وفخذ بإسكان الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقاً له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقي إن دل عليه غير منع الصرف وتقديري إن لم يدل عليه إلا منع الصرف قاله الحفيد، ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال إنه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل وهو سحر وأمس وكذا أخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث. قوله: (مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل.

(5/218)

قوله: (والثاني في أخر) الأولى إسقاط في لأن الموضع الثاني نفس أخر وقوله المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الأول وهو صريح في أن أخر وصف لجماعة الإناث لأن أخر جمع أخرى وأنه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة الذكور لأن آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلتأوله بالجماعات. قوله: (معدولان عن واحد واحد) أي لأن المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكرر أبداً نحو جاء القوم رجلاً رجلاً فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظاً مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه إلا واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذا يقال في الباقي أفاده الدماميني. قوله: (وأما الوصف إلخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان إلخ لأنه في قوة أن يقال أما العدل فلأن أحاد إلخ أي أما بيان العدل فأحاد إلخ وأما بيان الوصف إلخ ولو قال الوصفية لكان أوضح.

(5/219)

قوله: (لم تستعمل إلا نكرات إما نعتاً إلخ) أي فتكون أوصافاً أصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً فكذا المعدول إليه وهو ثلاث وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنان إلخ أصلية. قوله: (إما نعتاً إلخ) علم منه ما صرح به الفارضي من أنه لا بد أن يتقدمها شيء. قوله: (وإنما كرر إلخ) أي فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأي فائدة في إعادته وقوله لا لإفادة التكرير أي لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول. قوله: (ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري أنها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب إليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلاً قاله الفارضي. قوله: (وذهب الزجاج إلخ) المعدول عنه على مذهبه إلى أحاد وموحد واحد وإلى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير إليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد

واحد واثنان اثنان وهكذا. قوله: (كأبنة المبالغة) نحو ضرّاب فإنه تغير عن ضارب لإفادة معنى جديد وهو التكثير.

(5/220)

قوله: (وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط إذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالإضافة للبيان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لإفادة معنى جديد وهو التعدد. قوله: (ترجيح أحد المتساويين) أي في التغيير لإفادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدود في العدد وبالآخر غيره كأبنية المبالغة والجموع. قوله: (ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله إلا أن تكون إلخ أي لأن الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهي العدل. قوله: (واحد المضمن معنى التكرار) يعني واحداً المكرر أي عن واحد واحد زكريا. قوله: (بمعنى مغاير) أي باعتبار الحال وإلا فمعنى آخر في الأصل أشد تأخراً وكان في الأصل معنى جاء زيد ورجل أشد تأخيراً في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد. دماميني.

(5/221)

قوله: (أما الوصف فظاهر) لأنه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخراً باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسي شذوذاً. قوله: (عن الألف واللام) أي عن ذي الألف واللام ولا ينافي ذلك أنه نكرة فكيف يكون معدولاً عن معرفة لأنه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافاً للفارسي. دماميني. قوله: (إلا مقروناً بأل) أي أو مضافاً إلى معرفة. قوله: (والتحقيق إلخ) فآخر على الأول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعلّ وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيراً فتدبر. قوله: (عما كان يستحقه) أي عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله إلخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكر الإضافة للبيان أي بلفظ هو اللفظ الذي للواحد المذكر هكذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكر فلو قال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أي حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذي هو الواحد المذكر.

(5/222)

قوله: (وذلك) أي وبيان ذلك. قوله: (أو الإضافة) أي إلى معرفة. قوله: (فعدل في تجرده) أي في حالة هي تجرده إلخ فإن قلت يجوز أن يكون بتقدير الإضافة قلت لا لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضي وانظر وجه عدم جواز إظهاره ولعله كونه يؤدي إلى وصف النكرة بالمعرفة في نحو مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الإضافة تعريفاً إلا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضي أنه في حكمه من كل وجه فتأمل. قوله: (عن لفظ آخر) فيه إقامة الظاهر مقام المضمر إذ المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه إلى لفظ المثنى والمجوع والمؤنث. زكريا ولعل نكتة الإظهار طول الفصل. قوله: (لم يظهر أثر إلخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وإن لم يظهر أثره إلا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل بالمختص به ظهور أثره كذا في سم. قوله: (فإن فيها أيضاً ألف التأنيث) أي وهي تستقل بالمنع فاعتبرت لأنها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا. قوله: (مراداً به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وأخر لا يصلح إلا للجمع فكيف يكون معدولاً عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقاً. قوله:(بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالأخرى وبالآخرة في الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد. قوله: (والفرق) أي من جهة المعنى. قوله: (مثلها من جنسها) فلا يقال عندي رجل وحمار آخر ولا إمرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف. قوله: (ولا يعطف عليها مثلها) لأن الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد سم. قوله: (مقابلاً لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى: {وآخرين منهم لما يلحقوا بهم} (الجمعة: 3)، واحترز

به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء في نحو: يجمع الله الأولين والآخرين. وقوله: فاحصرا أي احصر منع صرف آخر في أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء. قوله: (خلفتها العلمية) فإذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك. قوله: (ووزن) أي موازن كما أشار إليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالأولى جعلها اسماً بمعنى مثل مضافاً إلى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي حالة كونه مأخوذاً من واحد وقول شيخنا أنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح. قوله: (متفق عليها) أي على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي. قوله: (إلى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ما سبق وما يأتي وقولهم الصحيح أن الغاية بإلى خارجة محله إذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بإلى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح.

(5/224)

قوله: (وحكى وأبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد إلى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبي عمرو الشيباني. قوله: (مذهوباً بها مذهب الأسماء) أي المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلاً في كلام الدماميني وعلى الأول اقتصر في الهمع. قوله: (خلافاً للفراء) أي فإنه زعم أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الأسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال إنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكير. دماميني. ورد قول الفراء بمجيئها أحوالاً وصفات للنكرات.
قوله: (ولا مسمى بها خلافاً لأبي علي وابن برهان) أي لأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح عن الأخفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور وردّ بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال: الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعاً اهـ. وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اهـ.

(5/225)

قوله: (فالمعنى أن الفراء إلخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الأسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازاً مقابلاً للمنع وهو يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح إلى بيانه بقوله فالمعنى إلخ فيردّ بأن الجواز الذي قالوا إنه يقتضي الوجوب هو جواز الشيء شرعاً بعد امتناعه شرعاً لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل إيجاب الفراء صرفها غير مسلمة.

(5/226)

قوله: (فقد تقدم التنبيه عليها) أي في قوله إذا سمي بشيء من هذه الأنواع إلخ. قوله: (لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطاً كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وإن فقدت الجمعية فكان الأولى أن يقول للفظ ويجاب بأن الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله ولسراويل إلخ وإنما آثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب في الوزنين. قوله: (مشبه مفاعلاً) أي في الحال كمساجد أو في الأصل كعذارى إذ أصله عذارى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً كما يأتي. قوله: (بمنع) أي لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها. قوله: (أي في كون أوله مفتوحاً) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفاً غير عوض أي من إحدى ياءي النسب تحقيقاً أو تقديراً نحو يمان وشآم ونحو تهام وثمان و بقوله يليها كسر خرج نحو براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو تدان وتوان وبقوله أوسطها ساكن خرج ملائكة وبقوله غير منوي به وبما بعده الانفصال أي بأن يكونا غير ياءي النسب بأن يكون الثالث غير ياء كمصابيح أو ياء من بنية الكلمة بأن يكون سابقاً على ألف التكسير ككرسي وكراسي خرج نحو رباحي وجواري وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض. وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل في موضوع المسألة حتى تخرج بهذه القيود لأن موضوع المسألة الجمع والأمور المخرجة مفردات. والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين.
قوله: (فإن الجمع متى كان إلخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع إلخ ولا حاجة لجعله تعليلاً لمحذوف كما زعم البعض. قوله: (كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد. قوله: (كيمان وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هي والتنوين. قوله: (فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف) أي وفتحت همزة شآم لتناسب الألف.

قوله: (أو تقديراً) قال شيخنا هو مسلم في تهامى أما ثمان ففيه أن الجوهري قال إنه منسوب حقيقة كما يأتي اهـ. قال الدماميني والذي دعاهم إلى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفاً فإنهم قالوا رأيت تهامياً بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وإن كان مفرداً كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار في منع الصرف وجعل التنوين عوضاً لأنه ليس من المنقوص.
قوله: (موجودة قبل) أي قبل ياء النسب. قوله: (وكأنهم نسبوا إلخ) أي فليس هو على النسب حقيقة كما صرّح به ابن الناظم لكن في كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعني ثمان في الأصل منسوب إلى الثمن لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون في النسب كما قالوا دهري وسهلي وحذفوا منه إحدى ياءي النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن فتثبت ياؤه عند الإضافة كما تثبت ياء القاضي فتقول ثماني نسوة وثماني مائة كما تقول قاضي عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجري مجرى جوار وسوار في

ترك الصرف وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على التوهم اهـ. عبد القادر المكي وقوله فيجري إلخ تفريع على المنفي بالميم.

قوله: (إلى فعل) أي بفتح العين كما نسبوا إلى يمن أو فعل أي بسكونها كما نسبوا إلى شأم. قوله: (أو ما يلي الألف إلخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتي. قوله: (كبراكاء) بالمد والهمز الثبات في الحرب اهـ. زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وإن كان مما منع صرفه لألف التأنيث الممدودة. قوله: (كتدان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا إعلال قاض. قوله: (ومن ثم إلخ) أي من أجل وجود غير كسر تالي الألف أصالة في غير وزن منتهى الجموع. قوله: (لا حظ له في الحركة) أي لأنه ليس له أصل يرجع إليه في ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضي أصل عينه التحريك. قوله: (متحرك الوسط) ينبغي حذف الوسط كما في عبارة التصريح لأن الثاني هو الوسط لا شيء له وسط كما هو ظاهر. قوله: (ومن ثم) أي من أجل وجود تحرك ثاني الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع.
قوله: (أو هو) أي الثاني وقوله للنسب أي تحقيقاً كما في رباحي وظفاري أو تقديراً كما في جواري وحوالي فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لأنهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وإن لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوي بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب. قوله: (وضابطه) أي العروض للنسب أن لا يسبقا الألف في الوجود بأن سبقتهما الألف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله مسبوقين بها والثاني ما أشار إليه بقوله أو غير منفكين. قوله: (كرباحي) نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور وظفاري نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اهـ. زكريا. قوله: (بخلاف قماري وبخاتي) أي ونحوهما ككراسي فالياء المشددة في نحو قماري موجودة قبل ألف الجمع لأنها وجدت في المفرد نحو قمري وهو سابق على الجمع.

فائدة: لو نسبت إلى نحو قماري صرفت المنسوب لأن هذه الياء الموجودة في المنسوب إليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني. قوله: (فإنه بمنزلة مصابيح) أي في سبق الثاني والثالث على الألف. لا يقال ياء مصابيح لم تكن في المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لأنا نقول هي بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل. قوله: (وقد ظهر من هذا) أي من عدم وجود مفرد عربي على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقولة من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا إلخ إلا أن يقال: المراد من قوله سابقاً أنك لا تجد مفرداً أي أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتي أي في قوله وإن به سمي إلخ فهو راجع للثاني فقط. قوله: (وقد دخل بذكر

التقدير) أي في قوله نعتاً لكسر ملفوظ أو مقدر. قوله: (هبيّ) بفتح الهاء والباء والموحدة وتشديد التحتية: الصبي الصغير والأنثى هبية كذا في القاموس. قوله: (ولولا ذلك لأظهرتها) أي بالفك لكونها متحركة حينئذٍ فكان يقال هبابي واعترضه سم بأن اجتماع المثلين في كلمة يوجب الإدغام وإن كان أولهما متحركاً كما في دواب ونحوه وأجاب يس بأن الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف:

والمد زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرى في مثل كالقلائد وافتح ورد الهمز يا فيما أعل.

(5/230)

وإذا قيل هبايا لم يحصل الإدغام وفيه عندي نظر وإن أقره غيره لعدم دخول نحو هبي في قول المصنف والمد إلخ لأن ثالثه ليس مداً وإن كان ليناً. قوله: (وهو معنى قولهم إلخ) أي الخروج أي مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم إلخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكراراً الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب. قوله: (من أول وهلة) قال في المصباح يقال لقيته أول وهلة أي أول كل شيء. قوله: (ولا نظير لهما في الآحاد) أي فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف. قوله: (فلا يجمعان) أي جمع تكسير وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات قاله الشارح في آخر باب التكسير. قوله: (فقد جرى أفعال وأفعل إلخ) فإن قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضي أن لهما نظيراً في الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظاً وحكماً وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اهـ. هندي.
قوله: (وقد نص الزمخشري إلخ) أي فليس في جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الأول. قوله: (على أنه) أي الجمع على مفاعل. قوله: (وأنيعام) بالألف لما سيأتي في قول الناظم:

(5/231)

كذاك ما مدة أفعال سبق إلخ فلا يقال أنيعيم بقلب الألف ياء بل تبقى الألف. قوله: (أو إلى جمع القلة) قال شيخنا: لعله أراد ما يشمل جمعي التصحيح فإنهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسيجدات. قوله: (الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظاً بإثبات نظائر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظاً وعدم إثبات خروجهما عنها حكماً. قوله: (تجوال وتطواف)

مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف. قوله: (ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق. قاموس. قوله: (وخاتام) لغة في الخاتم.

(5/232)

قوله: (نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفاً وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أي عرج. قوله: (نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام. قوله: (نحو مكرم ومهلك) مصدر أكرم وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضاً فتكون مثلثة. قوله: (على أن ابن الحاجب لو سئل إلخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقاً وهو ظاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديراً لأنه ليس على وزن المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الألف. سم بإيضاح. قوله: (منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجواري وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كساري أي إجراؤه كإجراء ساري أو حالة كونه كسارى. قوله: (يعني ما كان إلخ) لما كان مفهوم قول المصحف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجري كسار في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعني فإتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر إلى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافي ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجواري كما لا يخفى على ذي بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن في كلام الشارح تناقضاً لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين في النظم واقتضاه آخر كلامه خروج الثاني منه وأنه كان الأولى حذف يعني.

(5/233)

قوله: (أن تقلب ياؤه ألفاً) أي بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتي. قوله: (نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أي اتباعاً لفتحة ما قبل الألف فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها اهـ. تصريح والذي في شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أي كحمراء وهي المنتفخة الجنبين وفي القاموس ما يوافقه. وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهي مدراء ودالها مهملة. قوله: (في حذف يائه إلخ) أي لا في جميع الوجوه فإن جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإنه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح. قوله: ({والفجر وليال}) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديراً أي بحسب الأصل. قوله: (في سلامة آخره) أي من الحذف.

(5/234)

قوله: (وهذا خرج من كلامه) أي من منطوق كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوماً أعني أن حكمه مستفاداً من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوضحناه سابقاً. قوله: (فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الأكثر على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمراً ظاهراً محسوساً بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم الفعل وهي خفية فأصل جوار على هذا جواري بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً لأن المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضاً عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جواري بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفاً ثم أتى بالتنوين عوضاً عنها فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين.

(5/235)

قوله: (عوض عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله على مذهب المبرد جواري بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضاً عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما. قوله: (لأن الياء لما حذفت تخفيفاً) أي لا لالتقاء الساكنين فهو مبني على تقديم منع الصرف على الإعلال. قوله: (لأن حاجة المتعذر إلخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طالب أثراً وقد ظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر في المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لأن التعويض يقتضي حذف شيء وإقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فإن الحركات تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتي.
قوله: (ولألحق مع الألف واللام كما ألحق إلخ) أي بجامع أن كلاً من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شيء فتنوين الترنم عوض عن مدة الإطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعاً لشيخنا كان الأولى أن يقول الشارح ولألحق مع الألف واللام لأنه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الألف واللام اهـ. ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل، ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضاً عن الياء لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلاً منهما عوض عن حرف اهـ. وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لأنه لا يجمع بين العوض

والمعوض عنه فكان كضد الياء التي تجامع الألف واللام فناسب أن لا يجامع الألف واللام فاحفظه فإنه دقيق.

(5/236)

قوله: (واللازم) يعني أولوية التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى وإلحاق التنوين مع الألف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعني قوله لكان التعويض إلخ وقوله ولألحق إلخ. قوله: (إذ المحذوف) وهو الياء في قوة الموجود أي فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديراً. قوله: (فإن قلت إلخ) مبني السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الإعلال كما مر. قوله: (فما سبب حذفها) أي على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب. قوله: (قد تحذف تخفيفاً) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزاً في الأدنى وفيه نظر فإن أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سم على أن المقرون بأل يستوي فيه المنصرف وغيره.

(5/237)

قوله: (وقال الشارح ذهب المبرد إلخ) على هذا يكون المبرد مخالفاً لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف وموافقاً له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة. قوله: (وحذفوا لأجله الياء) أي بعد حذف حركتها المقدرة استثقالاً زكريا. قوله: (ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر. قوله: (وأنه يجر بفتحة ظاهرة) أي ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جواري بياء ساكنة وقوله وإنما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتي بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصاً إلخ. قوله: (مع خفة الفتحة) لم يضمر لأنه لو أضمر لرجع الضمير إلى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت إلخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة إظهار في مقام الاضمار. قوله: (ولسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لأن الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر. قوله: (اسم مفرد أعجمي) زاد الفارضي نكرة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال والسراوين بالنون والشروال بالشين أي المعجمة لغة.

(5/238)

قوله: (لما عرفت إلخ) أي وإنما كان أعجمياً لما عرفت إلخ. قوله: (أو منقول من جمع) وهو ما سمي به من هذا الجمع. قوله: (فحق ما وازنهما) أي فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة صرّح به توطئة لقوله إذا تم شبهه إلخ. قوله: (وذلك) أي تمام شبهه بهما بأن لا يكون إلخ. قوله: (ولم يوجد ذلك إلخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما واسم الإشارة يرجع إلى تمام شبهه بهما وكذا الضمير في قوله ولما وجد. قوله: (خلافاً لمن زعم إلخ) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل أنه أعجمي حمل على موازنة وقيل عربي جمع سروالة وإذا صرف فلا إشكال اهـ. وفي التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ. قال الحفيد لا وجه لإنكاره لأن ابن الحاجب ثقة وقد نقله.

قوله: (وأنه في التقدير إلخ) أي يقدر أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد به وسيأتي وجه آخر في معنى العبارة. قوله: (سمي به المفرد) أي أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادي. قوله: (ورد بأن سروالة لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح رداً للقول بأنه جمع سروالة تقديراً لأن تقدير كونه جمعاً لسروالة لا يستلزم سماع سروالة وإنما يصلح رداً للقول بأنه جمع سروالة تحقيقاً كما حكاه السندوبي وغيره وعبارة السندوبي وقيل أنه جمع سروالة تقديراً أو تحقيقاً بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اهـ. ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله في التقدير بحسب الأصل. قوله: (عليه من اللؤم سروالة) تمامه:

فليس يرقّ لمستعطف والضمير في عليه للمذموم واللؤم الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل. زكريا. قوله: (فمصنوع) أي من كلام المولدين. قوله: (وذكر الأخفش) رد للرد ولرده له احتاج إلى رد آخر فقال ويرد هذا القول أي القول بأن سراويل جمع سروالة في التقدير أمران إلخ وحاصل الأول أنا لا نسلم أن سروالة وإن كانت مسموعة مفرد سراويل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سروالة وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعاً فسمي به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع إلى اسم الجنس وهو منتف لأن الثابت إنما هو نقل الجمع إلى العلم كما في مدائن وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان في التقدير جمعاً فسمي به المفرد هذا هو اللائق في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الأمر الثاني مبني على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تبجحه هنا بما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية.

{ عوامل الجزم }

الجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافي فقال إن أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها يعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل الفعل فإن تنقله إلى الاستقبال أي إلى التعين له ولم إلى الماضي وكذلك لما وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر المخاطب أي كاضرب موقوف أي مبني فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اهـ حفيد، وأجيب بأنه لا يضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعا عنه في الفعل وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى (إن). قوله: (بلا) جوزا بن عصفور والابدي حذف مجزومها مع ابقائها لدليل نحو اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا. همع.
قوله: (طالباً) أي آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا. قوله: (الطلبيتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان أصالة وإلا فاللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً والتهديد فيكون مجزماً.

(5/241)

قوله: (للنهي) وللالتماس كقولك لمساويك لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه. قوله: (للأمر) وللالتماس كقولك لمساويك لتفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه. دماميني. قوله: (الأمر) أي في اللام والنهي أي في لا والدعاء أي فيهما قوله (والاحتراز به) أي بالطلب. قوله: (مثل لا النافية) وأما تجويز الكوفيين الجزم في المنفي بلا الصالح قبلها كي لحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لأني إن لم أربطه ينفلت قاله الدماميني. قوله: (واللام التي يقتضي بعدها المضارع) هي لام كي ولام الجحود (قوله: (وقد أشعر كلامه الخ) أي حيث قال طالباً لأن الانسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير سم. قوله: (فعلى المتكلم) أي المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون. تصريح. قوله: (وندر قوله الخ) أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظماً. قوله: (لا أعرفن الخ) الربرب القطيع من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي حوراً صفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراً وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته والأعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخر اهـ عيني. ويصح جعل مردفات صفة

ثانية لربربا والمردفات المركبات خلف الراكب. قوله: (الجراضم) تعريض بمعاوية رضي الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الأكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك. عيني. قوله: (نعم ان كان) مقتضى الظاهر أن يقول كانا أي فعلا المتكلم إلا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور.

قوله: (لأن المنهي غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم. قوله: (فجزمها لفعلى المتكلم الخ) سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالأولى سم. قوله: (فلأصلّ لكم) قال يس وتبعه غيره كالبعض أي لأجلكم والفاء زائدة اهـ وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وأن الأولى كون اللام للتعدية لأن الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام فاعرفه قوله: (وأقل منه جزمها إلخ) وذلك لأن له صيغة تخصه وهي فعل الأمر واختص المخاطب بالأمر بالصيغة وغيره بالأمر باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً فكان التخفيف فيه أولى. قوله: (فعل الفاعل المخاطب) أما المبني للمفعول نحو لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فإنه كثير لأن الأمر فيه للغائب. فارضى. قوله: (فانفتحت) أي وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف. قوله: (مضمرة قبلها) أي ليتسلط الأمر على النفي فيكون نهياً وفيه أن النهي طلب الكف لا طلب النفي بمعنى الانتفاء. قوله: (وهما ضعيفان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر في الثاني قوله: (وقالوا أخانا الخ) أي يا أخانا لا تتخشع الخ. والشاهد في فصل لا الثانية من مجزومها وهو تظلم بمفعولي تظلم وهماذا وحق قومك كذا في العيني وفي كون حق مفعولا ثانياً خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أي ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك فتأمل. قوله: (نحو لا اليوم تضرب) أي من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور. قوله: (حركة اللام الطلبية الكسر) أي حملا على لام الجر لأنها أختها في الاختصاص بنوع وعملها فيه فإن قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر في الفتح. قلت لأن مدخول لام الأمر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذي هو من الاسم المظهر. دماميني. قوله: (وفتحها لغة) أي لغة سليم كما في المغني قيل إنما تفتح على هذه اللغة ان فتح تاليها بخلاف ما إذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم. سيوطي. قوله:

(وليس) أي التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان. فارضى. قوله: (كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره وقال السيوطي الأصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقاً. قوله: (نحو قل لعبادي الخ) كون الجزم في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين إلى كونه في جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق. قوله: (قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر. والشاهد في تيذن أصله لتأذن فحذف

اللام وكسر حرف المضارعة اهـ سم أي لأن كسره لغة مبنية بتفصيلها في كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء اهـ وهو مسلم إن كان الرواية وإلا فالانقلاب غير لازم.

قوله: (قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع في الاختيار. قوله: (وليس مضطرا لتمكنه الخ) لا يأتي على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وإن كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعده لأن الراجز الخ لا يأتي على قوله غيره. قوله: (من أن يقول ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضيرورة وهي إثبات همزة الوصل في الوصل وردّ بأن قوله قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول بيت لا في حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين قال الدماميني ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كما للعجز اهـ بل قال بعضهم لا ضرورة وإن لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد في كتاب الكامل أن النصف الأول موقوف عليه أي وان لم يكن البيت مصرعاً أو مقفى قال الشاعر:

لانسب اليوم ولاخلة اتسع الخرق على الراقع فاستأنف اتسع لكون النصف الأول موقوفاً عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اهـ. قوله: (تبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل الحقد والعداوة. عيني. قوله: (فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته. عيني. قوله: (وهكذا بلم ولما) أشار بتقدير الواو إلى أن قوله بلم ولما معطوف على قوله بلا ولام وقوله هكذا أي حالة كونهما كالمذكور في وضع الجزم به في الفعل وهو حشو. قوله: (بمصاحبة الشرط) أي بجواز مصاحبته. قوله: (وجواز انقطاع الخ) أي يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع {لم يلد ولم يولد} الخ وهذا الجواز ثابت للم في الجملة وإلا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما في لم يزل ولم يبرح ولم ينفك. أفاده الحفيد. قوله: (فإن كنت مأكولا الخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه متمثلا به إلى علي كرم الله تعالى وجهه يدعوه إليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه بإغراء علي وهو لشاعر جاهلي يلقب بالممزق لأجل هذا البيت. قوله: (والفصل) أي وجواز الفصل.

قوله:(فذاك الخ) امترينا تجادلنا وجملة يدركك المراء أي الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والأصل ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا. قوله: (فأضحت مغانيها الخ) المغاني بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان غنيا به أهله والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار

لاصقاً بالأرض اهـ شمني، والشاهد في فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والأصل كأن لم تؤهل الدارسوى أهل من الوحش. قوله: (بخلاف لا) فإن الغالب نفيها المستقبل. قوله: (لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المعجمة حي من بكر وأسرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمداسم موضع اهـ عيني. والذي في المغني نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفاً على فوارس وجره عطفاً على نعم أو ذهل. يوم الصليفاء يوم من العرب كانت فيه وقعة والصليفاء في الأصل مصغر الصلفاء وهي الأرض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أي موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لأنه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه. كذا في الشمني وغيره.

قوله: (بجواز حذف مجزومها) أي لدليل كما في المغني والتسهيل قال أبو حيان إنما انفردت بذلك عن لم لتركها من لم وما فكأن ما عوض عن المحذوف وقال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد. كذا في الهمع. قوله: (كقوله فجئت الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف لمجزومها والوقف عليها اختياراً احتاج إلى قوله وتقول الخ وبدأ حال من التاء والهاء في فلم يجبنه للسكت. قوله: (أي ولما أكن بدءا قبل ذلك) أي قبل مجيء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضي مجيء قبورهم بدءا فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفى منفيها بحال التكلم.

قوله: (قراءة من قراء) أي من السبعة وإن كلا لما بتشديد نون أن وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الأولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أي انهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه وجحانه أمران: أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع. والثاني أن منفيّ لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اهـ ولمانع أن يمنع أنه يلزم في منفى لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئاً بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره. دماميني. قوله: (استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني. وقوله يوم الأعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة والغين المعجمة والراء المهملة أي الأباعد اهـ تصريح.

قوله: (وبكون منفيها يكون قريباً من الحال) أي بكون انتفاء منفيها أي بالنظر إلى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر. قوله: (يتوقع ثبوته) أي ينتظر وهو غالب في لما ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم. تصريح. قوله: {ولما يدخل الايمان في قلوبكم} جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكراراً بعد قوله لم تؤمنوا لأن فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت قوله ما أمروا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وإنما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيده عبارة البيضاوي ونصها {ولما يدخل الايمان في قلوبكم} توقيت لقولوا فإنه حال من ضميره أي ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطىء قلوبكم ألسنتكم بعد. قوله: (دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أي لأن التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدماميني أنه يكون من غيره. قوله: (ولم تقم أو ولما تقم) أي مع أني كنت متوقعاً منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب. قوله: (أختها) أي نظيرتها في الأمور الخمسة المتقدمة.

قوله: (التي هي حرف وجود لوجود) إنما يظهر على القول بأنها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول بأنها ظرف بجعل الحرف مراد به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف قال الدماميني هو مذخب سيبويه ورجح بأشياء منها: قوله تعالى: {فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته} وقوله تعالى: {فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون} إذ ما بعد ما النافية وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها إجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفاً والجملة بعدها في محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف إليه بأن اهـ. قوله: (ولا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة إلى الاحتراز عنهما. قوله: (إلا فعلك) أي إلا أن تفعل فالماضي في لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضي لفظاً لا معنى قوله: (فقد تقدم الخ) حاصله أن وها فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه ولا يستعمل إلا في البرق كما قاله الفارضي وهو وفاعله مقول القول. قوله: (لما هذه) أي التي هي حرف وجود لوجود.
قوله: وعند ابن خروف) بل وسيبويه على مامر. قوله: (أن النصب بلم لغة) جزم به السيوطي. قوله: (أيوم) بالجرّ بدل من يومي ويجوز بناؤه على الفتح. قوله: (على أن الفعل مؤكد الخ) قال الدماميني أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج في لمغني النصب في لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعاً لفتحة الراء كما في ولا الضالين فيمن همز وعلى ذلك قولهم المرأة والكماة بالألف وقوله:

كأن لم ترا قبلي أسيرا يمانيا وكلن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين وبيان ذلك في ترا أن أصله ترأى حذفت الألف للجازم ونقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم أبدلت ألفاً قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا ألفا لا ياء. قوله: (وما) أي الزائدة كما في الهمع. قوله: (تدخل همزة الاستفهام الخ) والأكثر كونها للتقرير أي حمل المخاطب على الاقرار أي على الاعتراف بالحكم الذي يعرفه من اثبات كما في {ألم نشرح لك صدرك} أو نفي كما في {أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون ا} لا حمله على الاقرار بما يلي الهمزة دائماً والأورد مثل هاتين الآيتين وقد تجيء لغيره كالاستبطاء نحو {ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم}والتوبيخ نحو {أو لم نعمركم} ودخولها على لم أكثر. قوله: {وازع} أي زاجر.

قوله: (إلى ما يجزم فعلين) أي غالباً والا فقد يجزم فعلا وجملة كما إذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية فإن محلها جزم على ما في المغني من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقاً أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا يكون له محل نحو لو قام زيد لقام عمرو ونحو إن يقم أقم لظهور الجزم في لفظ الفعل وإن قمت قمت لأن الذي في محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو إذا الفجائية فيكون في محل جزم لأنه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً أو محلاً لكن قال الدماميني وأقره الشمني الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى {فلا هادي له} ويذرهم على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه وإن يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو إذا وما بعدها كما في المغني في غير موضع وفي الكشاف لأن المجموع هو الذي لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما في الغني مع القول بأن جملة اسم جواب الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة الجواب في نحو من يقم فأني أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفي نحو من يمقم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اهـ ملخصاً وقد يجزم فعلاً واحداً كما إذا كان فعل الشرط ماضياً وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتي والتحقيق في نحو قولهم زيد وإن كثر ماله بخيل أن إن زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أي أن لم يكثر ماله وإن كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق إذ لا يعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معابن المراد التعميم كما في الدماميني وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما في قوله تعالى {فذكر ان نفعت الذكرى}

أي وإن لم تنفع على أحد أوجه فيه ذكرها في المغني. قوله: (واجزم بأن) ذكر هنا ورود إن شرطية وفي باب ان وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفي فصل أدوات النفي العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هي أوجهها الأربعة المشهورة قال في المغني وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما في {فذكر ان نفعت الذكرى} وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية وجعل منه انقوا الله إن كنتم مؤمنين ولتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله. وحديث«وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» وقول الشاعر:

أتغضب إن أذنا قتيبة حزنا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم في رواية من كسر همزة إن أي أغضبت جهاراً لقطع أذني قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم. وأجيب بأن إن قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتهييج في الآية كما تقول لابنك إن كنت ابني فافعل كذا وكتعليم العباد كيفية اخبارهم عن الأمر المستقبل في الثانية كالتبرك في الحديث وأما البيت فإما على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب أن يتفخر مفتخر بسبب حزه فيما مضى أذني قتيبة وأما على معنى التبين أي أتغضب أن يتبين حز أذني قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اهـ بتخليص وإيضاح وفي حاشية السيوطي على المغني الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون متردداً فيه بين الناس حسن تعليقه بأن من الله ومن غيره سواء كان معلوماً للمتكلم أو للسامع أم لا.

(5/252)

قوله: (أنى) كما تأتي شرطاً تأتي استفهاماً بمعنى من أين نحو أنى لك هذا وبمعنى كيف نحو أنى يحيي هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو {فأتوا حرثكم أنى شئتم} على أحد أوجه. قال الشهاب في حواشي البيضاوي أجاز المفسرون وجوه أنى كلها في هذه الآية واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها حينئذ ظرف مكان فتقتضي إباحة الاتيان في غير القبل ولأنها لا يعمل فيها ما قبلها لصدراتها ولا استفهامية لأنها لا يعمل فيها ما قبلها ولأنها تلحق ما بعدها نحو أنى لك هذا وهذه مفتقرة لما قبلها فهي مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر أي أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الأحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه في غير القبل يأباه قوله حرث لأن الحرث لا يكون إلا حيث ينبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرّح به النحاة وأهل المعانى اهـ ملخصاً. قوله: (وما تفعلوا من خير) أي وشر ففيه اكتفاء.

(5/253)

قوله: (وقالوا مهما تأتنا الخ) الضميران في به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ في الأول والمعنى في الثاني لأنها بمعنى الآية والأولى كما في المغني أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء في به واطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح إذا لحال في الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالاً من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تأت لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالاً ولا صفة ولا خبراً وما في فما نحن لك بمؤمنين حجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها لأن الخبر لم يجيء في التنزيل مجرداً من الباء بعدما إلا منصوباً. قوله: (من خليقة) أي طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر والجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتي وقوله خالها أي ظنها وتعلم جواب مهما. قوله: (أياما تدعوا) أي اسم تسموه فأيا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الأول محذوف. قوله: (في أي نحو) أي جهة. قوله:(تعشوا) مرفوع في موضع الحال أي عاشياً من عشا إذا أتى ناراً يرجو عندها خيراً. عيني.

قوله: (فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تلقني وقوله روانف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهي كما في القاموس أسفل الألية إذا كنت قائماً وقوله وتستطاراً يقال استطير فلان أي إذا زعر وفزع. قوله: (تصرف بنا) الينا والعداة بضم العين جمع عاد والعيس إبل بيض بشقرة. قوله:(صعدة الخ) أي تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أي الرمح المستوى والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء.

قوله: (نجاحاً) أي ظفراً بالمقصود وقوله في غابر الأزمان الغابر يطلق على المستقبل والماضي والمراد هنا الأول كما قاله العيني والدماميني والشمني. قوله: (معنى) فهي لمجرد التعليق. قوله: (وباقي الأدوات أسما) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما في الهمع وغيره أن يقال إذا وقعت الأداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهي في محل جر نحو عما تسأل أسأل وغلام من تضرب أضرب وإلا فان وقعت على زمان أو مكان فظرف فهي في موضع نصب على الظرفية نحو متى تقم أقم و {أينما تكونوا يدرككم الموت} (النساء: 78) أو على حدث فمفعول مطلق نحو أي ضرب تضرب أضرب وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لأن قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر وقيل الجواب لأن الفائدة به تمت ورد بأنه أجنبي من المبتدأ وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية أو متعد واقع عليها نحو من يضرب زيداً أضربه ومن تضرب أضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضربه زيد أضربه ومن تضربه أضربه أو متعلقها نحو من يضرب زيد أخاه فاضربه فاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن تكون في موضع

رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام.

(5/255)

قوله: (لتعميم أولي العلم) أي لأولى العلم عموماً وكذا يقال فيما بعده. قوله: (وهي موصولة) حال من فاعل تدل أي لتعميم مدلولها في حال الموصولية وليس استئنافاً حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة اهـ سم ولعل الشارح إنما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجري كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل. قوله: (مبهمة في أزمان الربط) أي لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط. قوله: (ومهما بمعنى ما) وقيل أعمّ منها. قوله: (أنها تكون حرفاً) زاعم ذلك هو السهيلي قال هي في قوله ومهما يكن عند امرىء البيت حرف بدليل أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بأنها إما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة وأما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرىء خبرها إن جعلت يكن ناقصة أو الضمير في يكن فاعلها وعند امرىء ظرف لغو متعلق بيكن إن جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهي كونها مبتدأ. قوله: (أنها تكون استفهاماً) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هي في قوله.

(5/256)

مهما لي الليلة مهماليه مبتدأ ولي الخبر وأعيدت الجملة توكيداً وأجيب بأنه يحتمل أن التقدير منه اسم فعل ثم استأنف استفهاماً بما وحدها. قوله: (ولا تجر بإضافة) فلا يقال جهة مهما تكن أكن. قوله: (وما تحي لا أرهب) أي لا أخف وإن كنت جارماً أي مذنباً وقوله دخلاً ذكر للدخل صاحب القاموس معاني منها الغدر والخديعة. قوله: (لأنه يصح تقديرها بالمصدر) أي وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أيّ حياة تحي وأي إعطاء تعط وأي عيشة تعش فموضع ما ومهما في هذه الأبيات نصب على المفعولية المطلقة. قوله: (معنى لم يكن) وهو الشرط. قوله: (وقيل إنها بسيطة) هو المختار لأنه لم يقم على التركيب دليل قاله أبو حيان اهـ سم قال الدماميني وينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالألف اهـ وكمن قال أصلها ما ما من قال أصلها مه وما قال في الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل إلحاق. قوله: (فالزماني متى وأيان الخ) ظاهر إطلاقه أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكي والقزويني بأيان جئت والذي في التسهيل وكلام أبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى {أيان يبعثون} (النحل: 21، النمل: 65) فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني.

(5/257)

قوله: (حيث واذ) قال الدماميني وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الاضافة فيتأتى الجزم بهما وإنما لم تجتمع الاضافة والجزم لأن المضاف إليه حالّ محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم اهـ وقال الفارضي زيدت ما عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها إذ وحيث اهـ وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه. قوله: (فاما ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة. قوله: (أسيف) أي ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله لا يسمع الناس أي لبكائه كما في الفارضي. قوله: (يعني متى) تفسير للضمير في ولا تهمل. قوله: (لم يذكر هنا الخ) قال في الهمع ولا يجزم المسبب عن صلة الذي وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبها بجواب الشرط فيقال الذي يأتيني أحسن إليه وكل رجل يأتيني أكرمه واختاره ابن مالك. قوله: (أما إذا الخ) قال أبو حيان وإذا استعلمت إذا شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال أنها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات اهـ وظاهره أن الخلاف في الاضافة وعدمها جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني من أنه إذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة كما مر قريباً عن الدماميني وفائدة الخلاف أن نحو إذا جاء زيد فأنا أكرمه جملة اسمية إن قلنا إن عامل إذا جوابها أي ما في جوابها من فعل أو شبهه لأن صدر الكلام جملة اسمية وإذا وما أضيف إليه في رتبة التأخير كما في يوم تسافر أنا أسافر وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما في متى تقم فأنا أقوم الشمني والقائل بالأول يم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر جوز ذلك.

قوله: (لا يجزم بها إلا في الشعر) لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه. قوله:(من الكلام) أي النثر. قوله: (خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى قاله شيخنا السيد وخمدت بفتح الميم وكسرها. قوله: (وكإنشاد الفراء) لو قال وإنشاد الفراء عطفاً على إنشاد سيبويه لكان مناسباً. قوله: (خصاصة) أي فقر فتحمل يروي بالحاء المهملة وبالجيم. قوله: (معنى لا عملاً) لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء {يصوركم في الأرحام كيف يشاء} (آل عمران: 6) وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فأما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بما إذا كان شرطها غير المشيئة والإرادة.
قوله: (مشى المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف ألفه في إعراب مشكلات البخاري. قوله: (وتأول) في شرحها. قوله: (لو يشأ الخ) سيذكر الشارح في فصل لو أن البيت الأول جاء على لغة من يقول في شاء يشاء شايشا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم وأن الثاني سكن فيه الفعل تخفيفاً

كقراءة أبي عمر {وينصركم} (التوبة: 14) و {يشعركم} (الأنعام: 109) وهذا التأويل يجيء في الأول أيضاً وفي بعض النسخ تمام البيت وهو.

(5/259)

لاحق الآطال نهد ذو خصل قال الشمني والميعة النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهي الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهي القطعة من الشعر اهـ وقوله والميعة النشاط الذي في القاموس ماع الفرس يميع جرى اهـ وفي بعض النسخ منعة بالنون بدل التحتية أي قوة والضمير في يشأ يرجع إلى الفارس المذكور في البيت قبله والذي رأيته في المغنى وشرح شواهده للسيوطي طار به بضمير مذكر يرجع إلى الفارس قال السيوطي أي لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ فما في نسخ من تأنيث الضمير المجرور بالباء غير صواب. قوله: (تامت فؤادك الخ) يقال تامة الحب وتيمة أي أذله.

(5/260)

قوله: (المنع مطلقاً) أي في النثر والشعر. قوله: (فعلين يقتضين) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كا يفيده قول الشارح أي تطلب هذه الأدوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسماً لإيهامه أن إذ ما وإن لا يقتضيان فعلين وعلى الاعراب المذكور فاجزم في قوله سابقاً واجزم بأن الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أي يقتضينهما وعليه فقوله سابقاً وحرف إذ ما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل خبره قدماً أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مستأنفه وجملة يتلو الجزاء إما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبراً لمحذوف والرابط محذوف أي يتلوه وفي بعض النسخ شرطاً بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على أن فعلين مفعول لا جزم لا ليقتضين وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلاً من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفياً نحو لقيت الرجلين زيداً وعمراً وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما في كلام البعض من القصور والايهام. واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو منفي بلا أو لم أو بفعل ماض عار من قد ونفى ودعاء وجمود ولو كان الفعل مضمراً يفسره فعل نحو وإن أحد من المشركين استجارك وكونه في هذه الحالة مضارعاً دون لم ضرورة نحو:
ولديك أن هو يستزدك مزيد والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير ماضياً أو مضارعاً مقروناً بلم وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غير أن

ضرورة في الأصح نحو:
فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وقوله:

(5/261)

أينما الريح تميلها تمل وجوَّزه الكسائي اختياراً مع من وأخواته كذا في الهمع. قوله: (يتلو الجزاء) شرطه الافادة كخبر المبتدأ فلا يجوز إن يقم زيد يقم. فإن دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» سيوطي. قوله: (وجوابا وسما) قال أبو حيان التسمية بهما مجاز فإن الجزاء الثواب أو العقاب على فعل. والجواب ما وقع في مقابلة كلام المسائل لكن لما أشبه الفعل الثاني في ترتبه على الأول الجزاء والجواب سمي جزاء وجواب اهـ ملخصاً. قال سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية. قوله: (وإنما قال فعلين) أي اعتباراً بالمسند فقط ولم يقل جملتين أي كما قال في التسهيل اعتباراً بمجموع المسند والمسند إليه للتنبيه على أن الخ أي ولأن التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك. قوله: (أنه لا يتقدم) كذا معموله إلا أن يكون الجواب مرفوعاً نحو خيرا إن أتيتني تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل في نية التقديم والجواب محذوف اهـ سيوطي. وفي الفارضي ما نصه أجاز الكسائي والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو خيراً إن تكرمني تصب وأجاز الكسائي تقديم معمول الشرط نحو زيداً إن لقيت فأكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق في الاشتغال اهـ. قوله: (وإن تقدم على أداة الشرط الخ) قال في التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أي حين إذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض إلا في الشعر كقوله.

(5/262)

ولديك ان هو يستزدك مزيد وإن كان غير ماض مع من أو ما أو أيّ وجب في السعة جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول فتقول أعط من يعطي زيداً وأحب ما يحبه وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجيء بالعائد وكون الجملة لا محل لها أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا أن أضيف اليهن اسم زمان نحو أتذكر إذ من يأتينا تأتيه لأن اسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة بأن فكذا المصدرة بما تضمن معناها كمن خلافاً للزيادي حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختياراً ويجب ما ذكر لهن مطلقاً سعة أو ضرورة تلاهن ماض أو مضارع إثر هل لأن هل لا تدخل على أن فكذا ما تضمن معنى أن بخلاف الهمزة فيجوز معها الجوز على الأصح نحو أمن يأتك تأته لدخولها على أن أو إثر ما النافية أو باب كان أو باب أن وأما قول الأعشى:
إنّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذرا وظباء فعلى تقدير ضمير الشأن وإنما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا الجار أو إثر لكن المخففة أو إذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ فإن

أضمر جاز الجزم تقول رأيت زيداً فإذا من يأته يكرمه أي فإذا هو وزيد جميل الأخلاق لكن من يزره يهنه أي لكن هو اهـ مع زيادات من الدماميني والهمع. قوله: (فنقل الاتفاق الخ) حكى في التصريح قولاً بأن الشرط والجواب تجازماً وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم.

(5/263)

قوله: (وأما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقي قولان أحدهما ما في الفارضي عن المازني أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقاً حتى في نحو إن تقم أقم لأن المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب إذ لا يقع الاسم هنا أيضاً مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه في التصريح أنهما تجازما. قوله: (هي الجازمة له أيضاً) اعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم. تصريح قوله: (بفعل الشرط) لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم. دماميني. قوله: (معا) أي لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفاً قوله (بالجوار) رد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور تصريح.

(5/264)

قوله: (وماضيين) أي لفظاً لا معنى لأن هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال شرطاً أو جواباً سواء في ذلك كان وغيرها على الأصح بدليل {وإن كنتم جنباً فاطهروا} (المائدة: 6) الآية وقال ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرطاً لأن أو غيرها في مطلق الزمان مجازاً نحو {وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم} (محمد: 36) ونحو {ومن يؤمن با ويعمل صالحاً يكفر عنه سيآته} فيدخل الماضي والمستقبل كذا في الدماميني. وزعم المبرد وتبعه الرضى أن كان تبقى على المضي لقوتها فيه كما أن كنت قلته علمته ويجاب بأن المعنى إن أكن موصوفاً بأني قتلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضاً الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الأصح وقال المصنف تبعاً للجزولي إن الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو أن يسرق فقد سرق أخ له من قبل {وإن كان قميصه قدّ من دبر} (يوسف: 27) فكذبت أي فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي أن يسرق فتأسّ فقد سرق أخ له من قبل ومثله {وان يكذبوك فقد كذبت رسل} (فاطر: 4) أي فتسل فقد كذبت قال وانما سمى المذكور جواباً لأنه مغن عنه ومفهم له كذا في الهمع وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه في الزمن الماضي على سرقته في الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها في الزمن

الماضي على قد قميصه من دبر في الزمن المستقبل قال الدماميني والأصل عدم تكرر المشروط بتكرر الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كما في {وان كنتم جنباً} (المائدة: 6) الآية وكما في {إذا قمتم إلى الصلاة} (المائدة: 6) الآية اهـ واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعنى من

عدم التأثير إلى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة. سيوطي عن أبي حيان.
قوله: (وخصه الجمهور بالضرورة) لأن إعمال الأداة في لفظ الشرط ثم المجيء بالجواب ماضياً كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه اهـ حفيد. قوله: (ايماناً) أي تصديقاً بأنها حق وطاعة واحتساباً أي طلباً لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه. قوله: (لأن تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بأن هذا خلاف الأصل ولذا لم يغتفر مطلقاً بل في مواضع مخصوصة سم. قوله: (كنت منه) بفتح التاء لأنه يمدح شخصاً به والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ في العنق. عيني.

قوله: (ان تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس والارهاب الاخافة. قوله: (ان يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفي بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة. قوله: (وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بأن والفعل جائز إذا كان ظرفاً ويصح جعله حالاً من الجزاء وإن لم يذكروه وما ذكروه من احتمال كونه لغوا متعلقاً بحسن ضعيف معنى فتأمل. قوله: (ماض) أي لفظاً أو معنى كما سيذكره. قوله: (وإن أتاه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة يوم مسغبة أي مجاعة وفي رواية يوم مسألة أي سؤال وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع.

قوله: (ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفاً دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة نحو زيداً ان اتاني أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاده الدماميني. وإنما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لأنه على قوله مجزوم محلاً كما صرح به الفارضي وظاهر هذا الكلام أن

الذي في محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محلياً ولهطا كتب الشنواني بهامش الدماميني ما نصه محل جواز الجزم على قول المبرد ان قدر العطف على الجملة وأما ان قدر العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اهـ يعني جملة الجواب وسيأتي أن التحقيق كون المرفوع خبر لمبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وسيأتي الكلام على القول الثالث.

(5/267)

قوله: (على تقدير الفاء) أي لتقوم في افادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضي علل تقدير الفاء بقوله لأنه أي الفعل يرفع بعد الفاء أي لكونه حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال في التسهيل وان قرن أي المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء رفع مطلقاً قال الدماميني أي سواء كان الشرط ماضياً نحو: {ومن عاد فينتقم الله منه} (المائدة: 95) أو مضارعاً نحو {فمن يؤمن بربه فلا يخاف} (الجن: 13) وهو إذ ذاك خبر مبتدأ محزوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اهـ. قوله: (لما لم يظهرا لخ) قضيته أن المضارع المبني كالماضي فإذا وقع شرطاً جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع التأثر لفظاً سم. قوله: (ضعفت عن العمل في الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالأقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث. قال الحفيد يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولاً لأداة الشرط لفظاً ولا تقديراً اهـ وتكون الأداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصلا صرح به الرضى فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً فيه.

(5/268)

قوله: (وقد يشمله كلامه) بأن يراد الماضي لفظاً أو معنى. قوله: (كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن. قوله: (بعد مضارع) أي غير منفي بلم كما مر وسيأتي. قوله: (وهن) سيأتي أنه مقيد بما إذا لم يتقدم على أن ما يطلب الجزاء. قوله:(فقلت تحمل الخ) الخطاب للبختي وضميرء أنها للقربة مطبعة أي مملوءة من الطعام وقوله لا يضيرها أي لا يضرها كذا في العيني قال شيخنا السيد مطبعة بالعين المهملة كما في البهوتي اهـ ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملأها كطبعها ولعل المعنى لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجلد على حملها وتنشيطه على ذلك. قوله: (وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة. قوله: (على حذف الفاء مطلقاً) أي سواء كان قبله ما يطلبه أو لا كانت الأداة اسم شرط أو لا وأورد في التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل. قوله:

(وفصل سيبويه الخ) قال شيخنا انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع اهـ ولعل الفرق أن الماضي لما لم تؤثر فيه الأداة الجزم احتيج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بحقها في الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل. قوله: (نحو إنك في البيت) أي البيت الأول لأن إن يمكن أن تطلب الجزاء خبراً لها.

(5/269)

قوله: (فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها. قوله: (وجوز العكس) يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضاً كونه على التقديم والتأخير مطلقاً وكونه على حذف الفاء مطلقاً لأن في العكس مخالفة الأولى في القسمين وفي هذين الوجهين مخالفة الأولى في قسم واحد. قوله: (إن كانت الأداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء) أي ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى أن فعلم ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونها اسماً. قوله: (ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ في المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة نأكل خبر أي والرابط محذوف فطعامك طالب للجزاء لأن المبتدأ عامل في الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي ما يطلبه الجزاء قبل أن فيقرأ طعامك بالنصب مفعول نأكل فيكون طعامك مطلوباً للجزاء اهـ وإنما أوجب على نصب الجزاء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب عاملاً والمطلوب معمولاً فلو جعل الطلب شاملاً لطلب المعمول العامل لأن يعمل فيه لم يجب ما ذكر.

(5/270)

قوله: (قبل أن) ظاهره أن غير إن ليس كإن في ذلك فليتأمل قوله: (موافقة المبرد) فيه نظر وان سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كما مر. قوله: (ويحتمل أن يكون سماه) أي على جعله غير جواب جزاء باعتبار الأصل الخ أي فيوافق كلامه جميع المذاهب. قوله: (واقرن بفا حتماً) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده في التصريح وصرح في المغني بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وإن دخلت مسبوقة بها كما في قوله تعالى {أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار} (الزمر: 19) وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته.

(5/271)

قوله: (الجملة الاسمية) أورد عليه نحو {وان أطعتموهم إنكم لمشركون} (الأنعام: 121) وأجاب الرضى بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الايراد لا يقال لو كان القسم مقدراً لثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه لأنا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشمني صرح به ويكفي دالاً على القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم أن الجواب في الآية للشرط على تقدير الفار مردود لأن تقديرها إنما يجوز في الضرورة. وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم في قوله:

(5/272)

طلبية واسمية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتنفيس زاد الكمال بن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنوشري تصديره بأداة شرط نحو{وان كان كبر عليك اعراضهم} (الأنعام: 35) الآية. قوله: (نحو وان يمسسك بخير الخ) ذكر في المغني أن التحقيق في مثل {من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت} (العنكبوت: 5) كون الجواب محذوفاً لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فالأصل فليبادر للعمل فإن أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أو لا وكأنه مشى مع بعض القوم الظاهر كما أفاده الدماميني واستشكل في حاشيته على المغني ذكره من أمثلة ذلك {وان يمسك بخير} (الأنعام: 17) {وان تجهر بالقول} (طه: 7) أي فاعلم أنه غني عن جهرك فانه يعلم السرّ وان يكذبوك أي فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً ويجاب بأن محل هذا إذا لم يسدّ شيء مسدّ الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء سادّ مسدّ الجواب قوله: (وقد اجتمعا) أي الاسمية والطلبية.

(5/273)

قوله: (من قوله صلى الله عليه وسلم) أي في شأن اللقطة وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أي فأدها إليه. قوله: (بني ثعل) أي يا بني ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أي يجهدها حلبا. قوله:

(مع الاتصال) أي بأداة الشرط بأن يقع شرطا سم. قوله:(وغيرها) كما النافية ولن وحروف التنفيسن. قوله: (أو منفيا بلا) أورده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة أنه صالح لأن يجعل شرطاً ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء. وأجيب بأن لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الأول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجيء الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمنع الفاء اهـ دماميني وعندي في كل من الايراد والجواب نظر أما الايراد فلأن مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الايراد وأما الجواب فلأنه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها لنفي المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط في تقدير كونها لمجرد النفي لأن الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي عن سم فتدبر.

(5/274)

قوله: (ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لأن يكون شرطا بصوره الأربع قال الاسقاطي ظاهره جواز اقترانه بها إذا كان مضارعاً منفياً بلم وكلام الكافية والجامي يخالفه اهـ. قوله: (فان كان مضارعاً رفع) هذا في غير المقرون بلم لأنه يجزم. قوله: (وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع إلى اقتران الجواب بالفاء. قوله: (أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتي وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاض الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطاً ففيه أن الضابط الذي ذكره المصنف إنما هو لوجوب الفاء لا في الجواز الذي كلام ابن الناظم فيه. قوله: (والتحقيق حينئذ) أي حين إذ قرن الجواب الصالح بالفاء أي إذا كان مضارعاً بقرينة ما سيذكره الشارح في الماضي. قوله: (فان اقترن) أي الجواب الصالح للشرطية. قوله: (وينبغي) أي يجب كما يؤخذ من السياق.

(5/275)

قوله: (خبر مبتدأ) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لأن الجواب على هذا جملة اسمية وإنما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لأنه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تبعاً لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج إلى المحل بأن الجواز بالنظر إلى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الأداة فعليك بالانصاف. قوله: (وجزم الفعل ان كان مضارعاً) أي جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع. قوله: (على ذلك التقدير) أي تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير إن كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا اشكال في الاشارة بذلك وإلا كانت باعتبار فهم التقدير من

قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء إذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لا نفس الجواب لحكم الخ.

(5/276)

قوله: (كما تدخل على مبتدأ مصرح به) لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريباً. قوله: (جواز اقتران الماضي) أي المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقاً أي سواء كان مستقبلاً معنى أو لا قصد به وعد أو وعيد أو لا. قوله: (على ثلاثة أضرب) إذ لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطاً الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة يجب كما في الضرب الأول والثاني من هذه الاضرب الثلاثة سم. قوله: (لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجامي كالكافية المضارع المنفي بلم. قوله: (وهو ما كان مستقبلا معنى) لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا فمه عن الرابطة. جامي.

(5/277)

قوله: (وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامي تعليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظاً ولا معنى فاحتيج إلى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطاً وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافي ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطاً الخ وينافي كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل شرطاً وكأن وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل. وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى مقروناً بالفاء مع قد ظاهرة أي نحو إن كنت قلته فقد علمته أو مقدرة نحو {إن كان قميصه} (يوسف: 27) الآية. قال الدماميني وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب إذ الشرط مستقبل. وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو ان جئتني أكرمتك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسبباً نحو أن تكرمني فقد أكرمتك أمس والمعنى ان اعتددت على باكرامك إياي فأنا أيضاً أعتد عليك باكرامي إياك والآيتان المتلوّتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضى لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائماً وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك إن كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة.

(5/278)

قوله: (لفظا ومعنى) بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ. قوله: (وقد معه مقدرة) لتقربه من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضي. قوله: (حسن أن يقدر ماضي المعنى) أي مبالغة في تحقق وقوعه وان كان مستقبلا في الواقع قاله الاسقاطي وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فعومل معاملة الماضي حقيقة أي الماضي لفظاً ومعنى أي عومل معاملته في مجرد الاتيان بالفاء وان كان الاتيان به في الماضي حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الاتيان في هذا بالفاء نظراً إلى تقديره ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وتركها نظراً إلى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه. قوله: (الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجاب بأن الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب. زكريا. قوله: (هذه الفاء) أي في الأصل فلا ينافي قوله بعد وتعينت هنا الخ وقوله فاء السبب أي التي تعطف الجمل لافادة السببية وقوله لا للتشريك أي في الاعراب والا لجزم ما بعدها لفظاً ان كان مضارعاً ولا في المعنى والا انقلب الجواب شرطاً فلا تكون عاطفة وبه صرّح في المغني فهي كالفاء في نحو أحسن زيد إليك فأحسن إليه إذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الانشاء على الخبر. قوله: (وتخلف الفاء الخ) الفاء مفعول تخلف وإذ فاعله واضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول.

قوله: (ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارضي ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم. قوله: (لنا) أي منا. قوله: (في عدم الابتداء بها) وفي اقتضائها التعقيب. حفيد. قوله: (لا يجوز الجمع بينهما) لأنها عوض عن الفاء خلافاً لمن منع ذلك اهـ تصريح ويرد نحو {فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا} (الأنبياء: 97) إلا أن يجاب بما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ان محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضاً عن الفاء في الربط لا لمجرد التوكيد كما في الآية. قوله: (أعطي القيود الخ) أي أعطي اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه الخ وقوله في الجملة أي المصدرة باذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطي اشتراطها فيه أن المصنف كثيراً ما يعطى الاشتراط بالتمثيل. قوله: (وفي بعض نسخ التسهيل) وقد تنوب بعد أن الخ كلام التسهيل هذا في الشروط الجازمة فلا يرد قول أبي حيان جاء الربط باذا الفجائية بعد إذا الشرطية.k

وقوله: (ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل إلا أن يقال المراد ومورد السماع ان وإذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فان كان من كلام الشارح رداً على أبي حيان فالأمر ظاهر. قوله: (والفعل) مبتدأ وفمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لأن شرط

حذف الجواب اختياراً مضى الشرط لفظاً أو معنى ويصح جعل فمن خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف:
ولأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم. قوله: (من بعد الجزا) ولو جملة اسمية كما في التصريح وهو واضح لأنها في محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة.

(5/280)

قوله: (وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة إليه بل هو غير مناسب إذ الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لا أخذ الأداة الجواب. قوله: (بتثليث قمن) قال في شرح الشذور جزمه قوي ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطي. قوله: (فالجزم بالعطف) على الجزاء لأنه مجزوم لفظاً أو محلاً. قوله: (والرفع على الاستئناف) صريحة أن الفاء يستأنف بها كالواو وفي المغني أنه قيل بذلك ورده فليراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب. قوله: (فإن يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة. قوله: (فأشبه الواقع بعده) أي بعد الجزاء. قوله: (فانه يمتنع النصب) وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما إذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضاً وان لم يسمع زكريا. قوله: (وجزم أو نصب) في الشذور الجزم قوي والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه اهـ سيوطي قال في التصريح والنصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخير لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريباً من الاستفهام والأمر والنهي نحوها اهـ وجزم مبتدا وقوله أو نصب عطف عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة ان بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز اهـ وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز. قوله: (اثرفا) في موضع الصفة لفعل. قوله:(اكتنفا) بألف الاطلاق وبالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أي حوط بالجملتين أي توسط بينهما خلافا لظاهر شرح الشاطبي أنه مبني للفاعل. قوله: (ولا يجوز الرفع) أجازه ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال أفاده الشاطبي. قوله: (لأنه لا يصح الاستئناف) قال الاسقاطي هلا جاز على الاعتراض فإنه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء ان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المغني وانظر لم امتنع الاستئناف بين

(5/281)

الشرط والجزاء دون الاعتراض اهـ ويظهر أنه لإشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض. قوله: (وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم وأو إلا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطي في جمع الجوامع تقتضي عدم الفرق قال الدماميني في شرح المغني وهو الظاهر.

فائدة: إذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلا أن جزم كما في قوله:
متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلا ونارا تأججا وحالا ان رفع كما في قوله:
متى تأته تعشو إلي ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد أفاده الفارضي.
قوله: (والشرط) أي الماضي ولو معنى فان كان مضارعاً غير منفي بلم لم يغن عن الجواب إلا في الشعر كما سيأتي وقوله يغني عن جواب أي يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما في فإن استعطت أن تبتغي نفقاً الخ أو لا كما في قولك إن جاء في جواب أتكرم زيداً. قوله: (ويجب ذلك) أي الاستغناء عن الجواب. قوله: (كما سيأتي) وقد يغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر متقدم على أداة الشرط نحو {وإنا إن شاء الله لمهتدون} (البقرة: 70) أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله:

بني ثعل من ينكع العنز ظالم قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر في الثاني كون الجواب يظلم مقدراً وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم فحذف بعض الجواب كما مر في الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فتأمل وعبارة المغني حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم {وإنا إن شاء الله لمهتدون} (البقرة: 70) اهـ قوله: (مفرقك) بفتح الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر. قوله: (متى تؤخذوا قسراً) أي قهراً والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الأسير وفي هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الأداة ان وزعم أنه لا يحفظ الا فيها اهـ زكريا وقد جوز بعضهم في وما بكم من نعمة فمن الله أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والأصل وما يكن بكم الخ. قوله: (تثقفوا) بالبناء للمفعول أي توجدوا.

قوله: (لكنه في بعض نسخ التسهيل الخ) عبارته يحذف الجواب كثيراً لقرينة وكذا الشرط المنفي بلا تالية ان اهـ ومفهومه أن الشرط إذا كان مثبتاً أو منفياً بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك. قوله: (إنه أقل منه في الجملة) أي في بعض الصور وهو ما عدا المنفى بلا التالية إن وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لأن الكلام في حذف الشرط وحده كله لأن هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف في البيت الأول الشرط كله لأن لا من الشرط وهي لم تحذف فتأمل. قوله: (ويحذفان الخ) قد بقي حذف الأداة وحدها قال السيوطي لا يجوز حذف أداة الشرط وان كانت ان في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعاراً بذلك وخرج

عليه. قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان با وقد وقع لشيخ الاسلام في شرح منهجه تقدير لو الشرطية فيحذفها من المتن ويذكرها في الشرح فلينظر هل له سند في ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم في الأدوات الجازمة فلا ينافي حذف غير الجازم كلو. قوله: (بجوازه في الاختيار على قلة) أيد السيوطي في الهمع هذا القول بأن الحذف ورد في عدة من الآثار.

(5/284)

قول: (مع غير ان) كذا في الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الأنباري عن العرب كما في التصريح من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما في حديث أبي داود «من فعل فقد أحسن ومن لا فلا» قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنفي بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره في حذف الشرط والجواب معاً بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا في كل من الشرط والجواب كما مر. قوله: (إذا حذف وحده كله) برفع كله تأكيدا للضمير في حذف والمراد إذا حذف جميع أجزاء الشرط أي جميع أجزاء جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط. قوله: (فإن حذف مع الأداة الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا ان حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله. قوله: (نحو {وإن أحد من المشركين استجارك} (التوبة: 6) اعترضه البعض بأن المحذوف في الآية الشرط بتمامه لا بعضه لأنه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط في قوله انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير في قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فإن الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده.

(5/285)

قوله: (غير امتناعي) أي غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلو لا فانه يتعين ذكر جوابهما تقدماً أو تأخراً والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعي وسيشير الشارح إلى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعي الشرط غير الجازم كإذا وان لم يذكره المصنف هنا بخصوصه. قوله: (وقسم) ولو مقدراً ومثله الحفيد بقوله تعالى: {وان أطعتموهم انكم لمشركون} (الأنعام: 121) قال فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدراً وجبت اللام الموطئة تنبيها عليه مردود بأن دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر. قوله: (يكون مؤكداً باللام) أي وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا في المثبت المضارع أما الماضي فان كان متصرفاً فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن بإن واللام وهو الأكثر أو بإن فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور لكن في خاتمة الباب الخامس

من المغني أن حق الماضي لفظاً ومعنى المتصرف المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام. وقد. ثم قال وقيل في {قتل أصحاب الأخدود} (البروج: 4) انه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعاً حذفا للطول وقال.

حلفت لها با حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الأول إن ابن عصفور فصل فأوجبهما ان كان الماضي قريباً من الحال وان كان بعيداً جيء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضي السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جواب للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه في ذلك شيخنا والبعض لأن مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرّح بذلك الشارح في باب نوني التوكيد فللمضارع المثبت على الأول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فاعرف ذلك. وما ذكره من تدور وتجرد الجملة الاسمية من إن واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذي في المغني أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود «وا الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة» ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر «وا أنا كنت أظلم منه» يعني من عمر في تفاقم جرى بينهما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطافي إذ جواب الاستعطافي لا يكون إلا جملة إنشائية كما في المغني كقول:
بربك هل ضممت إليك ريا وقوله:
بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة قال الشمني قال ابن جني القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم غير الاستعطافي وإن كانت طلبية فهو الاستعطافي. قوله: (أو ان) أي سواء قرن خبرها باللام أو لا كما يؤخذ من الأمثلة. قوله: (أو منفيا) أي بما أو ان أو لا وشذ قرن المنفي بما باللام كقوله:

أما والذي لو شاء لم يخلق الورى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وشذ نفي الجواب بلم أو لن أفاده الفارضي. قوله: (لو اندى الندى الخ) كلام العين يفيد أن أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس ندا القوم حضروا اهـ وإسناد الإحضار إلى الندى مجاز عقلي من باب الإسناد إلى المكان لأن الندى مجلس القوم والضمير في سواده يرجع للمدوح وسواده بمعنى شخصه كما في العيني وهو المناسب وإن فسره البعض بالجيش قال العيني والمسالاة بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهي جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش. والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اهـ. قوله:

(والتسهيل) أي في باب الجوازم كما ستعرفه. قوله: (ولزوم) مبتدأ خبره قوله لأنه مغن الخ وفي بعض النسخ ولزم وهو الذي بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره إذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضياً مع أن المضي إنما يلزم في بجواب لو ولولا.

(5/288)

قوله: (يعني جملة الجواب) أي جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي أي في التعليق الامتناعي وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر. قوله: (يقتضي أن لو ولولا الخ) أي وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف في الكافية وغير ما ذهب إليه ابن عصفور. قوله: (والمغاربة الخ) اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطاً اتفاقاً. قوله: (وهذا الذي ذكره الخ) دخول على المتن. قوله: (وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد وفي جعل قبل خبراً منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم كقبل وبعد خبراً وتأييداً لما اخترناه من جواز ذلك. قوله: (لأن سقوطه) أي الشرط مخل الخ وقد يقال اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود في صورة اجتماعهما بلا تقدم ذي خبر فهلا رجح الشرط مطلقاً فيها أيضاً إلا أن يقال الإخلال فيها أخف من الإخلال في صورة الاجتماع مع تقدم ذي خبر فتفطن.

(5/289)

قوله: (وأفهم قوله رجح) أي دون أن يقول أوجب. قوله: (وربما رجح الخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالباً ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على اطلاقه سم. قوله: (لئن منيت) أي بليت بنا عن غب معركة غب الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته أي حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة. وإنما قيد بذلك لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها. لا تلفنا أي تجدنا وفيه الشاهد فإنه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر قال الفارضي ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اهـ وننتفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس انتقل منه تبرأ وانتفى. قوله: (لئن كان ما حدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكى عنه مؤكد ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقاً على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وباديا حال من فاعل أصم اهـ دماميني. ويؤخذ منه أن التاء في ما حدثته مفتوحة وبه صرّح شيخنا السيد. قوله: (على جعل اللام) أي في لئن زائدة أي وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط في الأبيات ضرورة. قوله: (كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم في قوله.
والشرط يغني عن جواب قد علم سم. قوله: (إلا ماضي اللفظ الخ) أي ليكون

على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط جامي. قوله: (إن هو يستزدك) كذا في بعض النسخ بالجزم إعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر:

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن كما في قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذي بخط الشارح. قوله: (والجملة القسمية) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط. قوله: (ما أعطيه مع اللفظ بها) أي من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط. قوله: (إذا توالى الخ) مقول لقول محذوف أي فنقول إذا توالى الخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو أكثر نحو إن أعطيتك إن وعدتك ان سألتني فعبدي حرّ. قوله:(فالجواب لأولهما) هو الأصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للأخير وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث إن كان وجوابه وهكذا على إضمار الفاء فإذا قال إن جاء زيد إن أكل إن ضحك فعبدي حر فعلى الأصح الضحك أول ثم الأكل ثم المجيء فإن وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فان وقع المجيء ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للأول ينبغي مجيء فعل الشرط الثاني ماضياً لما مر لا على مقابله إذ على مقابله لا حذف اهـ سيوطي. وقوله وجواب ما بعده أي بعد الأول محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه أي وتقديره في البيت الذي أورده الشارح ان تذعروا فإن تستغيثوا بنا تجدوا وبقول السيوطي المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للأول مخالف للأصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما في كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسألة ما إذا قال لامرأته إن أكلت إن شربت فأنت طالق فلا تطلق على الأصح إلا إذا شربت ثم أكلت لأن التقدير عليه إن شربت فإن أكلت فأنت طالق فالثاني أول والأول ثان وعلى مقابله لا تطلق إلا إذا أكلت ثم شربت لأن التقدير عليه إن أكلت فإن شربت فأنت طالق فالأول أول والثاني ثان. واعلم أن تصحيح الأول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمني ووجهه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معاً وإلا توارد عاملان على

معمول واحد ولا لغيرهما والالزم ذكر ما لا دخل له في ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثاني لأنه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جوابا للأول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للأول ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني قال الدماميني ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود في فؤاد اللبيب ثم قال ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق فعلها لمجموع الأمرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفاً لدلالة جواب الثاني ولا محذور في حذف الجواب بل هو أسهل من تقدير هم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني فتأمله اهـ قال الشمني وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الأمرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على امكان كون جواب الأول محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني لزم إيقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اهـ بحذف. قوله: (كقوله ان تسغيثوا الخ) وكقوله تعالى: {ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم} (هود: 34) وكقوله تعالى: {إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي} (الأحزاب: 5) الخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الأولى من هذا القبيل ما نصه قال ابن هشام وفيه نظر إذ لم يتوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وإنما تقدم عل الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم وإما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له اهـ وكذا يقال في الآية الثانية.

(فائدة) ليس من قاعدة توالي الشرطين قوله تعالى: {ولولا رجال مؤمنون} إلى قوله {لو تزيلوا لعذبنا} (الفتح: 25) وإن اقتضاه كلام المغني والا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلاً على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ما ذكره الزمخشري من جعل جواب لولا محذوفاً لدلالة الكلام عليه. والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم.
قوله: (إن تذعروا) بالبناء للمفعول أي تفزعوا. والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ. قوله: (ومثل له بقوله تعالى الخ) في هذا التمثيل نظر إذ ليس فيه توالي أداتي شرط كما هو موضوع الكلام لأن العطف ليس على نية تكرار العامل. قوله: (وقال غيره الخ) في نقل كلام غير المصنف اشارة إلى الاعتراض على كلام المصنف في شرح الكافية من وجهين من حيث إطلاق العطف ومن حيث التمثيل. قوله: (فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على اثر واحد إلا أن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل. قوله: (أو بالفاء) أي أوتو إلى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لأن الفاء هنا ليست عاطفة. قوله: (فاطلاق المصنف) أي في قوله في شرح الكافية وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معاً.

{ فصل لو }

قوله: (على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما في جمع الجوامع وشرحه. قوله: (تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أي الشي كما هو عادة العرب لأن النيء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي كذا في المحلى. قوله: (ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال في المغني وفيه نظر قال الدماميني وجه النظر أن كل ما أورد شاهداً على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو. قوله: (لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محل كونها في المثال للتمني إذا كان المخاطب مأيوس الإتيان إلى المتكلم أو متعسره عادة اهـ ووجهه أن التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر. قوله: (لو أن لنا كرة) أي رجعة إلى الدنيا. قوله: (ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب في نكون مثله في.
ولبس عباءة وتقر عيني فهو بأن مضمرة جوازاً وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه. قوله: (واختلف في لو هذه) لم يتعرض لكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أو لا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي يظهر في لو التي لعرض ولو التي للتحضيض وانظر لو التي للتقليل على رأي ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها. قوله: (هي قسم برأسها) أي مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما في زكريا. قوله: (ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلاً كما في قوله تعالى {ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير} (البقرة: 103) إن الشارح سيصرح في آخر الباب بأن لو في هذه الآية للتمني ولا جواب لها أصلاً وأن قوله: {لمثوبة من عند الله خير} (البقرة: 103) مستأنف أو جواب قسم محذوف.

وقوله: (فلو نبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذنائب أي في الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفي آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء في بالذنائب ظرفية كذا قال الدماميني والشمني والعيني وقوله أي زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أي زير والزير الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أي بوقعة يوم الشعثمين قال العيني وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو اهـ والذي قاله الدماميني والشمني معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو غير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث في الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أي لو حصل نبش فاخبار كما قالوه في نحو ان تأتني فتكرمني آتك بنصب تكرم.

(5/295)

قوله: (في معنى التمني) أي لمعنى هو التمني وقوله فقال أي المصنف معطوف على أورد. قوله: (لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمني كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمني بحيث صارت تشعر به عند حذفه. قوله: (أو أنها حرف وضع للتمني) قال الدماميني الظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزمخشري وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزمخشري يوافقه على مجيء لو مصدرية اهـ. قوله: (لاستلزامه منع الجمع الخ) أي والجمع ليس بممنوع بدليل يود أحدهم لو يعمر ألف سنة. قوله: (وقال في التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاها عنه الشارح تصريح يكون لو هذه مصدرية وإن كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتي بعبارة التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية.

(5/296)

قوله: (وتغني عن التمني) أي عن فعله. قوله: (شرورّي) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم موضوع وقوله فتنهدا من نهد إلي العد وأي نهض. قوله: (إنشائي) صفة لازمة: (دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولو فيه معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني. قوله: (بل من باب العطف على المصدر) أي مجرد العطف وإلا فالفاء الواقعة في الجواب لعطف المصدر أيضاً لكن مع كونها فاء الجواب. قوله: (في تأويل مصدر) وبالتقدير في البيت وددنا إعانتها فنهودها أي نهوضها. قوله: (ونص على أن لو الخ) هذا أيضاً تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية ووجه التقوية أن لو في الآية للتمني على ما ذكره سابقاً بقوله ومنه لو أن لنا كرّة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية. قوله: (أن التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع. قوله: (والآخر) سيأتي رده. قوله: (بعد ود أو يود) لو قال بعد دالّ مودة لكان أحسن كوددت وأحببت.

(5/297)

قوله: (قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول

محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله وسلم قال «لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته» اهـ تصريح وقال العيني أن البيت قالته قتيله بنت الحرث من قصيدة ترثي بها أخاها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال «لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته» اهـ وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمني قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر بن الحرث لا أخته ثم قال الشمني وأسلمت قتيلة يوم الفتح.
قوله: (ما كان الخ) قال الشمني ما نافية أو استفهامية اهـ قال في التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظة والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أي غاظه فهو توكيد للمغيظ اهـ قال الشنواني ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلاً بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اهـ وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أي ضرر كان ضرك بقي أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر. قوله: (من التأني) من تعليلة لفات.

قوله: (وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون في نحو يود أحدهم لو يعمر أنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفي ما في ذلك من التكلف. مغني.
قوله: (فعطف يدهنوا الخ) كذا في المغني قال الدماميني والطي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازاً والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن إضمار أن بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو:
لولا توقع معترّ فأرضيه حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ وقيل النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة أوجه. قوله: (لما كان معناه الخ) أي فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما في المغني والشمني لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود ان مثلاً في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد. قوله: (دخولها على أن الخ) أي لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله.

قوله: (ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المغني وقوله لأن توكيد المصدر عبارة المغني الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء وصلته قال سم انظر معناه ما بعد أن انما يصلح لها لا للو فأين صلة لو التي أكدت لو قبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل ان مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفي لا بدله من صلة تذكر لفظاً ولأن المعهود إعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر في نحو {أتاك أتاك اللاحقون} وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفطن. قوله: (للتعليق في الماضي) أي لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي ففي الماضي ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا اهـ سم أي الاخبار بأن الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالا فتدبر. قوله: (في مضى) متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف. قوله: (فيما مضى) ظرف لفعلين كما عرف. قوله: (من تقدير حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اهـ وفيه أن الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها. قوله: (ويلزم) أي من كونها للتعليق كنا يؤخذ مما بعده. قوله: (إذ لو قدر حصوله) قال البعض الأولى بل الصواب إذ لو حصل اهـ أي لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولأن حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق في المضي بل للإيجاب وقوله

لكان الجواب كذلك أي حاصلاً وقوله ولم تكن للتعليق الخ أي لأن الثابت الحاصل لا يعلق. قوله: (على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أو لا. قوله: (نعم الأكثر كونه ممتنعاً) أي لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد. قوله: (لزم امتناعه) لأنه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه. قوله: (لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلع الشمس إلى غروبها. قوله: (ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كما في التصريح قال وإنما الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة «أنه شديد الحب لو كان لا يخاف الله ما عصاه» فلا دلالة للو في هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسباباً الاجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت

الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفي بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعني بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح وإنما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اهـ.

(5/301)

قوله: (حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أي أن الجزاء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيرامي في حاشيته على المطول في لو أربع استعمالات: أحدها لا تقتضي الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصيلة نحو زيد ولو كثر ماله بخيل. ثانيها أنها للترتيب الخارجي فتكون لامتناع الأول نحو أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً. ثالثها أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الأول لا لامتناع الثاني نحو: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} (الأنبياء: 22) رابعها أنها لبيان استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اهـ بزيادة التمثيل للثاني والثالث. قوله: (فاسد) أي إذا قطع النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر. قوله: (العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فإن عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اهـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم إفادة العبارة الأولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي نبه عليه في المغني. قوله: (وكونه مستلزما) أي ومحكوم بكونه الخ. قوله: (حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن إذا وإن فإنهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فإنها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه

(5/302)

لم يكن حينئذٍ أيضاً أي لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فمعنى

عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمني عن البدر ابن مالك وإن أوهم صنيع الشارح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر إلى المنطوق وغيره إلى المفهوم ونظر الشمني في الاحتراز عن إذا ولما بأن قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أي على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره للتوقيت أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى: {لا يجلها لوقتها الا هو} (الأعراف: 187) وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهانني زيد لأكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للإكرام ومثله في المغني.

قوله: (وهي انما تدل الخ) أي لقوله لوقوع غيره. قوله: (على أنه) أي الامتناع الناشىء عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع فلا فساد. قوله: (وأشار إلى القسم الثاني) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ. والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضي لفظا ومعنى نحو لو جاء زيد أمس لأكرمته أو معنى فقط كما سيأتي في قوله وإن مضارع تلاها الخ نحو لو يجيء زيد أمس لأكرمته وإن كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا البيت أو معنى فقط نحو: {وليخش الذين لو تركوا} (النساء: 9) الآية. قوله: (ويقل ايلاؤها مستقبلا) أي يقل أن تستعمل بمعنى ان فيليها المستقبل فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام وكان ايلاؤها المستقبل واجباً لا قليلاً فقط فتأمل. قوله: (وما كان من حقها أن يليها) أي وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فيليها فلا يقال إذا كانت بمعنى ان فمن حقها ان يليها. قوله: (ولو تلتقي أصداؤنا الخ) الأصداء جمع صدى كفتى وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والرمس القبر وترابه والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والأصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتي ويهش بفتح الهاء وكسرها قال في المصباح هش الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح اهـ والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الأول.
قوله: (لو تركوا) أي شارفوا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه اليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات اهـ معنى وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بمستقبل فلا حاجة إلى تأويل الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن مضمون الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل إذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشمني نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن

حاشية الكشاف للتفتازاني مقتصرين عليه فللَّه الحمد. قوله: (ولو أن ليلى الأخيلية الخ) بعده:

(5/304)

لسلمت تسليم البشاشة أوزقي اليها صدى من جانب القبر صائح والجندل الحجارة والصالح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقي بالزاي والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا وأو بمعنى إلى أن عاطفة اهـ وفي الاحتمال الأول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو وقال السندوبي ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرّا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فقالت له تأذنني في أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام فقرّ الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتفّ بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار في عجيب قدرته اهـ. قوله: (لصحة حمله على المضيّ) إذ يمكن في الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اهـ زكريا قال البعض وانظر كيف الحمل على المضي في البيت السابق وهو: ولو أن ليلى الخ اهـ وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضي لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجبوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له إنما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرّح فيه بخصوصه بالحمل على المضي أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين فتكون لو فيهما للتعليق في المضي على هذا فتأمله. قوله: (وما أنت بمؤمن لنا الخ) وإنما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق اهـ شمني وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد نعم العبد صهيب أي لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك. قوله: (ولو كره المشركون) ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالاظهار مستقبل فكذا الكراهة لأنها توجد عنده. قوله: (ولو أعجبك) أي ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعني لا يستوى

(5/305)

وكذا يقال في ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفي ما فيه قوله (شدوا مآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شمني وقوله ولو باتت بأطهار أي ولو تبيت لأنه في حيز اذا التي للاستقبال. قوله: (وهي) أي لو مطلقا امتناعية أو بمعنى ان وفي الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء في بالفعل داخلة على المقصور عليه.

(5/306)

قوله: (لا يليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به إلى أن معنى قول المصنف وهي في الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديراً ومن الثاني «التمس ولو خاتما من حديد» أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد كما في المغني وقوله مضمر أي محذوف. قوله: (لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفراراً من قدر الله تعالى فقال له عمر رضي الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله وجواب لو محذوف أي لعددتها ولا مجال للتمني هنا دماميني. قوله: (إخلاي) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزي وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد إخلاء بهمزة مكسورة والأصل أخلائي فحذفت ياء الإضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب. قوله: (كقول حاتم) أي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا قصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني وذات السوار الحرة لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك تصريح. قوله: (حذف الفعل الخ) قيل الأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وقيل الأصل لو كنتم تملكون ورد بأن المعهود في حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فأجيب بأن المراد أن الأصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لأن الحذف والتوكيد متنافيان كذا في المغني وزيف الدماميني التنظير بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد.

(5/307)

قوله: (وأما قوله الخ) وارد على المتن. قوله: (لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإن غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصاري نجاتي اهـ زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذي غص أي شرق والمراد بغير الماء. قوله: (على إضمار كان الشانية) أي والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية. قوله: (فحذف الفعل أولا) أي من التركيب الأول والمبتدأ آخراً أي من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به في قوله تعالى: {أدعوتموهم أم أنتم صامتون} (الأعراف: 193) أي أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معاً في قوله:

(5/308)

ان يكن طبعك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي التقدير عند الأخفش فلو وجد في سالف الدهر والسنين الخوالي لكان كذا. قوله: (ولو أن ما أسعى) أي ولو أن سعي فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله. قوله: (وموضعها) أي مع صلتها. قوله: (فقيل يقدر مقدما) أي على المبتدأ لا على لو. قوله: (على حد وآية لهم أنا حملنا) أي على طريقته في تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو أن وصلتها. قوله: (وذلك) أي تقدير الخبر هنا مؤخراً ثابت لأن لعل الخ أي لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضاً إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لأن الاخبار عن أن وصلتها لكونهما في تأويل مصدر مبتدأ يميزها عن التي هي لغة في لعل إذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضاً أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدماً يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخراً يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر.

(5/309)

قوله: (فاعل ثبت مقدراً) والدال عليه أن فإنها تعطي معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده إلا كان نحو التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد إن نحو ان تقم أقم وإلا فلا. قوله: (كما قال الجميع في ما وصلتها الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفي أحوج إلى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الأحوجية فتأمل. قوله: (ومن ثم) أي من أجل كونه فاعل ثبت مقدراً. قوله: (أن يكون خبر أن) أي الواقعة بعد لو فعلاً أي جملة فعلية. قوله: (إنما ذلك) أي وجوب كون خبر أن فعلاً في الخبر المشتق أي إذا أريد الإتيان بخبرها مشتقاً وجب كونه فعلاً فما زعمه الزمخشري لا يسلم على إطلاقه. قوله: (تنبو الحوادث عنه) أي تبعد مصائب الدهر عنه.
قوله: (ولو أنها الخ) الضمير في أنها يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد ومسومة أي خيلاً معملة وعبيداً بضم العين بطن من الأوس وأزنم بطن من بني يربوع اهـ عيني وقال الشمني مسومة أي فرسا مسومة وعبيداً بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون اسماً شخصين اهـ والتاء في لحسبتها تاء مخاطبة يهجوه الشاعر كما في شرح شواهد المغني للسيوطي وإن مشى الدماميني على خلافه. قوله: (ورد المصنف الخ) قال في المغني وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسماً مشتقاً ولم يتنبهوا لها وهي قوله تعالى: {ودوا لو أنهم بادون في الاعراب} (الأحزاب: 20) ورده

الدماميني بأن لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني صرح بذلك الرضى والكلام في لو الشرطية.

(5/310)

قوله: (ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذي يقال ل ملاعب الأسنة وغيره الشاعر لبيد إلى هذا للقافية عيني. قوله: (ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأود تعوج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع إلى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية. قوله: (فائت الموت) قال البعض من إضافة الوصف لفاعله أي فائته الموت اهـ وفيه نظر أما أولاً فلأن الوصف المتعدي لا يضاف إلى فاعله على ما تقدم في باب الإضافة وأما ثانيا فلأن المناسب لقوله فإنه أخو الحرب أن يكون من اضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أي ملازمها فوق القارح الفارس القارح الذي عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو. قوله: (كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذي بعده. قوله: (وخرج) أي البيت الثاني وقوله سكنت أي أبدلت بالسكون. قوله: (أما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لأن اللام لا تدخل على ناف إلا ما كما في التصريح. قوله: (أو وضعاً) لو قال لفظا لكان أنسب.

(5/311)

قوله: (فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدلّ على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لجعلناه حطاما لأن في تأخير جعله حطاماً تشديداً للعقوبة أي إذا استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاماً كما قال تعالى: {حتى أخذت الأرض زخرفها} (يونس: 24) الآية وحذفت في {جعلناه أجاجاً} إشارة إلى عدم تراخي الجعل أجاجا أفاده في التصريح قال السيوطي وقد يقترن جوابها بإذن وندر كونه تعجبا أو مصدرا برب أو الفاء اهـ وقال في المغني وورد جوابها الماضي مقرونا بقد وهو غريب. قوله: (وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو اما ماض معنى أو وضعا ولأنه في هذا الحديث مستقبل لفظاً ومعنىً. قوله: (لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفي في أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سوره بمرور الثلاث وليس عنده شيء وهو المراد اهـ ففيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تفيده لو من النفي أي نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه متين. قوله: (بجملة اسمية) أي مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله:

لو كان قتل يا سلام فراحة أي يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته في المغني قال الدماميني لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا أي لثبت ويدل عليه بقية البيت:

لكن فررت مخافة أن أوسرا إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضي إلى المعرة والذل ففر. قوله: (لمثوبة من عند الله خير) أي مما شروا به أنفسهم. قوله: (وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أي وا لمثوبة. قوله:(للتمني) أي على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاءهم تلهفاً عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمني حقيقة عليه تعالى أفاده الدماميني هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين في لمثوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لأثيبوا.

{ أما ولولا ولو ما }

قوله: (كمهما يك من شيء) مهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أي موجوداً ومن شيء بيان لمهما. فإن قلت أي فائدة في هذا البيان مع كونه كالمبين في العموم والابهام. قلت دفع توهم إرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشيء فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدأ. قوله: (حرف بسيط) في إدخال ذلك تحت حيز أي التفسيرية نظراً لأن التشبيه الذي في المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادة أنه واقع ولا بد بتعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شيء كما لا يخفى. قوله: (فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علماً فعالم فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد. وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله:

من كان ذ ابتّ فهذا بتي لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بتّ فإني لا أخونه لأن لي بتا وكذا قولهم أما علماً فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا

حتى تذكره قاله السيوطي وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمني وغيره ثم الشرط في أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدماميني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذي نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب.

(5/314)

قوله: (فبدليل الخ) قال في المغني وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي ذكرناها وهي فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اهـ بتصرف. قال الشمني وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت. وكم زائد يلزم كالباء في أفعل به في التعجب اهـ ولك دفعه بأن اللزوم لغير مقتض ينافي الزيادة ولزوم الباء في أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قلت مهما التي أما في تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقاً. قلت قال الرضى إنما وجبت الفاء في جواب أما ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء اهـ وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقي في المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن إن للشك وهو لا يناسب الشرط لأن وجود شيء ما محقق وأيا تستدعي زيادة المقدر للزومها الإضافة كأن يقال أي شيء يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان في متى والمكان في أين والعاقل في من وغير العاقل في ما وليس المراد الخصوص لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال في التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اهـ فتفطن.

(5/315)

قوله: (وفا لتلو الخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شيء واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لأن أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جيء بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لإصلاح اللفظ إذ يستكره تلو الفاء الأداة أو لأنها أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم

بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو أما قائم فزيد كذا في الفارضي قال السندوبي فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لأنه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فإنه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر فإنه لا يحذف شيء من كلامهم وجوباً إلا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع في غير هذا الموضع اهـ وقوله تقديم ما يمتنع الخ أي نحو {فأما اليتيم فلا تقهر} (الضحى: 9). قوله: (ووجوباً حال) أي على تقدير مضاف أي ذا وجوب أو على تأويله بواجباً. قوله: (فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز إبقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جوابا بتقدير أقول لكني كنت أسمع الانذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في همع الهوامع للسيوطي ونصه ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى: {فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم} (آل عمران: 106) الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين إن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا

العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أي أما والفاء اعتراض اهـ.

قوله: (فأما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولعدم صحة الأخبار حينئذ اهـ وتعليلاً باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الإخبار فاشتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهي الرابط فافهم وقوله سيراً منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سيراً أو على المصدرية أي تسيرون سيراً واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح شواهد المغني للسيوطي وقوله في عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أي شقها وناحيتها وقد صفحه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الإبل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس. قوله: (أو ندور) كما في قوله صلى الله عليه وسلم «أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي» وقول عائشة رضي الله تعالى عنها «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً». وأما قوله صلى الله عليه وسلم «أما بعد ما بال رجال يشترطون» فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعاً للقول والتقدير فأقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الأول وقول عائشة وفي بعض

النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم «أما موسى» إلى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم «أما بعد ما بال رجال» وقول عائشة «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» وأما التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك.

(5/317)

قوله: (كما تقدم في آية البقرة) هي: {فأما الذين آمنوا فيعلمون} (البقرة: 26) الخ ثم إما أن يقدر فيها مجمل أي فيتفرق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولاً كل منها عن الآخر وإن لم يكن ثم إجمال. قوله: (وقد يترك تكرارها) أي في مقاء التفصيل. قوله: (ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ. قوله: (فكأنه قيل الخ) يرد عليه أن هذا يقتضي أن قول والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدعاه أولا فتأمل. قوله: (وعلى هذا) أي كون. قوله: {والراسخون في العلم} الخ في موضع القسم الثاني قائماً مقامه فالوقف على إلا الله لأن الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله: {والراسخون في العلم} الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود أن تأويله إلا عند الله بإن النافية وقراءة أبيّ وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الاسلام مطلقاً في هذا الحكم إلا أن يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم قال الشمني قال السعد والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله إلا الله وإن أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اهـ.

(5/318)

قوله: (وهذا المعنى) أي كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار إليه في آية البقرة يعني {فأما الذين آمنوا فيعلمون} (البقرة: 26) الخ وعبر بالإشارة لعدم صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما في كلام شيخنا من المؤاخذة ثم هذا يقتضي أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها. قوله: (وقد تأتي لغير تفصيل) أي لا لفظاً ولا تقديراً ومن التزم فيها التفصيل وقدر في نحو أما زيد فقائم فقد تكلف. قوله: (شرحه) أي بيانه. قوله: (فضل توكيد) أي توكيداً فاضلاً. قوله: (وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب. قوله: (عزيمة) أي لا بدّ منه. قوله: (قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب

فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق ولذا رجحوا في بعد التي في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققاً وأيضا لا داعي لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث.

(5/319)

قوله: (في تفسيره) أي تبيين حاصل معناه لما يأتي في الشرح. قوله: (مدل) أي مفصح. قوله: (وهي قائمة مقامهما) قد يقال إن أما لم تقم إلا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه في تفسير أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هي لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي والتزموا حذف الفعل بعدها للجري على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبراً والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو الفاء أما وللتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع إلا مرفوعاً على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع ايذاناً من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدراً أو غير ذلك نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما إكرام الأمير فأكرم زيداً اهـ بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لأما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت.

(5/320)

قوله: (لتضمنها معنى الشرط) الإضافة للبيان إن أريد بالشرط التعليق وحقيقة إن أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد يبحث في العلة بأنها إنما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل. قوله: (من اسم واحد) أي ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدماميني وإذا امتنع بالفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى: {فأما الانسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن} (الفجر: 15) أن الظرف متعلق بيقول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فتأمله اهـ واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أي شأن الانسان لأن نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز إعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول. قال تعالى: {وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب} (ص: 21) {وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه} (الذاريات: 24) يعني والشيء وما يتعلق به في حكم الشيء الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الإخبار عن الشأن بأنه يقول إذ الذي يقول نفس الإنسان فالأولى جعل الظرف

حالاً من الإنسان بناء على مجيء الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير ان.

(5/321)

قوله: (لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثاني وإنما أعاده لأجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط. قوله: (بشرط أن يتقدم الجملة الخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر في الفعلية سم وقد يجاب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب. قوله: (فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام وإنما ارتكب ذلك لوجهين: أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما. الثاني أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها اهـ وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معاً وأبو عليّ في أحد قوليه أن الفاء جواب أن وجواب أما محذوف وقوله الثاني كالأول أفاده الشمني قال الدماميني ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب أن وإن جوابها جواب أما والفاء داخلة على إن تقديرا والأصل مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شيء وقدم الشرط على الفاء جرياً على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فاآن الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إن فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت الثقل ولأن الحذف بالثواني أليق: (اسم منصوب الخ) قال الرضى ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وإنما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أما لأن الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولأن التقديم لأعراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك المانع الصناعي. قوله: (لفظا أو محلاً) مثال الأول {فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر} (الضحى: 9) ومثال الثاني {وأما بنعمة ربك فحدث} (الضحى: 11) ولذلك

(5/322)

قال الآيات. قوله: (اسم كذلك) أي منصوب لفظا أو محلاً ومثالاه الآتيان من الأول ومثال الثاني أما الذي يكرمك فأكرمه دماميني. قوله: (بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بأن يقال فهدينا هديناهم. قوله: (لأن أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الأول بأن العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأن حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها. قوله: (والفعل لا يلي الفعل) وأما زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل اهـ مغني ونظر الدماميني في التعليل بأن أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط

فلم يجاور الفعل بتقدير كونه مقدماً فعلاً أي للفصل بالفاعل الموجود تقديراً وقد يدفع النظر بأن الفعل الذي نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل. قوله: (ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل. قوله: (لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى عملاً وعلى الثاني معنى لا عملاً. قوله: (أو للفعل المحذوف) أي الذي نابت عنه وأو لتنويع الخلاف. قوله: (نحو أما اليوم فإني ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما لمانع التقديم وإن تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق.

(5/323)

قوله: (هذا قول سيبويه الخ) قال الدماميني إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو أما اليوم فإني ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أو لأما كان الفاصل بين الفاء وأما جزاءاً مما في حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الأصلي بل هي فيه داخلة على الجواب فتخلص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءاً من الجواب نحو أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزءاً من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فإني ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله على مذهب الجمهور اهـ.
قوله: (وخالفهم المبرد الخ) أي فقالوا بعمل ما بعد إن فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيداً فإني ضارب قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه اهـ سيوطي فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وإن أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطي بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أي قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول راجعه اهـ والثاني هو الظاهر أو المتعين. قوله: (سمع) أي على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضي عن سيبويه. قوله: (بالنصب) أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياساً على نصبها الظرف كما مر آنفاً لأن الحرف لا ينصب المفعول به وإن نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعاً للمغني وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل.

(5/324)

قوله: (وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما يليق بالمحل. قوله: (فهو أحسن الخ) لا لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل. قوله: (مفعول مطلق الخ) فإنه لا يتأتى في نحو أما العلم فذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع

من عمل ما بعد تالي الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دماميني. قوله: (أو مفعول لأجله) أي للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحداً لأجل العلم وقوله وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئاً حال كونه علماً لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة. قوله: (ليست العاملة) أي فيما بعدها مطلقاً لأن الأصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك. قوله: (التي) اسم ليس لا نعت أما. قوله: (أم المنقطعة) أي لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأي الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف. قوله: (وما الاستفهامية) اي التي استفهم بها وحدها إن جعلت ذا موصولة أو مع ذا إن ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام. قوله: (الأولى) نعت ميم. قوله: (عارضت) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أي برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أي آلمه البرد في أطرافه اهـ شمني فضبط البعض يخصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبي العلاء المعري:

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالخاء المعجمة.

(5/325)

{فائدة} قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فبذلك فليفرحوا ولا يقال زيداً فضربت ولا زيداً فتضربه بتقدير أما انظر حاشية السيوطي على المغني. قوله: (الابتداء) أي المبتدأ كما سيشير إليه الشارح والألف في عقدا للتثنية. قوله: (ولازما) عطف تفسير على ربطاً. قوله: (في باب المبتدأ) أي عند قول المصنف وبعد لولا غالباً الخ. قوله: (لولا الاصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أي الاستماع وقوله في الرضا متعلق بقوله رجاء. قوله: (وإن كان منفيا) هذا مقابل قوله فإن كان الماضي مثبتا فالضمير في قوله وإن كان منفيا يرجع إلى الماضي ومن المعلوم أن لم لا تدخل على الماضي فقول البعض تبعاً لشيخنا قوله وإن كان منفيا أي بغير لم فإن كان منفياً بها امتنعت اللام لا موقع له وقيد في الهمع نفي الماضي هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولاك لا قمت ولا قعدت. قوله: (وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر.

(5/326)

قوله: (نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة. قوله: (التخصيص) مبالغة الحض يقال حضه على كذا أي رغبه في فعله فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل ح. قوله: (الموازنة لها) أي لهلا. قوله:

(مز) أمر ماز بمعنى ميز. قوله: (وهلا) عطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر. قوله: (أولينها) أي هذه الأدوات الخمس. قوله: (الفعلا) أي الخبري إذ الطلبي لا يطلب. قوله: (أي المضارع الخ) قال الفارضي قال سيبويه إنها أي الأدوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ أن وليهن المستقبل كنّ تحضيضاً للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضرب اللص وإن وليهن الماضي كن توبيخاً لا تحضيضاً لامتناع طلب الماضي نحو لولا ضربت اللص أي لأي شيء ما ضربته وقال سيبويه إن فات الماضي فلا يفوت مثل فعله اهـ ولا يبعد عندي أنهنّ بالاشتراك إذا دخلن على الماضي كن توبيخاً على ترك الفعل في الماضي وتحضيضاً على فعل مثله في المستقبل فتدبر. قوله: (والعرض كالتحضيض) أي في كون كل طلباً.

قوله: (وقد يليها الخ) قال في المغني وقد فصلت من الفعل بإذ وبإذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالأول نحو ولو لا إذا سمعتموه قلتم فلو لا إذا جاءهم بأسنا تضرعوا والثاني والثالث فلو لا إذا بلغت الحلقوم إلى صادقين. المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين وحالتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولو لا الثانية تأكيد للأولى اهـ والقسمان الأولان يشملهما النظم. قوله: (مضمر) أي محذوف يدل عليه الكلام لفظاً نحو هلا زيدا ضربته أو معنى نحو هلا زيداً غضبت عليه أي هلا أهنت زيداً أو تركت زيداً وقوله أو بظاهر أي مذكور. قوله: (للتوبيخ) أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الايقاع في الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر. قوله: (تعدون عقر النيب) جمع ناب وهي الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد. شمني. قوله: (بمعنى لولا عددتم) وإنما لم يقدر عددتم من أول وهلة لأنه لا دليل عليه إذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع.قوله:(لأن المراد الخ) قال الدماميني يصح أن يراد تحضيضهم على عده في المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه في الماضي. قوله: (في القد) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ سم. قوله: (فيقدر المضمر) أي الفعل المضمر. قوله: (أرسلت) في محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أي بذي شفاعة يشفع لها. قوله: (أي فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها) أي ليحصل اللقاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت:

أأكرم من ليلي عليّ فتبتغي به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الثانية المحذوفة وكان هنا بمعنى

يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وإنما لم يقدر يكون من أوّل وهلة لأن المعهود في غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لأن الاضمار من جنس المذكور أقيس قال في المغني وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها. قوله: (ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتسلط من التحضيض عليها. وأجيب بأن المراد مزه بمجموع الأدوات الخمس. قوله: (وقرب معناها من معناهنّ) لاجتماع المعنيين في مطلق الطلب. قوله: (أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضي والأجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرف النفي وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لاماً وأدغمت وقيل أصلها هلا اهـ وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة في التحضيض وقيل مركبة وأما التي للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق في باب لا اهـ. قوله: (لولا نقوم) أي تعدل وقوله درء القوم قال في القاموس الدرء الميل والعوج في القناة ونحوها. قوله: (فتؤول بلو لم) فتكون لو الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالأسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنيين السياق وقرن جوابها باللام.

(5/329)

{ الإخبار بالذي والألف واللام }

مثلهما التي ومثنى الذي والتي وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به. قوله: (للسببية) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذي وقال ابن الحاجب إنها باء الاستعانة أي أخبر عن زيد متوصلاً إلى هذا الاخبار المقصود بالذي وقال أبو حيان إنها بمعنى عن اهـ سم وعلى الأخير عن في قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار في التوضيح إلى أنه متعلق بمحذوف حال أي معبراً بهذا اللفظ. قوله: (أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعني أن مسمى زيد مخبر عنه معبراً عنه بالذي وخبر معبراً بزيد.
قوله: (وضعه النحويون الخ) وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الأحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فإنهم إذا قالوا أخبر عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمتنع. قوله: (للتدريب) أي التمرين والتجريب.

(5/330)

قوله: (كما وضع التصريفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبني من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه

فكما لا يحسن أن يبني من اللفظة غيرها إلا من برع في التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذي ونحوه إلا من نبغ في علم العربية اهـ سندوبي واذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت قرأى والأصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفاً وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي قال ابن جني قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف تبني من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ قد أفلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك وجوابها أنه في الاصل ووأى نحو كوكب فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار وأى ثم نقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان في أول الكلمة فقلبت الأولى همزة فصار أوا فاذا جمعته بالواو والنون قلت أوون بحذف الألف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته إلى نفسك قلت أويّ بحذف نون الجمع للإضافة وقلب واوا الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وادغام الياء في الياء اهـ ملخصاً وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام في المغني ابن خالويه من النحاة الضعفاء. قوله: (باب السبك) أي سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح. قوله: (وكثيراً ما يصار إلى هذا الاخبار) أي لا بقيد كونه عن مسمى اسم في تركيب آخر فافهم. قوله: (لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو أو قال قام زيد وعمرو أو إزالة لشك الشاك في القائم. قوله: (أو تقوى الحكم) لأن في هذا الاخبار إسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر فهو أقوى مما فيه إسناد واحد. قوله: (أو تشويق السامع) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جما ابن غازي. قوله: (قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدإ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضرب عمراً وعلى الجواز المبرد أفاده المرادي. قوله: (وما سواهما) أي من بقية الجملة. قوله: (عائدها خلف معطى التكملة) أي خلف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غائباً لأنه عائد على غائب لأن الموصول في حكم الغائب ولو خلف ضميرمتكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للخبر في التكلم والخطاب كأن يقال في الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذي ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذي ضربت أنا كذا في المرادي وإنما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذي قام وأنت الذي قمت لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك. واعلم أنه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف تقول الذي جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذي هو خلف وأنه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج إلى إعادة الجار في العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على الضمير المجرور

تقول الذي مررت به وبعمرو زيد وهكذا اهـ يس وقوله لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ لأنه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر.

(5/332)

قوله: (فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية. قوله: (فتصدر الجملة الخ) حاصله خمسة أعمال تصدير الجملة بالذي وتأخير زيد ورفعه وأشار إليه بقوله فتجعله خبراً عن الذي وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل في مكان زيد الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في مغناه واعرابه. قوله: (قلت الذي هو زيد أبوك) صوابه الذي زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون في موضع المخبر عنه. قوله: (وباللذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الاخبار باللتين واللاتي ويفيده قوله التوضيح باب الاخبار بالذي وفروعه لأن التي وفروعها الذي اهـ سم ولو قال المصنف:

(5/333)

وبفروع للذي نحو التي لدخل في كلامه اللتان واللاتي واللائي والألى. قوله: (في التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة. قوله: (فاذا قيل لك أخبر الخ) وإذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتي ضربتهن الهندات قال في الارتشاف ويستوي الموصول بغيره في الاخبار فإذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اهـ فارضي فتجعل مكان الموصول وصلته ضميراً لأنهما شيء واحد وتجعل الموصول وصلته خبراً كما في الهمع قال سم قياس ذلك أن يقال في الاخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو الذي هو عمرو الذي في داره زيد. قوله: (فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين في مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الاخبار عنها أو كان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مرجعه منفصلاً لكونه خلفه. قوله: (وحينئذ) أي حين إذ قدمت الضمير ووصلته. قوله:(قد حتما) خبر قبول وألفه للاطلاق وإن زعم السندوبي أنها للتثنية. قوله: (الأول قبوله التأخير) ليكون خبر فإن الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور. قوله: (فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط اهـ زكريا وهو إنما يظهر على القول بأنه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر في هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم ونحوه مع المتقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبر مقدم. قوله: (وكم الخبرية وما التعجبية) فلا يقال في كم عبد لي وما أحسن زيداً الذي هو لي كم عبد ولا الذي هو أحسن زيد اما. قوله: (وضمير الشأن) في جعله من لازم الصدر نظر لأنه يقتضي أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله:

(5/334)

إذ مت كان الناس نصفان ان اسم كان ضمير شأن وفي قوله تعالى: {أن الحمد} إن اسم أن ضمير شأن قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه إذ هو مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة. قوله: (فلا يخبر عن الحال والتمييز) لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكاً وملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد إياه ضاحك والتي ملكت تسعين نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع قال السندوبي فإن قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما. قلت لم أره منقولاً والظاهر نعم لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً فتدبر اهـ. قوله: (لم يذكره في التسهيل) أي استغناء عنه بالشرط الرابع الآتي المعبر عنه في التسهيل بقوله منوباً عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والشمني واللفظ له أي عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال كذا في التصريح وإنما لم ينب الضمير عن الأسماء العاملة عمل الفعل لأن ضميرها لا يعمل عملها واخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من إخراجها بالشرط الثاني كما صنع البعض.

(5/335)

قوله: (قبول الاستغناء عنه بأجنبي) أي صحة وضع أجنبي موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي وله صورتان إحداهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان فتقول لقيته فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذي لقيته هو وصرح بذلك المصنف والأخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة إلا نه غير محتاج إليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لأنه يجوز أن يخلفها الأجنبي نحو الذي ضرب زيد غلامه هو اهـ مرادي. ويفيد أيضا عدم جواز الاخبار عن الضمير في قائم إذ لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو سم. قوله: (ضميراً كان أو ظاهراً) تعميم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي. قوله: (المتصل الآن) أي بالفعل. قوله: (وإن قدرته عائداً على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعاً لهما لأن الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله لأحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال سم. قوله: (كاسم الاشارة الخ) فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك.

(5/336)

قوله: (وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيداً من زيد ضربت زيداً فلا يقال الذي زيد ضربته زيد لأن زيداً رابط. قوله: (التي هي على البقر) كان المناسب التي إياها على البقر لأن الكلاب منصوبة. قوله: (الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز إضماره كالأسماء العاملة عمل الفعل كما مرّ. قوله: (لا يجررن إلا الظاهر) قد يتبادر إلى الذهن جواز الاخبار عن مجرور ربّ لأنها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لأن الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وإنما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة. فإن قلت إذا قلت في رب رجل قام الذي ربه قام رجل فإنما تجعل العائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة في باب الاخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير في ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا. دماميني. قوله: (أو عن العامل والمعمول معاً) كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لأن الاخبار عن الثلاثة كما لا يدل عليه البيان الآتي.
قوله: (وعن العامل مع المعمول الذي سر الخ) فالخلف ضمير مستتر في سر لا مكان استتاره فلا يعدل إلى الانفصال بتأخيره إلى محله. تصريح. قوله: (فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادي ولا عن لازم الرفع نحو أيمن الله وفيه نظر اهـ زكريا ويجاب بأنه لما لزم حالاً واحداً وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية في القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضي تصرفه لأنه وإن لزم الرفع على الخبرية إلا أنه ليس خبراً في القسم سم.

قوله: (فلا يخبر عن أحد) أي في نحو ما جاءني من أحد لأنه لو قيل الذي ما جاءني أحد لزم وقوع أحد في الاثبات وهو ممتنع عند الجمهور زكريا. قوله: (أن يكون في جملة خبرية) أي ليتأتى الاتيان بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعلّ وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت عمراً قائم أو لعل بكراً فاضل فيقال الذي قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمراً هو قائم والذي قال زيد لعله فاضل بكر أو لعل بكراً هو فاضل ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لأن لكن لا تقع صلة وإن كانت خبرية لئلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك. قوله: (فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية والاجاز الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمراً ومنطوق زيد اضرب عمراً على قياس ما مر.
قوله: (مستقلتين) أي لا رابط لاحداهما بالأخرى مما سيأتي. قوله: (عطف ما ليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملاً لما إذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو في المثال سم. قوله: (بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو للحال والإجاز كما في الفارضي. قوله: (أو كان في الأخرى) أي الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف. قوله: (لانتفاء المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس. قوله: (ففي نحو الخ) تصوير للأقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث. قوله: (وعن عمرو الذي قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب اسقاطه لأن المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لأن الجملة الأولى ليس فيها عائد

أفاده سم ولأن فيه خروجاً عن الممثل له لأن المشتمل على الضمير في حال الاخبار عن عمرو ليس الجملة الأخرى أي المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم.

(5/338)

قوله: (وفي نحو ضربني الخ) وتقول في الاخبار عن الياء في هذا المثال الذي ضربه وضرب زيداً أنا فتأتي بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء في الأول والضمير المستتر في الثاني لأنهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا إذا أخبرت عن التاء اهـ. واعلم أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان في الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لأن المراد بالأخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثانية كالذي بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب إسقاط المثالين لأن كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفي فلا يكون من كون الجملتين في حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونهما في حكم الواحدة اشتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقاً حيث قال فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما في حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معاً صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ أيضاً لاشتمال كل من الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل.

(5/339)

{فائدتان}: الأولى قال في التسهيل وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فإن كان ذانك أي وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولاً لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولاً للثاني اهـ قال الدماميني فتقول في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب. زيداً والضار به هو أنا قدمت زيداً وجعلته معمولاً للأول لأنه كان يطلبه منصوباً وأضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائداً على أل مستتراً لجريان الوصف على من هو له لأن أل نفس أنا وفاعل الضرب في المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لأن أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة أل وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه لأن أل نفس أنا والذي فعل الضرب الثاني زيد ثم قال في التسهيل وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني اهـ قال الدماميني فتقول هذا في المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضار به أنا هو والضار به زيد أنا فتأتي للوصف الأول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل

خبر أل ضميراً مرفوعاً منفصلا يعود على زيد وتأتي للوصف الثاني مكان ياء المتكلم بهاء وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال وهذا رأي المازني ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته.

(5/340)

الثانية قال الدماميني قال ابن الصائغ إذ قيل قام وقعد وقد قلت في الاخبار بالذي عن زيد الذي قام وقعد زيد وفي الاخبار بأل القائم وقعد زيد والعطف على حده في وأقرضوا الله وإن شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذي قام والذي قعد زيد ولا يجوز في قولك الذي يطير فيغضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول فالذي يغضب زيد لأنك ان جعلت زيداً فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وإن جعلته خبراً عن الذي الثانية كنت قد فصلت بين الذي الأولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لأن الفاء انما تصير الجملتين كالجملة في الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين إذ ذاك بجملتي الشرط والجزاء اهـ.

(5/341)

قوله: (مغن عن اشتراط الثاني) لأن الرابع أخص من الثاني وثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس. قوله: (لأن ما لا يقبل التعريف الخ) المناسب في التعليل أن يقول لأن ما يقبل الاضمار يقبل التعريف. قوله: (بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغني عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو سم. قوله: (أو مثبت) بالرفع عطفاً على جواز. قوله: (أو عادم التنكر) أي عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يغني عنه قوله أو بمضمر كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها. قوله: (وأخبروا هنا بأل الخ) ذكر الأخفش مسألتين يخبر فيهما بأل لا بالذي. الأولى قامت جاريتا زيد لا قعدتا فإذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولا تقول الذي قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذي الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد فأما المسألة الأولى فيجوز الاخبار فيها بالذي أيضاً عند من أجاز مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا وقد جوز المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أن يكون يتربصن خبر الذين لأن النون عائدة للأزواج المضافة في المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى في عائد المبتدإ برجوع ضمير من الخبر إلى مضاف في المعنى للمبتدإ فبالأولى أن يكتفي في عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة إلى مضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادي ينبغي أن يجيز الذي ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي أي كالصفة. وقول ابن غازي ان تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر.

(5/342)

قوله: (عن بعض ما) أي تركيب. قوله: (لجواز الاخبار عن أل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بأل. قوله: (وهي الفعلية) تفسير خاص بعام لأن الفعلية صادقة بما إذا تقدم على الفعل معمول له أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من الاخبار بأل كما في سم قال فلا يسوغ الاخبار بها في نحو زيداً ضرب عمرو ولا في نحو ما يقوم زيد والاخبار هنا بالذي سائغ فتقول الذي ما يقوم زيد اهـ ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الأداة بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل. قوله: (الواقي البطل ا) بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف إليه. قوله: (أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب الابتداء:

(5/343)

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصلا وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الابراز عند أمن اللبس وفاقاً للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس سم. قوله: (وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما إذا كان ظاهرا فلا ضمير فها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمراً فتقول الضار به زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبداً ولا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمراً. قلت الضارب أخوه عمراً زيد سم. قوله: (وجب استتاره) أي في الصلة. قوله: (ففي نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني ان أخبرت عن الفاعل الضاربي أنت فيستتر فاعل الصلة لأنه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فإن قلنا بقول الجمهور إنه يجب كون الخلف غائباً مطلقاً قلت الضار به أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل وأنا خبر أل أو بقول غيرهم انه يجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت الضاربي أنت أنا. قوله: (لأنه فعل المتكلم) أي لأن مضمونه وهو التبليغ أو لأنه متضمن فعل المتكلم. قوله: (من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فإن قلت هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين: أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل. والثاني قولهم ان المخبرية يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبراً والضار بها من جملة الخبر فالجواب أنه لا اشكال لأن معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكلم به وأما الثاني فواضح لأن الضار بها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون مبتدأ. قاله ابن هشام. قوله: (وغيرها) أي الذي وفروعه.

(5/344)

قوله: (وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطي في الهمع والأصح جواز الاخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر المبتدإ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذي كان زيداً إياه أو كأنه زيد أخوك والذي زيد هو أخوك والذي ان زيداً هو أخوك والذي ظننت زيداً إياه أو ظننته زيداً أخوك ومنعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن وفي مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة ككاد فيجوز الذي كاد يضرب عمراً زيد ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم وفي باقي التوابع مع المتبوع اهـ باختصار. قوله: (والصحيح الجواز) أي جواز الاخبار عن الخبر مطلقاً مشتقاً أو جامداً وقيده السيوطي بالجامد كما تقدم في عبارته. قوله: (وعن الظرف المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لأجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذي ضربت زيداً له التأديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التي جاء البرد وإياها الطيالسة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول في قام زيد قياما حسنا أو قيام الأمير الذي قامه زيد قيام حسن أو قيام الأمير على الأصح في المسائل الثلاث كما في الهمع.

(5/345)

{ العدد }

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب من ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود تصريح. قوله: (ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لأن المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى إلى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعته وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثنان وواحدة واثنتان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتخالفهما أيضاً في أنها لا تضاف إلى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما اهـ توضيح وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقسا حنظلتان قاله الشارح.

(5/346)

قوله: (في عدما) أي معدود. قوله: (في الضد جرد) بقي عليه أن يقول وسكن الشين وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق

نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته. تصريح. قوله: (ولو مجازاً) راجع لكل من قوله مذكره وقوله مؤنثه ومن المجاز ما في الآية التي مثل بها. قوله: (هذا إذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد فلو تقدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة شرح الكافية للسيد الصفوي. قوله: (فإن قصد ولم يذكر الخ) أطلقه تبعاً لجماعة وقيده السبكي بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ ايام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب. قوله: (ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجه بأن في حذف المعدود إبهاما فناسب مراعاة الابهام في لفظ العدد أيضاً اهـ سم وهل يجوز اثباتها حينئذ في المؤنث نقل الاسقاطي عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوي الجواز. قوله: (لأنها اعلام) أي مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض.

(5/347)

قوله: (فكدخولها على بعض الأعلام الخ) لعلها في هذه الأعلام للمح فتكون أل في الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل. قوله: (الاهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. قوله: (شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أي فرقهم لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضاً فهو من الأضداد كذا في المصباح. قوله: (وهذه) أي صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله في عد ما آحاده مذكره حيث أضاف العد إلى المعدود وقوله ويشمل الأوليين أي صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود. قوله: (وقال الكسائي) حاصله أن الكسائي كالبغداديين وإنما لم يقل خلافا للبغداديين والكسائي مع أنه أخصر لأنه قصد حكاية كلام الكسائي. قوله: (اعتبار التأنيث) أي والتذكير بقرينة التمثيل.

(5/348)

قوله: (ان كان اسماً) أي جامداً بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتي. قوله: (فبلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان اهـ سم ويخالفه أيضاً ما في التسهيل وشرحه للدماميني وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازاً قال الدماميني استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال في التسهيل وربما أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل ومثل الدماميني الأول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثاني بنحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به

بعض العلماء في قوله تعالى: {ثلاثة قروء بأربعة شهداء} (البقرة: 228) على أن الاقراء الأطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو أريد النساء لقيل بأربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر يس.

(5/349)

قوله: (تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة) وكذا إذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لأنه على الأصل إذ هو جار على اللفظ والمعنى معاً فالشخص يستوي فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الضمير عليه إنما يعود مذكراً فلذلك يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث حفيد. قوله: (وثلاثة أعين قاصد رجال) وكذا إذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لأنه على الأصل كما مر. قوله: (ما لم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس. قوله: (أو يكثر فيه الخ) معطوف على يقوي المعنى. قوله: (جاز مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياساً وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً أو بالعكس يجوز فيه وجهان اي ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وهو خلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل. قوله: (كاعبان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصرا لدخولها في عصر الشباب قاله الخليل تصريح.
قوله: (عشر أبطن) أي قبائل فالقياس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها. قوله: (وجعل منه في شرح الكافية الخ) مبني على أن أسباطا تمييز ويرد عليه أنه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلاً كما سيذكره الشارح. قوله: (منه) أي مما روعي فيه المعنى لاتصاله بما يقوي المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم. قوله: (ترجح حكم التأنيث) ولولا ذلك لقيل اثنى عشر أسباطاً لأن السبط مذكر اهـ مرادي أي وواحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر.

(5/350)

قوله: (بدلا من اثني عشرة) أي وأمما صفته والتمييز محذوف أي فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لأن المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى. قوله: (ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لأنه كان القياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس في الانسان وقوله وثلاث ذود الذود من الإبل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه. قوله: (أي عشر حسنات) ولولا ذلك لقيل عشرة لأن المثل مذكر. قوله: (ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أي لا طويل ولا قصير تصريح. قوله: (ثلاثة دواب الخ) وقال بعض

العرب ثلاثة دواب لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة مرادس. قوله: (فالعبرة بحالهما) أي فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيراً وتأنيثاً.

قوله: (عكس ما يستحقه ضميرهما الخ) اعترضه شيخنا بن الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ إلى مطلق اسم الجنس الجمعي وليس كذلك بل إلى الكلم كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلاً ومن العجائب أن البعض جزم هناك برجوع الضمير إلى الكلم ورد على من أرجعه إلى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله يجوز في ضميره أي الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لأن منه ما يجب في ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمران كالبقر والكلم فما فهمه بعض أرباب الحواشي من رجوع الضمير المطلق اسم الجنس الجمعي وبني عليه ما بني أي من الاعتراض على الشارح في اطلاقه الجواز غير سديد اهـ ثم نسي هذا هنا فتابع شيخنا في الاعتراض وزاد في التقول على الشارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقاً يجوز في ضميره الوجهان اهـ باختصار هذا وقال الدماميني نقلاً عن ابن هشام المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لأن الباقي إما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم وإما فيه لغتان وهو بقية الألفظا اهـ وفيه مخالفة لما مر في الكلم والنحل في كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد أن النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقي أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائماً وليس كذلك ففي الهمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كإبل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدماميني لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والإبل والذود وفي الفارضي في باب التأنيث أن الإبل تذكر وتؤنث وفي التصريح عن ابن

عصفور أنه ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وإن مكان لما يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اهـ وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجامل مذكر في قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبل فيهم وفي الفارضي نقلاً عن الصحاح أن قوماً ورهطاً ونفراً مما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل. قوله: (ثلاثة من القوم) هذا من

اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع. قوله: (بالتاء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء لأن الغنم مؤنث اهـ وهو ما ذكره الجوهري وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح أفاده زكريا ويدل له إذ نفشت فيه غنم القوم وفي الفارضي في باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفاً. قوله: (التذكير) أي ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أي ملاحظة لمعنى الجماعة قال السيوطي والمدرك في وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين في البعض إنما هو السماع أي فلا يرد أن الملاحظتين ممكنتان في الجميع. قوله: (هذا) أي اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيراً وتأنيثاً قوله: (ما لم يفصل بينه) أي اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا النفي صادق بعدم ذكر الصفة أصلاً وذكرها مؤخرة عنهما.

قوله: (والا فالمراعي هو المعنى) أي وجوباً وخالف في الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل به ما يقوي المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير زكريا. قوله: (هو المعنى) أي معنى المعدود. قوله: (أو يكن) عطف على يفصل. قوله: (ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذي لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فإن حساناً مشترك بين الذكور والاناث دماميني. قوله: (ثلاثة رجلة)بفتح الراء وسكون الجيم أي مشاة قال المرادي ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فأشياء وإن كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب إثبات التاء فيه اهـ وقوله فوزن أشياء فعلاء أي بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذا أصل أشياء شيآء فاستثقلوا همزتين بينهما ألف فقدموا الأولى التي هي اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها.

قوله: (فذكر عدده الخ) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذي يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التؤنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالاً بثبوت التاء فيه على أن المعدود مذكر.b قوله: (لا يعتبر أيضاً الخ) أي كما لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أي بل يعتبر معناه. قوله: (وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذي هو مذكر وأما قول البعض تبعاً لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معاً فممنوع. قوله: (والمميز اجرر) أي أن لم يكن موصوفا ولا صفة فالأول نحو أثواب خمسة والثاني نحو خمسة أثواب والأحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافا إلى مستحقه نحو خمسة زيد لأنه قد عرفها وميزها فلا تحتاج إلى تمييز ولم يرد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر

بأنه لما كثر استعماله آثروا جر المميز بالاضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعاً للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضاً لقلة المعدود يس بحذف يسير وقوله والأحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لامكان تأويل أثواب بمشتق كأن يقال مسماة بأثواب وقوله لأنه قد عرفها أي لأنه لا يقال خمسة زيد الالمن عرف زيداً وخمسته كما سيأتي الدماميني.

(5/355)

قوله: (فإن كان اسم جنس الخ) صنيعه يقتضي دخول هذا في المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب إلا الجمع سم. قوله: (من الرهط) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه زكريا. قوله: (مكسرا) لأن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظاً فتحصل المطابقة لفظاً. قوله: (من أبنية القلة) التي هي أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعها التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة إلا في هذا الموضع فلا يميز بهما العدد قاله الفارضي وغيره. قوله: (وثلاث آم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل وأصله أأمي قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم. قوله: (ان كان) أي المميز مائة لأن المائة جمع في المعنى تصريح. قوله: (ثلاث مئين للملوك وفي بها) تمامه:
ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم فثلاث مبتدأ وجملة وفي بها ردائي خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائي وأراد بوجوه الأهاتم أعيانهم والأهاتم جمع أهتم وهم بنو سنان الأهتم سمى بذلك لانكسار ثنيته كذا في العيني ومائتين بكسر الميم أفصح من ضمها. قوله: (نحو سنبلاث) فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات. قوله: (بل المختار الخ) اضراب انتقالي عن قوله فيجوز لقلة سعائد. قوله: (نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات) أي فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب. قوله: (ولكنه شذ قياساً) بأن خالف القواعد أو سماعا بأن ندر استعماله في لسان العرب.

(5/356)

قوله: (فإن جمع قرء بالفتح الخ) يرد عليه أمران الأول ما في المرادي من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذاً. الثاني أن لقرء بالفتح بناء قلة مطرداً وهو اقرؤ فإن أفعلا مطرد في فعل بفتح الفاء وسكون العين إذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن الناظم وإن لم يهمل يعني جمع القلة لمفرد المميز جيء به يعني بالمميز جمع قلة في الغالب نحو ثلاثة أجبل وخمس آكم وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى: {والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة

قروء} (البقرة: 228) مع مجيء الاقراء اهـ. قوله: (ثلاث شسوع) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانية أحد سيور النعل تصريح. قوله: (ومائة والألف) أي هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الأمثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مائتي رجل وثلاثة آلاف رجل أو باضافة ثلاثة فما فوق اليه نحو ثلاثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتباراً بلفظ مائة ولفظ ألف.

(5/357)

فائدة قال في التسهيل واختص الألف بالتمييز به مطلقاً ولا يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما اهـ نحو مائة ألف وأحد عشر ألفاً وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلاثمائة وخمسمائة وإحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة. قوله: (والألف) أل من الحكاية لا من المحكي إذ لا يجوز الألف رجل مثلا قال الفارضي وأما دخول أل على المضاف في قوله أبي هريرة رضي الله تعالى عنه فلما قدم جاء الألف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالألف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الألف. قوله: (للمفرد أضف) لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والإفراد لأنها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف عوض عن عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه اهـ تصريح وقوله فأخذت الخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اهـ سم وقال الدماميني أما كونه مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعوه في ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة ولأنه عدد في معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظي إلى الثقل المعنوي.

(5/358)

قوله: (في قراءة حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين) باضافة مائة إلى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ هي تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل سنين بدلا أو عطف بيان لا تمييزا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضح في الحواشي اهـ وسبقه إلى هذا أبو اسحق الزجاج قال ابن الحاجب ووجهه أن مميز المائة واحد من المائة فإذا كان كذلك وقلت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلاثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضاً على قراءة حمزة والكسائي إذ سنين عندهما تمييز لا غير وإن كان مجروراً ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر إنما يلزم إذا كان التمييز مفرداً أما إذا كان جمعاً كما هو الأصل لما مر فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحالّ في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتيقن تحققه في واحد فلا يلزم أن

يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل. قوله: (إذا عاش الفتى مائتين عاماً) تمامه:

فقد ذهب اللذاذة والفتاء قوله: (وأحدا ذكر الخ) لما تكلم على العدد المضاف شرع في المركب فقال وأحدا ذكر الخ. قوله: (مركبا) بكسر الكاف أي حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالاً من عشر مركبا معه أي مع أحد اهـ سندوبي والي الأول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده. قوله: (وهمزة أحد الخ) كذا همزة إحدى إلا أن الأول شاذ لازم غالباً والثاني مطرد على الأصح كاشاح وإكاف ولهذا نبهو على الأصل في أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه في إحدى اهـ تصريح وألف إحدى للتأنيث عند الأكثرين وقيل للالحاق وزال التنوين في إحدى عشر للتركيب فتقول في العطف إحدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام وفي الفارضي عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة همزتها عن واو المستعملة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في الدار وجمعها آحاد. وأما التي تستعمل بعد النفي نحو ما جاءني من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في المثبت. قوله: (إحدى عشرة) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفاً عليها أو مضافة نحو إنها لاحدى الكبر زكريا.

قوله: (وقد تسكن عين عشر) أي في المذكر كما صرح به في بعض النسخ قال الدماميني فإن قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا إذا جاز تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء فهذا أجدر. قوله: (لتوالي الحركات) ولا فادة المبالغة في الامتزاج دمامي. قوله: (وأما مع غير إحدى) أي من اثنين واثنتين إلى تسعة وتسع، قدر الشارح إما لأجل الفاء في قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال سم بين المصنف بهذا أي بقوله ومع غير أحد وإحدى الخ حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتي ولثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها إذا ركبت معها العشرة. قوله: (قصدا) قال شيخنا والبعض حال بمعنى مقتصداً أي عادلاً وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف أي فعل قصد أي اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجيء المصدر حالاً وإن كثر سماعي.
قوله: (فتحذف التاء في التذكير) كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة. قوله: (إن ركبا) أي مع العشرة. قوله: (وأول عشرة الخ) اعترض الفارضي وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد وإحدى إلى آخر البيت فإنه علم منه كون اثني له عشر واثنتي له عشرة وقد يقال انما صرح به دفعاً لتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق في هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير قال الدماميني في إحدى عشرة واثنتي عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع

بين علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط في جمعي التصحيح والتكسير بخلاف التاء إذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفنات وجفان وأما اثنتان فبني على التاء إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل.

(5/361)

قوله: (إذا أنثى الخ) لف ونشر مرتب. قوله: (تشا) مضارع شاء قصره للضرورة وقال المكودي ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو خالد. قوله: (والياء) أي في اثنين اثنتين. قوله: (مطلقاً) أي في الأحوال الثلاثة. قوله: (أما العجز) أي عجز العدد المركب سواء كان اثني عشر واثنتي عشرة أو غيرهما. قوله: (تضمنه معنى حرف العطف) أي الواو إذ الأصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلاً فحذفت الواو وركب العددان اختصارا ودفعاً لما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان. قاله الدماميني فإن ظهر العاطف مع التركيب والبناء لفقد المقتضي كقوله:
كأنّ بها البدر ابن عشر وأربع وانظر إذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ وزعم أبو حيان أنه أي العاطف لا يظهر إلا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجري:

(5/362)

وقمر بدا ابن خمس وعشر اهـ وقوله وانظر الخ الذي يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة إلى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره إن أردت التعجب. قوله: (وأما الصدر الخ) عبارة الفارضي بني الصدر لأنه كجزء الكلمة. قوله: (فعله بنائه وقوع العجز منه) أي من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح أي فتح ما قبلها وعندي في هذا التعليل نظر من وجوه: الأول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن. الثاني أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيؤول التعليل إلى تعليل الشيء بنفسه لأنه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لأن وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة. الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضي البناء للزم بناء صدر المركب المزجي مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه في محله إلا أن يجاب عن هذا بأن في تعبيرهم ببناء صدر المركب العددي مسامحة لأن فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الأول أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه بأن المنحصر في شبه الحرف سبب البناء الأصلي اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطاً والوسط ليس محلاً للاعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبنا به عن اعتراضنا الثالث

فتأمل قال يس وإنما بنى على حركة لأن له حالة إعراب وكانت الحركة فتحة لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخف الحركات. قوله: (ولذلك) أي لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أي لأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً وهي معدومة في اثنى عشر واثنتي عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره

(5/363)

من إعراب صدرهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة إعرابه. قوله: (لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لا شعار علية الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل. قوله: (قد فهم من كلامه) يعني قوله وصلنه بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضي الحصر. قوله: (النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة بادخال المبدإ والغاية أفاده في التصريح. قوله: (فإنه يحتمل الخ) هذا انما ينتج الاجمال لا الإلباس. قوله: (إضافة صدر المركب إلى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر:

(5/364)

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمان عشرة من حجته بجر عشرة منوناً فارضي. قوله: (واستحسنوا ذلك إذا أضيف) أي المركب ولا يخفى أن المضاف في الحقيقة انما هو عجز والعجز المركب فالصدر مضاف إلى العجز مضاف إلى كاف المخاطب ففي عبارته مسامحة. قوله: (وميز العشرين للتسعينا بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما في الفارضي. وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما في السيوطي. قوله: (بواحد منكر منصوب) انما كان مفرداً نكرة لأنه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التي هي الأصل بالتعذر الإضافة مع النون التي في صورة نون الجمع. قوله: (أي بثبوت التاء في التذكير الخ) محله في غير اثنين واثنتين. قوله: (معطوفاً على النيف) أي بالواو إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة وإلا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخي دماميني. قوله: (أي بمفرد منكر منصوب) إنما كان مفرداً منكرا لما مر ومنصوباً لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو قيل خمسة عشر عبد مثلاً فارضي.

(5/365)

قوله: (فسوينهما) أي المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع إذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى: {وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا} (الأعراف: 160) لأن المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الأوجه في الآية وسيأتي الباقي. قوله: (بدل) أي بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما في قراءة التنوين في ثلاثمائة سنين كما مر. قوله: (لذكر العددان) أي بحذف التاء منهما وقوله لأن السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان. قوله: (وأفرد التمييز) ذهب الفراء إلى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اهـ تصريح وترك علة قوله وأفرد التمييز وهي كونه تمييز مركب لعلمها من قوله وميزوا الخ. قوله: (رجح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث وبقي توجيه الجمع من أن القياس الافراد كما مر سم.

(5/366)

قوله: (في نعت هذا التمييز منهما) أي من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الاسلام زكريا في تحريره وهي أي الأوسق الخمسة التي هي نصاب زكاة النابت ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعاً نعتا لألف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا في الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر. قوله: (فيها) أي الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافي وهي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح والأسحم بالحاء المهملة الأسود عيني. قوله: (فيستغني عن التمييز) لأنك إذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ولا تقول عشرو زيد إلا لمن يعرف زيدا وعشريه كما أنك لا تقول غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيدا دماميني. قوله: (الأعداد المركبة) وكذا غير المركبة كمائة زيد. قوله: (إلا اثني عشر) أي واثنتي عشرة. قوله: (ولا يقال اثناك) ما لم يكن اثنا عشر علما والاجاز أن تضيفه بحذف عشر إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما في الفارضي. قوله: (لئلا يلتبس الخ) صريح في جواز أن يقال اثناك في قصد إضافة اثنين بلا تركيب اسقاطي. قوله: (لمذكرهما مطلقاً) أي سبق المذكر أولا وقع الفصل ببين أولا. قوله: (ان وجد العقل) أي في الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر إذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضي تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل افاده الدماميني.

(5/367)

قوله: (فللسابق) أي مذكراً أو مؤنثاً وقوله بشرط الاتصال أي اتصال التمييز بالعدد. قوله: (وللمؤنث ان فصلاً) أي فصل بين العدد والتمييز ببين لأنها تقتضي التساوي في الحكم فكأن الأسبقية منتفية فرجح ما مراعاته كمراعاة

الشيئين وذلك أن فذكر ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره فإذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما بخلاف ما إذا جعل للمذكر كذا في الدماميني. قوله: (لسابقهما مطلقاً) أي عاقلاً كان المضاف اليه اولا مذكراً أو لا وإنما كان كذلك لأن المتضايفين كالشيء الواحد فلا ينبغي أن يختلف حالهما. فإن قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والأول مضاف اليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فتقول عندي أحد وعشرون عبداً وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقة بتغليب السابق وإحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث دماميني.j

(5/368)

قوله: (وآم) تقدم الكلام عليه. قوله: (وإن أضيف عدد مركب) أي غير اثني عشر واثنتي عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغني العدد المركب إذا أضيف عن التمييز كما سبق. قوله: (والثاني الخ) مقابل قوله هذا هو الأكثر. قوله: (كبعلبك) أي في بقاء التركيب مع إعراب العجز وإن كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لأنه ليس بعلم. قوله: (نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد في المثالين ورفع راء عشر الأول وجر راء الثاني. قوله: (وعجز)مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل فارضي. قوله: (ترد الأشياء إلى أصلها في الاعراب) لا يقال هذا يقتضي إعراب الجزء الأول أيضاً لأنا نقول المضاف مجموع الجزءين لا الأول فقط ولا الثاني فقط لكن لما كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب. قوله: (ومنع في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هي لغة ضعيفة عند سيبويه وإذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة. مرادي. قوله: (لأن المبني قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة تصريح. قوله: (من أبي فقعس) كذا بخط الشارح ويوجد في بعض النسخ بني وهو تحريف.

(5/369)

قوله: (خلافاً للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين الخ فقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين. قوله: دون إضافة المجموع) أي الى شيء آخر وفيه أنه إذا أضيف الأول إلى الثاني ووجدت الإضافة إلى شيء آخر كان المضاف إلى الشيء الآخر الثاني لا المجموع وإذا أضيف المجموع إلى شيء آخر لم يكن الأول مضافاً إلى الثاني فتدبر. قوله (كلف الخ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل والعناء بفتح العين المهملة التعب والشقوة بالكسر الشقاء. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان المجموع مضافاً نحو ثماني عشرك أولا وفيه ما مر. قوله: (في ثماني) أي الواقعة في عدد المؤنث. قوله: (وسكونها) أي كسكونها في

معديكرب وقوله مع كسر النون أي دلالة على الياء وقوله وفتحها أي للتركيب همع. قوله: (وقد تحذف ياؤها) مصب قد التقليلية قوله ويجعل إعرابها على النون أي والأكثر أن يجري مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثماني بلا تنوين لمشابهته جواري لفظاً وهو ظاهر ومعنى لأنه وإن لم يكن جمعا لفظاً هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سرابيل فكتابة البعض على قول الشارح ويجعل إعرابها على النون ما نصه أي وحينئذ تكون جارية في الاعراب مجرى المنقوص المصروف اهـ غفلة عجيبة. قوله: (لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على المشهود وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني وما ذكره الشارح هو الراجح من أقوال في مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما، وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضاً فيما يصاحبه فالجهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والألف وقيل لا يصاحب إلا العشرة وهو مردود بنحو قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع وستون شعبة وفي رواية

«بضع وسبعون» ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والألف هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع الخ ما نصه: الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة قدير أدبه واحد فما فوقه إلى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجري مجرى تسعة مطلقاً أي في الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط نحو لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندي بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتاباً وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي:

ومطلقاً مجراه يجري حيث حل والأولى أن يراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها اهـ قال شيخنا وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اهـ وقوله وإن تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله: فيحمل الثابت التاء الخ أي فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلاً الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلاً الساقطها وفرق في الهمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر إلا مع عقد نحو عشرة ونيف والبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع سنين.

قوله: (وصغ من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه وهو مسلم في الذي بمعنى بعض دون الآخر لأنه مصوغ من الثني مصدر ثنيت الرجل والثلاث مصدر ثلثت الرجلين وهكذا كما سيأتي لا من اثنين وثلاثة الخ وإنما قلنا ظاهر كلام المصنف لأنه يمكن حمل قوله وإن ترد جعل الأقل الخ على معنى وإن ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقاً من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفاً ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لأن الذي بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم إلا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل قال في التصريح الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يداه من التراب واستحجر الطين من الحجر. قوله: (أي فما فوقهما) الأنسب فوقه أي لفظ الاثنين لأن الصوغ من اللفظ سم. قوله: (إلى عشرة) أتى به بيانا للغاية. قوله: (كفاعل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهي اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبي أفاده سم. قوله: (من فعلا) فائدته مع ما قبله بيان أن هذا أي في الجملة وصف لا اسم جامد ولم يكتف بفهم ذلك من ذكر الصوغ لأنه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الأخذ.

قوله: (واما واحد) أي وواحدة وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق. قوله: (فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضى والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحداً أي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أي العدد المنفرد. قوله: (لئلا يتوهم أنه يسلك به الخ) أي في إثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذي صيغ منه في التذكير والتأنيث وهو مسلم في غير ثان وثانية لموافقتهما في ذلك لما صيغا منه. قوله: (وإن ترد بعض الذي الخ) أي وإن ترد بالوصف بعض العدد الذي بني هو منه تضفه أي الوصف إليه العدد حالة كون الوصف مثل بعض في معناه أو في إضفاته إلى كله والى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هي له ومفعول تضف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض في هذا الباب الواحد لا الأعم وهذه الإضافة غير واجبة إذ يجوز الثاني من الاثنين مثلاً ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بني هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وإن ترد الخ ما سيأتي من قوله وإن ترد جعل الأقل الخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح. قوله: (بين) أي ظاهر البعضية.

قوله: (أي كما يضاف البعض إلى كله) فيفيد حينئذ ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة في أربعة كما في التوضيح. قوله: (وإنما لم ينصب حينئذ) أي حين إذ أريد به بعض ما بني هو منه وقول شيخنا أي حين إذا أضيف إلى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر. قوله: (لأنه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس في معنى ما يعمل أي

ليس في معنى لفظ يعمل كمصير وجاعل حتى يعمل ولا مفرعاً عن فعل أي ولا مشتقاً من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لأنه ليس في معنى ما يعمل لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر.

(5/373)

قوله: (لأن المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعني لفظ ثاني وثالث وهكذا لا مطلقاً حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جداً أفاده الجامي. قوله: (ونصبه إياه) أي إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى. قوله: (ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة. سيوطي. قوله: (وإلى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصاً في ثنيت الاثنين حتى يبني عليه جواز ثان اثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه إلا ظاهري جامد تصريح. قوله: (لأنه لا فعل له) أي لا يقال ثلثت الثلاثة إذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهري ثلثت القوم أثلثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضاً إسفاطي. قوله: (قال في الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين: مخالفته لتفصيله في التسهيل بين ثان وغيرها واقتصاره على العزو لثعلب مع أنه منقول عن غيره أيضاً. قوله: (وقد نقله فيه) أي التسهيل.

(5/374)

قوله: (مثل ما فوق) أي بدرجة واحدة. قوله: (المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتي الوصف حينئذٍ ليس مصوغاً من ألفاظ العدد الخل ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذاك أي ما يأتي استدراك عليه سم. قوله: (أنه) أي الوصف بجعل ليس خصوص المضارع مراداً وإلا لم يتأت التفصيل الذي سيذكره بقوله فإن كان بمعنى المضي الخ. قوله: (ما هو تحت) أي بدرجة واحدة إذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أتى العدد الذي هو أي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق الوصف منه مساوياً له أي لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هي له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هي له فهي الحقيقة بابراز الضمير دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك. قوله: (فحكم جاعل) مصدر نوعي منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وإنما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فإذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادي. قوله: (جازت إضافته الخ) لكنهم قالوا الإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإن نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الإضافة مستويان أو

النصب أكثر قال الرضى وإنما قل النصب ههنا لأن الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً وإن انضم إليها واحد بل يكون المنضم اليه معا ثلاثة والتأويل انه أسقط عن المفعول الأوّل بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الأوّل هو المجموع كذا في الدماميني. قوله: (واعماله) أي بالشروط السابقة في باب اسم الفاعل. قوله: (حينئذ) أي حين إذا كان بمعنى جاعل. قوله: (ثلثت الرجلين الخ) بتخفيف ثاني ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها.

(5/375)

قوله: (وجار مجراه) أي في العمل. قوله: (فإن الذي هو في معناه) أي فإن فاعلاً الذي هو في معنى أحد فالمحل للضمير وكأنه لم يقل فإنه دفعاً لتوهم عود الضمير على أحد. قوله: (الوصف حينئذ) أي حين إذ كان بمعنى جاعل. قوله: (وأجازه بعضهم الخ) رجحه الدماميني وضعف الأول بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحداً أي مصير واحداًاثنين بنفسه. قوله: (أفهم كلامه) أي حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أي كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثاني في مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد. قوله: (مثل) مفعول أردت ومركباً حال منه أو مركباً مفعول ومثل حال من مركب لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً. قوله: (بمعنى بعض أصله) أي بعض مدلول أصله. قوله: (بأربع كلمات مبنية) فيه تغليب إذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين ومثله يأتي في قوله بعد باقيا بناؤه الخ. قوله: (هو الأصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالأصل الغالب لما يأتي قريبا عن أبي حيان. قوله: (أن يقتصر على صدر الأراء الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالاً وجائز اتفاقاً تصريح. قوله: (فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد سم. قوله: (ويضاف إلى المركب) قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثني عشر مثلاً. سيوطي.

(5/376)

قوله: (يفي جواب أضف) ما المانع من جعله وصفاً لمركب أي مركب واف بما تنوي بأن يكون مناسباً لفاعل المذكور ومن جنسه اهـ سم والفعل على الأول مجزوم فالياء إشباع وعلى المثاني مرفوع فالياء لام الفعل. قوله: (بالمعنى الأول الذي نويته) وهو كون المضاف أحد اثني عشر كائناً في المرتبة الثانية عشرة لأن معنى ثاني اثني عشر ثاني عشر اثني عشر لكن حذف عجز التركيب الأول اختصاراً فعلم ما في كلام البعض. قوله: (وفي التأنيث حادية عشرة الخ) في التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التأنيث بحادية عشرة الخ إشارة إلى دخوله في النحو فيكون مشمولاً لكلام الناظم. قوله: (وفيه حينئذ) أي حين إذا اقتصر على

صورة التركيب الأول وإن شئت قلت حين إذا استغنى بحادي عشر ونحوه.
قوله: (وجهان الأوّل أن يعرب الأول ويبني الثاني الخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه: الأول أن يبني صدره وعجزه مقدر احذف التركيب الثاني بكماله وأن هذا الباقي هو الأول بكماله. والثاني أن يعرب صدره مضافاً إلى عجزه مبنيا حكاه الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني لمنافاة الأول من الأوجه الثلاثة فتأمل.

قوله: (ويبني الثاني) أي يبقى بناؤه. قوله: (فبناه) أي أبقى بناءه. قوله: (وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الأوجه ثلاثة لا اثنين. قوله: (لحلول كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثاني بنية صدره اهـ سم أي فكأن التركيبين باقيان. قوله: (بأنه لا دليل حينئذ) أي حين إذ يبنيان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر إذ لا يترتب عليه اختلال المعنى. قوله: (بخلاف ما إذا أعرب الأول) فإن إعرابه دليل على ذلك. قوله: (لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما في التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعني عجز الأول وصدر الثاني. قوله: (أما إذا اقتصرت الخ) هذا مقابل أن يقتصر على صورة التركيب الأول الخ وهذا ساقط في كثير من النسخ. قوله: (على التركيب الأول) أي على حقيقته لا صورته فقط.
قوله: (بأن استعملت النيف) يعني الحادي والثاني ونحوهما وقوله ليفيد أي النيف الانصاف بمعناه أي معنى النيف وقوله مقيداً حال من الضمير في بمعناه. قوله: (فائدة التنبيه) الإضافة للبيان. قوله: (من القلب) أي قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أي التي هي الواو بعد اللام أي التي هي الدال وهذا الجعل قلب مكاني فعلم أن في الكلمة القلبين. قوله: (لانكسار ما قبلها) أي مع تطرفها لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال والواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادي إعلال القاضي بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده في التصريح.

قوله: (وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه. قوله: (الثاني لم يذكر هنا الخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثاني اثنين سم. قوله: (هذا رابع عشر ثلاثة عشر) بإضافة التركيب الأوّل برمته إلى الثاني برمته مع بناء الكلمات الأربع على الفتح. قوله: (أو رابع ثلاثة عشر) أي بحذف العقد من التركيب الأول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اهـ وعندي أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره. قوله: (للالباس) أي لا لباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الأعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله تركيبين فإن الالباس على تفسيره يزول بإعراب الجزءين أو الأول فقط فإن ذلك جائز في الاستغناء

بحادي عشر عن حادي عشر أحد مثلاً كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره. قوله: (ويتعين) أي فيما إذا أتي بالتركيبين برمتهما أو حذف العقد من التركيب الأول وأتى بالتركيب الثاني. قوله: (في موضع خفض) أي بإضافة التركيب الأول أو صدره إلى الثاني ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافاً. قال البعض تبعا لشيخنا وهو مخالف لما تقدم في باب العلم فيما إذا كان الاسم واللقب مركبين أو الأول فقط أي من امتناع إضافة أولهما إلى ثانيهما وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الإضافي كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافي ما هنا من إضافة المركب العددي فتأمل.

(5/379)

قوله: (وهو مصادم لحكاية الإجماع) جوابه أن الإجماع مخصوص بصورة ما إذا جئت بتركيبين لأن عمل فاعل إنما يتأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكي سم. قوله: (يعتمد) نعت لواو أي يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف. قوله: (ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أي موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر جمادى مثلاً ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اهـ لكن قال السيوطي والمنقول عن سيبويه جاز إضافة شهر إلى كل الشهور قال الدماميني في باب الظروف وهو قول أكثر النحويين. قوله: (يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتوريخ اهـ سيوطي. {فائدة} كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا عى الهجرة ثم اختلفوا بأي شهر يبدؤون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه الشماريخ في علم التاريخ.d قوله: (بالليالي) جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة دماميني.

(5/380)

قوله: (لسبقها) أي لسبق الليالي الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر إنما يطلع ليلاً اهـ دماميني وقال السيوطي في الهمع لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلقاً كما أخرجه ابن أبي حاتم. وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلأمر شرعي وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص.
قوله: (لأول ليلة منه) اللام بمعنى في أو عند اهـ دماميني وكذا في قوله

لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه. قوله: (أو مهلة أو مستهلة) بضم الميم وفتح الهاء اسماً زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أي أظهر فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أي لوقت هلاله دماميني مع حذف وبعض زيادة.
قوله: (لليلة خلت) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد. قوله: (ثم لثلاث خلون إلى عشر) التعبير مع الثلاث إلى العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت إنما هو على سبيل الأولوية كما يشير إليه لشارح بقوله وقد تخلف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الأفصح في غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفي جمع الكثرة لما لا يعقل الإفراد وكجمع القلة ما كان من أعداده وكجمع الكثرة ما كان من أعداده ولأن تميز ثلاثة إلى عشر لما كان جمعا ناسبه ضمير الجماعة وتمييز ما فوق عشر لما كان مفرداً ناسب ضمير الإفراد فاحفظه وقول الشارح إلى عشر متعلق بمحذوف أي ويجري على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال في نظائره. قوله: (إلى النصف من كذا) أي إلى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح. قوله: (وهو أجود) أي لكونه أخصر.

(5/381)

قوله: (ثم لأربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أوفى بتقدير مضاف أي عند استقبال أو في استقبال أربع عشرة قال الدماميني وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل. قوله: (إلى تسع عشرة) الغاية داخلة ليقول ليلتها لإحدى عشرة ليلة بقيت.

قوله: (لعشر بقين) أي بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر أو إن بقين أي نظراً لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجري في أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل. قوله: (إلى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دماميني. قوله: (ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فإن مضت وكتب في الثلاثين قيل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاماً دماميني.

(5/382)

(قوله: (أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الأول قال في القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اهـ فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال إلا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا لشيخنا بانقطاع الشهر

ومقتضاه أنه يؤرخ بهما إذا كانت الكتابة في آخر يوم منه لأن بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضاً فيكون في التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتي أولاً حرره. قوله: (أو سلخه أو انسلاخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويومه لسلخهما ليالي الشهر وأيامه وانسلاخهما في ذاتها وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما اشتباه وانتصابهما في قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلاخه على الظرفية بتقدير مضاف والأصل وقت سلخ أو انسلاخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير أفاده الدماميني وفي الهمع يقال كتبته في العشر الأول والأواخر لا الأوائل والآخر. وا أعلم.

(5/383)

{ كم وكأين وكذا }

قوله: (مهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم ويبين إبهام الأوّل بالتمييز وإبهام الثاني بالبدل التفصيلي نحو كم عبداً ملكت عشرين أم ثلاثين اهـ وفيه نظر من وجهين: الأوّل أن دعوى إبهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للإستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل أنه الآتي بالتمييز ودعوى إبهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضاً كما هو ظاهر ولو جعل إبهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الإتيان بما بعدكم لكان صحيحاً. الثاني أي دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للإستفهامية ممنوعة أيضاً وإن تبع فيها الدماميني كما هو واضح وإنما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق. قوله: (بمعنى أيّ عدد) أي فالسؤال بها كمية الشيء. قوله: (وخبرية) من الخبر قسيم الانشاء سميت بذلك لأن ما هي فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام ستأتي. قوله: (في الافراد والنصب) لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني أو لأن كم الاستفهامية مقدّرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميزة كما قاله الحديثي أو لأن مميز العدد الوسط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه لأنه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمني ولك نقضه بأن من العدد الوسط المائة فتأمل.

(5/384)

قوله: (بمثل ما ميزت عشرين) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب. قوله: (ككم شخصاً سما) كم في محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسما جملة في محل رفع خبر. قوله: (فلازم مطلقاً) أي سواء أريد به الأصناف أولا. قوله: (خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً) نحو كم عبيداً ملكت وجعله البصريون حالاً والتمييز محذوف أي كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيداً أي مملوكين وكذا إذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا

استقروا لك حالة كونهم غلمانا أي خداماً فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخريج إلا على رأى الأخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي كما قاله الدماميني. قوله: (وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن. قوله: (إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفاً من أصناف الغلمان استقروا لك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم. قوله: (أنه لازم مطلقاً) أي سواء دخل على كم حرف جرأ أو لا.

(5/385)

قوله: (وعليه حمل أكثرهم كم عمة) أي بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح. قوله: (ولم يذكر سيبويه جره الخ) أي فمذهبه القول الثالث ووجه الجرّ حينئذ تطابق كم ومميزها في الجرّ. قوله: (مضمرا) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجرّ الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت. واعلم أن من تدخل على مميزكم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو وكم من ملك واستشهد في المطوّل للإستفهامية بقوله تعالى: {سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة} (البقرة: 211) رادّاً به توقف الرضى في دخول من على مميز الاستفهامية وعزو البعض التوقف إلى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميزكم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية. قوله: (فيكون جمعاً الخ) أما إفراده فلمشابهة كم للمائة والألف في الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد وأما جمعه فليكون في اللفظ تصريح بما يدلّ على الكثرة. قوله: (وقد أشار إلى ذلك) أي المذكور أن الاستعمالين.
قوله: (ككم رجال أو مره) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي مثلاً أو مفعول لمحذوف أي ملكت مثلاً ورجال مضاف إليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرأة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة. قوله: (باد ملكهم) أي هلك. قوله: (غير آثم) أي غير سكران.

(5/386)

قوله: (فقيل إن لغة تميم الخ) أي والبيت للفرزدق وهو تميمي. قوله: (نصب تمييز الخبرية) أي جوازاً كما يصرّح به قول التوضيح فقيل إن تميما تجيز نصب تمييز الخبرية. قوله: (إذا كان مفردا) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الإفراد والجمع على هذه اللغة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السيرافي. مرادي. قوله: (وعليهما) أي الجر والنصب أو على قولي النصب والأول أولى. قوله: (وأفرد الضمير) أي مع أن مقتضى الظاهر تثنيته. قوله: (حملاً على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافي هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الإفراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه في التوضيح الإفراد بأن التاء للجماعة لأن عمة وخالة في معنى عمات وخالات. قوله: (كما حذفت لك الخ) وعليه يكون في البيت اجتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمز

مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكره في الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أي من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم.

(5/387)

قوله: (والخبر قد حلبت) أي خبر المبتدأ الذي هو عمة وقوله ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى أي ليكون خبراً عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة. قوله: (افراد تمييز الخ) أشار به إلى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الإفراد وإلى أن المصنف إنما قدمه اهتماماً به رداً على من زعم شذوذه. قوله: (الجر هنا الخ) وأما في تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدَرة. قوله: (باضافة كم) أي حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد شمني. قوله: (إذ لا مانع منها) يوهم أن في الاستفهامية مانعا من الإضافة فانظره. قوله: (انه بمن مقدّرة) لأنه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوّة الدلالة عليه شمني. قوله: (الاتصال) أي اتصال مميزكم بها. قوله: (فإن فصل) أي بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أي وجوباً إن كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معاً وبرجحان إن كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتي فعلم ما في كلام شيخنا والبعض.
قوله: (حملاً على الاستفهامية) أي في النصب وعلل الحمل بقوله فإن ذلك أي الفصل جائز فيها أي في الاستفهامية وإن كان الأولى عدم فصلها. قوله: (كم دون مية الخ) موماة أي مفازة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الأولى بالفتحة اهـ وكذا في القاموس ويهال فعل مجهول أي يفزع منها وتيممها قصدها والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق. قوله: (كم بجود الخ) مقرف تمييز قال زكريا المقرف الذي أبوه عجمي وأمه عربية والكريم الذي أبوه وأمه عربيان والوضيع الخسيس اهـ وقال العيني أراد بالمقرف الذي ليس له أصالة من جهة الأب. قوله: (سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أي عظيم العطية:

(5/388)

قوله: (والصحيح اختصاصه) أي الفصل كما يدل عليه قوله ومثله الخ وكما تصرح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم. قوله: (وقيل إن كان الفصل بناقص جاز) كأن مراده بالناقص الغير المستقر كالأمثلة فإن الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضي عبر بعدم الاستقرار سم. قوله: (فضلاً) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية لنالني كذا في العني والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أي كم يوماً أو كم ليلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ. قوله: (تؤم) أي تقصد ومحدوداً بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد

تمييز من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض وغارها مرفوع به أي على أنه فاعل وأصله غائرها وهو المكان الغائر من الأرض فحذفت عين الكلمة كما حذفت في رجل شاك أصله شائك كذا في العيني وزكريا. قوله: (تعين النصب) لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز ألبتة وجوزه الكوفيون بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة اهـ سيوطي وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر وقد مر عن العيني أنه يجوز:

(5/389)

كم نالني منهم فضل على عدم بجر فضل قال زكريا ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولاً وإلا فيجر بمن ففي المطول في بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى: {كم تركوا من جنات وعيون} (الدخان: 25) {وكم أهلكنا من قرية} (القصص: 58) ومحل كم ههنا النصب على المفعولية اهـ. قوله: (وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما. قوله: (يتفقان في سبعة أمور) بقي أنهما يتفقان في البساطة وفي أن تمييزهما لا يكون منفياً لا يقال كم لا رجلاً جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي مع الاستفهامية يس وسيأتي قول بتركيب كم. قوله: (ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والإضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت.

(5/390)

قوله: (يجوز حذف مميزهما الخ) نحو كم صمت. قوله: (وأنهما يلزمان الصدر) أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فبالحمل على رب اهـ زكريا ووجه الحمل أنها لإنشاء التكثير كما أن رب لإنشاء التكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها الإنشاء التكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وإنشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له في الخارج فإذا قلت كم رجل عندي فله جهتان احداهما التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجاً ومن هذه الجهة تكون إنشائية والأخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا في الدماميني عن ابن الحاجب بايضاح ثم نقل عن الرضي رده بما حاصل أن ما وجه به الإنشاء يطرد في جميع الاخبار فيلزم إن تكون إنشاآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذي هو فعل المخبر لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث المخبر به وهو ثبوت القيام لزيد.

(5/391)

قوله: (فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر) قال المرادي وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لأنها لغة اهـ وعليها بنى الفراء إعرابه كم فاعلاً في قوله تعالى: {أو لم يهد لهم كم أهلكنا} (يس: 31) والوجه أن الفاعل مصدر أي الهدى كذا في الفارضي أي ضمير يرجع إلى المصدر أي أو إلى الله أي لأن تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما في المغني غير متجه وأما قوله تعالى: {أو لم يروا كما أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون} فكم مفعول لأهلكنا والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في لفظها وأن وصلتها مفعول لأجله ليروا وقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارضي أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من منا وقولهم كان ماذا اهـ ولم ينقل سماع ذلك شذوذا في خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضي تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية إلا بإثبات السماع في خصوصها فتدبر.

قوله: (فكم بقسميها إن تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره إحدى عشرة صورة ثنتان للجر وثلاثة للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب. قوله: (ان تقدّم عليها حرف جر) نحو بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك.f قوله: (عن مصدر) نحو كم ضربة ضربت أو ظرف نحو كم يوما صمت. قوله: (فإن لم يلها فعل) نحو كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام. قوله: (أو رافع ضميرها) أي أو معتد رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمراً أو سببها نحو كم رجل ضرب أخوه عمراً. قوله: (وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والأكثر ليدخل نحو كم تعطى زيداً. قوله: (فهي مفعولة) أي مفعول به. قوله: (وإن أخذه) نحو كم رجل ضرب زيد عمراً عنده. قوله: (إلا أن يكون) أي المفعول ضميرا يعود عليها نحو كم رجل ضربته. قوله: (الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح. دماميني. قوله: (جائز في السعة) نحو كم عندك عبدا.

قوله: (ولا يفصل بين الخبرية الخ) أي إذا كان مميزها مجروراً بالإضافة فلا يرد نحو كم تركوا من جنات. قوله: (بخلافه مع الاستفهامية) والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ولو رفعا مطلقا لجاز اهـ مرادي. قوله: (لا يقترن بالهمزة) عدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية. قوله: (أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كأين تأتي للاستفهام نادراً لأن من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به في التسهيل والكافية. قوله: (في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كأين دون كذا

لأنها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدماميني.

وقوله: (وينتصب تمييز ذين) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كأين تنويناً يستحق الثبوت لأجل الحكاية وفي آخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الإضافة اهـ دماميني وقوله لأجل الحكاية أي حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب. قوله: (أو به) يعني بتمييز كأين فقط أو التقدير بتمييز ذي بالنظر للمجموع لما يأتي سم. قوله: (بخلاف تمييز كم الخبرية) فإنه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا إن اتصل فإن فصل ففيه ما مر. قوله: (فتقول كأين) مفعول رأيت. قوله: (وكائن) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده واردان على لغة من قال كائن بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كأين إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو وكأين من نبي قاتل الخ وكأين من آية اهـ ويرد عليه وكائن لنا فضلاً فإن الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى: {وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم} (العنكبوت: 60) إن جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها فإن جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل. قوله: (آلما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر شمني. قوله: (رأيت كذا رجلاً) فكذا مفعول ورجلاً تمييز.

قوله: (أما كأين فإنها توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة إلى كأين لا بالنسبة إلى كم لورودها لهما كثيرا فالموافقة في أصل إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن. قوله: (كأين تقرأ سورة الأحزاب) هل كأين في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اهـ سم واستظهر البعض الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون إنشاء فالظاهر الثاني وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم إن كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجملة اهـ وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبيّ بن كعب لعبد الله كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب فقال عبد الله ثلاثاً وسبعين فقال أبيّ ما كانت كذا قط اهـ. قوله: (مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية:

همع. قوله: (وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وهم وأنه على تسليمه إنما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يعتذر عن الأخبر بما يأتي قريبا. قوله: (من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية همع. قوله: (وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارضي أي والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وإن كان أصلها استفهاما فلا إشكال. قوله: (لأن التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليله أوّلا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعلل بعلتين إلا باتباع بل هو علة لمحذوف أي وإنما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة جواز الوقف عليها بالنون لأن الخ وهذا بمعنى قول من قال علة لعلية تركيبها مما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون. قوله:(ولهذا) أي لشبهه بالنون الأصلية.
قوله: (ويرده ما سبق) أي من البيتين. قوله: (وإفادة التكثير) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع وتتصرف أي كذا بوجوه الإعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره. قوله: (من كاف التشبيه وذا الإشارية) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا لها محل من الإعراب وعلى غيره لا محل لها كذا في الهمع. قوله: (عد النفس نعمى) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد والبؤسي بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضمها أي المشقة. قوله: (لم يقولوا كذا درهما) أي بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أي بالتكرار من غير عطف.

قوله: (فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) رد بأن عجزها اسم إشارة لا يقبل الإضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجوداً له قبل التركيب وقال الحوفي إن المجرور بدل من اسم الاشارة وهو بعيد لأن كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين يوجه كما تقدم تعليله وقضية كلامه كالمغني عدم إجازتهم الإضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطي في شرح الجزولية: فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون حذف لزمه ثلاثمائة درهم لأنها أقل عددين أضيف ثانيهما إلى المفرد ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لأجل العطف وجر التمييز وإفراده فيحتمل أن هذا من ابن معطي مجرد حكم بمقتضى القياس إذا لفظ بهذا اللفظ من غير إجازة منه للإضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الإضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال إن التمييز المجرور عند العطف للثاني فقط والأول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لأنه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم.

قوله: (ولهذا) أي للقياس على العدد الصريح. قوله: (فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاشر الشافعية ففي المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع أو عطف بيان أو النصب تمييزاً أو الجر لحناً أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالأحوال الأربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد أو كذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان اهـ. قوله: (حملاً على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح. قوله: (وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين. قوله: (الخلف السابق) أي في جر تمييز كأين بمن هل هو لازم أو غير لازم. قوله: (ويليها كائن) قال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قلبها فاجتمع ساكنان الألف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص شمني. قوله: (والثالثة كأين) بهمزة ساكنة فياء مكسورة. والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت.دماميني. قوله: (أعني المركبة) أي لا الباقية على أصلها من عدم التركيب.

(5/398)

قوله: (وهو الحديث) يعني اللفظ الواقع في التحديث عن شيء فعل أو قول قال السيوطي في الأشباه والنظائر نقلاً عن ابن هشام الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا المكني بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا اهـ. قوله: (بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل اهـ فارضي ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلاً على مجموع الكلمتين أعني كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اهـ ويستفاد منه أن البناء أيضاً للمجموع. قوله: (بفتح التاء وكسرها) أي وضمها كما في التسهيل. قوله: (كان من الأمر الخ) إذا قيل كان من الأمر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسماً لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزءيها والظاهر أن من الأمر تبيين يتعلق بأعني مقدراً دماميني. قوله: (وليس فيهما حينئذٍ إلا البناء على الفتح) أي بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر.

(5/399)

{ الحكاية }

هي لغة المماثلة واصطلاحاً إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيداً إذا قيل رأيت زيداً أو ايراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيداً وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح في الخاتمة. قوله: (احك بأي) الباء للآلة أو ظرفية اهـ سم وأي المحكي بها استفهامية وهي معربة لكن اختلف في حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل اعراب فأي بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لأن الاستفهام له الصدر تقديره في قام رجل أي قام وأيا مفعول افعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره في ضربت رجلاً أيا ضربت وأي بالجر بحرف محذوف تقديره في مررت برجل بأي مررت وكذا يقال في أيان وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول إضمار حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف فهي مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع إعراب وفي حالتي النصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية. قوله: (ما لمنكور) احتراز عن المعرفة فإنها لا تحكي بأي سم.

(5/400)

قوله: (في الوقف) متعلق باحك. قوله: (مذكور) أي سابق في كلام غيرك واحترز به عن المسؤول بها ابتداء فإنها حينئذٍ على حسب العوامل. قوله: (لمن قال رأيت رجلاً الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أي بالرفع ولمن قال جاء رجلان أيان وهكذا. قوله: (وأيتين) فلو قيل رأيت رجلاً وامرأة قيل في السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يثنى مع تغليب المذكر سيأتي فيه احتمالان عن أبي حيان. قوله: (وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة. قوله: (إلا إذا كان موجوداً في المسؤول عنه) كما في المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما في الحقيقة جمعاً تكسير لتغير المفرد فيهما لأن المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء النون أو الألف والتاء المزيدتين. قوله: (أو صالحا) أي أو كان هو أي الجمع لا بقيد كونه تصحيحاً صالحاً لأن يوصف به أي بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندي حمير أو رأيت حميراً:

(5/401)

قوله:(هذه اللغة الفصحى) أي حكاية ما للمنكور من الإعراب والتذكير والإفراد وفروعهما. قوله: (ولا تثني ولا تجمع) أي لفظه أي. قوله: (ما لمنكور بمن) أي منكور مذكور وإنما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لأن المعارف إذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من في الأغلب إما محكية أو غير محكية لأن الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه كما في النكرات اسقاطي والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لأن من للعاقل بخلاف المنكور السابق

في أي فإن المراد به ما يعم العاقل وغيره لأن أيا تستعمل فيهما وسيذكر الشارح ذلك. قوله: (والنون حرك الخ) العطف تفسير لاحك لأن حكاية المنكور بمن في الوقف نفس التحريك والإشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف أفاده ابن هشام. قوله: (مطلقا) أي في أحوال إعراب المحكي الثلاثة. قوله: (وأشبعن) فيه إشارة إلى أن الحروف إشباع دفعاً للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده في التصريح قال ابن غازي نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالأصالة لوجب إبدالها ألفا. يس.

(5/402)

قوله: (وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنيني ليس اسم معربا كما قد يتوهم أي من التثنية وإنما هو لفظ من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسؤول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن في الجميع مع هذه الزيادة اسم مبني في محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعاً بل على صورته سم وقوله اسم مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي جلبته الحكاية قوله بابنين) أي مع ابنين أي ولي ابنان وفي نسخة كابنين سم. قوله: (لحكاية المجرور والمنصوب) واقتصر الناظم في التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتي لأن المنصوب محمول على المجرور في مثل ذلك. قوله: (تعدل) أي تقم العدل لأن هذا حكم العرب سم. قوله: (وقل لمن قال أتت بنت منه) وكذا يقال في النصب والجر ولم يمكن إثبات حرف المد في منه للدلالة على الإعراب لأن هاء التأنيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب لأن الإعراب فرع التأنيث وإذا تعارضت مراعاة الأصل والفرع كانت مراعاة الأصل أولى كذا ذكر شيخنا وعلى معنى كون الإعراب فرع التأنيث أن الاحتياج إلى الدلالة عليه دون الاحتياج إلى الدلالة على التأنيث لأن التأنيث صفة للمدلول والإعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالشفتين إلى حركة الإعراب لم يبعد.

قوله: (والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك اهـ فارضي ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايسة من قوله وسكن تعدل. قوله: (مسكنة) تنبها باسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى. قوله: (لئلا يلتقي ساكنان) وإن كان جائزاً في الوقف سم.

(5/403)

قوله: (وإن تصل) هذا مفهوم قوله وقفا. قوله: (وتشير) أي بحركة تاء منت إلى الحركة أي حركة المحكي وقوله في منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك

تاء منت بحركة المحكي لكان أوضح. قوله: (مقدراً غير مذكور) تقديره قالوا أتينا فقلت منون أنتم اهـ زكريا وعليه يكون المقدر المحكي ضميرا فيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير في أتوا وهو مردود قال يس لا يخفى أن قول الشاعر أتوا الخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين اتيانهم قال لهم منون أنتم فحين اتيانهم لم يتكلم بقوله أتو ناري ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا ناري إلا بعد قوله منون أنتم حين اتيانهم فما في التصريح ممنوع منعا واضحاً.u قوله: (لشمر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم. قوله: (ويغلط المنشد الخ) أي يغلطه من لم يدر أنهما روايتان صحيحتان من قصيدتين.
قوله: (عن أبي زيد الأنصاري) ليس المراد أنه قائل هذه الأبيات لمنافاته ما قدمه من أنها لتأبط شراً أو لشمر الغساني بل أبو زيد من رواتها. قوله: (ونار قد خضأت بعيد وهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر في حاشيته على ابن الناظم خطأت بالخاء والضاد المعجمتين معناه سعرت وأوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل إلى ثلثه اشتق من وهن يهن إذا فتر وضعف لهدء الناس فيه والدار المكان الذي عرس فيه اهـ أي نزل فيه ليلاً. قوله: (إلى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة.
قوله: (قد نشر الجناحا) أي ظلمته المشبهة بالجناح. قوله: (والعلم احكينه) اسماً كان أو كنية أو لقباً دون بقية المعارف لأن الأعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يجز في غيرها فارضي.

قوله: (من بعد من) ظاهره أن حكاية العلم بعد من لا تتقيد بالوقف وهو قضية إطلاقهم اهـ سم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح في التنبيه السادس الآتي ثانيها أن من تختص بالوقف إلا أن يخص الآتي بمن المحكي بها المنكور وسيأتي ما يؤيده فتفطن وخرج أي فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فإذا قيل رأيت زيداً أو مررت بزيد قلت أي بالرفع لا غير لأن الإعراب يظهر في أي فكرهوا أن يخالفه الثاني بخلاف من زيداً ومن زيد. قوله: (من عاطف) أي صورة لأنه للاستئناف كما قاله بعضهم وفي كلام الرضي أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبراً كرأيت زيداً قال يس أطلق العاطف وعبارة الشاطبي تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفي شرح اللباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اهـ وقال الفارضي إنه الواو فقط. قوله: (وهذه لغة الحجازيين) هي إحدى اللغتين عندهم لأنهم لا يتلزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والإعراب بل يرجحون الإعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسؤول عنه غير الأول وفي حالة الرفع وإن اتحدت الحركة في حالتي الحكاية والإعراب إلا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكي بصورته يدل على إرادة حكاية هذا المذكور في الجملة يس.

قوله: (مرفوعاً مطلقاً) أي في الأحوال الثلاثة. قوله: (تعين بالرفع) على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما في الفارضي قال سم كأن وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اهـ ثم رأيته في الرضي وعبارته إنما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس إذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره اهـ قال يس ويستثني من تعين الرفع نحو قولك من زيداً ومن عمراً لمن قال رأيت زيداً وعمراً فلا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لأنه إنما يبطلها في الأول ثم رأيته بخط الشنواني نقلاً عن أبي حيان عن صاحب البسيط قال الشنواني ومنه يؤخذ إن حكاية العلم بمن لا تتقيد بالوقف وهو مقتضى اطلاقهم. قوله: (يشترط لحكاية العلم بمن الخ) ويشترط أيضا أن يكون علماً لعاقل وأن لا يتبع في حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافاً إلى علم بخلاف النعت بابن مضافاً إلى علم كما سيأتي لأنه مع المنعوت كشيء واحد كما في التصريح وفي العطف الخلاف الآتي وفي العطف الخلاف الآتي قال في التصريح وإنما اشترطوا انتفاء التابع لأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية اهـ أي لأن إطالته بالتابع تبينه ثم قال واستثنى عطف النسق على القول بالجواز فيه لأنه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين بلا بالحكاية.

(5/406)

قوله: (الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيداً وأباه من زيداً وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمراً من أخا زيد وعمراً) كذا في بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لأنه غير علم وفي بعض النسخ والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وذهب غيرهم إلى خلافه فيحكيان إذا كانا مما يحكى فتقول من زيد وعمراً وإذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأتبعته الآخر فإذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيداً فلا حكاية إن عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلاً وزيداً أو زيداً ورجلاً فلا يحكى في الأول ويحكى في الثاني اهـ وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أي اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فإن كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وإن كان مما يحكى لم تجز حكايتهما. قوله: (والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد في حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام زيد. قوله: (لا يحكى العلم موصوفا الخ) أي لا يجوز أن يحكى بصفته بل إن حكى يحكى بدون صفته كما في شرح التوضيح للشارح. قوله: (مضاف) الصواب كما في بعض النسخ مضافاً لأن المراد لفظ ابن فهو معرفة.

(5/407)

قوله: (والجمهور على أن من مبتدأ الخ) الظاهر أن مقابل قولهم إعراب من خبر مقدماً والعلم بعده مبتدأ مؤخر. قوله: (وحركة اعرابه الخ) أعاده مع

تقدمه تأييداً له بكونه من كلام الجمهور. قوله: (مقدرة) أي في الأحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم إلى أن حركته هذا إلا أن يقال: بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من العاقل وأيا بحسب تضاف إليه. قوله: (بخلاف أي) قد يقال لها وجب فيها الإشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر. قوله: (على ما سبق) من أن الأشهر في المفرد الفتح وفي التثنية الإسكان. قوله: (فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اهـ ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيداً أي هذا اللفظ إلا أن يقال التقييد بالجملة لأنها الغالب. قوله: (وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيهاً على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول. قوله: (سمعت الخ) سمع الشاعر قوماً يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أي يطلبون وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته وبلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر إلى المدح. قوله: (على فصه) بالفاء والصاد المهملة أي فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله: (تعين المعنى على الأصح) أي مع التنبيه على اللحن وإنما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكي فإذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيداً. قوله: (ويسمى) أي هذا الاستفهام في اصطلاحهم بالاستثبات لأن السائل طالب للإثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فإن كانت أي سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد إلا مفردة مذكرة وشذ قوله:

بأيّ كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب قوله: (وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه إذا قصد المعنى فإن قصد اللفظ بأن كان الحكم للّفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية:

وإن نسبت لأداة حكماً فاحك أو اعرب واجعلنها اسماً وقد أوضح الفارضي هذه المسألة فقال إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وإن يحكى بلفظه فتقول على الإعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الإعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام: «إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان» فلو اسم إن قصد فيها الحكاية قاله المصنف في شرح الكافية ورواه غيره على الإعراب ولفظه آياكم واللوفان اللوّ تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الأداة اسماً وأعربت دخلت عليها أل والأداة التي تعرب إن أولتها بالكلمة منعتها الصرف إن استحقت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام إذا أعرب فيه وجهان كهندان أول بكلمة ونحو دحرج إن أول بكلمة منه لأنه رباعي كزينب ونحو ضرب إن أول بكلمة منع لأنه كسقروان أول كل بلفظ صرف والأداة التي على حرفين إن

أعربت وجب تضعيف الحرف الثاني إن كان لينا فتقول لو حرف امتنا لامتناع بالرفع وتضعيف الواو في حرف جر بالرفع وضعيف الياء فإن كان الحرق الثاني اللين ألفا قلبت الألف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فإذا ضعفت ما النافية قلت ماء حرف نفي بهمزة بعد الألف وإن حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتي بلو وفي وما على حالها اهـ ملخصا وسيأتي في باب النسب مزيد الكلام.

(5/409)

قوله: (وسأله رجل) أي عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال إنهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة إنهما مفتوحة لأنها همزة استفهام اجتمعت مع همزة إن فحذفت الثانية ويحتمل إن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة إن المكسورة ونظيره في دخول همزة الاستفهام على إن قوله تعالى قالوا أئنك لأنت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقرشيان كان ينبغي حذف الفاء لأن مدخولها المفعول الثاني لسمعت أو حال من أعرابيا على الخلاف. قوله: (قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لأن الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول.

(5/410)

{ التأنيث }

لو قال التأنيث والتذكير كما في الكافية والتسهيل لكان أحسن لأنه نظير قوله المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اهـ سيوطي وفيه نظر لأن المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره في الترجمة بخلاف المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فإنه تكلم على كل من ذلك. قوله: (علامة التأنيث) أي في الاسم المتمكن كما في التسهيل قال الدماميني احترازاً من المبني بطريق الأصالة فإنهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر في أنت والنون في هن ونحوه اهـ وفيه أنه إن أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمي رجلين وإن أريد تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فإن تأنيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بأن مدلولهما في الأصل مؤنث أي قبل جعلهما اسمي رجلين والظاهر أن قول التسهيل في الاسم المتمكن صلة التأنيث لإعلامة أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لأنه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح. واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظراً للّفظ وشذ قوله:

(5/411)

أبوك خليفة ولدته أخرى وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي كالتركية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره. قوله: (تاء أو ألف) أتى بأو التي لأحد الشيئين إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلا ذكراة وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الألف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هي حينئذ تحتمل الإلحاق والتأنيث كما سلف. قوله: (وتختص بالأسماء) أي إذا لحقت آخراً أو إذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن المحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة. قوله: (وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة) يفيد أن ألف التأنيث هي الثانية المنقلبة همزة لا الأولى وهو كذلك اهـ سم أي على الراجح كما أوضحناه في باب ما لا ينصرف وسيأتي أيضاً قريباً. فإن قلت إذا كانت ألف التأنيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة. قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل. قوله: (وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضاً أصل كذا في الهمع.

(5/412)

قوله: (واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذ قال المصنف إن التاء أصل للألف وقيل بالعكس لأن التأنيث بالألف لازم قال ابن اياز والذي أرى أن كلاً منهما أصل على حدته إسقاطي كألف الإلحاق وألف التكثير. قوله: (ليشمل الساكنة) كتاء قامت هند. قوله: (وعكس الكوفيون) قال الدماميني نظراً إلى أن الهاء تشبه الألف اهـ قال الرضى وليس أي قول الكوفيين بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف. قوله: (لأنه الأصل) لأصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني أنه لا يفتقر إلى زيادة والتأنيث لا يحصل إلا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث إلا في الأسماء إذا قصد مدلولها فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء ويجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء إلى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز إلا في الشعر دماميني. قوله: (وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع. قوله: (وقدروا التا) قال الرضى ولا يقدر غيرها لأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تخذف وتقدر اهـ ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف. قوله: (ويعرف التقدير) أي تقدير التاء في الاسم. {قاعدة } ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وإن كان مجرداً من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو حيان.

(5/413)

قوله: (بالضمير) أي بعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو الناء وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وإن جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها. قوله: (كالرد في التصغير) نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب اهـ تصريح وما ذكره أغلبي وإن أقره أرباب الحواشي فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهي مذكرة كما في المصباح وقد عد الفارضي مما يذكر ويؤنث الإبط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا وهي غير مزدوجة وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعد في المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال والذراع مؤنث قال الفراء وبعض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع اهـ قال الدماميني وهذه العلامة يعني التصغير تختص بالثلاثي قال الشاطبي وكذا الرباعي إذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة في عناق وذريعة في ذراع.

(5/414)

قوله: (إلى ما هي فيه حسا) متعلق بردأي كرد الاسم في حال تصغيره إلى اسم تلك التاء فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده إليه جعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء إلى الاسم في حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح. قوله: (وما في معناها) أي ما في معنى ذي من بقية إشارات المؤنث. قوله: (ووجودها في فعله) أي الفعل المسند إليه نحو ولما فصلت العير. قوله: (وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسى. قوله: (فارقة) حال من فاعل تلي وقوله أصلا حال من فعول. قوله: (ومهذار) بالذال المعجمة كثير الهذيان في منطقة زكريا. قوله: (ومعطير) أي طيب الرائحة. قوله: (ملولة) من الملل وهو السآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا. قوله: (فإن التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضى للنقل إلى الإسمية اهـ ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الإسمية وصار اسمين وقد يتوقف فيه. قوله: (فإنه قد تلحقه التاء) يفيد أن إلحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف في القلة. قوله: (مغشم) بغين وشين معجمتين هو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته تصريح. قوله: (وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول.

(5/415)

قوله: (نحو عدوّ وعدوّة) بمعنى من قام به العداوة فإن أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أي لا يسمع شيئاً إلا أيقنه. قوله: (ومن فعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال. قوله: (إن تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعي بل المعنوي لأنك في نحو هند قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت سيوطي. قوله: (غالباً) أي في الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فعيلا بمعنى

مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للأوزان الأربعة السابقة فشاذ. قوله: (غير جار) حال مفسرة لاستعمال الأسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى. قوله: (فراراً من اللبس) أي لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام هذا التعليل موجود في بقية الصفات إذا قلت رأيت صبوراً أو شكوراً أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه فإن كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع سواء وإن كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال سيوطي. قوله: (لكان أجود الخ) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفة أن يذكر معه في الكلام فيكون تابعاً له في المعنى وبأنه مفهوم بالموافقة. قوله: (ولهذا) أي لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية.

(5/416)

قوله: (فإن قصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الأسماء الجامدة. قوله: (وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما إذا علم الموصوف بإشارة إليه أو ضمير يعود إليه أو نحو ذلك سم. قوله: (قال من يحيي العظام وهي رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أي مرموم فارضى. قوله: (وأكثر ما يكون ذلك في الصفات) أي المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فإن قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد تلحقها التاء وإن لم يقصد الحدوث كذا في التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كدره. قوله: (وهو في الأسماء قليل) ولا يقاس عليه.
قوله: (وإنسانة) هذا ليس بعربي بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربي أن يقال للأنثى أيضاً إنسان أفاده سم.

(5/417)

قوله: (وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم أن أريد بالتأنيث المنفي التأنيث الحقيقي لا الأعم فإنها مع كونها للتمييز هي للتأنيث المجازي أيضاً بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لأنه المقصود ولانفهام التأنيث من كون الكلام في تاء التأنيث. قوله: (لتمييز الواحد) فتكون داخله على الواحد. قوله: (لتمييز الجنس) فتكون داخلة على الجنس. قوله: (نحو جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جبأة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما عليه الأكثرون وقيل بالعكس أفاده الدماميني. قوله: (وقلنسو) الذي بخط الشارح في شرح التوضيح ما نصه وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء اهـ أي وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وما في شرح التوضيح هو

الصواب الذي لم يذكر في القاموس سواه وعلل تصريفها بما مر بأنه ليس في الأسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة.

(5/418)

قوله: (كراوية الخ) وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مؤنثة تصريح (تصريح معاقبة لياء مفاعيل) أي لكونها عوضاً منها. قوله: (وجحا حجة) جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوحة على الهاء المهملة الساكنة وهو السيد. قوله: (أشعثي وأشاعثة) بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب إلى رجال رجالي بل رجلي فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وإنما أبدلت منها لتشابه التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة وزنجي وللمبالغة كعلامة ودواري وفي كونهما يزادان لا لمعنى كطلحة وكرسي كذا في الرضى. قوله: (وأزرقى) بزاي فراء فقاف وقوله ومهلي بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والأشعثي والأزرق والمهلي منسوبون إلى محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبي صفرة دماميني. قوله: (على تعريب الأسماء المعجمة) أي استعمال العرب اياها مع نوع تغيير لها عما كان لها في العجمية.

(5/419)

قوله: (نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبارة السيوطي في الهمع وكيالجة جمع كيلج لكن ما في الشرح هو ما في القاموس. قوله: (وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي بعد هاجيم اهـ تصريح. قوله: (لمجرد تكثير حروف الكلمة) أي للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافي أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضاً كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض. قوله: (وتنزيه) بزاي بعد نون أي تحريك. قوله: (كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال وإلا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون في المذكر يكون في المؤنث فتدبر ثم رأيته في الدماميني ثم قال الدماميني وإنما جاز ذلك لأنه صفة لمؤنث مقدر إذ الأصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظراً إلى أنه صفة لمذكر مقدر والأصل شخص حائض وإن لم يستعملوه. قوله: (وخؤولة وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخؤولة والعمومة مصدران لا جمعان كما قاله الدماميني وعندي في التنظير نظر فقد صرح في القاموس بأنهما جمعا خال وعم أيضاً.

{فائدة } قال في الهمع قد يذكر المؤنث وبالعكس حملاً على المعنى نحو قوله:

(5/420)

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ذكر الأنفس بإلحاق التاء في عددها حملاً على الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنث الكتاب حملاً على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا في قراءة من نصب فتنتهم خبرتكن وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلّي محرماً علي طاعم يطعمه إلا أن تكون ميتة في قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب. قوله: (وذات مد) يصح عندي اجراؤه على قول البصريين أن ألف التأنيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب لها عن ألف فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الأخفش إن الألف والهمزة معاً للتأنيث فمعني كونها ذات مد اشتمالها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقرّاه من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضي أن ألف التأنيث في نحو حمراء اسم للألف التي بعدها الهمزة لأنها التي تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر في الأقوال الثلاثة المذكورة. قوله: (نحو أنثى الغرّ) أي نحو اسم أنثى الغر سم أي ألف اسم الخ. قوله: (والاشتهار) مبتدأ وفي مباني الأولى أي الألفاظ التي هي فيها حال من الهاء في يبديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه ويبديه الخ خبر وفي كون هذه الأوزان كلها مشتهرة نظر ففي التوضيح أنّ وزن أربى نادر وفي شرحه أنه شاذ وفي شرح العمدة أن سمهى وخليطي وشقارى من الأبنية الشاذة ويجاب بأن الحكم بالاشتهار على الأوزان التي ذكرها باعتبار مجموعها لاجميعها وأراد بمباني الأولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضاً أو لا فلا ينافى الاشتراك في بعضها. قوله: (أوزان) أي أثنا عشر. قوله: (وأدمى) بالدال المهملة وشعبي بشين معجمة فعين مهملة فموحدة. قوله: (بالنون) أي بعد الراء. قوله: (وجنفى)

(5/421)

بجيم فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفي القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لفزارة وأن الجوهري وهم فقال اسم موضع. قوله: (وجعبى) بجيم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل أي لكباره فهو جمع عظيم لاعظم كما في التصريح. قوله: (خششاء) بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبارة القاموس الخشاء بالضم العظم الناتىء خلف الأذن وأصلها الخششاء وهما خششاوان.

قوله: (بهمى) بالباء الموحدة. قوله: (بردى) بموحدة فراء فدال مهملة. قوله: (وأجلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معروف. قوله: (بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف. قوله: (وجمزى) بجيم فميم فزاي. قوله: (يقال بشكت الناقة الخ) الأفعال الثلاثة على وزن

ضرب وقوله أي أسرعت راجع للثلاثة. قوله: (كحيدى) يقال حمار حيدي بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أي يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجىء نعت مذكر على فعلى غيره كما في الصحاح والقاموس. قوله: (قرماء) بقاف فراء قال في القاموس وقرمى كمجزي وتمد موضع باليمامة وخطأ في موضع آخر الجوهري في جعله بالفاء. قوله: (وجنفاء) لغة في جنفي السابق قال الشارح على التوضيح وفي لغة ثالثة وهي جنفاء كحمراء وذكر في القاموس له لغات خمسا. فقال كجمزي وأربى ويمدان وكحمراء اهـ. قوله: (وابن دأثاء) بدال مهملة فهمزة فمثلثة وعبارة القاموس الدأثاء وتحرك الأمة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأثاء الأحمق والذاهب الأصول اهـ.

قوله: (ووزن فعلى) هو من الأوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لاوجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لجريانه في فعلى صفة أيضاً فإنه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدورة كحمراء فتأمل. قوله: (ورضوى) براء فضاد معجمة علم جبل. قوله: (وما فيه الوجهان) كون الألف للتأنيث وكونها للإلحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الألف للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث تصريح. قوله: (أرطى وعلقى وتترى) الأرطى شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم والعلقى نبت والتترى قال في القاموس جاؤوا تترى وينون وأصلها وترى متواترين. قوله: (وكحبارى) اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل فارضى. قوله: (جمل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما يخط الشارح أي شديد ويوجد في نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ.
قوله: (ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف (لضربين من المشي) فالأول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع تصريح قوله: (حجلى) بحاء مهملة فجيم. قوله: (وظربى) بظاء معجمة فراء فموحدة. قوله: (جمع حجلة) بفتحات اسم طائر. قوله: (ضئزى) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة ويثلث أوله إذا همز أفاده في القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس في محله. قوله: (والشيزى) بشين معجمة فتحتية فزاي. قوله: (والدفلى) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر. قوله: (كيصى) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال في القاموس فلان كيصى كعيسى وينون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه اهـ ومنه يعلم أن كيصى مما في ألفه وجهان لا للإلحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشي. قوله: (وعزهى) بعين مهملة فزاي. قوله: (ذفرى) بذال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع الخ فسره في القاموس بالعظم الشاخص خلف الأذن من جميع الحيوان.

قوله: (ومنهم أيضاً الخ) أيضاً مقدمة من تأخير والأصل منهم من نون دفلى أيضاً وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دفلى في القسم الأول أعني ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجهاً واحداً ويقتصر على ذكره في القسم الأخير أعني ما ينون في لغة دون لغة. قوله: (مصدر حث) أي على غير قياس. قوله: (حذرى وبذرى) الأول بحاء مهملة وذال معجمة والثاني بموحدة فذال معجمة. قوله: (سلحفاء) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فألف التأنيث الممدودة دويبة معروفة دماميني وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الأول فتأمل. قوله: (ليست للتأنيث) لأن ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث إذ لا يجتمع علامتا تأنيث. قوله: (مثل بهماة) أي في اجتماع العلامتين فيه شذوذاً فقد تقدم أن بهمى لنبت ألفه للتأنيث وقيل للإلحاق. قوله: (قبيطي) بقاف فموحدة فتحتية فطاء مهملة ويقال القباطي والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحميراء قاله في القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى. قوله: (للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمتين وبفتحتين ويقال لغيزاء كحميراء.

قوله: (خبازى) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاي وقد تخفف ويقال الخباز والخبازة والخبيز قاله في القاموس. قوله: (وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله لطائر عبارة القاموس الخضارى كغرابى طائر وكالشقارى نبت اهـ وبه يعلم ما في كلام الشارح من الخلل وإن أقره الحواشي. قوله: (واعز لغير هذا استنداراً) ينبغي حمل هذه الإضافة على الجنس فلا تقتضي العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير. فإن قلت لم يذكر المصنف نظير ما هنا في الممدودة فقضيته أنه لا مستندر فيها. قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك اهـ سم وبحمل الإضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتى. قوله: (كخيسرى) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء. قوله: (كهرنوى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعللى وقيل زائدة فوزنه فعلوى. قوله: (كقعولى) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضي كقو على بقاف وعين مهملة قال الشاعر:

قاربت أمشي القو على والفنجلة اهـ ولكن ما في الشرح هوما في الهمع والتسهيل وغيرهما. قوله: (كفوضوضى) بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو يقال أموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم بالقصر والمد فيهما أي هم شركاء

فيها يتصرف كل منهم في مال الآخر وفوضى كسكرى أيضاً ويقال قوم فوضى أي متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا في حاشية شيخنا نقلاً عن عبد القادر وعبارة القاموس أمرهم فيضيضى بينهم وفيضوضى ويمدان وفيوضى بالفتح أي فوضى اهـ وقال قبل ذلك المفاوضة الاشتراك في كل شيء والمساواة والمجاراة في الأمر اهـ ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه. قوله: (كبرحايا) بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمثناة تحتية فألف كلمة تعجب ولم يجىء غيرها على وزنها اهـ عبد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه اهـ وقول ابن عقيل في شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الأمر أي ما أعجبه اهـ لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض.

(5/426)

قوله: (كأربعاوى لضرب من مشي الأرنب) في كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشي الأرنب إنما هو أربعى وأما أربعاوى قال الشمني بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادى بفتح الهمزة وضم الباء فهي قعدة المتربع وفي القاموس وقعد الأربعاء والأربعاوي بضم الهمزة والباء فيهما أي متربعا اهـ عبد القادر وعبارة السيوطي في الهمع وأفعلاوي بالفتح وضم العين نحو أر بعاوي لقعدة المتربع وبفتح الهمزة قال الدماميني أيضاً وقول عبد القادر إنما هو أربعي أي بضم الهمزة وفتح الموحدة كما في ابن عقيل على التسهيل.c قوله: (كرهبوتى) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرغبوتى للرغبة. قوله: (كحندقوقى) بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الأولى وبكسر الحاء وبكسرها والدال وبفتح الدال والقاف الأولى مع فتح الحاء وكسرها وفي نونها قولان أصلية فوزن الكلمة فعللولى أو زائدة فوزنها فنعلولى اهـ همع وعبد القادر باختصار غير مخل كما فعل البعض وبه يعلم أن الشارح جرى على القول بأصالة النون وهو ما يفيده صنيع القاموس. قوله: (كهبيخى) بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والخاء المعجمة. قوله: (كيهيرى) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس اليهيرى مقصوراً مشدداً الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعلى أو فعيلى أو فعللى.

(5/427)

قوله: (كإيجلى) قال الفارضي بكسر الهمزة وتشديد اللام اهـ وقال الدماميني بهمزة مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الأصمعي اسم رجل اهـ ونص المرادي في شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم ويخالف ذلك جعل السيوطي في الهمع وزنه إفعلى بكسر الهمزة وفتح العين. قوله: (ومفعلى) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الأول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدماميني مكورى المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم وإن قال بعد

ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اهـ والثاني بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدماميني مرقدي بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والأولان منها بفتح العين والأخير بكسرها كما يؤخذ من الدماميني فعلم ما في كلام شيخنا والبعض. قوله: (كمكورّى) بتشديد الراء في الأول والثاني.

(5/428)

قوله: (للعظيم الأرنبة) وأما بغير هذا المعنى فمثلث الميم قال في القاموس رجل مكورى ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو لئيم أو قصير عريض. قوله: (كمرقدى) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر وإذا خفف مد قاله الدماميني وفي ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضاً. قوله: (للكثير الرقاد) الذي في القاموس الارقداد الإسراع ورجل مرقدي كمرعزي يسرع في أموره اهـ. قوله: (كدودرى) بفتح الدالين المهملتين بينهما واوساكنة وتشديد الراء. قوله: (كشفصلى) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع في شينه الكسر والفتح قاله الدمامني وغيره فجعله في نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أي طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوي على الشجر وذكر في القاموس القولين فقال نبات يلتوى على الشجر أو ثمره وهو حبّ كالسمسم. قوله: (كمرحيًّا) بفتح الميم والراء والحاء المعملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيًّا موضع. قوله: (كبردرايا) بموحدة مفتوحة كما في القاموس والدماميني وغيرهما فقول البعض بمثناة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما في باب التصغير بما صوبته عازياً شيخنا ذلك إلى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتحتية وذكر ابن القطاع أن وزنه فعلعايا.

(5/429)

قوله: (كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذكر المرادي في شرح التسهيل وأبو حيان والشمني أن وزنه فعلايا كذا في عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما في الدماميني أيضاً وهو أقرب مما قاله الشارح. قوله: (لمدها) من إضافة النوع إلى جنسه فهي على معنى من ومد بمعنى ممدود أفاده سم وكلام الشارح يشعر بأنها من إضافة الصفة إلى الموصوف. قوله: (كرغباء) بالراء والغين المعجمة مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده. قوله: (أو جمعاً في المعنى كطرفاء) إنما قال في المعنى لأن فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكسير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعي لاجمع والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر قال في القاموس وهي أربعة أصناف. منها الأثل الواحدة طرفاءة وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اهـ. قوله: (أو لغيره) أي لغير أنثى أفعل كديمة هطلاء فإنه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطال بتشديدها والديمة

المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء متتابعة المطر اهـ زكريا مع زيادة من عبد القادر وإنما لم يقل أو لغيرها للتأول بالمذكور.
قوله: (للرابع من أيام الأسبوع) مبني على الراجح أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة. قوله: (اجفلى) بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أي على العموم إلى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والإجفلاء بالمد كما ذكره الدماميني وإن اقتصر الشارح على القصر دعوتهم عموماً إلى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء محركة أي دعوة قوم على الخصوص. قوله: (فعللاء) بفتح فسكون ففتح.
قوله: (كعقرباء) بعين مهملة فقاف فراء فموحدة. وقوله لمكان وقيل لأنثى العقارب. فارضى. قوله: (فرتني) بفاء فراء ففوقية فنون. قوله: (فعالاً) بكسر الفاء. قوله: (بضم الأول) أي والثالث.

قوله: (ويجوز في ثالثه الفتح والضم) أي على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء كما في القاموس فتقول القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما قال في القاموس وهي أن يجلس على أليه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اهـ وفي بعض النسخ التعبير بيكون بدل يجوز والأولى أولى لأن فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون الخ ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ.
قوله: (بادولى) بموحدة مهملة ولام وفي القاموس أن في الدال الفتح والضم قال الدماميني على الضم يكون وزنه مشتركاً بين الألفين بدليل عاشوراء.
قوله: (كقاصعاء) بقاف وصاد وعين مهملتين. قوله: (لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخره عمره أو الى الثمانين اهـ قاموس. قوله: (ومطلق العين) الواو عاطفة فعالا على فعلاء ومطلق العين حال من فعالا هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعالا. قوله: (براساء) بموحدة وراء وسين مهملة.
قوله: (وبراكاء القتال) بموحدة فراء وفي الدماميني وابن عقيل على التسهيل أن البراء كاء تبريك الإبل لينزل عنها للقتال على الأرجل. قوله: (خزازى) بخاء معجمة فزاي فألف فزاي كما في القاموس وعبارته في مادة خزز بخاء وزايين معجمات وحزازى كحبالى أو كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة.
قوله: (قريثاء) بقاف وراء ومثلثة بعد التحتية ومثله كريثاء لكن بإبدال القاف كافا. قوله: (كثيرى) بكاف فمثلثة اسم البزر كما في الفارضي. قوله: (دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة.

قوله: (وحروراء) بحاء مهملة فراء فواو فراء فألف وفي القاموس أنه قد يقصر. قوله: (تنسب إليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج. قوله: (حضورى) بحاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء. قوله: (ودقوقى) بدال مهملة وقافين بينهما واو. قوله: (وقطورى) بقاف فطاء فواو فراء. قوله: (تنوفى) بفوقية فنون فواو ففناء. قوله: (وكذا) متعلق بأخذا ومطلق فاء حال من الضمير في أخذا وفعلاء مبتدأ وأخذا خبره. قوله: (سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء. قوله: (كلامه يوهم الخ) أي لأن الاقتصار في مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لمدها على المبتدأ وهو فعلاء الخ لأن تقديم الخبر على المبتدإ إنما يفيد حصر المبتدأ في الخبر لاحصر الخبر في المبتدأ نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الأوزان المذكورة في الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجاب بأن المصنف إنما ذكر هذه الأوزان ممدودة وهي بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا إنما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف.

(5/432)

قوله: (ديكساء) قال في القاموس بكسر الدال وفتح الياء التحتية اهـ والكاف مضبوطة بالقلم في النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض انها بالفتح غير معول عليه ومما يرده أنه يلزم عليه توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل. ثم رأيت الدماميني ضبطها بغير ما مر فقال بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعللاء وقواه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم. قوله: (ينابعاء) بتحتية مفتوحة فنون فموحدة مكسورة فعين مهملة اهـ دماميني وحكى في أوله الضم أيضاً كما في ابن عقيل على التسهيل. قوله: (كتركضاء) بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة قال أبو حيان والمرادي والشمني ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال في القاموس وعندي أنهما الركض اهـ عبد القادر. قوله: (برناساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء قاله في الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره. قوله: (طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة. قوله: (خنفساء) بضم الخاء المعجمة والفاء يقال لها خنفس بفتح الفاء وضمها كما في القاموس.

(5/433)

قوله: (وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضاً ويقال أيضاً كقنفذ وعنصل كجندب أي بفتح الصاد قاله في القاموس. قوله: (معكوكاء) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الأولى ومثله بعكوكاء لكن

بإبدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيده كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الأصوات. قوله: (مشيخاء) بميم مفتوحة فشين معجمة مكسورة فتحتية ساكنة فخاء معجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فأعل إعلال مبيع وقد ضبطه بإعجام الخاء الدماميني ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن القطاع السعدي رحمه الله تعالى يقال القوم في مشيحاء بحاء مهملة أي في جد وعزم وفي شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى {من نطفة أمشاج } (الإنسان: 2) ووزنه على هذا فعيلاء اهـ وفي القاموس في فصل الشين المعجمة من باب الحاء المهملة هم في مشيوحاء من أمرهم ومشيحى أي في أمر يبتدرونه أو في اختلاط اهـ ولم أر فيه ولا في غيره من كتب اللغة مشيخاء بالخاء المعجمة بمعنى الاختلاط وإنما ذكر في القموس مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمعاً لشيخ وقد مثل صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء فعين مهملة فزاي وهو الزغب الذي تحت شعر العنز فراجعه. قوله: (وفعيلياء الخ) قال أبو حيان لم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكأنه في الأصل بنى على فعلياء وإن لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبيرياء وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وضعا فإنه لا يثبت بناء أصليا سيوطي. قوله: (مزيقياء) بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف مكسورة فتحتية مخففة. قوله: (الأوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح كأحفلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعوا بالقصر

والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر والمد ويفاعلا بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كما في الدماميني.

قوله: (وفعللا الخ) بقي عليه فعللا بكسر الأول والثالث وسكون الثاني كالهندبا بالقصر والمد. قوله: (وقد تقدم التنبيه عليه) أي على المذكور من الأوزان من جهة قصره ومده وفي بعض النسخ عليها وهي أظهر. قوله: (اهجيرى) بكسر الهمزة والجيم كما في الهمع وغيره وفي القاموس أنه قد يمد وأنه يقال هجيره واهجورته وهجرياه. قوله: (خوزلى) بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزاي مفتوحة فلام مخففة. قوله: (وحوصلى) بحاء وصاد مهملتين. قوله: (وفيعلى نحو خيزلى الخ) عبارة الدماميني وفيعلى كالخيزلى لغة في الخوزلى وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفاً. هذا المقصور أما الممدود فنحو ديكساء بفتح الدال والكاف لغة في الديكساء بكسرهما وقد مر اهـ. قوله: (وديكساء) بفتح فسكون ففتح. قوله: (ومكى) بزاي فيميم فكاف. قوله: (جلندى) بجيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فدال مهملة قال في الهمع اسم ملك أي وصوب في القاموس ضم اللام إذا قصر وأن فتحها إذا مد فقط. قوله: (جخادبى) بجيم مضمومة فخاء معجمة فألف فدال مهملة مكسورة فموحدة وقوله لضرب من

الجراد هو الأخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو جخادب وأبو جخادبى أيضاً كما في القاموس.

(5/435)

قوله: (وأما فعلاء الخ) يعني أن هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لأن ألفهما للإلحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما. قوله: (كعلباء) يعني مهملة فلام فموحدة. قوله: (وحرباء) بحاء مهملة فراء موحدة. قوله: (وسيساء) بسينين مهملتين بينهما تحتية وقوله وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما في القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب. قوله: (والشيشاء) بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيص أي التمر الذي لم يشتد. قوله: (كحواء) بحاء مهملة فواو. قوله: (ومزاء) بميم فزاي. قوله: (وقوباء) بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فزاي مخففة فألف فزاي واحدته حزازة وبداوى بالريق. قوله: (وخشاء) بخاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس أن أصل خشاء خششاء وتقدم في الشرح أن ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضاً للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل.

قوله: (للإلحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف مضمومة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وتكسر أيضاً القاف قال في القاموس القرناس بالضم والكسر شبه الأنف يتقدم من الجبل اهـ أي قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز.

(5/436)

{ المقصور والممدود }

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فإنه قد تقدم الألف المقصورة والألف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجار بردى المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتكمن لا يقال فيها ذلك وقولهم في هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء في جاء وشاء ممدودان. قوله: (المقصور هو الذي الخ) اعترض بأنه غير مانع لشموله نحو يخشى. وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أباك لا يقال ألف المقصور الذي ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل في التعريف لأنا نقول حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف إعرابه المبني كهذا ومتى. قوله: (قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فإنه لا يسمى ممدوداً كما نص عليه الفارسي لعروض المد فيه لأن ألفه واو في الأصل سم.

قوله: (استوجب) أي استحق بمقتضى القواعد.u قوله: (فلنظيره الخ) أفاد أن المقصور القياسي اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره. قوله: (المعلِّ الآخر) لو قال المعتل الآخر لكان أحسن. قوله: (جوى جوى) هو الحرقة من حزن أو عشق. قوله: (نحو أسف أسفاً الخ} معنى كونه نظيره انه بوزنه وأن كلا مصدر وأن فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط. قوله: (لما علمت الخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره.

(5/437)

قوله: (فغراء مصدر غاريت الخ) أي فيكون غراء من الممدود القياسي لأن له نظيراً من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غاريت فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء في بالبكاء زائدة والنهل بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما في العيني وقوله لا مصدر غريت الخ أي كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدراً لغارت أي فلا يرد على قولنا فعل المكسور العين اللازم باب مصدره فعل وفي قوله لا مصدر غريت الخ رد للقول بأنه مصدر غرى بالشيء على غير قياس كما نقله الفارضي وفي القاموس غرى به كرضى غرى وغراء أولع كأغرى به وغرى مضمومتين وعلى هذا القول الذي رده الشارح يكون غراء في البيت منصوباً على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفاعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى. قوله: (كفعل الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفاً على قوله كالأسف قال وكأنه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اهـ سيوطي قال سم وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المعل الآخر وقوله كالأسف تمثيل للاسم الصحيح في قوله إذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اهـ وبه تعلم أن الواو التي قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى الخ لا على قول المصنف كالأسف.

(5/438)

قوله: (الأول للأول الخ) أي فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب. قوله: (نحو فرية الخ) الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجدال. قوله: (الدمية) بضم الدال المهملة وهي الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا في الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة. قوله: (ومدية ومدى) المدية السكين. قوله: (الأبعد والأعمش) نشر على ترتيب اللف فإن الأبعد راجع للأقصى والأعمش راجع للأعمى والأعشى. قوله: (أنثى الأفعل) احترز به من نحو بهمى لنبت وحبلى وصفافان مأخذ قصر نحوهما السماع دماميني. قوله: (كائناً على وزن فعل) حال من الضمير في دالاً أو خبر ثان لكان وفي كلامه إظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جني المجوز للإظهار. قوله: (ومدر) بفتحتين وهو كما في المصباح

التراب المتلبد.
قوله: (نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما. قوله: (نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما. قوله: (وهو وعاء الهدية) هذا يقتضي أن مهدي اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل. قوله: (فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الأول اسم آلة بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثاني اسم آلة الغزل. فإن قلت نظيرهما أيضاً محراث ومجراف ونحوهما فإن الآلة كما تأتي على مفعل تأتي على مفعال فهلا مدّ مرمى ومهدى فالجواب أنه رجح النظر إلى نحو مخصف ومغزل لأمرين. الأول أن نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر. الثاني أن مجيء الآلة على مفعل أكثر من مجيئها على مفعال. قوله: (وما استحق الخ) أفاد أن الممدود قياساً هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أي غير المهموز مستوجب ذلك النظير ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أي انكف وقوله وكارتأى أي تدبر.

قوله: (وكمصدر فعل) بفتح العين مخففاً مضارعه يفعل بضمها. قوله: (كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة والثغاء بضم المثلثة وتخفيف الغين المعجمة والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والأولان دالان على الصوت إلا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لأنه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا. قوله: (البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس. قوله: (حرار وأحرة) قال شيخنا كذا في النسخ والذي بخط الشارح في شرح التوضيح حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة اهـ وما في نسخ الشارح صحيح أيضاً إذا الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حرة بضم الحاء كأحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهي الأرض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أحرة أو بكسر الجيم جمع جرة بفتحها وهي الإناء المعروف وجمع الجمع أجرة.

قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن مفرد أفعلة من المعتل ممدود قياساً. قوله: (المولدين) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة. قوله: (والمفرد ندى بالقصر) أي وجمعه القياسى أنداء. قوله: (ثم جمع نداء) أي المكسور الممدود على أندية كحمار وأحمرة فيكون أندية جمع الجمع. قوله: (على تفعال) أي بفتح التاء وسكون الفاء دماميني. قوله: (ومن الصفات) احتراز عن مفعال المراد به الآلة. قوله: (كالتعداء) مصدر عدا والعداء كثير العدو أي الجري. قوله: (والمهذار) بالذال المعجمة أي كثير الهذيان في منطقه. قوله: (كالحجا وكالحذا) نشر على ترتيب اللف فالحجا مقصور لا غير والحذاء ممدود لا غير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد في بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء في المقصور والممدود من تصرف النساخ

فاحذره فالصواب ما في بعض النسخ من الاقتصار في المقصور على ذكر الحجا وفي الممدود على ذكر الحذاء.

(5/440)

قوله: (فمن المقصور سماعاً الفتى الخ) فهذه ونحوها وإن كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل وهي مقصورة سماعاً لأن موازنها المذكور ليس نظيرها إذ لم يجتمعا في مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والأسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمى والغرف. قوله: (وقصر ذي المد الخ) قال الشاطبي لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذي يحذف والقياس حذف الألف قبل الآخر اهـ باختصار قال سم ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهمزة التي هي الآخر ألفاً أو ترجع إلى أصلها الذي انقلبت عنه وهو الألف في حمراء ولام الكلمة في نحو كساء وحيا إذا أصلهما كساو وحياى لكن تقر الألف بعد الرجوع إليها في القسم الأول وتبدل اللام ألفاً في القسم الثاني فيه نظر اهـ. قوله: (مجمع عليه) أي على جوازه. قوله: (إذ الأصل القصر) بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصلي. قوله: (فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أي يضربون بهم المثل في كل خير والذي نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أي في زمن حادث وزمن قديم.

(5/441)

قوله: (وأنت) قال شيخنا الذي بخط الشارح فقلت اهـ والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هي الخمر إذا كانت باردة الطعم قاله العيني. قوله: (والقارح) بالقاف وهو الفرس الذي بلغ خمس سنين العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة وكسر الميم وتشديد الراء أي فرس طويلة القوائم وقوله ما أن الخ أن زائدة للتوكيد والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد في قصر العداء للضرورة (قول والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه يزاد همزة في الآخر فيصير ممدوداً أو معناه أنه يزاد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة اذ على الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقاً بل قد يكون كما في فعلى وقد تكون أصلية كما في جوى ومستدعى. قوله: (بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة.

(5/442)

قوله: (وليس هو) أي غناء الذي في البيت من غانيته أي جزئياً من جزئيات مصدر غانيته إذا فأخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أي ولا جزئياً من جزئيات الغناء بالفتح أي مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغي تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين مد القصور ضرورة بأن ما في البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور. قوله: (لاقترانه بالفقر) علة للنفي. قوله: (يا لك الخ) يا للتنبيه ولك خبر لمبتدأ محذوف أي لك شيء من. ومن للبيان والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أي التمر الذي لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أي يتعلق والمسعل موضع السعال من الحلق واللهاء جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مدة للضرورة واللهاة لحمة مطبقة في أقصى سقف الحنك كذا في الفارضي مع زيادة من العيني وبهذا البيت يرد على الفراء المفصل لأن الشاعر مدّ اللهاء للضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظير إذ ليس في الجموع فعال بالفتح. قوله: (كزيادة هذه الياء) أي فثبت الجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الإشباع الجائز للضرورة بالإجماع قاله الشاطبي. قوله: (الكلام في هذه المسألة الخ) يعني أن قصر الممدود للضرورة كصرف ما لا ينصرف للضرورة في الجواز بالإجماع وفي مدّ المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقاً والمنع مطلقاً والتفصيل بين ما يخرج إلى عدم النظير فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الأقوال الثلاثة في منع صرف المصروف للضرورة.

{ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً }

بجرّ جمعهما عطفاً على تثنية وتصحيحاً تمييز محول عن جمع أي وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر في موضع الحال من جمع أي مصححا. قوله: (انما اقتصر عليهما) أي المقصور والممدود. قوله: (لوضوح الخ) ولم يذكر جمعها تكسيراً لأنه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه سم. قوله: (ان كان عن ثلاثة مرتقيا) لأن ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد إلى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه إلى الياء نحو ألهيت واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة في التثنية ياء وإن كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح. قوله: (وقعبثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اهـ قاموس قال سم هلا قال الشارح أم سابعاً نحو أربعاوى. قوله: (لطرفي الألية) بفتح الهمزة كما في التصريح. قوله: (مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فشيء كالمسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الإفراد فإذا ثنيتها قلت مدريان على الأصل وأما مذروان الذي نحن فيه فبنى على صيغة المثنى قاله الدماميني.

قوله: (في التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر وتسمى أيضاً تثنية صورية كما في كلام شيخنا فالتثنية التحقيقية لا بد لها من مفرد مستعمل. قوله: (قولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقريان وخوزليان سم. قوله: (بالحذف) أي بحذف الياء. قوله: (حموان) والقياس حميان لأن ألفه بدل من ياء تقول المكان أحميه حماية. قوله: (والجامد) المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل كما قاله شيخنا وقوله الذي أميل أي قبل الإمالة ووجه قلب ألفه ياء أن الإمالة انحاء الألف إلى الياء. قوله: (إذا سمى بهما) أي ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر اذ التثنية والقصر من خصائص الأسماء المتمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم وبلى حرف.

قوله: (تقلب واوا الألف) اعتباراً للأصل حقيقة أو حكماً مع خفة الثلاثي اهـ سم وقوله حقيقة أي كما في القسم الأول أو حكماً كما في القسم الثاني. قوله: (أن تكون غير مبدلة) أي عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى صنيعه بعد. قوله: (ولم تمل) أي لم تقبل الإمالة. قوله: (التي ليست مبدلة) أي عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه. قوله: (ما كانت في حرف) كبلى أو شبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف أن التي في حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضاً سم. قوله: (والمجهولة الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد والثالث الألف الأصلية والمجهولة الخ ومثل المرادى المجهولة الأصل بنحو الددا وهو اللهو قال لأن ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو اهـ وإنما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا إن الألف في الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن إحداهما.

قوله: (ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبهما واواً أميلتا أولا كما في الهمع. قوله: (حالهما) أي الأصلية والمجهولة. قوله: (الألف الأصلية والمجهولة) لا حاجة إلى التصريح بهما هنا لأن الكلام ليس إلا فيهما وقوله مطلقاً أي سواء أميلا أم لا قلبتا ياء في موضع أم لا. قوله: (رحيت) أي أدرت الرحى. قوله: (ما كان قبل) يعني في باب المعرب والمبني قد ألف من ألف ونون مكسورة في حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالة الجر والنصب. قوله: (أي أول الواو) فيه قصور إذ الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجري في الياء المقبلة اليها الألف أيضاً فكان الأولى أن يقول أي أول اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو أفاده سم وكلام الفارضي يفيد رجوع الضمير من أولها إلى الألف المنقلبة باء أو واواً وبه صرح الشيخ خالد في إعرابه وما قاله سم أظهر. قوله: (عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً تصريح.

(5/446)

قوله: (بحذف الهمزة والألف معاً) أي الألف التي قبل الهمزة ولو قال بحذف الألف والهمزة معاً لكان أوضح وإن كانت الواو لا تقتضى ترتيبا. قوله: (ونحو) مبتدأ خبره بواو أو همزة. قوله: (وهما) أي العصبتان المدلول عليهما بقوله عصبة. قوله: (وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث. قوله: (نعم الأرجح في الأول الإعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد تصريح. قوله: (وفي الأخيرين التصحيح) لأن الهمزة فيهما أقرب إلى الأصلية لكونها بدلا عنها سم. قوله: (مطلقاً) أي في الثلاثة. قوله: (إلا أن سيبويه الخ) أي لكن سيبويه الخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة في قلة القلب. قوله: (ثنايان) بكسر الثاء المثلثة. قوله: (تقديرا) انما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنايين مفرد وتقديرا بمعنى مقدرا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر. قوله: (وغير ما ذكر الخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الإلحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وإن أفاد كلام ابن الناظم خلافه.

(5/447)

قوله: (نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو كلاهما بوزن رمان. قوله: (الناسك) أي المتعبد وقوله الوضى أي الحسن الوجه. قوله: (مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه) وسيجمله في قوله تنبيه جملة ما شذا الخ. قوله: (وعلة تصحيحه) أي عدم تغييره عما نطقوا إلى ما هو القياس وإلا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لأنها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لي في علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيها بمخالفته على الفرق بين تثنية ماله مفرد تحقيقاً وماله مفرد تقديرا فتدبر. قوله: (ومثله) أي في مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده. قوله: (تصحيح شقاوة) بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر السين المهملة والقياس لولا التاء إبدال الواو والياء همزة ولذلك إذا حذفوا التاء قالوا شقاء وسقاء.
قوله: (أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتى فإنه بالتاء فهما اثنان كما بخط الشارح. قوله: (من ذوات الواو) حال من رضا وعلا. قوله: (المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالإضافة على أنه نعت حقيقي لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعوته تذكيراً وتأنيثاً ولا أن يكون برفع الأول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أي الأول منها على أنه نعت سببي لأنه يمنع منه قوله والمضمومة بالإضافة إلى الضمير فتعين أن يكون نعتاً للواو بتقدير مضاف أي المكسور أول كلمته فعلم ما في كلام البعض فتفطن. قوله: (في جمع) أي في حال إرادة جمع اسم منه. قوله: (على حد المثنى) أي طريقه في أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للإضافة زكريا.
قوله: (لالتقاء الساكنين) أي الألف المقصورة وواو الجمع أو يائه. قوله:

(والفتح أبق) وإنما لم يبقوا الكسر في المنقوص مشعراً لثقله اهـ سم أي لثقله قبل الواو. قوله: (مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق شاطبي.

(5/448)

قوله: (وأنتم الأعلون الخ) والأصل الأعلوون والمصطفوين قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الأصل الأعليون والمصطفيين سهو. قوله: (زائدة) كحبلى مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أي في ذي الألف الزائدة وغيره. قوله: (ونقله المصنف عنهم الخ) الضمير في قوله ونقله يرجع إلى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء في ذي الألف الزائدة لا بقيد كونه جائزاً لما أفاده عبد القادر المكي من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح التسهيل الذي نقله عنه الشارح لكن الوجوب في غير الأعجمي لأن غيره هو الذي تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز. قوله: (في ذي الألف الزائدة) أي بخلاف الأصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لأن الاعتناء بالأصلي أشد من الاعتناء بالزائد. قوله: (نحو حبلى مسمى به) أي مذكر أما غير المسمى به مذكر فجمعه بالألف والتاء لا بالواو أو الياء والنون. قوله: (فإن كان) أي المقصور. قوله: (فإن الحكم فيهما) أي في التثنية والجمع فيه أي في الممدود والظرف الثاني حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن في عبارته تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد.

(5/449)

قوله: (ويجوز الوجهان) أي التصحيح الذي هو الهمز والواو. قوله: (كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض في هذا الباب لغير المقصور والممدود. قوله: (وكسرها) عطف على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بقوله في هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والإضافة في كسرها لأدنى ملابسة لأن الكسرة لما قبلها لا لها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا إليه توافق الكسرة مع الياء والضم مع الواو في الاجتلاب ويمكن أو يكون قول الشارح وكسرها أي مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أي يبقى على كسره.

قوله: (وإن جمعته بتاء وألف الخ) تقدم منافي باب المعرب والمبني التكلم على ما يجمع بالألف والتاء قياساً وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا أو في باب المعرب والمبني. قوله: (أي المقصور) تبع فيه المكودى والشاطبي قال خالد ولو رجعاه إلى الاسم المختتم بالألف مطلقاً لشمل المقصور والممدود وطابق قوله في الترجمة وجمعهما تصحيحاً. قوله: (فتقول حبليات الخ) أي في جمع حبلى ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسماً لأنثى سميت

متى. وأنت خبير بأن الكلام في المقصور ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ليست منه لأنه كما مر ما حرف إعرابه ألف لازمة وحرف إعراب ما ذكر التاء لا الألف فالتمثيل بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن الموضوع إلا أن يقال المراد ما حرف إعرابه ولو بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر. قوله: (مسمى بها) أي بمتى. قوله: (بالياء) متعلق بتقول. قوله: (أيضاً) أي كما أن حكم المقصور إذا جمع هذا الجمع كحكمه إذا ثنى. قوله: (فلم يذكرها) أي لم يذكر حكم جمعهما إحالة على ذلك أي على حكمهما إذا ثنيا وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المنقوص فإحالة حكم جمعه على حكم تثنيته إحالة على غير مذكور إلا أن يقال انه لظهوره في حكم المذكور فتدبر.

(5/450)

قوله: (وإن كان كذلك) أي حكمه إذا جمع كحكمه إذا ثنى. قوله: (لاختلاف حكمه الخ) لك أن تقول المنقوص كذلك لأنه يحذف آخره في جمع المذكر ويبقى في جمع المؤنث كما في التثنية فتأمل سم. قوله: (وتاء ذي الثا) ولو عوضاً عن أحد أصول الكلمة كما في بنت وعدة لكن تارة يرد المعوض عنه في الجمع كما في أخوات وسنوات وهنوات وتارة لا كما في بنات وهنات وعدات وذوات. قوله: (أي ما آخره تاء من المقصور وغيره) فيه أنه لا شيء من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصوراً فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف إعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن. قوله: (لئلا يجمع بين علامتى تأنيث) يدل على أن التاء في جمع المؤنث علامة تأنيث سم. قوله (نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض وأما ضبط عبد القادر المكي لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث وهي الصوت الخفي فلا يوافق قول الشارح وإذا كان قبلها همزة تلى ألفاً زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز فيها إبدال الهمزة واوا كما قاله الإسقاطي.

(5/451)

قوله: (ونباوات) أي برد الهمزة إلى أصلها وهو الواو ويقال في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بنا آت وبنايات برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء لأنه من بنى يبني كما في التصريح. قوله: (والسالم العين) أي من الإعلال والتضعيف والثلاثي نعت للسالم واسماً حال واتباع مفعول ثان لأنل ومفعوله الأول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثاني والباء في بما بمعنى في. والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم العين ابتاعك عينه لفائه في الحركة التي شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هي له من اللبس وفي كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف في باب الموصول. قوله: (مؤنثا) قيل لا حاجة اليه إذا الكلام في المؤنث

لأن المقسم وهو مبني على ربط قوله والسالم العين الخ بقوله وتاء ذي التاء ألزمن تنحيه فيكون المعنى والسالم العين من ذي التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتما بالتاء أو مجرداً فلهذا قال مؤنثاً فتدبر.

(5/452)

قوله: (تتبع عينه فاءه) أي جوازاً في مكسور الفاء ومضمومها ووجوباً في مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فأنل في كلام المصنف مستعمل في الوجوب والجواز معاً. قوله: (مطلقاً) أي فتحة أو ضمة أو كسرة. قوله: (خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها. قوله: (نحو جنة الخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية. قوله: (فليس فيه إلا التسكين) لأن تحريك العين يستلزم الفك المؤدي إلى الثقل. قوله: (وجلفة) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجافي. قوله: (فليس فيه إلا التسكين) لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اهـ فارضي ومحل التسكين في جمع الصفة ما لم تحرك عينها وإلا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتى عن لجبات أفاده سم. قوله: (فإنه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الإفراد وإنما جاز الإسكان في نحو سمرات ونبقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفاً من ثقل الضمة والكسرة لا أن ذلك حكم تجدد في حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فإنه لا يغير ما نصه نعم يجوز الإسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزاً في المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

(5/453)

قوله: (غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الإضافة. قوله: (ورده السيرافي الخ) هذا رد ثان للزعم المذكور ووجه الرد أنه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصليا في مفرده لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لان لفظ ثلاث ظاهر في الآحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاد أفاده سم. قوله: (لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعاً للفاء فرقاً بين الصفة والاسم وإنما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف دماميني. قوله: (مطلقاً) أي معتقل اللام أولا شبه الصفة أولا. قوله: (وشبه الصفة) أي في الجري على الموصوف كما يفيده قول الفارضي وتسكين العين أيضاً في شبه الصفة نحو امرأة كلبة ونساء كلبات ذكره في التسهيل. قوله: (اتباع نحو ذروة وزبية) أي اتباع جمع نحو الخ أي الإتباع فيه.

(5/454)

قوله: (كما في نحو) أي كالإتباع في جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما في القاموس وهي أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الموحدة وفتح التحتية وهي حفرة الأسد. قوله: (جروه) هي بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعاً للجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الإسقاطي بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشىء عن عدم فهم عبارة التصريح والجروة الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء. قوله: (شرطا الخ) وهو أن لا تكون اللام واوا في اتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الضمة سم. قوله: (والفتح) أي تخفيفاً ولا يضركون الياء أو الواو متحركة مفتوحا ما قبلها في هذه الأمثلة لأن الألف الساكنة التي بعدها كفت الإعلال كما سيأتي في محله. قوله: (في نحو خطوة ولحية) أي من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة. قوله: (اتباع الكسر مطلقاً) أي قبل الياء أو قبل غيرها. قوله: (الجواز مطلقاً) أي فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو. قوله: (لم يحلفوا) بحاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة أي لم يبالوا. قوله: (كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت ثلاثين سنة تصريح.

(5/455)

قوله: (في جمع لجبة) بلام مثلثة وجيم ساكنة وباء موحدة قال في القاموس اللجبة مثلثة الأول واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنبة الشاة قل لبنها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيباً اهـ. قوله: (وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير. قوله: (عيرات بكسر العين) أي المهملة وفتح الياء أي والقياس تسكين الياء لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس في عينه إلا التسكين وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالألف والتاء لأن مفرده ليس مما يجمع بهما قياساً. قوله: (الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب. قوله: (جمع عير وهو الحمار) وعلى هذا أيضاً الفتح نادر لأن اتباع العين للفاء إنما هو في المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر. قوله: (جمع العير الذي في الكتف أو القدم) أي العظم الناتىء الشاخص في وسطهما اهـ دماميني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل المنتمي لقوم لأنه حينئذ كبيضة وجوزة. قوله: (ومن الضرورة) أي الحسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما. قوله: (وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين تصريح. قوله: (أخو بيضات الخ) تمامه: بين سبوح

(5/456)

أخو بمعنى صاحب أي هو صاحب أي كصاحب بيضات مدح جمله بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم أي جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها وبما تقرر علم رد تغليط من قال إن

البيت في وصف الظليم ورائح من راح إذا ذهب وسار بالليل ومتأوب من تأوب إذا جاء أول الليل ورفيق بمسح المنكبين أي عالم بتحريكهما في السير وسبوح أي حسن الجري اهـ زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق. قوله: (وبلغتهم قرىء) أي شاذاً كما قاله شيخنا السيد. قوله: (والجمع بالألف والتاء) كسنة وسنوات وكان الأنسب ذكر مثال له. قوله: (من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض. قوله: (يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين في أصل يد وهو يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشري للسعد وفي المصباح حلمته بالتشديد نسبته إلى الحلم وباسم الفاعل سمي الرجل اهـ وفي الصحاح أنه اسم لنهر أيضاً وفي القاموس حلمه تحليماً وحلاماً ككذاباً جعله حليماً أو أمره بالحلم.

(5/457)

{ جمع التكسير }

قوله: (هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعاً لشيخنا قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعاً فإن أخرج بأن تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان في صنوالا أن يقال ذاك التغيير في نية الانفصال لأنه إعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اهـ قوله ذاك التغيير أي الذي في جمع المذكر السالم وقوله في نية الانفصال أي فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لأنه إعراب الكلمة أي لأجل إعرابها أي وإعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اهـ وأنا أقول الباء في قوله بصورة باء الآلة كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمعان لأن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وإن لزمها التغيير لا يقال يرد حينئذ صنوان لأن الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لأنا نقول دلالته على الجمعية بالصيغة التي منها تلك الزيادة.

(5/458)

قوله: (إلى ستة أقسام) بقي سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر. قوله: (كصنو وصنوان) إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحد منهن صنو والإثنان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة. قوله: (أو بهن كغلام وغلمان) فإن غلماناً زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف التي بين اللام والميم في غلام وتبدل شكله بكسر فائه وإسكان عينه. قوله: (غير الحركات التي في المفرد) أي وإنما يكون التغيير حقيقيا إذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعاً لقول سم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فلعل الأوجه أن يقال لأن لفظ الجمع غير لفظ

المفرد اهـ وفي الدفع نظر فتأمل. قوله: (ودلاص) بدال وصاد مهملتين أي براق يقال للواحد والجمع من الدروع. قوله: (وهجان) يقال للواحد والجمع من الإبل. قوله: (للخلقة) أي الطبيعة.

(5/459)

قوله: (عفتان) بعين مهملة فناء ففوقية وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز أي مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهؤلاء امام وهذان امامان فتكون الألفاظ سبعة.c قوله: (كقفل) أي في أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد. قوله: (وكذا باقيها) فإنها في حالة الإفراد نظير لجام وفي حالة الجمع نظير كرام. قوله: (ودعاه) أي سيبويه إلى ذلك أي كونها جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب. قوله: (مستغنياً عن تقدير التغيير) أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حيئنذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع دماميني. قوله: (فإن التغيير فيهما) أي بتحريك ثاني الأول وحذف ألف الثاني. قوله: (فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لأنك لو قلت جفنات بسكون الفاء ومصطفيين لتحققت الجمعية أيضاً قال شيخنا لكن في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جفنات وحبليات جمع تكسير فليراجع.

(5/460)

قوله: (فمدلول جمع القلة الخ) قد فرق السعد التفتازاني بين جمع القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدإ بخلاف ما ذكره الشارح قيل لعلي ما فرق به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اهـ زكريا قال ابن قاسم وممن أطنب في أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد ما يخالف ذلك الشمس الأصبهاني في شرح المحصول وعلى ما ذكر عن السعد والأصبهاني يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع إمكان الحقيقة. قوله: (إلى عشرة) بإدخال الغاية كما يعلم مما بعده قوله: (مجازاً) أي إن كان للفرد الجمعان أما إذا لم يكن له إلا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لأنه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتي في قول المصنف: وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي، وكما يصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضاً يندفع الإيراد المتقدم على الفقهاء في الإقرار بدراهم نعم يبقى الإيراد في الإقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضاً كالثياب والسيوف فيدفع بما مر عن السعد والأصبهاني.

(5/461)

قوله: (أفعلة) نون للضرورة لأنه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اهـ خالد وأفعل أيضاً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال في التصريح وإنما اختصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اهـ وعلل الرضى بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجموع إن وجدت. قوله: (ثم فعله) ثم بمعنى الواو وقوله ثمت لغة في ثم. قوله: (جموع قله) اعترض بأن جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الأول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع في القلة حقيقة الثاني أن القليل هذه الألفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار. قوله: (انه لم يطرد) أي في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماع.
قوله: (يشارك هذه الأبنية الخ) فيكون استعمالها في القلة حقيقاً وفي الكثرة مجازياً واستظهر الرضى تبعاً لابن خروف أن جمعي التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة فيصلحان لهما ولى بهما أسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار إليه الشارح لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لأن ما ذكره في الاشتراك اللفظي والاشتراك هنا معنوي فعليك بالإنصاف. قوله: (أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة) أي ما تدل الإضافة إليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعاً لأن الإضافة إلى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا.

قوله: (انصرف بذلك إلى الكثرة) استشكه أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة إلى عشرة فإذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير بأداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصلة أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال دلالته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بأل والإضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اهـ وهو ساقط لأن معنى كون الدلالة بأل أو الإضافة توقفها على وجود إحداهما لكون الواضع شرط في دلالة جمع القلة على الكثرة وجود إحداهما أو معناه أن وجود إحداهما علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لأن الواضع وضعه مع إحداهما للكثرة وكل من المعنيين لا ينافي كون الدلالة وضعية كما هو واضح. قوله: (لنا الجفنات) جمع جفنة بفتح الجيم وهي القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهي البيضاء عيني.

قوله: (وبعض ذي) أي بعض موزونات ذي. قوله: (جاء وضعاً) أخذه من التقييد به في المقابل ولو لم يقيد به بل عمم بأن قال وضعاً واستعمالاً لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التنبيه الثاني. قوله: (كالصفي) أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة زكريا. قوله: (لقرينة) وهي إضافة الثلاثة إليه في

الآية دماميني. قوله: (وأصفاء) بهمزة آخره على وزن أفعال وما يوجد في بعض النسخ من هاء في آخره فتحريف كما لا يخفى. قوله: (أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم وإلا فما سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطي. قوله: (وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع) أي أو لا ولو رتبة فقط كما في قوله لفعل اسما الخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبي لأنه قد يذكر المفرد أولا لفظاً ورتبة كما في قوله:

فعل وفعلة فعال لهما قوله: (ولكل وجه) وجه الأول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالذات لأن الكلام فيه. قوله: (يعني أن أفعلا) كان عليه منع صرف أفعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرفه. قوله: (فتقول في هذه) أي في جمع هذه. قوله: (وأكف) أصله أكفف نقلت ضمة الفاء الأولى وأدغمت. قوله: (وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية في أظبي والمنقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز وقالوا في أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فألف فميم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفصال فإذا جمع على أفعل كان أصله أأمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فأبدلت الثانية مدا كما في آثر ثم فعل به ما فعل بأدل. فارضي ملخصاً.
قوله: (فلغلبة الإسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه إشارة إلى أن كل وصف غلبت عليه الإسمية اطرد فيه هذا الجمع سم. قوله: (وشذ قياسا) أي لا استعمالا لكثرته استعمالا ومنه في القرآن {وأعينهم تفيض من الدمع } (التوبة: 92) {وتلذ الأعين } (الزخرف: 71). قوله: (كالعناق) بفتح العين المهملة وهي أنثى المعز. قوله: (وعقاب) بضم العين المهملة. قوله: (فيقال فيها) أي في جمعها. قوله: (طحال) بكسر الطاء. قوله: (وعتاد) بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما في القاموس. قوله: (وأنبوب) بضم الهمزة وهو من القصبة والرمح كعبهما اهـ دماميني ونظر في التمثيل به بأنه خماسي والكلام في الرباعي. قوله: (ونحوها) كشهاب وأشهب. قوله: (وغيرها) أي كإطلاق حركة الأول وإطلاق المد.

قوله: (نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لأن القرط ساكن الراء لامضمومها اهـ شنواني. قوله: (نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس. قوله: (نحو أكمة) هي ما ارتفع من الأرض وآكم بمد الهمزة وأصله أأكم بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً. قوله: (وفي فعل مطلقاً) أي وحفظ في فعل وخالف الشارح الأسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفاً على فعل في قوله من الأسماء فعل تنبيها على رجوع قوله مطلقاً إلى فعل فقط. قوله: (إلا قولهم ربع وأربع) راجع للثاني والربع

بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع كما في القاموس. قوله: (نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة. قوله: (ولا ما قبله) أي ما قبل فعل بكسر ففتح أي ما ذكر قبله في التنبيه الثاني وهو أربعة أوزان أشار إليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم الخ. قوله: (خلافاً للفراء) راجع للأوزان الستة. قوله: (وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستتر في يرد وأما جعله بيانا لما حالا منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر أما أولا فلأنه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه أفعل لأنه تقدم بل بيان غيره لأن المتكلم عليه هنا وأما ثانيا فلأن ما اطرد فيه أفعل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقا فتدبر واسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثي وبأفعال متعلق بيرد ويرد خبر غير.

(5/465)

قوله: (وهو فعل الصحيح العين) فيه حزازة لأن الضمير راجع إلى الاسم الثلاثي الذي اطرد فيه أفعل وهو غير مذكور في عبارته وأن أرجع إلى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بإرجاع الضمير إلى الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه أفعل لكان أولى. قوله: (فاندرج في ذلك) أي في غير ما أفعل فيه مطرد. قوله: (نحو باب الخ) ونحو يوم فجمعه أيام وأصله أيوام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. قوله: (وغير فعل) معطوف على فعل. وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدها في التوضيح ثمانية باسقاط فعل بضم ففتح تبعاً لما في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتي. قوله: (نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كذا في المصباح. قوله: (نحو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلي. قوله: (رطب) في كلام شيخنا فيما يأتي ما نصه رطب عند سيبويه اسم جنس لأنه يختم بالتاء في المفرد تقول رطبة اهـ وتعليله منقوض بوجود في الجمع ومفرده نحو تخمة وتخم فالأولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم. قوله: (من الوصف) كضخم وحسن وقوله فإنه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكر المصنف بقوله:

فعل وفعلة فعال لهما قال الشارح اسمين كانا أو وصفين. قوله: (مما سيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الثالث. قوله: (ونادراً) أي شاذا في فعل نحو رطب وربع قال شيخنا يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتى.

(5/466)

وغالباً أغناهم فعلان في فعل. قال الشارح هناك وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب اهـ وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل.

قوله: (لا يؤخذ من كلامه هنا) أي صريحاً وإلا فيؤخذ بمفهوم المخالفة أنه ممنوع. قوله: (ماذا تقول الخ) الخطاب لعمر ابن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذي هو الحطيئة وأراد بالأفراخ الأولاد وذو مرخ بميم وراء مفتوحتين وخاء معجمة واد كثير الشجر وزغب الحواصل بضم الزاي وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أي لا ماء هناك ولا شجر قاله العيني إلا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر وإلا قولي جمع زغباء كحمر وحمراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تبعاً لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفي قول العيني وغيره أي لا ماء هناك ولا شجر مناقاة لتفسير ذي مرخ بواد كثير الشجر فتأمل.

(5/467)

قوله: (وزندك) بفتح الزاي وسكون النون وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار والزندة بالهاء العود الأسفل كذا في العيني والتصريح. قوله: (فجمع فرخ الخ) والقياس فيهما أفرخ وفراخ وأزندوزناد. قوله: (أكثر من أفعل الخ) يقتضي أن أفعل في واوي الفاء كثير وهو مناف لقوله آخرا شذ فيما فاؤه واو أوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التنافي بأن أكثر بمعنى كثير فينا فيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بأن معنى أكثر من فعل أكثر بالنسبة إليه فغير دافع. قوله: (ووعر) كصعب وزناد ومعنى مصباح. قوله: (ووغد) قوله: (بعين) معجمة ساكنة وهو الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه. قوله: (كما عدلوا فيما عينه معتلة) لثقل الضمة على حرف العلة. قوله: (أوجه) أي وكان من القياس جمعه على أفعال لكن المسموع كثيراً وجوه وأوجه فالذي يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضي جمع وجه على أفعال لا أن جمعه على أفعال واقع في استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعاً لشيخنا بأنه لم يسمع أوجاه فتأمل. قوله: (وفذ) بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بالضم من التخفيف والتشديد وأفذاذا أي فرادى مصباح.

(5/468)

قوله: (نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فموحدة الجبل المنبسط على وجه الأرض والأكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب مصباح. قوله: (نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المعجمة الهزيلة من النوق زكريا. قوله: (نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء. قوله: (نحو نمرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط. قوله: (وقالوا) أي شذوذاً ووجه الشذوذ في جلف وحر أنهما وصفان. قوله: (وقماط) قال في المصباح القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقماط قمطا من باب قتل ثم أطلق على الحبل فقيل قمط الأسير قمطا من باب قتل إذا شد يديه ورجليه بالحبل اهـ. قوله: (وغثاء) بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة الهالك من

ورق شجر يخالط زبد السيل. قوله: (وأغيد) قال في الصحاح الغيد النعومة ثم قال والأغيد الوسنان المائل العنق.

(5/469)

قوله: (وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التي لم تثقب. قوله: (وذوطة) قال الدماميني بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر اهـ ومقتضي صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين. قوله: (أغناهم فعلان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لأنه لما كان هو المطرد في هذا الوزن دون أفعال استدرك به على قوله وغير ما أفعل الخ. قوله: (في فعل) قال شيخنا والبعض هل يشمل نحو عمر وأدد فيجمعان على عمران وإدان وأقول صرح الدماميني وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على إدان كما يجمع صرد على صردان. قوله: (في صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام تعالى. قوله: (وفي جرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر. قوله: (وفي نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طير كالعصافير حمر المناقير اهـ تصريح وقال زكريا هو العصفور. قوله: (وكلامه هنا غير موف بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره وأكثريته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الإغناء في الغالب لا يستلزم الإطراد ممنوع.

(5/470)

قوله: (وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافاً إليه. قوله: (وبالمد الثالث) كذا في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفي نسخ وبمد الثالث وهي مخالفة لما قدمه وكذا ما في نسخ وبالمد للثالث ولعل نكتة المخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب إضافيا.k قوله: (شحيح) وقياس جمعه أشحاء وشحاح. قوله: (وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان. قوله: (قدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح. قوله: (وجائز) بجيم أوله وزاي آخره. قوله: (نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الأرض. قوله: (وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عياييل.

(5/471)

قوله: (وجزة) بكسر الجيم. قوله: (ونضيضة) بنون مفتوحة وضادين معجمتين ووجه شذوذ جمعه على أنضة زيادته على أربعة أحرف تصريح. قوله: (فالأول)

وهو الماضعف ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد تصريح. قوله: (بتات) بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت. قوله: (وأبتة) أصلة أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين في الآخر وكذا يقال في أزمة ونحوه. قوله: (والثاني) وهو معتل اللام بأن تكون لامه ياء أو واوا. قوله: (عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسورة كما يؤخذ من قول الدماميني في مبحث فعل بفتحتين وندر عنن جمع عنان بالكسر ووطط جمع وطاط بفتح الواو. قوله: (وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهري زكريا. قوله: (بمعنى المطر) أي ليكون مذكراً. قوله: (سمى) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموي فعل به ما تقدم في الصفي. واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فإن اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وإن اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والبعير يقع على الذكر والأنثى سمع صرعتني بعيري فيقال على الأول أبعرة وعلى الثاني أبعر فارضي.

(5/472)

قوله: (وسيأتي تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتي اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين لا على أفعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة إلى هذا التقييد لإغناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس إلا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذي مدته ياء أو واو يمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط على وطط شذوذاً يعني أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة في فعال أو فعال المضاعفين ليس على إطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم في الأعم ذو الألف. قوله: (لنحو أحمر) قال ابن هشام يستثنى منه أجمع وأكتع وأبتع وأبصع فإنهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها سيوطي. قوله: (وصفين متقابلين) أي أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث. قوله: (وصفين منفردين) بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس. قوله: (لمانع في الخلقة) بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنثة غير قابلة للوصف. قوله: (للعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهي حشفة الذكر.

(5/473)

قوله: (وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الأدرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة. قوله: (ورتقاء) براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم. قوله: (وعفلاء) بعين مهملة ففاء

من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يجتمع في قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل تصريح. قوله: (آلى) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أي كبير الألية والأصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفاً وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (عجزاء) بالجيم والزاي أي كبيرة العجز. قوله: (في أشهر اللغات) وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز تصريح. قوله: (يوافق الأول) قال المرادي فإن خص كلامه بالمتقابلين أخذاً من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع في الخلقة فتعين التعميم اهـ قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لأنه إذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اهـ لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى. قوله: (ذوات الأعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهي العين الواسعة.

قوله: (وثنى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر كذا في التصريح والفارضي ثم حكى الفارضي قولاً بأنه بتشديد الياء التحتية كصبي والذي في الدماميني أنه بضم المثلثة وكسرها مع إسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثاني في السيادة. قوله: (وعميمة) بعين مهملة مفتوحة. قوله: (وبازل) بموحدة ثم زاي يقال بعير بازل وناقة بازل إذا انشق نابهما وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن بازلا تجمع على بزل ككتب يعني بضمتين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاي لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والأصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوها كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح. قوله: (وعائذ) بالذال المعجمة. قوله: (وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة.
قوله: (وأظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح إلا أن يدعي أنه في الأصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الأصل ووزن الفعل. قوله: (ونقوق) بنون وقافين على وزن صبور. قوله: (وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. قوله: (الثاني في السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان.
قوله: (التعريض بقول ابن السراج) انه سم جمع وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول الباب جموع قلة فكأنه خشي هنا الغفلة عن ذلك سم. قوله: (المنبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضاً ولا يخفى بعده. قوله: (من جموع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك في بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله: وفعل جمعاً لفعلة عرف. قوله: (لاسم رباعي) مذكراً كان أو مؤنثاً. قوله: (بمد) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة إعلالاً فقد نعت للام. قوله: (في الأعم) أي في الاستعمال الغالب المطرد.

قوله: (نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد في جمعه كل من فعل وأفعلة. قوله: (نحو قذال) للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية تصريح. قوله: (نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة ما تصنعه النساء. قوله: (ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بأن في مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلاً فلا يعترض. قوله: (لا بمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم. قوله: (وسيأتي التبيه عليه) أي في التنبيه الرابع. قوله: (عنان) بكسر العين المهملة دماميني. قوله: (ووطاط) بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف تصريح. قوله: (مثل أتان) هي أنثى الحمير. قوله: (وقلوص) بفتح القاف الناقة الشابة. قوله: (وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاء التفريع. قوله: (فظاهر إطلاقه) أي حيث قال لاسم رباعي الخ فإنه شامل لمفتوح الأول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذو الألف من غير تقييد. قوله: (فإنه مثل بقراد الخ) أي وكل من قراد وكراع مضموم الأول والكراع بكاف وراء وعين مهملة في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضاً اسم لجماعة الخيل اهـ زكريا.

(5/476)

قوله: (أغر الثنايا) أي أبيضها أحم من الحمة وهي لون بين الدهمة والكمتة ودون الحوة كما في القاموس وفيه أن الدهمة السواد والكمتة شدة الحمرة والحوة سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد واللثاث جمع لثة وهي اللحمة المركبة فيها الأسنان والسوك جمع سواك والإسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك. قوله: (في سيال) بسين مهملة مكسورة كما في خط السيوطي قال في الصحاح السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اهـ وكذا في الدماميني. قوله: (سيل) أي بضمتين وسيل أي بكسر فسكون. قوله: (فإن كان مضاعفاً) مقابل لمحذوف تقديره هذا أي تسكين عين الجمع إذا لم يكن مضاعفاً. قوله: (ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدتين. قوله: (ولم يذكره) أي النوع الآخر.

قوله: (نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيراً وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيراً. قوله: (بهمة) بضم الموحدة الشجاع الذي لا يدري من أين يؤتى زكريا. قوله: (بهمى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما في القاموس. قوله: (يعني فعلا) تفسير للضمير في شذ. قوله: (وهو فعلة) أي بضمتين. قوله: (شللة) بضم الشين المعجمة واللام الأولى وقوله وهي السريعة أي في حاجتها. قوله: (وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين. قوله: (فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محول عن أصله تخفيفا والكلام في الأصل سم.

(5/477)

قوله: كما قالوا في رؤيا ونوبة بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب. قوله: (رؤى) كهدى لانقلاب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوبا بالنصب كما في بعض النسخ عطفاً على مفعول يجعل لكنه رفع رؤى ونوبا على حكايتهما حال الرفع. قوله: (مما يحفظ ولا يقاس عليه) لأن رؤيا ليست أنثى أفعل ونوبة مفتوحة الأول والكلام في مضمومته ومثله جمع قرية على قرى. قوله: (وثالثها فعل) أي بضم فسكون. قوله: (وعلامة جميعة فعل الخ) هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أي علامة كونه جمعاً لا اسم جنس جمعيا. قوله: (تاما) أي مشتملا على جميع أصوله سم. قوله: (نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة. قوله: (في ألفاظ الخ) أي حالة كونها من جملة ألفاظ ففي بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السيد. قوله: (صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم. قوله: (ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء. قوله: (وبالموحدة اهـ تصريح وهو لغة في ذربة كنبقة. قوله: (فإن أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضهاورقة وليس بصواب لأن الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما. قوله: (لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافاً لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت.

(5/478)

قوله: (الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعى على وزن فعل بكسر فسكون. قوله: (وسدر) أي بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعى لاجمع. قوله: (أي نحو لثة) فإن أصله لثى كعنب. قوله: (وقشع) بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة. قوله: (وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالباً أغناهم فعلان الخ. قوله: (وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة. قوله: (وصورة) بضم الصاد المهملة. قوله: (الثوب الخلق) بفتحتين أي البالي. قوله: (لا يكون فعل) أي بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء.

(5/479)

قوله: (إلا ما ندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع في فعل. قوله: (جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة. قوله: (وقد ينوب فعل الخ) قال الفارضي ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو. قوله: (ولحى) أي بضم اللام وكسرت أيضاً على القياس. قوله: (وصور) أي بكسر الصاد المهملة وضمت أيضاً على

القياس. قوله: (وقوى) أي بكسر القاف وضمت أيضاً على القياس. قوله: (نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والأصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها تصريح. قوله: (وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر وإلا كان صحيح اللام. قوله: (وباز) أي لأنه اسم لا وصف. قوله: (وهادر) بدال مهملة وقوله وهدرة أي بضم الهاء وسيذكر الشارح أنه يجمع على هدرة بكسرها أيضاً وفي القاموس أنها تفتح أيضاً فهي مثلثة. قوله: (وهو الرجل الخ) ويطلق أيضاً كما في القاموس على اللبن الذي خثر أعلاه وأسفله رفيق. قوله: (كما ندر غوى الخ) انظر لم لم يقل وغوى الخ. قوله: (وعدوّ وعداة) عندي فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم سمّ العداة وآفة الجزر كما مر وكذا يقال في قوله غوى وغواة وعريان وعراة. قوله: (ورذى) براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الإعياء ومن أثقلة المرض. قوله: (أن يكون مطردا) أي مع أنه في الواقع مطرد. قوله: (لوصف كقتيل الخ) أي في الزنة والدلالة على هلك أو توجع أو تشتت. قوله: (قمن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك بالجر عطفاً على قتيل قال المكودى ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فإن قمنا المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع اهـ وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل إلى الإعراب الثاني. قوله: (ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعاً لزكريا أي في الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فإن كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجعه اهـ وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى هذا التكلف لأن شأن الأحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربي شاذاً لأن شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل. قوله: (كميت) أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد.

قوله: (وترى الناس سكرى) أي مع الإمالة. قوله: (ذلك المعنى) أي الهلاك أو التوجع أو التشتت. قوله: (وسنان ذرب) أي حاد. قوله: (والوضع لخ) يعني أو وضع العرب قلل فعلة في جمع فعل وفعل أي جعله قليلا والإسناد مجاز عقلي لأن المقلل حقيقة صاحب الوضع. قوله: (نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم وهو وعاء المغازل. قوله: (نحو غرد) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكماة وحكى جماعة

كسر الغين وقالوا إن غردة جمع مكسورها كما في التصريح. قوله: (وحسل) بحاء وسين مهملتين. قوله: (هادر) تقدم معناه قريبا. قوله: (من الصفة) كحلو ومرّ. قوله: (وندر في علج) أي شديد علجة كان ينبغي إسقاطه لأنه لم يقيد بالاسم إلا فعلاً المضموم الفاء وكذا لم يقيد بضحة اللام إلا إياه فكان ينبغي إسقاط قوله وظبي ونحى أيضاً على أن جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعي مطلقاً فلا أثر للتفصيل فيه إلا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الأول لدلالة الأول ويجعل التفصيل في غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم. قوله: (ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن. قوله: (صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض. قوله: (نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالإضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فإنهما وصفان فيقال فيهما حجب وجوز. قوله: (غير صداد) فيه الشاهد لأنه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة.

(5/482)

قوله: (نحو غاز وغزى) والأصل غزو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (في سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا في الفارضي. قوله: (وندر فعل أيضاً) قيد بفعل إشارة إلى أن فعلاً لم يأتي في ذلك سم. قوله: (في نحو أعزل) بعين مهملة وزاي وهو الذي لا سلاح له. قوله: (وسروء وسرأ) ضبط الأول في نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثاني بهمزة بعد الراء وضبط الأول في نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثاني بألف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الأول فعول بفتح الفاء والثاني فعل إلا أن لام الثاني على النسخ الأولى ثابتة وعلى النسخ الأخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سراء بوزن فعال فجمع سار كما في كلام ابن الناظم لا جمع سروء فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم. قوله: (وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أي حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم. قوله: (وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أي ممتلئة الساقين والذراعين. قوله: (وضيعة) بضاد معجمة وتحتية وهي العقار.

(5/483)

قوله: (نحو بطل) مثال للصفة. قوله: (منه) أي من فعل أي على وزنه بدون التاء وأشار به إلى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها لفعل لا مطلق ذي التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضي أن ما فيه التاء فهو كفعل في أنه يجمع على فعال وإن لم يكن بوزن فعل بدون التاء. قوله: (نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة. قوله: (نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر. قوله: (كمدى) هو القفيز الشامي وهو غير المد وقياس جمعه أمداء. قوله: (ورد) أي باطراد أخذاً من قوله كذاك في أنثاه أيضاً اطرد. قوله: (وأنثييه)

اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعاً من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلى كما أن المصروف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلانة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق به ممنوعاً من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الألف والنون وفي بعض النسخ أو أنثييه بأو التي معنى الواو.

(5/484)

قوله: (نحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أي ضامر البطن. قوله: (لا يطرد فيها) أي في المذكورات. قوله: (يقتضي الإطراد) وبه صرح في العمدة كما قاله السيوطي. قوله: (والزمه) أي بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافي التصحيح اهـ سم وسيشير الشارح إليه. قوله: (تفى) بالفوقية مجزوم في جواب الأمر والياء إشباع أي تفي بحق اللغة. قوله: (انه لا يجاوز الخ) أي بخلاف الأبنية المتقدمة التي تجمع على فعال فإنها تتجاوزه إلى غيره من صيغ التكسير. قوله: (كلقحة) بكسر اللام وسكون القاف قال في المصباح اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدرة وسدر أو قصعة وقصع واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص وقال ثعلب اللقاح جمع لقحة اهـ فعلم أن ما في كلام الشارح قول ثعلب. قوله: (كربي) بضم الراء وتشديد الموحدة ورباب بكسر الراء كأنثى وأناث والربى الشاة إذا ولدت أو مات ولدها قال في القاموس وجمعها على رباب بالضم نادر قال شيخنا السيد ولا منافاة بينه وبين ما في الشرح لأن كلا الجمعين نادر. قوله: (كأعجف) أي هزيل. قوله: (كربيط) أي مربوط. قوله: (كربع) بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع. قوله: (كجمد) بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضاً لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الإيهام والجمد المكان الصلب المرتفع كذا في الصحاح. قوله: (كسرحان) بكسر السين الذئب.

(5/485)

قوله: (وبفعول) الباء داخلة على المقصور عليه. قوله: (يخص غالباً) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وإن ادعاها ابن هشام معترضا بها على المصنف لأن معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوزه إلى غيره من أوزان جموع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمرا في الغالب. قوله: (من جموع الكثرة) قيد بذلك لأن نحو كبد يجمع في القلة على أكباد قياسا كما يفيده كلامهم في أفعال حتى الشارح خلافاً لما ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح من أنه غير قياسي وأن قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لنمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر ونمار هذا هو تحقيق المقام.
قوله: (كذاك يطرد في فعل اسما الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله: فعل وفعلة فعال لهما أن فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفي

كلام أبي حيان أن العرب إذا جمعته على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجموع اتبع فإن لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده سم. قوله: (في فوج) هم الجماعة من الناس. قوله: (وشذنئي) بضم النون وسكون الهمزة وتشديد التحتية أصله نؤوي اجتمعت الواو والياء الخ وقوله في نؤي بضم النون وسكون الهمزة. قوله: (أياصر) بتحتية وصاد مهملة جمع أيصر وهو حبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد. قوله: (بالمهملتين) أي مع ضم أولاهما وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بخشب كالأزج على فعول كالأول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله في القاموس.

(5/486)

قوله: (وهو الورس) ويقال الزعفران صحاح. قوله: (من أراد فعول) يعني من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح. قوله: (وشجن) بشين معجمة وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضاً الحزن والجمع أشجان زكريا. قوله: (وندب) بنون ودال مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد زكريا. قوله: (ولم يذكر غيره الخ) تركيب فاسد لأن لما الحينية لا تدخل إلا على ماض. قوله: (يشير إلى عدم اطراده غالباً الخ) وقد لا يشير إلى عدم اطراده كما في قوله بعد وشاع في حوت وقاع فإن فعلانا مطرد في نحو حوت دون نحو قاع ولم يشر المصنف إلى عدم اطراد الثاني. قوله: (أو نحو قل أو ندر) أي كشذ. قوله: (يعني له فعول) هذا الحل يقتضي أن ضمير له لفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أي له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل. قوله: (في الغالب) ينبغي حذفه فإن المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة في غير المطرد أصلاً فاعرفه فإنه مما غفل عنه. قوله: (على ما هو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب.

(5/487)

لفعل اسما صح عينا أفعل فإن أفعل مطرد في فعل اسما صحيح العين اتفاقا كما سبق. قوله: (في نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر. قوله: (في الأوزان الأربعة) صوابه الخمسة. قوله: (وفي نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذي لا مروءة له ووجه شذوذه كونه صفة. قوله: (وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة. قوله: (وشعبة) بشين معجمة فعين مهملة كما بخط الشارح وهي بضم فسكون القطعة وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الجحشة وولد الناقة أول ساعة يولد وسقوب الإبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفي نسخة سبقة بسين مهملة فقاف مفتوحتين وهي الرجل خطأ من وجهين فتنبه. قوله:

(وقنة) بضم القاف وتشديد النون وهي أعلى الجبل. قوله: (وشاذاً) هذا يقتضي أن الشاذ غير المسموع ويمكن أنه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة كما للبعض. قوله: (وأنسة) ضبطه الإسقاطي بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا ورأيت بخط الشارح علامة المد على الألف فتكون آنسة كقائمة اهـ. قوله: (وحص) بالمهملتين مضموم الأول كما مر. قوله: (وأسينة) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون قال في القاموس القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعاً نسعا أو عنانا اهـ والنسع بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله في القاموس فقول البعض هي سير من سيور الوتر تخليط.

(5/488)

قوله: (على فعل) أي بضم فسكون أو على فعل أي بفتحتين قوله: (واو العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحتين فألف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة. قوله: (وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان. قوله: (ونون) هو الحوت. قوله: (في الأول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الثاني وصريح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضاً وأما كلام المتن فلا يقتضي الإطراد وإن زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الإطراد. قوله: (وقل في غيرهما) أي غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل في الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلانا مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بأن الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالباً أغناهم فعلان في فعل.

قوله: (قنو) قال في القاموس القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة جمعه أقناءٍ وقنوان وقنيان مثلثين اهـ. قوله: (وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضاً لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر. قوله: (وظليم) بفتح الظاء المعجمة. قوله: (وبركة) بضم الموحدة. قوله: (والقضفة) بالفتح أي بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء. قوله: (لا يطرد في فعل) أي بفتحتين صحيح العين أي كما لا يطرد في فعل بفتحتين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم. قوله: (كخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء. قوله: (وأخ وأخوان) أصل أخ أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطاً وظاهره أن أخاعلى اخوان مطلقاً ونقل الفارضي عن بعضهم أن الأخ في النسب يجمع اخوة وفي الصداقة على اخوان ولا يرد عليه «إنما المؤمنون إخوة» لأن المعنى كالأخوة أو كلامه أغلبي. قوله: (والخرب ذكر الحبارى) سمى بذلك لسكونه في الخراب تصريح.

(5/489)

قوله: (وفعلاً اسماً الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجاري مجرى الاسم كالاسم نحو عبد وعبدان وبأن تقييده فعلاً الساكن العين بالاسمية وإطلاقه فعيلاً وفعلاً المتحرك العين يقتضي عدم اشتراط الاسمية في الأخيرين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الأول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثاني بأنه حذف القيد مما بعد الأول لدلالة تقييد الأول عليه. قوله: (وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. قوله: (نحو قود) بفتحتين وهو القصاص. قوله: (لأنه صفة) هذا بحسب الأصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية. قوله: (وقاع) كان ينبغي إسقاطه لأن وزنه فعل بفتحتين كما مر قال شيخنا إلا أن يقال النظر هنا للحال اهـ وفيه ما فيه. قوله: (وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما في المختار. قوله: (كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهري وهو ولد الناقة ولا يزال حواراً حتى يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو فصيل. قوله: (وزقاق) بزاي وقافين وهو السكة. قوله: (كقعود) هو بالفتح من الإبل ما يقتعده الراعي في كل حاجة قاموس. قوله: (ولكريم وبخيل فعلاً) يعني أن فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفا لمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم.

(5/490)

قوله: (لما ضاهاهما) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيأتي. قوله: (نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم. قوله: (نحو خليط بمعنى مخالط) وجليس بمعنى مجالس. قوله: (فبطريق الحمل على المذكر) وقال الفارسي خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خليفا قال الفارسي ولو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اهـ دماميني وإنما ينهض الرد إذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف. قوله: (فلا يقال قتلاء) أي إلا شذوذاً كما في التصريح. قوله: (وسجين) بالجيم أي مسجون. قوله: (وندر أسير وأسراء) صنيعه يقتضي أنه غير شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله وبالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل. قوله: (وهذا) أي الأمر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أي شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء. قوله: (وخفاف) بضم الخاء المعجمة.

(5/491)

قوله: (وعليه) أي على الأمر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيانه بقوله من كل وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتي أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافي بين كلامه هنا وكلامه فيما

يأتي هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضي أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما في المعنى فقط وهذا يؤدي إلى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغير كريم وبخيل مما شابههما في اللفظ والمعنى كظريف ولئيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم إضافي أي بالنسبة إلى المشابهة في اللفظ فقط فاعرف ذلك. قوله: (لكنه) أي كلام الناظم يوهم أي بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر إليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على سجية الخ. قوله: (يجمع على فعلاء) أي بقطع النظر عن كون الجمع قياساً أو شاذاً فلا يغني هذا عن قوله وأن ذلك مطرد فيه نعم صنيعه يقتضي أو ضحية بطلان الأول عن بطلان الثاني والأمر بالعكس فافهم.

(5/492)

قوله: (أما الأول) أي أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان إذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعاً ولا قياساً. قوله: (وأما الثاني) أي أن ذلك مطرد فيه. قوله: (أو فعال) أي بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أي بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر في فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلي باشا لكن في النسخة التي شرح عليها الدماميني زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدماميني ومثل له بجبان وعلى هذه النسخة اقتصر الإسقاطي وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح. قوله: (وذكر فيه وفي شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فإنه لم يصرح في التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وإن كان يؤخذ منه. قوله: (وسمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم.w قوله: (وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما في القاموس والصحاح والفارضي والدماميني وابن عقيل وعلي باشا ثلاثتهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضي غير صحيح فإن الذي في الفارضي هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضي حرّف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح وا الموفق للصواب.

(5/493)

قوله: (وظنين وأظناء) انما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لأنه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أي المتهم. قوله: (مع نحو) عبر هنا بنحو دون ما قبله لأنه ذكر هنا جزئيات سم. قوله: (كاهل) هو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات مصباح. قوله: (نحو طابع) بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة. قوله: (نحو قاصعاء) هو حجر اليربوع الذي يقع فيه أي يدخل زكريا. قوله: (نحو جابر الخ) نشر على ترتيب اللف. قوله: (فاعلة مطلقاً) أي علما أو غيره اسما

أو صفة لعاقل أو غيره. قوله: (نحو صومعة) هي بيت للنصارى كما في القاموس. قوله: (لغير فاعل الخ) دخل في غير فاعل ما ليس وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أو صفة لمؤنث أو غير عاقل. قوله: (مما ثانيه ألف زائدة) بيان لغير واحترز به من نحو ألف آدم فإنها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم سم.

(5/494)

قوله: (غير ملحقة) بكسر الحاء. قوله: (من نحو خورنق) فإن الواو فيه لإلحاقه بسفرجل والخورنق قال في القاموس قصر للنعمان الأكبر. قوله: (خرانق) بزنة فعالل كما سيأتي لافواعل تصريح. قوله: (إلا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل. قوله: (في نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف في. قوله: (وناكس) وهو المطأطىء رأسه. قوله: (في الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لاجمع فاعل. قوله: (نحو حاجة) سمع في هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعاً لها واستغنى عن جمع حاجة دماميني. قوله: (ودواخن) والقياس دخنان كغربان دماميني. قوله: (وعثان) بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان. قوله: (أو مزاله) يحتمل أنه عطف على ذا تاء والهاء ضمير مضاف إليه عائد على التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أي ذاتاء ثابتة أو مزالة. قوله: (ذؤابة) بضم الذال المعجمة مهموز الصفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة فإن كانت ملوية فهي عقيصة والذؤابة أيضاً طرف العمامة وطرف السوط مصباح. قوله: (وذوائب) أصلة ذائب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فأبدلوا من الأولى واواً.

(5/495)

قوله: (نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما في الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضاً وجمعه شمائل كما في القاموس. قوله: (من هذا القبيل) أي قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة. قوله: (فلم يأت اسم جنس) أي جمع اسم جنس. قوله: (لكنه بمتقضى القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعاً لعلم مؤنث أيضاً وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعاً لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه سماعاً جمع علم مؤنث أو من أنه يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل في اسم الجنس.
قوله: (كقولهم جزور وجزائر) قال في القاموس الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اهـ وقال في المصباح الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى اهـ وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أي واقعاً على الذكر لا مطلقاً لأن جمع

جزور واقعاً على أنثى على جزائر قياسي فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعاً لشيخنا لأن في كلام الشارح مؤاخذة لأن الجزور يقع على الذكر والأنثى. قوله: (بمعنى المطر) أي ليكون مذكراً سم. قوله: (ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعتبته. وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل والذي يختن مرتين. قوله: (سوى فعيلة) أما فعيلة فتجمع على فعائل وإن كانت صفة كلطيفة لطائف. قوله: (الإسمية) لم يقيد في التوضيح بالإسمية في ذي التاء ولا في المجرد منها وصرح شارحه بالإطلاق. قوله: (وفروقة) من الفرق بفتحتين وهو الخوف. قوله: (بضم الجيم) أي وتخفيف اللام كما في القاموس. قوله: (وإن أحقهن) أي المجردات به أي بفعائل فعول لكثرته فيه.

قوله: (لأنه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير في لأنه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفي لأنه للمصنف وقول البعض لأنه أي الناظم لم يحفظ فيه فعائل وإن كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اهـ ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ. قوله: (كما تقدم) أي عن شرح الكافية. قوله: (جرائض) بجيم مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن دماميني. قوله: (وقريثاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فمثلثة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما في القاموس. قوله: (وبراكاء) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات في الحرب صحاح. قوله: (وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس صحاح. قوله: (وحزابية) بحاء مهملة مفتوحة فزاي فألف فموحدة فتحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ إلى القصر دماميني. قوله: (إن حذف ما زيد بعد لاميهما) أي لامي حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية. قوله: (ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهي إحدى زوجتي الرجل أو زوجاته. قوله: (وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة دماميني.
قوله: (وإنما قيد حبارى وحزابية الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قريثاء وبراكاء وجلولاء مع أنها إذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الأخيرة لأنه ليس فيها إلا هذا الوجه بخلاف حبارى وحزابية فإن فيهما وجهين بينهما الشارح أو لأن التأنيث الممدودة كتائه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج إلى بيان.
قوله: (عند حذفهما) أي الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الآتي فقط فإن حبائر لم يحذف فيه إلا الزائد الثاني وأما الأول أعني الألف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتي في قوله:

والمد زيد ثالثا في الواحد همزا يرى في مثل كالقلائد ومثل حبائر فيما ذكر حزائب إلا أنه حذف في حزائب مع الزائد الثاني وهو التحتية الهاء. قوله: (وإن حذفت الأول) أي الزائد الأول من كل منهما. قوله: (وبالفعالي) بكسر اللام

وقدمه لأنه أصل فعالى بفتحها. قوله: (علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للإلحاق بجعفر. قوله: (ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للإلحاق بدرهم. قوله: (لا لأنثى أفعل) كان الأولى أن يقول لأنثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى لمذكر كبهمى لنبت معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهمى خرج بقوله وصفا. قوله: (وصفا لأنثى) كان عليه أن يقول لأنثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء إذ لا يقال فيه حمار ولا حمارى كما في المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثاني لدلالة الأول عليه. قوله: (في جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادي أصل المهري بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل.

قوله: (ولا يقاس عليهما) أي على مهار ومهارى فلا يقال في قمري قمار وقماري مثلاً. قوله: (حذرية) بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحتية مخففة وهي القطعة الغليظة من الأرض والأكمة الغليظة قاموس. قوله: (وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال في القاموس السعلاة والعسلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اهـ وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان. قوله: (وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصريح. قوله: (والمأقي) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلي الأنف ويقال له الموق والماق وأما طرفها مما يلي الصدغ فاللحاظ قال في المصباح قال ابن القطاع مأقي العين فعلي وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء في آخره للإلحاق. قوله: (من نحو حبنطى الخ) تبع الشارح ابن الناظم في انفراد فعالي بالكسر بحبنطي وقلنسوة وتبع المرادي في انفراد فعالى بالفتح في نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعني ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالي أي بالكسر مخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعالي وفعالى ولم يختص فعالى أي بالفتح بشيء كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادي أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اهـ ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لأبيه في التسهيل.

قوله: (حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباطى اهـ تصريح وفي زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها. قوله: (وعفرنى) بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الأسد وأول زائديه النون دماميني. قوله: (وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهي

قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دماميني. قوله: (وقهوباة) بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو دماميني. قوله: (وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحتية وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة وأول زائديه النون. قوله: (وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على رأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة وأول زائديه النون تصريح. قوله: (وكيكة) بكافين بينهما تحتية.

(5/500)

قوله: (في نحو حبط) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع دماميني. قوله: (وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لا زوجة له ولا زوج لها دماميني. قوله: (وطاهر) بطاء مهملة. قوله: (وشاة ورئيس) كذا في غالب نسخ الشارح وفي بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع في النسخة الواقعة للدماميني من التسهيل فقال يقال في جمع شاة شواهي وفي جمع تيس وهو الذكر من الظبي والمعز أو إذا أتى عليه سنة تياسى بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك اهـ ملخصا والذي رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس قالوا شياه رآسى والشاة الرئيس التي أصيب رأسها اهـ ولا يبعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهى وتياسى في جمع شاة وتيس وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآسى اهـ. قوله: (وفي غير يتيم) أي وأن فعالي بضم الفاء في غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا في قديم وأسير فعالي بضم الفاء مستغنين به عن فعالي بفتح الفاء وإنما استثنى يتيما لأنهم لم يجمعوه على فعالي بضم الفاء.

(6/1)

قوله: (وفي غير ذلك مستغنى عنه) أي وأن فعالي بضم الفاء في غير سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعالي بفتح الفاء نحو حباطي ويتامى وأيامي. قوله: (لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي)كسر اللام ولم يذكر أيضاً ما ينفرد به فعالى بفتحها. قوله: (لأن وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الأصل. قوله: (فعلال) هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لأن همزة التأنيث لا تقابل باللام لأنها زائدة ولأنه لا يوافق قوله بعدو بقلب ألف التأنيث الخ ولو قال ولأن وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالي بتشديد الياء بقلب الألف الأولى ياء الخ لأصاب. قوله: (ومن حذف الأولى الخ) كان تخصيص الفتح بحذف الأولى لأن الثانية محركة فإذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها سم.

(6/2)

قوله: (لغير ذي نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلاً كعلباء وقوباء وحولايا وكرسي أو فيه نسب غير مجدد أي غير ملحوظ الآن لكونه صار منسياً أو كالمنسي فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كمهري كما سيذكره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسي فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً ولا يحتاج إلى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأن قوله جدد صفة كاشفة. قوله: (وأما أناسي الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في أناسي ليست بدلا وأن أناسي جمع انسى وأناسين جمع إنسان لذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل إذا العرب تقول انسى في معنى إنسان كما قالوا بختي وقمري وبخاتى وقماري وكأنه يشير إلى تناسى النسب في ذلك كما يعلم من قوله في معنى إنسان فتأمل سندوبي. قوله: (فجمع إنسان لا أنسي) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لأن وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الإنس لا فعالي قال الشيخ خالد ولو كان أناسي جمع إنسي لقيل في جمع جني جنانى وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد.

(6/3)

قوله: (فأبدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيها ومن العرب من يقول أناسين وظرابين على الأصل من غير إبدال. قوله: (ظربان) بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهرّ وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل في شرح التسهيل قال الجوهري تزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب. قوله: (على معنى مشعور به) وهو المنسوب إليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور. قوله: (منسياً) أي إذا لم يلاحظ النسب أصلاً أو كالمنسي أي إذا لوحظ في بعض الأحيان. قوله: (وحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال الدماميني اسم موضع وقال في القاموس قرية من عمل النهروان. قوله: (وأنه يحفظ) وإن كان هو الأصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقاً والمرادى. قوله: (وإنسان وظربان) اي على القول بأن أناسي وظرابي ليس أصلهما أناسين وظرابين.

(6/4)

قوله: (والمزيد فيه) أي والثلاثي المزيد فيه وقوله وغير الملحق بكسر الحاء أي غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كإصبع وأصابع بوزن أفاعل ويظهر لي أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب في مفردات الجموع السابقة وإلا فمنها ما زيادته للإلحاق كجوهر وعلقى فافهم. قوله: (منها) أي من أمثلة تكثير الثلاثي

المجرد الخ. قوله: (جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظآر مثل حمل وأحمال وربما جمعت المرأة على ظئار بكسر الظاء وضمها كذا في المصباح. قوله: (فإن ذكر فعيل) أي ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعية فعيل بتأنيثه.k والحاصل أن المصنف مشى في التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعيلاً اسم جمع مطلقاً قال المرادي وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه جمع تكسير مطلقاً.

(6/5)

قوله: (كما سيأتي بيانه) أي في الخاتمة. قوله: (جمع حجل) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف. قوله: (وبفعالل وشبهه الخ) أي على التفصيل الذي سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه. قوله: (ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعي كجعفر وصيرف وإصبع والخماسي كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسي كقبعثري ومستخرج والسباعي كاستخراج. قوله: (كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعي المجرد كجعفر والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج والخماسي المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعي المجرد لا يحذف منه شيء كجعفر وجعافر والخماسي المجرد بحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم إن كان رابعه يشبه الحروف التي تزاد كنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق وأما الرباعي والخماسي المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفاً واحداً أو أكثر مع حذف خامس الثاني فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثري دحارج وقباعث إلا إذا كان زائد الرباعي المزيد فيه لينا قبل الآخر رابعاً فيثبت فتقول في جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والألف ياء وقناديل كما سيأتي ذلك كله.

(6/6)

قوله: (من غير ما مضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار إليه الشارح. قوله: (مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أي فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سحابة مما يجمع على فعالل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فإنهما وإن كانا مما مضى لكنهما استقر تكسيرها على هذا البناء لأن فعائل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار إلى بعض ذلك زكريا. قوله: (أما الرباعي) أي ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله بعد وإن كان أي الرباعي بزيادة أي بسببها وبدليل قوله يجمع على شبه فعالل فإن الذي جمع على شبهه انما هو الثلاثي المزيد فيه. قوله: (نحو جعفر) هو النهر الصغير. قوله: (وزبرج) بزاي مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة. قوله:

(وبرثن) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون قال في القاموس الكف مع الأصابع ومخلب الأسد أو هو للسبع كالأصبع للإنسان وقبيلة اهـ وما مر من أنه بمثلثة قبل آخره هو ما صرح به زكريا وبها رسم في نسخ الصحاح والقاموس وقال في التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به. قوله: (وسبطر) بسين مهملة مسكورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضي اللسان كما في القاموس.

(6/7)

قوله: (وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما في القاموس وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما في الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الأسد كما في القاموس. قوله: (نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة في هذه الأمثلة للإلحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعالل إلا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الإلحاق اهـ سم أي لم ينظر إلى كون الزيادة للإلحاق وإنما نظر إلى مجرد الزيادة. قوله: (وصيرف) هو المحتال في الأمور قاموس. قوله: (وعلقى وعلاق) في ذكر هذا نظر وإن أقروه لأنه من جملة ما مضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقاً فيما يجمع على الفعالي بكسر اللام والفعالى بفتحها.

(6/8)

قوله: (نحو إصبع الخ) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعاعل. قوله: (مما تقدم استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه. قوله: (ومن خماسي) اعلم أن الرباعي المجرد لما لم يحتج في جمعه على فعالل إلى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسي المجرد إلى حذف ذكره في قوله ومن خماسي إلى آخر البيتين ولما احتاج المزيد من الرباعي والخماسي إلى ذلك أشار إليه بقوله وزائد العادي الرباعي الخ وذكر الحذف في الثلاثي المزيد في قوله والسين والتا الخ ثم ذكر بعد ذلك الأولى بالحذف من الزوائد أفاده سم. قوله: (وفي فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع اللغوي. قوله: (وفي خورنق خوارن) كذا في النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما في ابن الناظم وشرح التوضيح لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق كما قدمه والكلام في خماسي الأصول والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما في كركيا نقلاً عن الجوهري. قوله: (قد يحذف) أشار بقد إلى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح. قوله: (فإن النون) أي من حيث هي لا في المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد. قوله: (وقال المبرد الخ).

(6/9)

ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولاً واحداً نحو قذ عمل فتقول في جمعه قذاعم اهـ تصريح والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما في القاموس. قوله: (لأن ألف الجمع تحل محله) أي فيكون كالحذف لعوض. قوله: (وأما الخماسي بزيادة) لم يرد به الخماسي الأصول بل أعم منه ومن الرباعي المزيد فيه بدليل أمثلته فإن مدحرج رباعي مزيد ولذا مثل به في التوضيح للرباعي المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله وزائد العادي الرباعي وقال في شرحه وشمل قوله وزائد العادي الرباعي نحو قبعثري مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أي معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها سم. قوله: (سبطري) مشية فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والإبل أسرعت والبلاد استقامت قاموس. قوله: (وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال في القاموس هو الأسد والرجل الشديد وقال زكريا هو العدد الكثير واسم من أسماء الأسد اهـ وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الأسد وتبعه البعض والذي في زكريا لفظ ذكرنا.

قوله: (العادي الرباعي) أي سواء كانت مجاوزته للرباعي بزائد فقط كأمثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريباً أو بزائد وأصلي كقبعثري فالمراد الرباعي هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعي مفعول العادي أو مضاف إليه. قوله: (ما لم يك) أي الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه إلى تكلف تقدير مضاف أي ذالين مضاف أي ذالين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعاً كما في التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط في العمدة وشرحها أن لا يكون مدغماً فيه إدغاما أصلياً فإن كان كذلك حذف فيقال في مصور مصاور لا مصاوير وأغفل هذا الشرط في سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان في شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطي وأقره ثم قال وقوله إدغاما أصلياً أخرج العارض كجريل تصغير جرول اهـ ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه. وأنت خبير بأن قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لأنه ليس لينا لتحركه كما يصرح به اخراج الشارح به نحو كنهور وهبيخ وحينئذ فلا حاجة إلى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف في جمع جريل أيضاً وإن اقتضى ما ذكره سم الإثبات فاعرف ذلك والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالي والجرول بجيم وراء ثم لام كجعفر الأرض ذات الحجارة قاله في القاموس.

قوله: (هو الخبر) أي وجملة المبتدأ والخبر نعت لينا ومفعول ختم محذوف أي ختم الكلمة. قوله: (زائد الخماسي) أي الذي هو رباعي الأصول. قوله: (بل يجمع على فعاليل) أي بقلب كل من الواو والألف ياء لانكسار ما قبله كما في التوضيح. قوله: (الزائد وخامس الأصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الأصول من قوله السابق ومن خماسي الخ وانظر هل يأتي هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الإتيان فليراجع قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسي في قول المصنف ومن خماسي قيده بقوله جرد ونحو قبعثري غير مجرد إلا أن يراد العلم بطريق المقايسة. قوله: (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما في القاموس. قوله: (وفردوس) هو بستان يجمع ما في البساتين قاموس. قوله: (نحو كنهور) كسفرجل المتراكم من السحاب والضخم من الرجال قاله في القاموس. قوله: (وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام الممتلىء.

قوله: (وخرج أيضاً نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بأنه يقتضي أن نحو مختار ومنقاد داخل في قوله العادي الرباعي وليس كذلك لأنه من الثلاثي المزيد المشار إليه بقول المنصف الآتي والسين والتاء الخ لا من العادي الرباعي الذي الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رباعي الأصول أو خماسيها فكان الأولى بل الصواب إسقاط ذلك كما فعل المرادي.

قوله: (لما سبق) قال سم انظر في أي موضع سبق اهـ قال شيخنا وأقره البعض فكان ينبغي للشارح أن يقول لما سيأتي لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثي المزيد المشار إليه بقوله الآتي والسين والتاء الخ اهـ وأنت خبير بأنه لا يصح أيضاً أن يقول لما سيأتي لأن المبين بقول المصنف والسين والتاء الخ إنما هو حذف الزائد في الثلاثي المزيد وكلام الشارح الآن في حذف ألف مختار ومنقاد وهي غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سيأتي من حذف الزائد فتدبر. قوله: (والسين والتاء الخ) تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثي لأن مستدعيا كذلك لأن أصوله الدال والعين والياء وحينئذ ففي قول الشارح يعني نظر لأن ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعي والخماسي المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض أفرادها فكان الأولى إسقاط يعني ولهذا قال المرادي اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل الخ بأن تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة.

قوله: (إذ ببنا الجمع الخ) حذف من التعليل شيئاً يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والأصل إذ ببناء الجمع بقاؤهما معا مخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الأولى فاندفع ما أورد على التعليل من أن دفع الإخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بأن يقال سداع أو تداع. قوله: (ما يخل بقاؤه الخ) بأن يخرجه عن فعالل وفعاليل وما يشبههما في العدة والهيئة. قوله: (بمثالي الجمع) كأنه أراد مثالي الجمع وما شابههما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن بدليل الأمثلة التي ذكرها فإن نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل سم. قوله: (أبقى ماله مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الأوصل وهي كونه للإلحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره والشارح مشى ما في التسهيل. قوله: (في مستدع) أي في جمع مستدع. قوله: (لمعنى مختص بالأسماء) لأنها تدل على اسم فاعل سم أي أو اسم مفعول. قوله: (في استخراج) أي في جمع استخراج علماً لأن المصدر لا يجمع. قوله: (على سينه) متعلق بتؤثر. قوله: (مرمريس) من أوصاف الداهية يقال داهية مرمريس أي شديدة والمرمريس الأملس أيضاً قاله الجوهري ووزنه فعفعيل بتكرار الفاء والعين فهو ثلاثي الأصول مزيد فيه كما ذكره الشارح. قوله: (مرار يس) فيه إبقاء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن ما قدمناه من اشتراط كون اللين يبقى رابعا إنما هو في غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضي فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطبوس وعضر فوط فيحذف مع الأخير نحو قراطب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهي الداهية فالميم والراء الثانيتان زائدتان. فيقال مراريس بإبقاء

الياء وإن كانت غير رابعة في مرمريس ولا يجوز أن يجري مجرى قرطبوس وعضر فوط بأن يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياساً على ما يأتي للشارح في حيزبون فاعرفه وقوله كقرطبوس الذي في القاموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة اهـ وبه يعلم ما في كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجواري كما في القاموس.

قوله: (لأن ذلك لا يجهل الخ) لأنه إذا كان بين المكررين فاصل احتملت أصالتهما كمراميس بخلاف ما إذا لم يكن فاصل كمراريس فإنه يحكم بزيادة أحدهما. قوله: (فتقول في جمعه مطالق) هل يقال في مصطفى ومحتفظ مصافي ومحافظ سم. قوله: (أما إذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة وإلا فالسين في مقعنس ليس ثاني زائدين

بل ثالث زوائد وهي الميم والنون وأحد السينين. قوله: (ملحقاً) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضي تقييد الملحق بكونه ضعف أصلي وعبارته والمبرد يقول في جمع مقعنس قعاسس فيراعي الأصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لأنه وإن كان زائداً هو ضعف حرف أصلي والزائد إذا كان ضعف حرف أصلي يحكم له بما للأصلى كما سيأتي في التصريف فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اهـ. قوله: (مقعنس) أي متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب جوهري.

قوله: (فيقال قعاسس) كذا في بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الأشهر وفي بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف. قوله: (لا يعني بالأولوية) أي في قوله والميم أولى من سواه بالبقا وقال السندوبي فكلام المصنف على حد قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم الصيف أحر من الشتاء اهـ وقد قيل في نحو الآية وقولهم المذكور أنه على فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء.
قوله: (لكونه أولى) أي والعمل بالأولى هنا واجب. قوله: (كما في ألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونيهما وإهمال داليهما وهما بمعنى الألد أي الشديد الخصومة كما في الصحاح. قوله: (ألادّ ويلادّ) والأصل ألادد ويلادد فأدغم أحد المثلين في الآخر. قوله: (في موضع) وهو الأول وقوله على معنى هو التكلم في الهمزة والغيبة في الياء.
قوله: (بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالأثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح أن النون في الأثناء قد تدل على المطاوعة كما في منكسر ومنهشم فاللائق تفسير بما بين ثالث الكلمة ورابعها. قوله: (من المزية المعنوية) من سببية وإنما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضاً وهي التصدر لأن المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت. قوله: (ما كحيزبون) مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فزاي مفتوحة فموحدة مضمومة العجوز والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر.

قوله: (لبقائها رابعة) أي بعد حذف الياء فتكون داخلة في قوله ما لم يكن لينا اثره اللذختما.c قوله: (ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء. قوله: (لم يغن حذفها عن حذف الياء) لأنك لو حذفت الواو وقلت حيازبن بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضاً ويقال حزابن.
قوله: (لأنها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمرادي لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان

أوضح. قوله: (سرندي الخ) السرندي بسين مهملة وراي مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس هو السريع في أموره أو الشديد والعلندي بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مفتوحة قال في القاموس الغليظ من كل شيء ويضم وشجر من العضاه له شوك واحدة بهاء. قوله: (فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ إعلال قاض وغاز اهـ سم.
{فائدة } لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث نحو مرضع ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد ومثل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون لا يجمع مكسرا ذكره الشيخ في العمدة اهـ فارضي وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مخاتر ومناقد. قوله: (يجوز تعويض ياء الخ) أي إن لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما في لغاغيز جمع لغيزى فإنه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التي كانت للمفرد كما سيذكره الشارح في التصغير. قوله: (في مماثل مفاعل الخ) المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن وإلا فجعافر على وزن فعالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل. قوله: (وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغي أن يقيد ذلك بأن لا يؤدي إلى التقاء مثلين كقوله.

اللابسات من الحرير جلابيا فإنه مخالف للأصل من وجهين فلا ينبغي تجويزه إلا للمضطر لمثله دماميني. قوله: (في الكلام) أي النثر. قوله: (معاذيره) لأنه جمع معذرة وقياسه معاذر. قوله: (مفاتح الغيب) لأنه جمع مفتاح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء. قوله: (واستثنى فواعل) أي الوصف بقرينة التمثيل بسوابيغ فلا يقال في ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم أفاده الدماميني ولك أن تعمم وتجعل نحو دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذي قلته فتأمل. قوله: (سوابيغ) جمع سابغة وهو الدرع الواسعة دماميني.

قوله: (لا يجوز إلا للضرورة) والمعاذير والمفاتح في الآيتين جمعاً معذار ومفتح دماميني. قوله: (جمالات) ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارضي قالوا في جمع جمل أجمل ثم اجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهي جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ جمالات بضم الجيم. قوله: (وإذا قصد تكسير مكسر الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال أبو حيان إن جموع الكثرة لا تجمع قياساً اتفاقاً واختلف في جمع القلة فالأكثرون أنه ينقاس ابن عصفور عدم انقياسه اهـ دماميني وكجمع الكثرة في أنه لا يطرد جمعه اتفاقاً اسم الجنس الذي لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أولا فإن اختلفت فالجمهور على عدم إطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرماني وغيرهما على الإطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط كذا في الهمع.

(6/18)

{فائدة } قال الجار بردي في شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً انتهى. قوله: (إلى ما يشاكله) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود. قوله: (وأجردة وأجارد) مقتضى كلامه ان أجردة مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد. قوله: (وإعصار) بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الأرض كالعمود نحو السماء أو التي فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس. قوله: (في مصران) قال في القاموس المصير كأمير المعي والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين. قوله: (تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله إلى ما يشاكله.
قوله: (على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين قال الدماميني فما كان موازناً لشيء من هذه الأمثلة الأربعة لم يجمع اهـ والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن الاصطلاحي بدليل تمثيله بنواكص وحدائد وصواحب. قوله: (في حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات. قوله: (ذو أو ابن) لم يقل أو أخ كما في التسهيل لأنه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بأخي كذا لقيل في جمع ما لا يعقل أخوات كذا. قوله: (بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لإخراج اسم الجنس العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس الدال على الجنس أعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم إلى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس.

(6/19)

قوله: (هم ذوو برق نحرة) أي أصحاب هذا الاسم. قوله: (المركب دون إضافة) هو المركب المزجي وأما الأضافي فيثني ويكسر صدره. قوله: (على الصحيح) مقابلة إيقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون. قوله: (بالمثنى والمجموع على حده) أي مسمى بهما. قوله: (وعلى هذا فقس) فيقال في تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفي جمعه هؤلاء ذوو زيدين. قوله: (اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة إلى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادي وابن الناظم بل هو مضر لإيهامه أن الجمع دائماً من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع ما نصه الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء

الجموع ونحوها وقوله في التثنية ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من الواضع كما بيناه في محله.

(6/20)

قوله: (ملغى فيه اعتبار الفردية) أي غير منظور في وضعه إلى الفرد كما بسطناه في مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فأكثر في استعماله فكان الأولى أن يقول معتبرا في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر ويرد أيضاً عليه أنه يصدق على اسم الجنس الإفرادي صرحوا دفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الإخراج إنما هو بأجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به. قوله: (كأبابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل إبالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل إبيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل إيبال كدينار وفسر في القاموس الأربعة بالقطعة من الطير والخيل والإبل. قوله: (وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالباً تقديره وتكون التاء في الواحد غالباً نحو تمر الخ وإنما حذفه للعلم به من السياق.

(6/21)

قوله: (وبعضهم يقول للواحد كمأة الخ) هذا القول في جبأة وجبء أيضاً. قوله: (وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالباً. قوله: (نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعي واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ. قوله: (وضرب) مثله سائر المصادر. قوله: (فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وإنما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لأنه المعتبر في اسم الجنس الجمعي. قوله: (وعباديد) قال في القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل جهة والآكام والطرق البعيدة. قوله: (برمة أعشار) أي كسرة قطعا. قوله: (من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لأجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اهـ دماميني قيل من وصف المفرد قوله تعالى {ثياب سندس خضر } (الإنسان: 21) على قراءة جرّ خضر وقيل اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع. قوله: (وإن كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادي وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك وإن لم يثنّ فليس بجمع نحو جنب والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ. قوله: (بياء النسب) أي بحذف ياء النسب التي في واحده منه ولهذا قال المرادي بنزع ياء النسب وكذا يقال في قوله أو بتاء التأنيث أو يعمم في هذا بأن يقال المراد أو بحذف تاء التأنيث غالباً وإثباتها قليلاً كما في كمأة وجبأة على أحد القولين.

(6/22)

قوله: (وإن لم يكن كذلك) بأن لم يميز من واحده بما ذكر. قوله: (ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه) أي دون قلنا قبح وإنما لأن الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام. قوله: (حكم على غزي) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي مخففة وتشديد الياء وأصله غزيو على زنة فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلباً للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزياً إلا أن الجوهري ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزي مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق اهـ وقال في القاموس في مادته والغزى كغنى اسم جمع اهـ وهو صريح في موافقه كلام الشارح وكلام الجوهري يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزاً ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اهـ عبد القادر. قوله: (خلافا لأبي الحسن) حيث ذهب إلى أن فعلا من أبنية الجمع منه صحبا وركبا. والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب وإذا عرفا عرف الجمع مرادي.

(6/23)

{ التصغير }

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه تصريح. قوله: (من واد واحد) لأن كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث في تعليل الشارح بأنه إنما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر وقوعاً من التصغير فتقديمه أولى. قوله: (إذا صغرته) أي أردت تصغيره. قوله: (في تصغير قذى) أي برد الألف إلى أصلها وهو الياء ثم إدغام ياء التصغير فيها لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ومثله فتي في فتى. قوله: (دنينيرا) أي برد الياء إلى أصلها وهو النون اذ أصله دنار كما يأتي. قوله: (فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا في التكسير أول الرباعي والخماسي ولم يبق إلا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف اهـ مرادي مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والألف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشابهتها ألف الجمع في اللين وأقر بيتها إليها من الواو فلو كان أوله مضموماً كغراب أو ثانيه مفتوحاً كغزال أو ما قبل آخره مكسورا كزبرج فهل نقول ان الحركة زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن اياز بالأول اهـ سيوطي ويؤخذ مما جزم به ابن اياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر

كمسيطر فإنه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اهـ تصريح وسيأتي بسط كلام السهيلي. قال المرادي وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اهـ وسيأتي في الشرح أيضاً ويعكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الهمع عن البصريين من جواز كسر الأول في تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت إلا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والأصل.

قوله: (وزيادة ياء ساكنة بعده) أي الثاني قال في التسهيل يحذف لها أي لأجل تلك الياء أول ياءين ولياها فيقال في تصغير علي عليّ بحذف أول الياءين اللتين وليتاها ويقلب ياء ماوليها من واو وجوباً ان سكنت فيقال في تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال في تصغير مقام مقيم أو كانت لاماً فيقال في تصغير دلو دلى واختيارا ان تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم تكن لاماً فالراجح أن يقال في تصغير جدول جديل ويجوز جديول حملا على الإفراد والتكسير وهو جداول فإن كانت الواو لاما قلبت ياء فيقال في تصغير كروان كريين وإن تحركت في الإفراد والتكسير وهو كراوين اهـ بزيادة من الدماميني وانظر.
قوله: (فالأمثلة ثلاثة) ان كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وإن زعمه البعض قال في التصريح الأمثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الأبنية فقال لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اهـ. وفي النكت أن هذه الأوزان في المثنى والجمع والمركب المزجى والعددي راجعة إلى ما قبل علامة التثنية والجمع وإلى الجزء الأول من التركيبين اهـ ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الأشياء الثمانية الآتية في قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ. قوله: (فلا يصغر الفعل) وكذا الأسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لأن شرط عملها عدم تصغيرها كما مر. قوله: (لأن التصغير وصف في المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان. قوله: (فعل التعجب) في قوله:

ياما أميلح غزلانا شدن لنا وجوز بعضهم القياس عليه كما في الهمع. قوله: (وأن يكون متمكنا) عبارته في شرحه على التوضيح وأن يكون غير متوغل في شبه الحرف اهـ وهي المناسبة لما يأتي من جواز تصغير المركب العددي كخمسة عشر فافهم. قوله: (ولا من وكيف ونحوهما) كمتى وأين قال في الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لأن المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعني كونه ليس اياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والأسماء المختصة بالنفي وكل وبعض مع وأي وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الأسبوع كالسبت والأحد على مذهب سيبويه وابن كيسان ومذاهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغيرها اهـ مع زيادة مع

الشاطبي قال سم يؤخذ من كلام الشاطبي أن أمس إذا كان نكرة جاز تصغيره.

قوله: (فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لأنه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الأعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذي سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأقل من القليل يسوغ التصغير اهـ دماميني. قوله: (ولا الأسماء المعظمة) كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اهـ فارضي لأن تصغيرها ينافي تعظيمها والمراد الأسماء المعظمة مراداً بها مسمياتها العظيمة فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبي. قوله: (خاليا من صيغ التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الأصل ولا في الحال فخرج نحو الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسي فيه ونحو رجيل وزييد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أي على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغراً لكن على هيئة المصغر. قوله: (نحو الكميت من الخيل) هو الفرس الذي تضرب حمرته إلى سواد. قوله: (والكعيت) بالعين المهملة كما في القاموس وغيره وما في النسخ من رسمه بالفاء تصحيف.

قوله: (وهو البلبل) أي الطائر المعروف وفي أكثر النسخ البليد وهو تحريف والصواب الذي في القاموس وغيره هو الأول. قوله: (ولا نحو مبيطر) وقال السهيلي انه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه إلا مبيطرون لأنه لو كسر حذفت ياؤه لأنه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير اهـ تصريح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة في باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدماميني صرح في باب إعراب المثنى والمجموع بأن تكسير المصغر كرجيل متعذر. قوله: (ومهيمن) اسم فاعل هيمن إذا كان رقيباً على الشيء ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشيء.

قوله: (مجرد اللفظ) أي من غير نظر إلى مقابلة أصلي بأصلي وزائد بمثله. قوله: (أنه كبير) أي ذاتاً وقوله انه عظيم أي رتبة. قوله: (وتقليل ما يتوهم) أي تقليل عدد ما يتوهم. قوله: (زمنا) كما في المثالين الأولين أو محلاً كما في المثالين التاليين لهما أو قدرا كما في المثال الأخير. قوله: (وزاد الكوفيون الخ)

وفي الفارضي زيادة التحبب كيا بني والترحم كمسيكين. قوله: (كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما في القاموس وعاء أداة الراعي أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه. قوله: (أنا جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذي ينصب للإبل الجربي لتحتك به والمحكم بفتح الكاف الأولى مشددة هو الذي كثر الاحتكاك به أي أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجربي بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أي عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهي أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا ضيق عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى إليها وإنما كان التصغير في ذلك التعظيم لأن المقام للمدح. قوله: (دويهية الخ) فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التي هي كناية عن الموت بها.

قوله: (إلى تصغير التحقير) أي كما في دويهية إيذانا بأن حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أي كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كما في جبيل ايذانا بأن الجبل دقيق العرض وإن كان عالياً شاق المصعد وكما في كنيف وجذيل وعذيق ايذانا بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات. قوله: (من ترجيح) أي تعيين لما مر في التكسير وذلك كما في مستدع وقوله وتخيير أي بين أمرين جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما في فرزدق أو متساويين كما في سرندي وعلندي كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والأحسنية وبالتخيير التخيير بين أمرين متساويين في الجواز. قوله: (فتقول في تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول في تصغير سفرجل سفيرج لما سبق في قوله ومن خماسي جرد الخ وتقول في تصغير فرزدق الخ لتتم الأقسام. قوله: (فريزد بحذف الخامس) أي وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لأنه بذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول في سرندي وعلندي الخ فتنبه.

قوله: (لما سبق في قوله الخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطري إلى هنا. قوله: (ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتي هنا خلاف المبرد المتقدم. قوله: (أو سريد وعليد) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل كما مر وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير كما يأتي ثم أعلت إعلال قاض تصريح. قوله: (هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلوذعي والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً كزعفران وكعبوثران سم. قوله: (بعد أربعة أحرف فصاعدا) إنما قيد بذلك لأنه الذي يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضاً الألف والنون عند تصغيره. قوله: (فإنهن لا يحذفن في التصغير) فتقول

دحيرجة وقويصعاء ولويذعى وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فإنك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعبائر. قوله: (ولا يعتد بهن) بل يتركن على حالهن في التكبير ويصغر ما قبلهن كما يصغر غير متمم بهن سم. قوله: (كما سيأتي) في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ. قوله: (على الوجهين) أي التعويض وعدمه.

(6/30)

قوله: (قال في التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه في التسهيل. قوله: (لغير تعويض) كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه في المكبر. قوله: (من نحو لغاغيز في جمع لغيزي) أي ومن نحو لغيغيز في تصغير لغيزي ومن نحو حراجيم وحريجيم في جمع احرنجام وتصغيره إذا لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم. قوله: (ولم يحتج إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن وإن أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التي كانت في المفرد. قوله: (قولهم في المغرب مغيربان) وقياسه مغيرب وفي العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشي فيه نظر لقول المصنف: واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي. قال الشارح في الحال كسن أو في الأصل كيد أو في المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لأن الأصل فيه سميّ بثلاث ياآت الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اهـ.

(6/31)

قوله: (وفي عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف إحدى الياءين من عشية لتوالي الأمثال وإدغام ياء التصغير في الأخرى كذا في الفارضي وغيره والأصل عشيية بثلاث ياآت ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث ياآت. قوله: (وفي إنسان أنيسيان) بياء قبل الألف وقياسه أنيسين ان اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان ان لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون أنيسيان تصغير إنسان لأن أصله إنسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين وإذا صغر فعلان قيل أفيعلان وهو مبني على قولهم إنسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان ومذهب البصريين أنه من الإنس فوزنه فعلان أفاده الفارضي. قوله: (وفي بنون أبينون) وقياسه بنيون وفي ليلة لييلية وقياسه لييلة وفي رجل رويجل وقياسه رجيل وفي صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبى أصيبية وقياسه صبية وفي غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام (اغيلمة) وقياسه غليمة.

(6/32)

قوله: (فهذه الألفاظ الخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لأن المتن يقتضي أن مثل هذه الألفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضي أنه تصغير قياسي لمهمل والمناسب للمتن ما سينقله الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال في قوله فهذه جموع الخ. قوله: (بتصغير مهمل) بالإضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أي فمغير بان وما بعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وإنسيان وليلاة وراجل وأصبية وأغلمة وأبنون. قوله: (على غير لفظ واحده) أي على غير ما يقتضيه لفظ واحده من الجموع. قوله: (رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأرهاط ممنوع لأن أفعالا غير مطرد في فعل الصحيح العين الساكنها وشذ أفراخ في فرخ كما مر. قوله: (وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد وقياسه بواطل لأنه من باب كاهل سم. قوله: (وحديث وأحاديث) وقياسه أحدثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف. قوله: (وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز وعجائز. قوله: (وذهب ابن جنى الخ) قال الفارضي وهو قريب من الأول. قوله: (إلى هيئة أخرى) أي تجمع على ذلك الجمع قياساً. قوله: (لتلو ياء التصغير الخ) هذا البيت والذي بعده تقييد لقول المنصف فعيعل مع فعيعيل لما فاق يعني يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الأشياء وزاد الشارح عجز المركب فإنه يفتح التلو الذي قبله أيضاً ولتلو متعلق بانحتم ومن قبل الخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة.

قوله: (أي مدة التأنيث) الأولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله كما قاله سم لأنه أدل على أن المدة ليست للتأنيث. قوله: (ان لم يكن حرف إعراب) فإن كان حرف إعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف إعراب إنما يتأتى في تصغير الثلاثي لا في تصغير ما فوقه الذي الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع. قوله: (وألف التأنيث) خرج ما ألفه للالحاق مقصورة أو ممدورة كعزهى وعلباء فيقال في تصغيرهما عزية وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضي أي ومع حذف الياء المنقلبة عن الألف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة. قوله: (أفهم كلامه أن الألف الخ). أي لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضي المغايرة. قوله: (في بابه) أي باب ألف التأنيث أي الباب الذي ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لأنه لم يذكر ذلك في باب التأنيث بل في باب ما لا ينصرف. قوله: (أو الألف قبلها) فيه استخدام فإنه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة. قوله: (قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشيء على مجاوره.

قوله: (ما كان متصلاً) أي التلو الذي كان متصلاً بعلم التأنيث. قوله: (عجز المركب) أي الذي ليس آخر صدره ياء اذ ما آخره صدره ياء كمعديكرب لا يفتح ما قبل عجزه لأنه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره. قوله: (بعيلبك) بفتح اللام ومعيد يكرب بسكون الياء كما مر. قوله: (أو مد سكران الخ) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه الخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الألف والنون المزيدتان جمع كثرة فإن كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وإن كان يجمع على عقابين بل يرد إلى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب ذكره في التسهيل. قوله: (وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلانة فيقال في تصغيره سييفين. قوله: (في آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال في تصغيرهما عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فإنه يكسر في تصغيره ما قبل الألف قال الدماميني نحو حسان إذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف إحدى السينين وقلب الألف ياء وإدغامها اهـ قال سم وانظر لم حذفت إحدى السينين وهلا بقيت وفك إدغامه فقيل حسيسين على فعيعيل اهـ أي كما قيل في تصغير لغيزي لغيغيز.

قوله: (لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شيء ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذود وقد تعرض الشارح لجميع ذلك إلا أنه ذكر صورة المفهوم في أثناء صور المنطوق. قوله: (لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين) لأن الألف والنون فيه شابها ألفي التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الألف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغير تصريح. قوله: (غرثان) بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلثة وجمعه غرائى كسكارى من غرث كفرح جاع اهـ قاموس والظاهر جواز ضم غين غرائى وفتحها وإن كان الضم أرجح كجوازهما في سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم في شرح قول المصنف وبالفعالى والفعالى جمعاً الخ فاقتصار البعض على الضم تقصير.

قوله: (هل تقلب العرب ألفه ياء) أي بجمعه على فعالين. قوله: (فإذا حقرت أفعالا) أي صغرته. قوله: (فرقوا بينها) أي بين أفعال بفتح الهمزة وبين إفعال أي بكسرها حيث صغروا الأول على أفيعال والثاني على أفيعيل فقالوا تصغير أجمال أجيمال وفي تصغير إخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد إخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض. قوله: (ولا يكون أفعال إلا جمعاً) أي في الحال أو في الأصل بأن يكون علماً منقولا من جمع فلا تنافي بين هذا وقوله فإذا حقرت أفعالا اسم رجل. قوله: (هذا كلامه) أي كلام سيبويه. قوله: (وأسمال) بالسين

المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال كذا في القاموس. قوله: (فإن فرعنا على مذهب الخ) إنما قيد الاختلاف الذي سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالا في المفردات لأن الاختلاف الذي سيذكره جار في غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوبين على أبي موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا في المفردات فليس إلا في أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام. قوله: (أنه) أي أفعالا المفرد يصغر على أفيعال وهذا هو الراجح. قوله: (لأن سيبويه قال الخ) إنما يتجه هذا التعليل إذا كان تقييد أبي موسى بالجمع لإخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفا أخذا بإطلاق مفهوم تقييده بالجمع وإلا فقد يقال كلام سيبويه في المفرد الذي كان في الأصل جمعاً كإجمال اسم رجل وكلام أبي موسى في المفرد أصالة كثوب أسمال ولا يلزم من تصغير الأول على أفيعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثاني على أفيعال فتأمل. قوله: (وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب) أي كما أطلق هنا.

قوله: (وألف التأنيث مدا الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الأشياء الثمانية لا في التصغير فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده في المستثنيات وإنما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثمانية بحصول صيغة التصغير تقديراً لتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو هي أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع أو لا ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه في الجمع فيعلم استثناؤه من قول المصنف السابق وما به لمنتهى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ وعجز المضاف ليس حذفه في الجمع لازماً من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما في التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتي الأول هذا تقييد الخ فيه نظر وكان الأولى أن يقول فيه تقييد فليتأمل اهـ وليس قوله وألف التأنيث الخ تكرارا مع قوله آنفا لتلويا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الخ لأن ذكره هناك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث انه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه وأخرج بقوله حيث مدا المقصورة لأنها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها لأجلها.c

---

قوله: (جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح احترز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سيأتي في الخاتمة أنه لا يقال في تصغير سنين سنيون بل سنيات وسيأتي وجهه ويحتمل أن جلا بمعنى

أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدما عليه. قوله: (كما يصغر غير متمم بها) فلا يعتقد أن أبنية التصغير خرجت من أصلها اهـ فارضي. قوله: (عبقري) بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء نسبة إلى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلداً الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب تصريح. قوله: (تركيب مزج) بخلاف الإسنادي قال الفارضي لأن الإسنادي كتأبط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددي كخمسة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارضى. قوله: (ومسيلمان ومسيلمين) كذا في بعض النسخ وإثبات الألف في الأول يقتضي رفع المتعاطفات وإثبات الياء في الثاني يقتضي عدم رفعها كما أن رسم عبقري بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضي عدم النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع وإجراء مسيلمين على لغة من يجري جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها في الجر وإجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الألف ويوافق هذا ما في أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين فتأمل.

قوله: (هذا تقييد الخ) تقدم ما فيه. قوله: (في عدم الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير. قوله: (لأن مذهبه في نحو جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا. قوله: (حذف الواو والألف والياء) اعتدادا بألف التأنيث الممدودة كما اعتد بالمقصورة في نحو حبارى إذا صغرته على حبيرى فحذفت من أجلها الألف. قوله: (بخلاف فروقة) أي ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد. قوله: (من هذا الوجه) وهو حذف الواو والألف والياء إذ لو لم يعتد بالألف لم تحذف المدة قبلها بل تبقى مع قلب الألف والواو ياء كما في تصغير جلول وبراك وقريث بلا ألف تأنيث. قوله: (ومذهب المبرد الخ) وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه في عدم الاعتداد بها من كل وجه. قوله: (في جلولاء وأخويه) مع قلب الواو والألف ياء.
قوله: (بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الأولى تقديمه وجعل قوله من قبل أي من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اهـ وهو ناشىء عن عدم فهم عبارة الشارح والذي يتجه أنه متعلق بتقدير الانفصال فمعنى أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة في غير ما ثالثه حرف مد لا مطلقاً وإلا لم يحذف لأجلها حرف المد فيما ثالثه حرف مد فلا تغفل. قوله: (فلا غنى الخ) الفاء إما فصيحة أي وإذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى الخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين الخ. قوله: (ونحوها) أي نحو الواو في جلولاء كالألف في براكاء والياء في قريثا. قوله: (عند بقاء الثانية) بأن يقال حبيري بتخفيف الياء وإثبات ألف بعد الراء. قوله: (أن تسوية الناظم الخ) أي حيث أطلق في قوله:

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا قوله: (في نحو ثلاثين علماً أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقاً لأنه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فإنما تكون زيادته غير طارئة إذا كان علماً بخلاف ما إذا لم يكن علماً لأن له حينئذ مفردا. قوله: (لأن زيادته) هي علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أي منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرو الزيادة على كل. قوله: (زاد على أربعة) أي ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتي. قوله: (لن يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر.

قوله: (أي إذا كانت ألف التأنيث) أي المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكألف التأنيث المقصورة ألف الإلحاق المقصورة كحبركي فتقول في تصغيره حبيرك كقريقر والحبركي بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبيركات فهو منون وعن الجرمي أن ألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف كذا في الفارضي. قوله: (لأن بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح: فإن قلت فحبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة. قلت نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف اهـ وقد حرفه البعض ثم استشكله. قوله: (لأنها لم يستقل النطق بها الخ) قال شيخنا لعله تعليل لمحذوف تقديره وفارقت الممدوة لأنها الخ أي لأنها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهي بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة.

قوله: (فتقول في نحو قرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع تصريح. قوله: (وبردرايا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة فراء فألف فتحتية اسم موضع وزنه فعلعايا. قوله: (لغيغز) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاي وفي بعض النسخ لغيغيز بياء قبل الزاي قال شيخنا وهو القياس. قوله: (وبريدر) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الألف والياء لأنهما زائدتان. قوله: (فإن كانت خامسة الخ) اشار به إلى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ تقييد لإطلاق قوله متى زاد على أربعة الخ. قوله: (وإبقاء ألف التأنيث) لأنها بعد حذف المدة صارت رابعة. قوله: (بين الحبيرى) وهو أجود. قوله: (ومثله قريثا) يقتضي أن قريثا بالقصر والذي قدمه أنها بالمد وهو ما في القاموس فلعل مراده مثله قريثا على قصرها لضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها. قوله: (بقلب المدة ياء) أي في الحباري فقط لأن مدة القريثاء ياء فلا تحتاج للقلب.

قوله: (ثانياً ليناً) لم يخص في الهمع الرد بالثاني اللين حيث قال يرد إلى أصله البدل إن كان آخراً مطلقاً سواء كان ليناً كملهى أو غير لين كماء وسقاء فإن ألف ملهى بدل من واو لأنه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لأنه مشتق من السقي فيقال مليهى برد الألف إلى الواو وقلبها ياء لتطرفها إثر كسرة وميه وسقى كما يقال في التكسير ملاهي ومياه وأمواه وأسقية لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها فإن لم يكن البدل آخراً اشترط فيه شرطان أن يكون ليناً وأن يكون بدلا من غير همزة تلي همزة كمال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان وميزين ومييقن لزوال موجب الإبدال لأن الواو إنما أبدلت في مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإنما أبدلت الياء واواً في موقن لضم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفاً صحيحاً بدلا من صحيح أو من لين لم يرد إلى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأباب في عباب وأبيب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو كان بدلا من همزة تلي همزة كآدم فيقال أو يدم من غير رد للألف إلى أصلها وهو الهمزة اهـ ببعض زيادة واختصار.

قوله: (ولين نعت لثانياً) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانياً لقلب لأنه يتعدى لمفعولين اهـ وفيه نظر لاقتضائه أن الثاني المردود إلى أصله هو المحول لين مع أنه المحول إليه كالياء في قيمة لا المحول كالواو فتدبر. قوله: (فتقول فيه ذؤيب) ووجهه زوال مسوغ البدل وهو سكون الهمزة دماميني. قوله: (فتقول في متعد) هو اسم فاعل من اتعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء تصريح. قوله: (بابقاء التاء) أي الأولى المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال سم. قوله: (فإنه يرده إلى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال تصريح. قوله: (موعد) أي اسم فاعل أو موعد أو اسم مفعول أو موعد أي مصدراً ميميا أو اسم زمان أو مكان. قوله: (لا ايهام فيه) أي وإن كان فيه إجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد في التصريح أن سيبويه لم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها إجمال لا إلباس فتأمل. قوله: (مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس وإلا فيمكن إبقاء القلب على ظاهره اصطلاحاً وغاية الأمر أنه ترك بعض المسائل سم. قوله: (من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اهـ سم وكما في ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح.

قوله: (ولا عكسه) أي ولا على عكسه كما في متعد. قوله: (فيصغر على لفظه) فيقال أييمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لأنه على حده لأن الأول حرف

لين والثاني مدغم فيه فهو كخويصة تصغير خاصة سم. قوله: (غير محرر) لأنه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دينار والمنقلب عن همزة لا تلي همزة كما في ذئب مع أنهما يردان. قوله: (في نحو شيخ واواً) فيقال شويخ. قوله: (على جوازه) أي جواز الإبدال واواً في نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل. قوله: (وهو) أي ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذ المقتضى للسماع فارجاع البعض الضمير إلى ما تقدم من قلب ألف ناب وياء شيخ وبيضة واواً غير مناسب إلا لو سمع القلب في ياء ناب وشيخ أيضاً وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالإجازة نعم سمع في ناب للمسنة من الإبل نويب كما في الهمع فاعرفه. قوله: (اسم مقلوب) أي قلباً مكانياً. قوله: (لانه من الوجاهة) فأصله وجه فقلب قلباً مكانياً بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: (وقياسه عويد) قال سم هل يمتنع النطق بالقياس اهـ قال الإسقاطي وقد يخرج على الخلاف في المصدر إذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسي هل يجوز استعمال القياسي اهـ وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالإلباس بتصغير عود. قوله: (فلم يردوا الياء) أي إلى أصلها وهو الواو. قوله: (وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتأخر اهـ سيوطي قال سم وهو عجيب لأن الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا. قوله: (عقد المياثق) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ عهد والأول هو ما في الشواهد للعيني وقوله المياثق دون المياثيق بياء بعد المثلثة موافقة المذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها في نحو قرطاس وعصفور كما مر. قوله: (المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتي أن تصغيره ترخيم خييض اهـ اسقاطي وقوله فيقال فيه حويض أي برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فعيعل هذا هو الصواب وما في كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ. قوله: (صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر.

قوله: (الألف الثاني المبدل الخ) ومنه أيضاً الألف المقلبة عن واو كباب كما مر فالألف الثانية تقلب عند التصغير واواً في أربعة مواضع كما تقلب ياء في موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء. قوله: (وكمل المنقوص) أي الناقص منه شيء ولو مبدلاً بآخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتي لا المصطلح عليه. قوله: (ومحل هذا) أي التكميل المذكور. قوله: (ما لم يحو الخ) أي ما لم يحو بعد الحذف حرفاً زائداً ثالثاً غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثاني الآتي في كلام الشارح أي وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتي في الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفي صادق بأن لا

يحوي ثالثا أصلا كيد أو يحوي ثالثا هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوي ثالثاً غي التاء خطأ كجعل شيخنا النفي صادقا بأن لا يحوي ثالثاً أصلا وهو ثنائي الوضع لأن موضوع المسألة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا منها.

(6/47)

قوله: (كما) مثال للمنقوص إن جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف قصره للضرورة وتنظير في التكميل إن جعل ما الإسمية والحرفية. واعلم أن الشارح أولا جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال أصله موه الخ وثانياً جزم بأن مراده ما الإسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما إلى أن الثنائي الخ وثالثاً تردد حيث قال الرابع كما الخ فهذا عجيب فليتأمل سم. قوله: (في خذو كل ومذ أعلاما) أصل خذو وكل أؤخذ وأؤكل بهمزتين حذفت الثانية التي هي فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها حينئذ وأصل مذ منذ وإنما قال أعلاما ليصح تصغيرها إذ لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما مر. قوله: (وسه) أصله سته وهو الدبر ويد أصلها يدي بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحر أصله حرح وهو الفرج. قوله: (ويدية) كذا في غالب النسخ وفي نسخة ويدي بلا تاء والصواب الأول. قوله: (لم يعتد بها) لكونها في حكم المنفصل. قوله: (فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضوه بأن فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه ويمكن دفعها بأن تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهي ليست التي كانت عوضا بل التي تظهر عند تصغير المؤنث.

(6/48)

قوله: (وسنية) برد لامه وهو الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة. قوله: (في هار وشاك) اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قبلها همزة قد جآ على القياس أيضاً فقيل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم حذفت الألف الزائدة وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتباره قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال وشذوير برد المحذوف يعني الواو لأن الكلام في رد المحذوف الأصلي لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهي جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع وإعرابهما على هذا إعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم إعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الإعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والجر وهو يروشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لئلا يلتقي ساكنان هو والتنوين وفي النصب شويكيا برده وعلى لغة هائر وشائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف. قوله: (وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة.

قوله: (بحرف علة) بأن يزاد عليه ياء وقيل إن شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت في هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعللته إعلال سيد وفيه زيادة عمل والأظهر الأول وبه جزم الآبدي واقتضاه كلام التسهيل وحجة الثاني أن ما حذفت لامه واواً أكثر مما حذفت لامه ياء تصريح مع بعض زيادة من المرادي.

(6/49)

قوله: (فإنك تقول الخ) لأنك على الوجه الأول إن كملت بياء وجب إدغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم إدغامها وعلى الوجه الثاني تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما فتبدل واواً بكل حال عملا بقوله: والألف الثاني المزيد يجعل واواً الخ اهـ سم وفي كلام الفارضي ما يشعر بالفرق حيث قال إذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الألف ثم تقلب الألف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء فإذا صغر يقال مويّ بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازاً اهـ فقوله جوازا يقتضي أنه يقال موىء بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق.c قوله: (برد المحذوف) أي وحذف التاء والإتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المقلبة في التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون. قوله: (مسمى به) قيد به لأن الفعل والحرف لا يصغران إلا إذا سمى بهما. قوله: (من غير رد) أي لعينه وهي الهمزة إذ أصله يرأى. قوله: (فيقولان يرىء) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(6/50)

قوله: (على أصل مذهب في يعيل) أي من إثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر في باب ما لا ينصرف فما يوجد في بعض النسخ من كتابة يعيلي بالياء وما يوجد في بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لأن الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الأرجح فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل في بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب ما لا ينصرف وا تعالى هو الهادي. قوله: (وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشاك وميت. قوله: (حذفت منه) لأنه يضم أوله فيستغني عنها بتحرك أوله تصريح. قوله: (كما مر الشرح عليه) أي في قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما. قوله: (فهو تنظير) أي في مطلق التكميل وإلا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه إليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد إليه أفاده المرادي. قوله: (حتى يصغر) أي إلى أن يصغر. قوله: (وجب التضعيف) قال البعض لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اهـ وقد يقال عدم النظير لازم على القسم الأول لأن أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة

أحرف وهل وبل مسمى بهما مخالفان لذلك على أن الثنائي وضعا إذا سمي به لا يتعين فيه الإعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل.

قوله: (فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا في حمراء. قوله: (أعطين) ماض مجهول مبني على سكون الياء لاتصاله بنون الإناث. قوله: (دوّ وحيّ) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحى القبيلة اهـ تصريح ودال الدوّ مهملة. قوله: (وأصلهما لويو ودويو) أي فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. قوله: (ويقال موي) أي بابدال الهمزة ياء وإدغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضي ما يفيد جواز إبقاء الهمزة بلا إبدال. قوله: (في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في تثنيته ماآن وماوان قرأ الجحدري فالتقى المآن والحسن فالتقى الماوان وجمعة في القلة أمواه اهـ فارضي أي وفي الكثرة مياه وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة. قوله: (لامه هاء) وأصله موه قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة.

قوله: (ومن بترخيم) أي معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط. قوله: (بالأصل) وهو ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام سندوبي. قوله: (المعطفا) قال الشاطبي: المعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وركيه وقال المكودي المعطف بكسر الميم هو الكساء. خالد. قوله: (بتجريده من الزوائد) أي الصالحة للبقاء كما في التوضيح ليخرج متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزنة عند تصغير غير الترخيم أي فلا يسمى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير اهـ زكريا وقوله الصالحة للبقاء أي في تصغير غير الترخيم وفي قوله من الزوائد شارة إلى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد وبه صرح في التوضيح فلا بد من أمرين أن يكون في الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم.

قوله: (حميد) وإن صغرت لا بترخيم قلت في حامد حويمد وفي حمدان حميدين إن ثبت له جمع على حمادين وإلا فحميدان وفي محمود محيميد وفي حمدون حميدين اهـ فارضي أي وفي حماد حميميد وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة محمداً فإن تصغيره بترخيم أيضاً حميد قال خالد ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن اهـ وقال سم وتبعه البعض هو من باب الإجمال لا الإلباس اهـ وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الأمر على الإجمال أو يقال مراد سم أن حميداً محتمل للأسماء الخمسة على

السواء فلا ينافي تبادر غيرها منه فتأمل. قوله: (لحقته التاء) لأنه من المؤنث الثلاثي في المآل أي إذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه. قوله: (وغلاب) بالغين المعجمة وفي القاموس أنهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتان وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد.

قوله: (الثاني إذا صغرت نحو حائض الخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال إلا إذا كان وصفاً خاصاً بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب. قوله: (لأنها في الأصل صفة لمذكر) والأصل شخص حائض وشخص طالق أي فضعفت عن نحو سوداء وسعاد في اقتضاء التاء فروعي فيها الأصل ولولا ذلك للحقته التاء لأنه مؤنث ثلاثي في المآل وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى أفاده الإسقاطي. قوله: (في تصغير ابراهيم واسمعيل) أي تصغير ترخيم. قوله: (وهو شاذ) أي بإتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأى سيبويه بريهيم وعلى رأي المبرد أبيريه. قوله: (لأن فيه حذف أصلين) أي والأصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر. قوله: (أنها أصلية) لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أو لا في بنات الأربعة فهو خماسي فلا يحذف منه في التصغير إلا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح. قوله: (أنها زائدة) لأنه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمز شرح التوضيح للشارح. قوله: (أبيريه وأسيميع) بحذف الخامس وتعويض الياء عنه. قوله: (بريهيم وسميعيل) بحذف زائدهما.

قوله: (براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهي بالياء فحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ثم أجازه ثعلب براه إن كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضي ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه إجازة سماع أيضاً قياساً على سميع وإن كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالأمر ظاهر. قوله: (كما يقال في تصغيره) أي تصغير ترخيم. قوله: (والوجه أن يجمعا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه. قوله: (جاء بأم الربيق) بضم الراء وفتح الموحدة أي بالداهية وانظر ما مرجع الضمير في جاء ولعله الرجل ويكون من إقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها إخباره برؤيتها أو الله تعالى أو تكون الإضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل الخ لكن يمنع الأول والأخير قول القاموس رأى رجل الغول على جمل أورق فقال جاءنا بأم الربيق على أريق اهـ فتدبر. قوله: (أورق) هو من الإبل ما في لونه بياض إلى سواد وهو أطيب الإبل لحما لا عملا وسيرا. قاموس. قوله: (في خفندد) بخاء معجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد إلا أن أوله ضاد معجمة. قوله: (الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام. قوله: (ثلاثي) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما

سعيد بتشديد الياء وزيينب واختص ثلاثي المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله.

(6/55)

قوله: (بدل لام الكلمة) هي الواو المنقلبة همزة في سماء لأن أصله سماو ولأنه من سما يسمو فقول شيخنا والبعض أصله سماي سهو ومثل سماء كساء. قوله: (فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين) هي الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الألف قاله الشارح على التوضيح. قوله: (على القياس) وهو حذف إحدى اليآت الثلاث عند اجتماعها في الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهييم وحي على حيي. قوله: (ذا لبس) أي متبادرا منه خلاف المراد. قوله: (بضع وعشر) أي وست وسبع وتسع. قوله: (وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة أبعرة إلى عشرة وقيل غير ذلك. قوله: (وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلاً كذا في القاموس وغيره والمراد هنا الأول لأن شول كركع رباعي والكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب إلا الثاني وهو خلط.

(6/56)

قوله: (وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع في اللبس بمصغر حربة الحديد اهـ سم أي فيكون من النوع الأول. قوله: (وفرس) قال في القاموس الفرس للذكر والأنثى وهي فرسة اهـ فعلم إن الفرس يقع على الذكر والأنثى وحينئذ يحتاج المثال إلى التقييد بالواقع على الأنثى. قوله: (للحديد) احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فإنه مذكر وجمع درع الحديد أدراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدراع كذا في القاموس. قوله: (وعرس) قال في القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الأسد ثم قال وبالضم وبضمتين طعام الوليمة ثم قال والنكاح اهـ فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما نظر فتدبر. قوله: (وعرب) بفتحتين وبضم فسكون خلاف العجم. قوله: (ونصف) بفتحتين كما في القاموس والتصريح وقال الفارضي بفتح النون وكسر الصاد المهملة. قوله: (ويونس يجيزه) أي اعتبار الأصل كما يجيز اعتبار الحال. قوله: (واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الأنباري ويونس.

(6/57)

قوله: (إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت الخ) مثله ما إذا لم تسم بهما أصلا كما في الدماميني وإنما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر.
قوله: (في وراء وأمام وقدام الخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن في الفارضي عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة إلا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أما ما شاذاً من وجهين كونه مذكراً وكونه رباعياً ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفي الفارضي أيضاً عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لأن المراد بتصغير الظروف القرب وعند في غاية القرب فلا فائدة في تصغيرها قال وكذا لا تصغر غد حملاً على نقيضه وهو أمس لأن أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اهـ ومن أول الباب زيادة بيان. قوله: (وريئة) بتشديد الياء قبل الهمزة. قوله: (وقد يديمة) بوزن فعيعيلة. قوله: (حبيرة) بتشديد الياء. قوله: (باقلاء) بتخفيف اللام إذا مدت كما هو الفرض قال في القاموس الباقلي وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اهـ. قوله: (وبرناسا) هم الناس كما مر في التأنيث.

قوله: (مع الفروع) حال من الذي والتي وذا أي مع بعض الفروع. قوله: (بكونها توصف ويوصف بها) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فارضى. قوله: (خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقي ثالث في ذيا وتيا وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد في زيادة ثالثة يعني في غير ما ذكرو من المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا في الأسماء المتمكنة. قوله: (فترك أولها) كاللام المتحركة في الذي والتي على ما كان عليه من الفتح كما في الذي والتي وذا وتا وضمت لام اللذيا واللتيا في لغية كما في التسهيل أو الضم كما في أولى وأولاء. قوله: (وعوض من ضمه) أي المجتلب للتصغير فلا يرد أن أوليا وأولياء زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والألف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية فتدبر وهذا التعويض في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فخفف فيه.

قوله: (ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقي ثالث في اللذين واللتين والذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الأصل المحذوف من مكبراتها إليها ولا يضر حذفه ثانياً من الأربع الأخيرة لأنه لعلة تصريفية وهي توالي ياآت ثلاث كما سيأتي في الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل. قوله: (وفي تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذي الخ رجوع الضمير للذي

والتي وحينئذ يكون في كلامه تقدير مضاف أي في تثنية مصغرهما وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع الذي الخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم في محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعاً حقيقة على الأصح من اشتراط الإعراب في المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للإثنين والجماعة بقي شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغيراً للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجار بردي يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر.

(6/60)

قوله: (في جمع الذي اللذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر زكريا. قوله: (كالمقصور) أي في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين. قوله: (ومنشأ الخلاف من التثنية) أي الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها قال في التصريح والذال على القولين مفتوحة. قوله: (حذفت ألف اللذيا في التثنية) أي ولم تقلب ياء وقوله تخفيفاً أي فهي غير معتبرة. قوله: (وفرقا بين المتمكن) أي الذي تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى. قوله: (لالتقاء الساكنين) أي فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا في الجمع عنده فتبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للأخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء في التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك في كون حذف الألف لالتقاء الساكنين فتأمل. قوله: (جمع اللتيا) بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع. قوله: (واللويتا) بقلب ألف اللاتي واواً وفتحها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وإنما حذفت الياء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر بزيادة الألف في آخره سوء ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده سم.

(6/61)

قوله: (واللويا) بقلب ألف اللائي واواً وفتحها لأجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويتا لكن في الفارضي أن المحذوف من هذه الهمزة. قوله: (واللويون) أي مطلقاً أو في حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة في الياء المبدلة من همزة اللائين قال عبد القادر ورأيت في نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويئون بإثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة. قوله: (في اللائي واللائين) نشر على ترتيب اللف. قوله: (فتجوز في جعله تصغير اللاتي) لأن اللتيات بمعنى تصغير اللاتي وهو اللويتا.c قوله: (أولياء الخ) ضمة أوليا بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة المجتلبة للتصغير بل هي

الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح. قوله: (من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولام البعد. قوله: (بثلاث ياآت الخ) تقريره إنما يأتي على أن ذا ثلاثي وأن أصله ذيي بياءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الأصلي وهو الألف كما لا يخفى ولا على قول السيرافي إنه وضع على أصلين كما لأن الثنائي وإن كان يكمل على التصغير كما تقدم إلا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذييا ولا على القول بأن أصله ذوو لأن أصل ذيا عليه ذويوا فحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ولا على القول بأن أصله ذوي لأن أصل ذيا عليه ذويا فحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لامه لإن المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور. قوله: (فاستثقل توالى ثلاث ياآت) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حي علي حيي مع أن فيه تواليها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالي بخلاف المتمكن. قوله: (من ثلاثة

أوجه) بقي رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضي أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازني وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزي. قوله: (لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال الأمر في ذلك على السماع غزي. قوله: (يوهم أن تى صغر) إنما عبر بالإيهام لاحتمال أن معنى قوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير. قوله: (غيرتا) علل في التوضيح عدم تصغير ذي بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغير تي بالاستغناء عنه بتصغير تا.

قوله: (إلا أربعة) زاد في الهمع المنادي وأوّه فيقال أويه كما قالوا رويد زيداً. قوله: (والمركب المزجي) ولو عدديا. قوله: (في لغة من بناهما) أي بعلبك وسيبويه. قوله: (وبعيلبك وسيبيويه) أي بتصغير صدرهما كما تقدم. قوله: (يصغر اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء إن كان للآدميين وإن جاز تأنيثه بخلاف ذود وابل فيقال ذويد وأبيلة قاله الجوهري وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الأخفش فيرد إلى مفرده ويصغر ثم يجمع فيقال رويكبون كذا في الفارضي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في تمر تمير كما في الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله. قوله: (فتنافيا) قد يقال لا تنافي لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك. قوله: (إنه تصغير أصلان) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العشي. قوله: (لأن فعلان)

أي بالضم وفعلان أي بالكسر يعني الجمعين بقرينة التمثيل الآتي فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان. قوله: (وخشمان) في القاموس في فصل الخاء المعجمة من باب الميم والخشام كغراب الأسد والعظيم من الأنوف والجبال اهـ فلعل الخشمان في عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان.

(6/64)

قوله: (وإنما أصيلان الخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس. قوله: (كما وردت جموع الخ) أي كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل. قوله: (رده إلى واحده) فلو كان واحد القياس مهملا فإن لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلاً لا قياسي ولا غيره رد إلى واحده القياسي المهمل فيقال في جاء اخوتك شماطيط جاؤوا شميطيطين وفي جاءت جواريك شماطيط جاءت شميطيطات وإن كان له واحد مستعمل رد إليه لا إلى المهمل القياسي خلافاً لأبي زيد فيقال في ملامح ومذاكير لميحات وذكيرات ردا إلى لمحة وذكر لا إلى ملحمة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك وكأن أبا زيد لما لم ينطق له لواحد قياسي جعل الواحد الذي ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اهـ همع ببعض اختصار ومفاد القاموس أن شماطيط له واحد قياسي مستعمل حيث قال والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اهـ واللائق التمثيل بعبابيد أو عباديد ففي القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه.

(6/65)

قوله: (ثم جمعه بالواو والنون) إن كان لمذكر عاقل لأنه حينئذ في معنى الصفة وإن كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارضي وهذا العمل لا يكون إلا في نحو سكارى وهو جمع كثرة لأن مفرده لا يجمع بواو ونون على المشهور اهـ ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافي أن سكارى جمع سكرى يرد إلى مفرده ويصغر ويجمع بالألف والتاء فيقال سكيريات كما في الهمع. قوله: (غليمون) بتشديد الياء. قوله: (جاز أن يرد إليه مصغراً) كما جاز أن يرد إلى المفرد. قوله: (فتية) بتشديد الياء. قوله: (ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسألة مستقلة. قوله: (يرده ذا علامة) أي لكن حذفت لأجل علامة الجمع. قوله: (لزم المحذور المذكور) أي الجمع بين العوض وهو الإعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهي وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت. قوله: (قال في تصغيره سنين) أي على وزن فعيعل. قوله: (ويجوز سنين) أي على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين. قوله: (أن أصله)

أي الثاني أما أصله الأول فسنيو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإلى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو.

(6/66)

قوله: (لحذف الياء الزائدة) أي لتوالي ثلاث ياآت. قوله: (وكذا إذا صغر سنينا الخ) أي فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الأصل كما أشار إليه الشارح ولاجتماع ثلاث ياآت بالقوة لأن بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سني لكراهة توالي ثلاث ياآت وهذه العلة لا تتأتى في تصغير سنين لأنها لو ثبتت فيه لاجتمع ياآن فقط. قوله: (فعامل الكلمة) وهي سنين وقوله بما كان أي بحذف الياء الزائدة الذي كان وقوله لو لم تكن بدلاً أي لو لم تكن النون بدلا عن الياء الأخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الأخيرة بأن بقيت ياؤها الأخيرة ولم تبدل نونا وفي بعض النسخ لو لم يكن بدل أي لو لم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد ابدال يائها الأخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الإبدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها وإن كان آخر مصغر سني قبل الإبدال ياء ومصغرها بعده نونا. قوله: (فلا يقال الخ) أي لأن العلم ينظر فيه إلى حالته الراهنة لا إلى ما نقل عنه.
قوله: (قال سنيهون) أي في الرفع وسنيهين أي في النصب والجرّ.
تتمة: قد تبدل ياء التصغير ألفاً تخفيفاً إذا وليها حرف مشدد سمح في دويبة وشويبة تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره.

(6/67)

{ النسب }

هو كما يؤخذ من الشافية إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد عنها قال يس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديرياً ولا الواو لثقلها وشددت الياء ليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تلتبس بياء المتكلم ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين. قوله: (باب الإضافة) أي اللغوية قال الفراضي واعلم أن هذه الياء حرف عليه الإعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه في محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمي تيم عدى بجرّ تيم فقالوا إنه بدل من ياء النسب. وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله وإن كان مثل هذا قليلاً كما سبق في الإضافة اهـ والظاهر أن الإضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف وأن ظهور إعراب المضاف على قولهم على المضاف إليه لكون هذا المضاف إليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف.

(6/68)

قوله: (بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق. قوله: (آخر المنسوب) صوابه المنسوب إليه. قوله: (اسماً لما لم يكن له) وهو المنسوب كان قبل ذلك اسماً للمنسوب إليه. قوله: (زادوا للنسب) أورد عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسى للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قوادح التعريف إنما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره.
والغزي بأن النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي. قوله: (أو نحو ذلك) كحرفة. قوله: (التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسي في كونها مشددة آخراً منقولا إليها الإعراب فقط صوناً لكلامه عن التكرار. قوله: (لأن المشبه به غير المشبه) ناقش سم في هذا التعليل بأن المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسي ليست للنسب وإن كان الواقع أنها ليست للنسب.

قوله: (وقد ينضم الخ) لأن التغيير يأنس بالتغيير. همع. قوله: (أو أكثر) أي من تغيير واحد كما في خلفي نسبة إلى خليفة فإن فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة. قوله: (ومثله مما حواه حذف) قال ابن هشام فإن قلت من قال في يمني يمان إذا نسب إليه هل يقول يمنى ويحذف الألف كما يحذف الياء لأن الألف مع الياء بمنزلة الياءين قلت لا نص على ذلك ولك أن تقول إنما حذفوا الياء كراهة توالي ياآت وهذا المعنى مفقود في مسألة يمان فإن قلت ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجواز قلت الثقل في اجتماع الياآت لا في وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق. سيوطي باختصار. قوله: (كل ياء تماثلها الخ) سواء كانت للنسب كشافعي أو لغيره كمرمي وكرسي وقمري وسيأتي ما إذا بعد حرف واحد في قوله:

ونحو حي فتح ثانيه يجب وما إذا كانت بعد حرفين في قوله:
وألحقوا معل لام عريا الخ سم. قوله: (مرمى) أي على الأفصح وسيأتي مقابله في قوله:
وقيل في المرمى مرموى قوله: (يقدر حذف الأولى الخ) فيه أن حذف الأولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر. قوله: (لئلا يجعمع أربع ياآت) فيه أن اجتماع أربع ياآت أولاها وثالثها ساكنان جائز بل وارد كما في محيي وأميي على ما سيأتي في شرح قوله كذاك يا المنقوص الخ فتدبر. قوله: (إذا سمي به) قيد بالتسمية لأن جمع التكسير إذا لم يكن علماً ولا جارياً مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفرده ثم ينسب إليه وقيد في التوضيح التسمية بكونها لمذكر احترازاً عما إذا سمي بها امرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع كذا في التصريح. قوله: (مصروفا) لفقد

مفاعيل لأن ياء النسب في تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح. قوله: (غير مصروف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصريح. قوله: (لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدي إلى وقوع تاء التأنيث حشوا. قوله: (في نسبة امرأة إلى مكة) لأنه كان يقال مكتية. قوله: (فلحن) أي من وجوه في ذاتي لأن القياس قلب ألفه واواً ورد لامه وقلبها واواً وحذف التاء ومن وجهين في خليفتي لأن القياس حذف الياء والتاء. قوله: (المقصورة) وأما الممدودة فستأتي في قوله:

وهمز ذي مد ينال في النسب الخ. قوله: (وفي قبعثري الخ) ظاهره أن ألف قبعثري للتأنيث والذي في القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد والألف ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسم ثالث اهـ وفي كلام غير واحد كالشارح فيما يأتي قريباً أنها للتكسير. قوله: (جمزى) بفتح الجيم والميم والزاي أي سريع. قوله: (أي تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع إلى قوله ذاثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى. قوله: (فقلبها واواً) تشبيها بألف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها كذا في التصريح. قوله: (ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله الآني وللأصلي قلب يعتمي كالتصريح في أن الأجود فيها الحذف لأن هذا بيان لمخالفة الأصلي لها وإلا لم يحتج إليه اهـ ورده الإسقاطي بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء. قوله: (بل الحذف هو المختار) لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل تصريح.

قوله: (لشبهها) أي في كونها رابعة ثاني كلمتيها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وإن لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثاني. قوله: (الملحق) بكسر الحاء أي الملحق كلمته بكلمة أخرى. قوله: (نحو ذفرى) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة. قوله: (ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشيء أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أي المقتر على نفسه وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يميته ويذهبه بلا نفع. قوله: (إلا في حرف) كما الحرفية أو شبهه كما الإسمية. قوله: (لأنه مقتضى قوله مالها) أي في الواقع وقد ثبت لألف التأنيث في الواقع رجحان الحذف وإن لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وإن تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك. قوله: (لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء في الضعف. قوله: (في الزيادة) أي وحذف الزائد خير من حذف الأصلي. قوله: (وحكى) أي أبو زيد وقوله أرطاوي لعله رفعه حكاية لرفعه في تركيب سمع هو كذلك فيه. قوله: (والألف الجائز) بالجيم أي المجاوز وضبطه الشاطبي بالحاء المهملة أي الحائز إليه أربعة أحرف بأن كان هو خامساً أو سادساً أو سابعاً.

قوله: (أو للتأنيث) لا حاجة إلى إدخال ألف التأنيث في قوله والألف الجائز الخ لدخولها في قوله قبل ذلك: وتا.

(6/72)

تأنيث أو مدته لاتثبتا قوله: (نحو حبركي) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد. وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين وألفه للإلحاق بسفرجل. قوله: (وقبعثري) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للإلحاق إذا ليس لهم اسم سداسي مجرد يلحق هو به إذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتي كذا في الفارضي وبحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسي المزيد كإلحاق اقعنس باحر نجم. قوله: (فتقول فيها مصطفى) قال المرادي قد ظهر أن قولهم مصطفوي خطأ سم. قوله: (نحو معلي) استشكله سم بأن معلي ليس ثانيه ساكنا ومسألة ملهي مقيدة بسكون الثاني فكيف يلحق نحو معلي بملهى. قوله: (وشهبته أن كونها الخ) كذا بخطه وفي بعض النسخ وهو ضعيف لأن كونها الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف.e قوله: (وسيأتي بيان الخ) أي في قوله وحتم قلب ثالث يعن.

(6/73)

قوله: (محيي) هو داخل في عبارة المصنف من حيث حذف خامسه غاية الأمر أن فيه عملا آخر سم. قوله: (لاجتماع ثلاث ياآت) لأن الأصل محيي أعلّ إعلال قاض سم أي فاجتماعها بحسب الأصل. قوله: (تشبه ياء زائدة) أي في الصورة اللفظية. قوله: (فتلي) أي بعد حذف الياء الأولى. قوله: (فتقلب ألفاً) فتصير محاي. قوله: (ساكنة) حال من الضمير المستكنّ في الظرف الخبر. قوله: (فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هي والتنوين قال وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتأمل اهـ قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيتجه ما ذكر اهـ وفيه أن ياء النسب مانعه كالتنوين من عود الياء فكان ينبغي للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التي هي لام الكلمة عند دخول ياء النسب لأن أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وإن زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها. فإن قلت قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب إليهما بدليل قلب الألف واواً والياء ألفا ثم واواً مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح قلت لم يعيد وهما حقيقة وإما لحظوهما لأجل مجيء الواو المتحركة فهي المجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة في محوى إلى لحظ الياء الأخيرة هذا ما ظهر لي هنا فتأمل.

(6/74)

قوله: (وتنقلب الألف واواً) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لئلا يجتمع الكسر والياآت كما سينبه عليه الشارح في شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن. قوله: (قال الجرمي وهذا أجود) أي لعدم توالي الياآت. قوله: (كما تقول أموي) بضم الهمزة نسبة إلى أمية قبيلة من قريش وشذ أموي بفتح الهمزة اهـ شرح الشافية. قوله: (كما تقول أمي) قال المرادي في تنظيره به نظر لأن أمييا شاذ وأما محيي فهو وجه قوي اهـ وقد يقال التنظير به إنما هو في مجرد الهيئة واجتماع أربع ياآت. قوله: (قال المبرد وهو أجود) قال لأني لا أجمع حذفا بعد حذف على كلمة واحدة. قوله: (لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين. قوله: (فيجتمع أربع ياآت الخ) أي اجتماعا جائزاً فقوله لسكون الأولى الخ تعليل لمحذوف أي وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ. قوله: (حانية) وهي فاعلة من حنوت إذا عطفت كأنه جعل البقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما تحنو الأم على بنيها نقله شيخنا عن الشارح. قوله: (يعن) أي يعرض والجملة نعت ثالث.

قوله: (سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقي ما إذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنا ما قبلها كظبي وظبية فمذهب سيبويه النسب إليه على حاله بلا قلب فيقال ظبي ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتنقلب هي ألفاً ثم تقلب الألف واواً فيقال ظبوي واحتجا بقول بعض العرب قروي بفتح الراء نسبة إلى قرية كذا في الفارضي وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما إذا كان الثاني ساكنا كظبي لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذي في الهمع أن نحو ظبي وغزو لا يغير اتفاقا وأن الخلاف في المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فمذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير أيضاً بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور في الواوي ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقلبها واواً في اليائي وفتح ما قبل الواو في الواويّ ووافقهما ابن عصفور في اليائي وأن في نحو غاية مما ثالثه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وإبدال الياء همزة وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واواً وأوسطها أجودها وأن في نحو سقاية وحولايا وجهين إبدال الياء همزة لأن التاء والألف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الإبدال وإبدال هذه الهمزة واواً نحو سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة.

قوله: (نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثالا للمنقوص وإن كان رسمه بالياء في كثير من النسخ يأبى ذلك. قوله: (وأول ذا القلب) أي صاحب القلب أي الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا إشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان. قوله: (إذا قلبت واواً) أي بعد ردها إن كانت محذوفة وقلبها ألفاً مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما في الشجي والجائز كما في القاضي فتقول الشجوي والقاضوي بفتح ما قبل الواو كما صرح به

الفارضي. قوله: (والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أي لأجله أي وكلام المصنف غير واف بذلك لأنه إنما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه وإن كان ظاهر قول الشارح أي أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وإنما قلنا ظاهر لإمكان حمل قوله إذا قلبت واواً على معنى إذا أريد قلبها واواً أعم من أن تقلب بالفعل أو لا هذا ولو أبقي القلب على معناه المصدري نعتاً أو بدلا أو بيانا من ذا الإشارية لأفاد سبق الفتح على نفس القلب لأن المفعول الأول فاعل في المعنى فيكون كلامه صريحاً في أن القلب ولى الفتح هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تعلم ما في كلام شيخنا والبعض. قوله: (شج) بالشين المعجمة أي حزين.

(6/77)

قوله: (فتحت عينه) تخفيفاً وتوصلاً إلى القلب سم. قوله: (وجب فتح عينه) خالف في وجوبه طاهر القزويني فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله في الهمع. قوله: (كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أل في الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما في نمري وثلاث كما في إبلي ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام لئلا تستولي الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو علبط وإنما جاز الوجهان في تغلب على ما ذكروا لأن الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الأول هو بمنزلة علبط وعلى الثاني هو بمنزلة نمر اهـ وهذا سالم مما مر. قوله: (إلى الصعق) هو في الأصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعاً للعين قبل النسب كما في الفارضي ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما في الشرح وحينئذ فالمنسوب إليه الصعق بكسر الصاد والعين.

(6/78)

قوله: (ثم استصحبوا ذلك) أي كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الإشارة راجعاً إلى كسر الفاء فقط لأن مجرده ليس بشاذ. قوله: (جحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة. قوله: (جندل) أي بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة قاله في القاموس وسيأتي للشارح في التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان. قوله: (وفي القياس عليه) أي على الفتح قال الفارضي فتقول أي على القول بقياسيته في النسب إلى مغرب مغربي بفتح الراء. قوله: (واختير في استعمالهم مرمي) وقال بعضهم مرموي أحسن من جهة أمن اللبس. قوله: (هذه المسألة تقدمت الخ) قال سم فيه مساهلة اهـ ووجهها أن الذي تقدم في قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال في النسبة إلى مرمي مرمي بحذف ياءيه معاً وأما أنه يقال مرمومى وأن المختار مرمي فلا. قوله: (بل يحذف الزائدة

منهما) وهي الأولى لا نقلاً بها عن واو مفعول.
قوله: (وشذ في مرمى مرموي) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافي ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مرموي وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمي من اطراد مرموي مع مرجوحيته فلعل في المسألة خلافاً فتأمل. قوله: (ويعامل معاملة المقصور الثلاثي) أي من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم واو لأجل ياء النسب. قوله: (حيوي) ولم يقلب حرف العلة الأوّل في حيوي وطووي ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أو لأن حركته عارضة ولا الثاني لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب. قوله: (رددته إلى أصله) أي زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفا فواواً. قوله: (وارددە) أي الثاني. قوله: (فسيأتي حكمها) أي في قوله.

وألحقوا معلّ لام عريا قوله: (فقد تقدم حكمها) أي في قوله ومثله مما حواه احذف سم. قوله: (وعلم التثنية) أي علامته احذف للنسب أي لأجله لأن المثنى والجمع قبل التسمية بهما إنما ينسب لمفردهما كما في التوضيح قال الفارضي فإن خفيف لبس جيء بقرينة اهـ فأما إذا كان المخوف الإجمال فلا تجب القرينة. قوله: (في جمع تصحيح) أي لمذكر أو مؤنث كما سيأتي في الشرح. قوله: (مسلمى) أي هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض من جعله خبير مبتدأ محذوف أي هذا مسلمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله في جملة وقع فيها مرفوعا. قوله: (إلى تمرات) بالفوقية وقوله تمري بالإسكان أي للميم لأنه الموجود في المفرد المردود إليه الجمع عند النسب إليه. قوله: (على لغة الحكاية) أي لغة اعرابه بعد التسمية كإعرابه قبلها. قوله: (كذلك) أي كالمثنى والجمع غير المسمى بهما في حذف العلامة والرد إلى المفرد ثم لحاق ياء النسب. قوله: (مجرى حمدان) أي في لزوم الألف والمنع من الصرف لزيادة الألف والنون وفي الفارضي أن منهم من يجريه مجرى سرحان في لزوم الألف والصرف وأن النسب إليه على هذا الوجه بثبوت الألف والنون ويمكن إدراجه في قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه في لزوم الألف وجعل الإعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أو لا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الألف والنون. قوله: (مجرى هرون) أي في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة.

قوله: (أو مجرى عربون) أي في لزوم الواو والصرف. قوله: (أو ألزمه الواو وفتح النون) أي فيكون معربا عنده بحركات مقدّرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لأنه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتحة على الواو. قوله: (ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ

يتكلم على جمع الإناث السالم المسمى به. قوله: (نزل تاءه الخ) هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وإن كان كذلك في حذف الألف والتاء إلا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم في كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتي يعني وأما من أعربه إعراب أصله الذي هو جمع المؤنث السالم فيحذف الألف والتاء أيضاً لكن لا لأجل التنزيل المذكور بل لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمري بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشراح سابقا وحكم ما سمى به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر. قوله: (وأما نحو ضخمات) أي مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هندي وهندوي كذا في الفارضي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور.

(6/81)

قوله: (ففي ألفه القلب) أي مع الفصل بالألف وبدونه فتقول ضخماوي وضخموي كما في حبلي. قوله: (والحذف) قال الفارضي وهو المختار. قوله: (وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات) أي مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا في لغة من منع صرفه وإن وجب حذف الألف والتاء في نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضاً كما فهم من قوله سابقاً وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اهـ فتقول على اللغتين مسلمي وسرادقيّ لأنك على اللغة الأولى تحذف التاء وتجري مسلماً وسرادقاً مجرى قرقري ومستقصي في حذف الألف وعلى الثانية تحذف الألف والتاء لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا في الفارضي فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانية متحرّك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعداً في وجوب حذف الألف والتاء وإن أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه.

(6/82)

قوله: (اثنى وثنوي) أي بالرد إلى المفرد المقدّر لكن الأوّل نسب إليه على لفظه بإبقاء همزة الوصل وعدم ردّ اللام لأن همزة الوصل عوض عنها والثاني نسب إليه على أصله لأن أصل اثن المقدر ثنو يؤخذ ما قررناه من قول الشارح في شرح قول المصنف واجبر برد اللام الخ ما نصه إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم واست بنوي وسموى وستهى على الأوّل وابني واسمي واستي على الثاني اهـ فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من أنه إذا سمي باثنان قيل اثني اعتبارا بلفظه وإذا لم يسم به قيل

ثنوي ردا إلى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثني أو ثنوي إنما هو في النسب إلى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من إجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثناني بلزوم الألف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما.

(6/83)

قوله: (وإلى عشرين عشري) أي سواء كان المنسوب إليه الذي هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به لكن على لغة حكاية ما قبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الأوجه المتقدّمة في المسمى بالجمع الحقيقي فيقال عشريني بلزوم الياء والنون عند من يجري المسمى به غسلين وعشروني بلزوم الواو والنون عند من يجريه مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وفتح النون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحاً حكمهما. قوله: (والى أولات أولى) قد يقال هلا قيل أولوي لأن الألف إما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والأصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واواً عند النسب إليه وتحذف الألف والتاء المزيدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لا فرق في ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لأنك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الألف إجراء لها مجرى ألف جمزي كما سبق في الجمع أو منقلبة عن اللام والأصل ألية كما قيل أيضاً بل رجح على الأوّل لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقي والمقرّر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واواً عند النسب وتحذف التاء لا فرق في ذلك على هذا الوجه أيضاً بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لأنه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الأوّل جواز أولى أيضاً لجواز عدم رد اللام التي لم ترد في تثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الأوّل أنها لم ترد في تثنية أو جمع هكذا ينبغي تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشي للإيراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه وا الموفق.

(6/84)

قوله: (إذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصله بالحرف الأخير. قوله: (حذفت المكسورة) وهي الياء الثانية. قوله: (في طيب الخ) مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما في طيب أو منقلبة عن أصل كما في ميت. قوله: (كراهة اجتماع الياءات والكسرة) أل للجنس إذ فيه كسرتان وعبارة الفارضي لاجتماع كسرتين وأربع ياآت. قوله: (فإن كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور فيه لف ونشر مشوش.j قوله: (نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من

أغليت المرأة ولدها أرضعته وهي تؤتى أو وهي حامل وفي القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافي القصيدة فيكون عدم إعلاله كمقيم ومبين سماعياً.

(6/85)

قوله: (نحو هبيخ) هو الغلام الممتلىء شحماً وقيل الغلام الناعم. قوله: (نحو مهييم) لا يقال اجتمع ثلاث ياآت ولم تحذف إحداها فيخالف ما تقدم لأنا نقول إذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما سم. قوله: (تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائما تصريح. قوله: (من هام إذا عطش) أو من هام على وجهه إذا ذهب من شدة العشق تصريح. قوله: (دخل في إطلاق الناظم) أي نحو طيب حيث لم يقيده بكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافي الدخول قوله ثالث لما سأذكره من أنه بيان للواقع في طيب. قوله: (وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضي ونقله عن غير واحد كابن عقيل في شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييداً بل بيان الواقع في طيب إذ الواقع أن الياء في طيب ثالثة وإن وقعت في بعض صور نحوه رابعة مثلا كغزيل وإليه يشير قول الشارح دخل في إطلاق الناظم ولو قال المصنف: ونحو ثالث لطيب حذف. لكان أوفى بالمراد. قوله: (أيم) هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما في القاموس.

(6/86)

قوله: (لم يبق ما يدل عليها) أي فيلتبس بالنسب إلى أيم بسكون الياء فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح. قوله: (ولو علل بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود في ميتى بالتخفيف نسبة إلى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب إلى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم في أيم بسكون الياء إجمالاً لا إلباساً فلا يرد على مقتضى إطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتامل. قوله: (إلى أيم) بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهمزة كباع أي صار أيما بالتشديد. قوله: (وفعلي في فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلاً من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه في نظيرهما أفعلة.

(6/87)

قوله: (حذفوا تاء التأنيث أولاً) أي لأنها لا تجامع ياء النسب. قوله: (ثم حذفوا الياء) أي فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفي وشريفي في النسب إلى حنيف

وشريف كما سيأتي ولم يعكسوا لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث في النسب فحذفت الياء تبعا لها اهـ فارضى ويقال مثل هذا في حذف ياء فعيلة بضم الفاء. فإن قلت هذا مقتض لا بقاء ياء فعيل وفعيل المعتلي اللام فلم حذفت. قلت اجتمع مع هذا المقتضي مانع وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتي فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا في نحو طويلة وجليلة. قوله: (ثم قلبوا الكسر فتحا) أي لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب. قوله: (في سليمة) يعني سليمة الأزد أما سليمة غير الأزد فيقال سلمى على القياس تصريح. قوله: (معرباً) حال من ضمير يتكلم. قوله: (يلوك لسانه) لاك الشيء في فمه علكه عيني. قوله: (فإن هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أي فيه. قوله: (وأشذ منه قولهم عبدي وجذمي) أي بضم العين والجيم في بني عبيدة وجذيمة أي بفتحها وإنما كان أشذ مما قبله قال المرادي لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له.

(6/88)

قوله: (فرقي) أي بفتح الراء وعدوي أي بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضي وعبارته إذا نسب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعداً قبلها ضمة حذفت الواو فتقول في النسب إلى مرموة وقمحدوة مرمي وقمحدي فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقي وعدوي في قروقه وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفي في حنيفة اهـ مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب إلى عدوة النسب إلى عدوّ لأن النسب إلى عدو باتفاق كما يأتي عدوي بضم الدال وتشديد الواو. قوله: (شنوءة) حي من اليمن اهـ خالد. قوله: (كسلول) في القاموس وسلول فخذ من قيس وهم بنوة مرة بن صعصعة وسلول أمهم. قوله: (ولم يسمع) أي سيبويه والجملة حالية. قوله: (في ردينة) أي في النسب إلى ردينة وهي امرأة السمهري كان يقومان الرماح. قوله: (شرطان) في التصريح إن عدم اعتلال العين يعني إذا كانت اللام صحيحة ليس شرطاً في فعيلة بالضم لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعني كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتي. قوله: (عدم التضعيف) خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة.

(6/89)

قوله: (واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول في النسب إلى طوية وحيية طووى وحيوي كما قاله الدماميني وسيأتي في الشرح. قوله: (وسيأتي التنبيه الخ) أي في قوله وتمموا الخ. قوله: (معل لام) يعنى معتلها وقوله في المثالين أي من موازنهما حال من معل لام أو من ضميره في عرياً. قوله: (في حذف الياء) أي الزائدة وقلب الأخرى واواً بدليل أمثلته الآتية سم. قوله: (وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب) ولم تقلب الواو في المنسوب هنا ألف مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها لئلا يتوالى إعلالان على

الكلمة الواحدة أو لأن الياء المشددة تكف الإعلال كما سيأتي في التصريف فارضى. قوله: (فيهما) أي في فعيل وفعيل. قوله: (وهو) أي عديي أثقل من قصيي. قوله: (قال بعضهم الخ) هو الراجح.
قوله: (يجب فيه الإثبات) قال أبو حيان وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الألف وهي الوسطى يعني تخفيفاً وإلا فإبقاؤها لا يخل ببناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير في الياء الأخيرة فبقي كسيي كأخي فإذا دخلت ياء النسبة قيل كسي ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لأنك إذا حذفت ياء التصغير لم يجز لأنها لمعنى والمعنى باق وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالي إعلالين لأنه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهي لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيل قال وما كان مثل الكساء مصغراً ثم نسب إليه فإنه لا يحذف أصلاً سيوطي.

قوله: (وأجاز بعضهم كسوى) أي بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفاً ثم قلبها واواً الخ هذا ضعيف. قوله: (فيهما) أي في فعيل وفعيل. قوله: (قويم) بقاف وقوله فقيم بقاء فقاف وقوله مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس. قوله: (فقيم كنانة) أي فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد. قوله: (ليفرقوا الخ) هذا الفرق كنظيره الآتي حكمه بعد الوقوع لا علة وإلا لم يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح. قوله: (أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول أي سوعد وبصيغة أفعل التفضل. قوله: (كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة) وظاهر أن مجردهما كذلك اهـ سم أي لأنه مما خرج بقوله معل لام.

قوله: (أي مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريباً صحيح اللام. قوله: (لزم قلب الواو ألف) فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجار بردي تصريح. قوله: (وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطي من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لأن التعليل المتقدم لا يأتي فيه لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً فلا يلزم المحذور لكن ما في الشرح هو الموافق لما في الهمع. قوله: (لنبت) كذا في النسخ ولم أجد في القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزي أو نويري اسم لنبت والذي فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر فجعل البعض قوله لنبت راجعا للثاني يحتاج لنقل صحيح.
قوله: (والطويلة حي) كذا في بعض النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة.

قوله: (فإنه يقال فيهما طووي وحيوي) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحو حي الخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفاً مع تحركه وانفتاح ما قبله. قوله: (كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الإدغام لأن الإدغام فيما ذكر ممتنع لأن وزن الأول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب. والثاني فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضاً كصفف جمع صفة. قوله: (لما ذكر) أي من اللزوم قلب الواو ألفاً بالنسبة لقولى وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصرري ولا شك في تقدم ذكر الزوم والكراهة المذكورين وإن كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج إليه. قوله: (ينال) بالبناء للمفعول أي يعطي فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أي يصيب فما مفعوله. قوله: (قلبت واوا) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجمع ثلاث ياآت مع الكسرة تصريح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال في التوضيح وذلك قليل رديء اهـ همع. قوله: (سلمت) أي من القلب لقوّتها بأصالتها. قوله: (في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المدّ المتنسك كما في المختار. قوله: (وفي الأحسن منهما ما سبق) من أن القلب أولى فيما ألفه للإلحاق كعلباوي والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كحيائي وكسائي.

(6/92)

قوله: (تتعين سلامتها) فتقول في النسب إلى قراء قرائي. قوله: (الوجهين) أي التصحيح والقلب واوا. قوله: (إذا لم تكن الهمزة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة كما في الأمثلة فإن سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفي كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف. قوله: (إذا أردت البقعة) راجع للأخيرين فقط وأما السماء فليس فيها إلا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الأخيرين في قوله وإن جعلت الخ. قوله: (كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل إذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين. قوله: (إذا نسبت إلى ماء الخ) قال ابن هشام إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائي وماوي لأن الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو في كساء واو وفي ماء هاء لأن أصله موه اهـ يس أي فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفاً على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان. قوله: (ولا أداته) بفتح الهمزة أي آلته.

(6/93)

قوله: (على القياس) أي قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين. قوله: (وانسب لصدر الخ) بقي أنهم قالوا لو سمي بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله وأنه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثاني في إعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان

النسبة إليهما ولا يبعد أن ينسب إلى الجزء الأول منهما والمركب المزجي وقالوا لو سمي بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة إليه سم باختصار. قوله: (وأجاز الجرمي الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما معا فيقال تأبطي شري كما أجازه في المزجي والعددي كذا في الهمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب إلى تأبط شراً إلا أن الأول منسوب إلى تأبط والثاني إلى شراً وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطي شري فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثاني تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب إلى تأبط شراً لا كل منهما فيكونان خبراً واحداً كما في هذا حلو حامض فليراجع اهـ ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجري في النسب إلى جزئي المزجي والعددي معا.

قوله: (كنتي) سمي الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر. قوله: (نسبة إلى كنت) أي إلى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علماً لنفسه فصح كونه من أفراد ما سمي به من جملة كما هو موضوع المسألة. قوله: (والقياس كوني) بضم الكاف المنقول إليها من الواو بعد نقل الفعل عند إرادة إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان أصالة إلى فعل بالضم وإنما كان القياس كونيا برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مر النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها. قوله: (مزجا) أي تركيب مزج أو حال كون ما ركب ممزوجا. قوله: (فتقول بعلي) وتقول في معدي كرب معدي ومعدوى لأنه كقاض وينبغي أن يكون الراجح هنا الحذف كما هناك زكريا.
قوله: (وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الآتي وهذان الوجهان شاذان الخ بأن الوجهين الأولين من الأربعة مختلف في شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما أيضاً وإن ادعى ذلك شيخنا والبعض. قوله: (رامية هرمزية) نسبة إلى رام هرمز بلدة بنواحي خورستان. قوله: (حكم لولا وحيثما) أي ونحوهما كلوما وأينما وقوله في النسب إليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الأحسن تقديمه على قوله حكم المركب الإسنادي. قوله: (بالتخفيف) أي تخفيف الواو ولا ينافي هذا قوله الآتي وضاعف الثاني من ثنائي لأن المراد بالثنائي فيه الثنائي وضعاً كما صرح به الشارح ثم والمنسوب إليه هنا رباعي وضعاً وصيرورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب. قوله: (وحكم نحو خمسة عشر) أي مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازي وفي الفارضي ما يقتضي الإطلاق وقوله حكم المركب المزجي أي حكم بقية أفراد المركب المزجي فوافق ما في المرادي من أن العددي من المزجي. قوله: (فتقول خمسي) أي وإن ألبس بالنسبة إلى خمسة وخمس لأنهم لا يراعون الإلباس في هذا الباب كما ستعرفه.

قوله: (وانسب لثان الخ) شروع في النسب إلى المركب الإضافية وعبارة التسهيل مع شرحه للدماميي ويحذف لها صدر المضاف أن تعرف بالثاني تحقيقاً كابن الزبير وإن عمر فتقول زبيري وعمري أو تقديرا كأبي بكر وأبي حفص حيث لا بكر ولا حفص وإلا فهما من القسم الأول فتقول بكري وحفصي وإلا يتعرف بالثاني لا تحقيقاً ولا تقديرا فعجزه أي فيحذف لها عجزه وينسب إلى صدره وذلك مثل امرىء القيس فتقول امرئي ومرئي لأنه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له إضافة قبل استعماله علماً وقد يحذف صدره خوف اللبس أي لأجل خوف اللبس كالنسبة إلى عبد القيس وعبد الأشهل وعبد مناف فإنهم قالوا في ذلك قيسي وأشهلي ومنافي ومراد المصنف بالمضاف ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام زيد مما ليس علماً فإنه ينسب فيه إلى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف إذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب إليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح اهـ يعني المرادي.

قوله: (أواب) بنقل حركة همزة أب إلى الواو أي أوأم قال السيوطي في البهجة وهل يلحق بما ذكر المبدوء ببنت إذا قلنا انه كنية أو لا لم أر من ذكره اهـ ثم رأيته بخط بعض الأفاضل عن تصريح الشاطبي فيقال في النسب إلى بنت غيلان غيلاني. قوله: (أو ماله) أي أو مبدوءة بما ثبت له التعريف بالثاني قبل العلمية بالغلبة. قوله: (هذا الأخير من عطف العام على الخاص) أي لشموله الابن والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالإضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص إسقاط هذا الكلام هنا كما في كثير من النسخ ولعل ذكره في نسخ أخرى مجاراة لما مشى عليه ابن الناظم بقي أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص إنما يكون بالواو.l

---

قوله: (الأول أن تكون الإضافة كنية) أي والمصنف ذكر هذا بقوله أو أب وقوله والثاني أن يكون الأول الخ أي والمصنف ذكر هذا بقوله إضافة مبدوءة بابن وبقوله أو ماله الخ فالمراد منهما واحد على ما قاله شيخنا وسيأتي ما فيه وفي كلامه مسامحة إذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الإضافي لا الإضافة ولا الأول وحده. قوله: (لأن عبارته توهم الخ) ولأنها ليست صريحة في المراد بالإضافة المبدوءة بالابن أو الأب كهذا البيت. قوله: (قسم برأسه) أي مغاير للكنية والعلم الغلبي المبدوء بابن لأن العطف خصوصا بأو يقتضي المغايرة. قوله: (فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بأن يكون عاماً يشمل نحو غلام زيد والإضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون مباينا مرادا منه جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسماً برأسه صادق بأن يكون عاماً يشمل نحو غلام زيد والإضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون مبايناً مراداً منه جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مراداً

منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذٍ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسماً برأسه لا يخلو من نظر.

(6/97)

قوله: (وليس كذلك) أي ليس قسماً برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبي المبدوء بابن الذي ذكره المصنف بقوله إضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علماً بالغلبة وإن كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله إضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتي ما فيه. قوله: (قال في شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لأن مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل. قوله: (وكان معرفا صدره بعجزه) يعني قبل صيرورته علماً أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية. قوله: (وعلى هذا) أي زيادة ابن الناظم في المثل غلام زيد وليس المراد على ما في شرح الكافية وإن مشى عليه شيخنا والبعض. قوله: (لأنهم يعنون بالمضاف هنا) أي في المركب الإضافي الذي ينسب إلى عجزه وقوله ما كان علماً أي كنية وقوله أو غالباً أي علماً بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله التعريف بالثاني وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحدا كذا قال شيخنا والأولى أن يراد بالإضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لغايره المعطوف أعني المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها الغلم الغلبي المبدوء بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر.

(6/98)

قوله: (بلى يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد) أي بحسب الحال. قوله: (فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني) أي بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثاني قبل العلمية كما مر وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لأن المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل. قوله: (نحو عبد القيس الخ) قضية صنيعه أن النسب إلى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل وعبد مناف ففيه ليس ولا يخفى فساده فإن النسب إلى الصدر في جميع ما بدىء بعبد فيه لبس فالصواب عندي إسقاط التمثيل بعبد القيس كما في كثير من النسخ ونصها كامرىء القيس فتقول امرئي ومرئي وهذا ما لم يخف الخ ولا اعتراض عليها. قوله: (مرئي) قال المصرح والفارضي بفتح الميم والراء. قوله: (ويسقط الخ) قال البعض ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فأني لم أقف عليه اهـ لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه:

ويسقط منهما المرئي لقوا كماء العنب في الدبة الحواء بضمير التثنية في منهما وضبط لقوا كغزو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء وفي كثير من النسخ إسقاطه كما قدمناه في القولة قبله. قوله: (ما لم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغي بل يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدي كما قال الشاعر:

وهم صلبوا العبدي وذلك لأنهم لم يجتنبوه في النسب إلى مصطفى ومصطفين وإلى ضارب وضاربين وإلى مسجد ومساجد وإلى زيد وزيدين وإلى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة فالقول بمراعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين وفي المقرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن الخباز ما يخالفه كذا في يس. قوله: (ولم يقولوا عبدي) أي للإلباس وفيه أن هذا إجمال لا إلباس وقد يقال القصد بالنسب إيضاح المنسوب فلا يليق الإجمال أيضاً لأن محل عدم كون الإجمال عيبا إذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه. قوله: (بناء فعلل) أي منحوتا من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أي بناء فعلل في المركب المزجي أي في النسب إليه حيث قالوا حضرمي في النسب إلى حضرموت. قوله: (ابن حجر) بحاء مهملة فجيم قال في القاموس حجر بالضم وبضمتين والد امرىء القيس وجده. قوله: (وقالوا تعبشم) أي فكما وقع النحت في النسب وقع في الفعل ومعنى تعبشم انتسب إلى عبد شمس وقوله وتقعيس كذا في النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لأنه نسبة إلى عبد القيس. قوله: (وأما عبشمس) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أي فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الإعرابي أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الأعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضاً.

قوله: (واجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد المسألة بما إذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتي وبأخ أختا الخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم. قوله: (جوازا) أي جبراً جائزاً أو ذا جواز. قوله: (في جمعي التصحيح) أي جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث. قوله: (ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به مذكوراً صريحاً والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله في جمعي الخ وعلى الأول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به محذوفاً للعلم به من قوله يرد اللام. قوله: (فسيأتي) أي في قوله وإن يكن كشية ما الفا عدم الخ وفي شرحه. قوله: (بل يجوز فيه الأمران) أي الجبر وعدمه. قوله: (وحرحي وغدوي) بفتح الراء في الأول والدال المهملة في الثاني عند سيبويه والأكثر واسكانهما عند الأخفش كما يأتي. قوله: (وثبوي) أي سواء قلنا إن لامها ياء وهو ما سيقتصر

عليه فتكون الياء قلبت ألفاً ثم الألف واوا أو لامها واوا وهو ظاهر. قوله: (ومن شفة الهاء) أي على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال إن لامها واو قال إذا رد شفوى. قوله: (ومن ثبة الياء) أي على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر.

(6/101)

قوله: (لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر) أي لإغناء ذكر التثنية عن ذكره لأن كل ما يرد فيه من غير عكس كلام أب وأخ فإنها ترد في التثنية دون الجمع إلا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للإعلال. قوله: (احترازاً) علة لقوله مقيد. قوله: (شاهي) برد اللام وهي الهاء لأن الأصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفاً ففتحت الواو لأجل التاء ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا في الفارضي ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وإنما تقلب الواو والياء ألفاً للحركة الأصلية. قوله: (وعلى أصل الأخفش) هو تسكين ما أصله السكون. قوله: (شوهي) أي بسكون الواو كما في التصريح فترد الألف إلى أصلها وهو الواو الساكنة. قوله: (ذووي) برد اللام وفتح العين والفاء لأن أصلهما الفتح كما تقدم بسطه في باب الإعراب فقلبت اللام ألفاً ونسب إليه كما نسب إلى فتى قاله الدماميني. قوله: (جاز الوجهان) فتقول يدي ويدوى سم.

(6/102)

قوله: (ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أي برد اللام بالتثنية قال الفارضي هكذا أطلقوا والوجه أن يدا ودما يلزمان الألف مطلقا في لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول في فتى فتيان اهـ. قوله: (ودميان) قال البعض بفتح الميم اتفاقا فعد الشارح دما فيما سيأتي فيما أصله السكون سبق قلم اهـ ويبطله قول التصريح ما نصه وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش وذهب المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردي وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه اهـ وكما قيل دميان قيل دموان كما في التسهيل. قوله: (وتحذف الهمزة) أي وجوباً لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض. قوله: (فتقول في ابن واسم الخ) وتقول في ابنم ابنمي وابنى وبنوي همع. قوله: (وسموي) بكسر السين وضمها وأما الميم فمفتوحة على رأي سيبويه ساكنة على رأى الأخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس.

(6/103)

قوله: (ان المجبور) أي برد اللام بقرينة الأمثلة وإن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشي تبعا للدماميني على إطلاق قوله تفتح عينه وإن كان أصله بالسكون بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن مضعفا فإن كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فإنك إذا نسبت إليها قلت ربي بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح فجبرها عند النسب إليها برد عينها لا برد لامها والكلام في المجبور برد لامه فتنبه. قوله: (ودم) صريح في أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والأخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بأن دماليس أصله السكون فافهم. قوله: (يدوى) برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفاً ثم واو كراهة اجتماع الكسرة والياآت اهـ تصريح. قوله: (ألحق) أي في ثبور الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى إلحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه في بنت كما في ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت.
قوله: (أخوي وبنوي) أي بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما.
قوله: (ولا تحذف التاء) أي لأنها وإن أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسحت في سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر إنما ينهض إذا قلنا بضرر اللبس في هذا الباب وقد أسفلنا ما فيه. قوله: (إلى هنت ومنت) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذفت لامه وعوض عنها التاء وهو ظاهر في هنت لأن أصله كالهن هنو وإما منت فأصلها من فهي ثنائية وضعاً.

قوله: (وهو لا يقول به) بل يقول في النسب إلى هنت هنوى وانظر ماذا يقول في النسب إلى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثاني الثنائي الصحيح وعدمه أن يقال مني بالتخفيف ومني بالتشديد. قوله: (في الوصل خاصة) أي وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة اهـ تصريح وظاهر سكونه على النون عند إبدال التاء هاء في الوقف بقاؤهما على السكون كما في الوصل فتأمل. قوله: (في الوقف خاصة) أي على غير اللغة الفصحى إذ اللغة الفصحى في الوقف على منت ابدال التاء هاء كما تقدم في قول المصنف وقل لمن قال أتت بنت منه أي وأما في الوصل فتذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر في الحكاية.

قوله: (كالنسب إلى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوي لأنه حركة النسب إلى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدماميني ما نصه والنسب إلى أخت ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب إلى مذكراتها فتقول في أخت أخوي وفي بنت بنوى كما تقول ذلك في النسب إلى أخ وابن وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس اهـ فضبط البعض ثنويا نسبة إلى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله إلى مذكراتها أي لكيت وذيت أيضاً مذكرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء. قوله: (فتقول ثنوي) ما ذكره من الخلاف في النسب إلى ثنتان إنما يظهر في ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة إجرائه مجرى حمدان في لزوم الألف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان في لزوم الألف والصرف فينبغي أن يقال فيه قولاً واحداً اثنتاني كما يؤخذ من النظائر السابقة. قوله: (وكلوي) مقتضى صنيعه أن هذه الواو هي لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لي توجيه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المجبور وهي في كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين وإذا فتحت مع ردّ اللام صار اللفظ كلوي بثلاث حركات قبل الألف فتكون الألف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزي وشأنها السقوط عند النسب كما مر.

(6/106)

قوله: (وهو حذف التاء) أي مع ردّ اللام المحذوفة. قوله: (وإقرار ما قبلها على سكونه) أي إن لم تقتض القواعد تحريكه كما في النسب إلى كيت وذيت كما سيبينه وقد أشار إلى هذا القيد بقوله وقياس الخ. قوله: (فتقول كيوى وذيوي) أي لأنك إذا حذفت التاء لاظهارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعني الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحي وإنما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع يآت مع الكسرة. قوله: (لما فيها من الإشعار بالتأنيث) أي وتاء التأنيث تحذف للنسب سم. قوله: (وإن لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضية وللالحاق بقفل وجذع كما في التصريح. قوله: (كتاء بنت وأخت) أي في العويضة عن اللام المحذوفة وفي الإشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتي تأنيث إلا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضين للتأنيث مع أن الألف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج إلى التاء.

(6/107)

قوله: (وعلى هذا) أي ظاهر مذهب سيبويه ينبني ما سبق من أن سيبويه يقول في النسب إلى كلتا كاوي برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه. قوله: (إلى أن التاء زائدة) أي لا عوض عن أصل هو اللام. قوله: (والمشهور في النقل الخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لأن اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء

عوض. قوله: (التي هي لام الكلمة) فأصلها كلوي وقيل كليا فأصلها ياء فارضى. قوله: (اشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا في التأنيث بالألف لأ الألف تقلب ياء في النصب والجر فارضي. قوله: (فالذي ينبغي الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوي أيضاً إلا أن يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى منع كلوى. قوله: (ولا يمتنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جواباً عما وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضاً عن سيبويه وقوله إذا قصد هذا المعنى أي العوضية.
قوله: (فرقا يذكر في موضعه) حاصل هذا الفرق الآتي أن العوض يكون في غير موضع المعوّض عنه كهمزة ابن وياء سفيريج بخلاف البدل قال شيخنا هذا وإن كان حاصل ما يأتي إلا أنه لا يناسب هنا لأن التاء في كلتا في موضع الواو وسواء قلنا انها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف إذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضاً وإن لم يحذف بل قلب إلى حرف آخر كان بدلاً.d قوله: (كلا ولائي) تمثيل للمنسوب والمنسوب إليه.

قوله: (فإن كان ثانيه حرفا صحيحا الخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ قصد اعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فإن كان الثاني حرف علة كلو وفي ولا زيد حرف من جنسه وإن لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معا للاضطرار إلى الزيادة لأن عدمها يؤدي إلى سقوط حرف العلة لا لبقائه ساكناً مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره ولم يقصد اعرابها فيهما فلا زيادة أصلا هذا ملخص ما في الرضى وشرح اللباب للسيد مع زيادة. إذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر اذ الثنائي الذي جعل علماً للفظ وقصد اعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ في النسب إليه التضعيف والثنائي الذي جعل علماً لغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ في النسب إليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارضي في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثاني المجعول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة ففي المسألة خلاف فتأمل.
قوله: (ولووي) عبارة المرادي والتوضيح والدماميني على التسهيل لوى كما يقال في النسبة إلى دو وجو دوي وجوي ووجه الإدغام اجتماع المثلين بخلاف كيوي لعدم اجتماعهما كحيوي وإنما لم يدغم طووي لأنه نسبة إلى طي وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم في قول المصنف.

(6/109)

ونحو حي فتح ثانيه يجب والاعتذار عن الشارح بأنه قصد بيان الأصل قبل الإدغام غير ناهض (قوله مثل دو) الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما في القاموس. قوله: (فقلت لاوى) لأن الهمزة إذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واواً قال في التصريح نقلاً عن ابن الخباز وأما من قال زدنا همزة من أول الأمر فيقول لائي لا غير ولا يجوز عنده لاوي إلا على قول بعضهم قراوي. قوله: (كشية) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشي نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو عوض عنها هاء التأنيث. قوله: (معتل اللام) خبر ثان ليكن بين به وجه الشبه ولو قال في اعتلال اللام لكان أوضح. قوله: (وشوي) بكسر الواو وفتح الشين. قوله: (بل يفتح العين مطلقاً) أي سواء كان أصلها السكون أو الفتح. قوله: (ويعامل اللام معاملة المقصور) أي بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور. قوله: (وشيي ووديي) بكسر أولهما وسكون ثانيهما. قوله: (لم يبين حكمه) أي لقلته جدا في كلام العرب شاطبي. قوله: (وحكمه أنه إن كانت الخ) أي فهو على حد محذوف الفاء. قوله: (سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر. قوله: (بحذف الياء الأولى) فيكون محذوف العين. قوله: (المري ويرى) المري اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرئي ويرأى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهي العين.

(6/110)

قوله: (فتقول فيهما المرئي) أي برد المحذوف واعترضه الدماميني بأنه لا وجه لرد العين اذ ينبغي جعل المري كالشجي فيكون النسب إليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفاً ثم هذه الألف واوا فيقال مروي. لا يقال قاسوه على دية وشية لأنا نقول هذا قياس مع الفارق لأن دبة وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقي على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لأنه حينئذ كالقاضي وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال إلا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقي الاسم على حرفين لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال في لم يع بوجوب هاء السكت اهـ ويمكن أيضاً أن يقال الاقتصار على المرئي بحذف الياء لرجحانه على المرأوي بقلبها واوا لا لتعينه ومثل ما ذكر يجري في يرئي أيضاً فيقال ينبغي جعله كفتى فيكون النسب إليه بقلب ألفه واواً بلا رد الهمزة.

(6/111)

قوله: (واليرئي) أي بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لأنه يصير بعد الرد يرأي بوزن جمزي فيجب حينئذ حذف الألف لأنها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس أبي الحسن الأخفش من عدم إبقاء الحركة بعد الرد يرئى بسكون الراء وحذف الألف ويرأوى بسكون الراء وقلب الألف واوا كما تقول ملهى وملهوى كذا في التصريح. قوله: (وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرئي واليرئي الهمزة وهي لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وإنما الوجهان في فاء الكلمة وهي الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما في التصريح وغيره إلا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوسطها كالعين. قوله: (المذهبان) أي مذهب سيبويه ومذهب الأخفش. قوله: (والواحد اذكر الخ) قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع إلى الواحد يغير المعنى فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي اذ لو قيل فيه عربي رداً إلى المفرد لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادي وعموم العرب اهـ همع وتمثيله مبني على أحد القولين إن الأعراب جمع عرب.

(6/112)

قوله: (للجمع) قاله الشاطبي وتبعه أرباب الحواشي أراد بالجمع الجمع اللغوي فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه أنه لا حاجة إلى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية احذف للنسب الخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع والنسب إليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعي قال الدماميني ولا يعلم ما المنسوب إليه منه أهو المفرد أم الجمع إلا الله تعالى لأن تاء التأنيث لا بد من سقوطها ألبتة. قوله: (بالوضع) متعلق بيشابه والباء بمعنى في. قوله: (له واحد قياسي) أي بحسب الآن ليخرج ما له واحد قياسي بحسب الأصل وهو الجمع المسمى به واحد أو الغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم. قوله: (فرضي) لأن واحد الفرائض فريضة ومر أن النسب إلى فعيلة فعلى. قوله: (وقلنسي) نسبة إلى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضي. قوله: (خطأ) فيه نظر بالنسبة إلى الأول فقد نقل الدنوشري عن بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأنمار وكلاب الآتيين بل قال في الهمع أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي اهـ. قوله: (كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والآكام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل إن أعراباً جمع عرب.

(6/113)

قوله: (ما له واحد شاذ) في نسبة الشذوذ إلى الواحد تسمح فيما يظهر إذ الواحد هو الأصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ إليه بأن يقال ملامح

جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيعهم في غير هذا الموضع فتدبر. قوله: (لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس. قوله: (ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول الخ) يتبادر منه أن أبا زيد يوجب النسب إلى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أي النسب إلى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن اهـ. قوله: (في المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف في العمدة اهـ فارضى. قوله: (وقد يحتمله كلامه هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياسا ولا شذوذاً أو سمى به أو غلب سم.

قوله: (والثالث ما سمي به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأنه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الأصل ومشابه الآن للواحد أصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور. قوله: (نحو كلاب وأنمار) اسمان لقبيلتين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مرّ أخو تميم بن مرّ. قوله: (لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الأسد وولد الوعل واللبس يحصل إذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وإن لم يكن قبيلة إذ لا دليل على أن الفرهودي نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح أيضاً بأن في الصحاح أن الفرهود بالضم الغليظ وحيّ من نجد وهو بطن من الأزد فاللبس حاصل. قوله: (وإنما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما يرد على قولهم إن الجمع المسمى به ينسب إلى لفظه. وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اهـ وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علماً بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب إذا أطلق لا ينصرف إلا إليهم فينبغي أن حاصل الجواب أن الرباب لما لم يصر علماً لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علماً مما هو باق على جمعيته فعومل معاملته لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالأنصار والأنبار فهلا قالوا ربابي كما قالوا أنصاري وأنباري تدبر.

قوله: (إلى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما في الصحاح. قوله: (ربي) بضم الراء كما في الصحاح. قوله: (تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم في شرح قوله وعلم التثنية إلى آخره فلينظر ما حكمة اعادته اهـ قال البعض أعادة هنا تمهيداً لقوله وإذا نسب إليها أعلاماً الخ لأن هذا لم يتقدم اهـ وهو باطل لتقدم حكم النسب إلى ما سمي به من ذلك أيضاً نعوذ با من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع هنا بيان غير ذلك فتأمل. قوله: (إذا نسب إلى تمرات الخ) وكذا إذا نسب إلى سدرات وغرفات باتباع عينهما لفائهما باقيين على الجمعية قيل سدري وغرفي

بالإسكان أو علمين قيل سدري وغرفي بالتحريك لكن مع ابدال كسرة عين الأول فتحة كما تقول إبلي بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا في الهمع. قوله: (قيل تمري الخ) أي بسكون عين الأولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لأن النسب إلى الجمع يرده إلى واحده قال الإسقاطي وتبعه غيره وينبغي أن الحكم كذلك إذا نسب إليها أعلاماً بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر.

(6/116)

قوله: (وسنهي أو سنوي الخ) هذا إذا أعربت سنين كالجمع فإن جعلت الإعراب على النون مثل حين نسبت إليه على لفظه لأنه حينئذ مفرد لفظاً جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنيني سم. قوله: (التزم فتح العين الخ) أي لأنه لا يتصرف في العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به إلا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة إليها أعلاما والنسبة إليها جموعا وقد علم تقييد ما ذكره في صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية. قوله: (ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير في أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدإ والمعية في الحكم وفي نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل في النسب العلاج وقبول تاء التأنيث في الأول دون الثاني نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية. قوله: (غالباً) سيأتي محترزة أي في قوله وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك الخ.

(6/117)

قوله: (أي صاحب لبن وتمر) أي عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما وإلا كان من معنى فعال. قوله: (أي ذو طعام وكسوة) أي عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو وإلا كانا اسمي فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذي للتفنن. قوله: (ومنه قوله الخ) إن أرجع الضمير في منه إلى طاعم كاس في قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل بمنه ظاهرا وكان قوله وقوله كليني الخ بالجر عطفاً على مجرور الكاف السابق وإن أرجع إلى فاعل المقصود به صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كليني الخ بالرفع عطفاً على قوله في قوله ومنه قوله الخ. قوله: (كليني لهمّ يا أميمة ناصب) تقدم الكلام على هذا البيت في النداء. قوله: (أي ذي نصب) أي يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لأن الهم متعب لا تاعب. قوله: (بزاز) بزايين كما في أكثر النسخ أي بياع البز وهو القماش. قوله: (قولهم حائك) مثله صائغ في معنى صوّاغ قال الدماميني أي ضرورة دعت إلى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمي فاعل من صاغ وحاك إلى النسب.
قوله: (فيطعنني) بضم العين وبالنصب في جواب النفي. في المختار أن الطعن في السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع في الكل. قوله: (أي وليس بذي نبل). قوله: (أي وليس) المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله. قوله: (وعلى هذا حمل المحققون الخ) أي

فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفي عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك. وأجيب أيضاً على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه إليها تعريضاً بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاة الجور وبأن العبيد جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة. قوله: (في بعض ذلك) أي في بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب. قوله: (ولبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو.

(6/118)

قوله: (نهاري أي عامل بالنهار) تفسير نهر بنهاري بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول إليه المعنى إذ معنى نهر ذو نهار أي ذو عمل بالنهار. قوله: (كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر) هذا لا ينافي أنهم يقولون أيضاً امرأة معطار أي كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرته وكذلك معطار اهـ وقد ذكر في الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضاً. قوله: (أي ذات حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة. قوله: (وإن كان بعضها كثيرا) فيه اشارة إلى ما صرح به سابقاً من إن الكثرة لا تثبت القياس. قوله: (يقيس هذا) أي نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع كعطار وبزاز. قوله: (مقررا) حال من الهاء في أسلفته واقتصرا بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذي ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر في اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الأمر والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف وعلى هذا فغير إما مبتدأ خبره فعل الأمر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزوم أي اقصد غير الخ مثلا.

(6/119)

قوله: (وبعضه أشذ من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزي أشذ من بصري بالكسر لأن التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو رقباني أشذ منهما لأن التغيير فيه بزيادة حرفين. قوله: (بصري بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع في المنسوب إليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى بصري الشام كما قيل وإن كان المتجه عندي جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس في باب النسب كما مر. إذا علمت ذلك علمت انه يجوز حمل البصري بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصري بالفتح على النسبة إلى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلاً وأفصحية الفتح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر.” قوله: (جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد. قوله: (جلولي وحروري) أي وكان القياس جلولاوي وحروراوي بابدال همزة المد واوا. قوله: (بحراني) لك أن

تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثنى المسمى به جاريا مجرى سلمان زكريا. قوله: (أموي بفتح الهمزة) والقياس ضمها.

(6/120)

قوله: (ابن أبي سلول) اعلم أن اسم أبيه أبي واسم أمه سلول فالذي ينبغي ابن أبي ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذي بخط الشارح ابن أبي رأس المنافقين. قوله: (والجمة) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس إذا وصل إلى المنكب. قوله: (شآم الخ) الأصل شامي ويمني وتهامي بكسر التاء فحذفوا إحدى ياءي النسب وعوضوا منها في الأولين الألف وفي الأخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالألف إلى اجتماع ألفين فيضطر إلى حذف إحداهما وحينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذا شآمي ويماني بتشديد الياء جمعاً بين العوض والمعوض قال الدماميني نقلاً عن المرادي لا يجيء ذلك إلا في الشعر. قوله: (وكلها مفتوحة الأول) لا حاجة إلى بيان فتح أول شآم ويمان اذلا شبهة فيه. قوله: (للفرق بين الواحد وجنسه) أي اسم جنسة الجمعي واستظهر الدماميني أن الياء في نحو زنجي وتركي للنسب. قوله: (كما قالوا راوية ونسابة) أي بتاء زائدة لأصل المبالغة في الأول وتأكيدها في الثاني. قوله: (وزائدة) أي لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبلها عليه ناصب زائدة على الحال أي وتلحق زائدة إلى آخره. قوله: (وبرني) أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردي بالفتح أي بفتح الباء فقط وبسكون الراء بالدال قال في القاموس عقب ذكره إن البردي بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف ما نصه وبالضم تمر جيد اهـ وظاهره أن ياء البردي بالضم أيضاً زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما في كلام البعض من الخلل.

(6/121)

قوله: (زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيده مقابلتها اللازمة وسيأتي التعبير به في كلام الدماميني. قوله: (أطربا) أي أتطرب طربا والهمزة للتوبيخ وقوله قنسري نسبة إلى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما في القاموس وقال في المغني وأنت شيخ كبير. قوله: (دواري) قال الدماميني يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء في علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور. قوله: (قول الصلتان) بفتح اللام. قوله: (تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن.

(6/122)

بسم الله الرحمن الرحيم

حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك
{ الوقف }

قوله: (تنويا اثر فتح) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الإعرابية قال في التصريح وإنما أبدل التنوين بعد التفحة ألفا لأن التنوين يشبه الألف من حيث إن اللين في الألف الغنة في التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا بعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء في أنفسهما وإذا اجتمعا مع الضمة والكسرة زاد الثقل اهـ باختصار. قوله: (وقفا) أي لأجل الوقف أو واقفا أو في الوقف. قوله: (قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لأنه قد لا يكون بعدها شيء. قوله: (والمراد هنا الاختياري) بالتحتية أي لا الاضطراري ولا الاختياري بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف إن قصد لذاته فاختياري بالتحتية وإن لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطراري وإن قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم وفيم وبم أو لا فاختباري.
قوله: (وهو) أي الاختياري المراد هنا غير الذي يكون استثباتا الخ أي لا مطلق الاختياري فالاستثباتي هو الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو منو ومنا ومني لمن قال جاءني رجلٍ ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءني قوم ورأيت قوماً ومررت بقوم والإنكاري هو الواقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المخبر أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر فإن كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءني زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد وإن لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه وأعمراه وأحذامية لمن قال جاءني عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام والتذكري هو المقصود به تذكر باقي اللفظ فيؤتي في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالا وتقولوا وفي الداري ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤت بها والترنمي كالوقف في قوله.

أقلى اللوم عاذل والعتابن بالتنوين المسمى تنوين الترنم. قوله: (وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحبلى والمنقوص غير المنون كالقاضي إذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف. قوله: (وترجع إلى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات إلى كلياتها ولا يرد التضعيف لأنه زيادة حرف مع إسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير إلى ذلك تعبيره بالرجوع.
قوله: (وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها. قوله: (مطلقاً) أي ليجرى الباب مجرى واحداً اهـ سم. قوله: (ونسبها المصنف إلى ربيعة) قال ابن عقيل

والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالألف فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال سم. قوله: (شمل قوله إثر فتح الإعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره. قوله: (على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه. قوله: (يستثنى إلخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لأنه نبه عليه بعد قوله:

(7/2)

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ورده سم بأنه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ما هنا فلا ينافي دخولها في الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الآتي أوقف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنويناً إثر فتح الخ. قوله: (ما كان مؤنثاً بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فإنه يبدل فيه التنوين ألفاً في النصب كغير المؤنث سيوطي سم. قوله: (بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف. قوله: (قوله يجريها مجرى المحذوف) أي يجري الكلمة التي فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث في إبدال التنوين ألفاً نصبه وفي بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا في المرادي أي مجرى باقي الحروف في ذلك الإبدال. قوله: (ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر في الإعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لأنها حينئذٍ محل الإعراب فاحفظه. قوله: (ووقفاً) كان ينبغي حذف العاطف ليكون معمولاً لاستصحب إذ المعنى واستصحب في الوقف حذفها في الوصل.

(7/3)

قوله: (ويقوي هذا المذهب) يقويه أيضاً كتابة الألف في الإمام بالياء إسقاطي. قوله: (بإمالة الألف وقفاً) كسدى بالإمالة قراءة حمزة والكسائي. قوله: (غير صالح لذلك) أي للمذكور من الأمالة والرويّ. قوله: (رهط ابن مرجوم) بالجيم كما هو في شواهد العيني قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه. قوله: (سري) هو بضم السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أي زمن السري أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لأنه غير منون والكلام في المنون وإنما ذكر الشطر الأول دفعا لتوهم أن الروي الراء ولا حاجة إلى ما تكلفه البعض. قوله: (اعتباره بالصحيح) أي قياسه عليه. قوله: (واحذف) أي وجوباً وقوله لوقف ايضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله في سوي اضطرار أي وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الإثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزى قول المصنف لوقف وإن تبعه شيخنا والبعض.

(7/4)

قوله: (صلة غير الفتح) أي المفتوح وقوله في الإضمار في بمعنى من البيانية الغير مشوبة بتبعيض والإضمار بمعنى المضمر هذا هو الأحسن. قوله: (فإن كانت مضمومة أو مكسورة) أي وكان ما قبلها متحركا فخرج ما إذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي شاطبي. قوله: (حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياء هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء. قوله: (من وقوع ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقفاً. قوله: (وإنما يكون ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقفا في الشعر وقوله آخر الأبيات انما خصه بآخر الأبيات لأنه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الأشطار الأول فليس معدا للوقف اتفاقا وإن كان حكمه في الوقف عليه كحكم آخر الأبيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته في عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضي أنه لا يكون في آخر المصراع الأول مع أنه قد يكون فيه كقوله:

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول. قوله: (يريد بها) أي فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء. قوله: (واستشكل قوله اختيار الخ) لا إشكال عندي أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختياراً جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظ شاذ وقع اختياراً وقوله وهو قليل جملة حالية أي والحال أنه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع. قوله: (وأشبهت الخ) كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت الأول يس. قوله: (اختلف) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما في الإتقان وغيره. قوله: (يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على خلافه توضيح. قوله: (بمنزلة أن) أي الناصبة للمضارع. قوله: (أشتهي أن أكوي الخ) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها في المصحف بالألف كما تقدم اهـ ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب يطلب فيه اتباع القياس. قوله: (لأنها مثل أن ولن الخ) صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصرح وذهب أبو سعيد على ابن مسعود في المستوفى إلى أن أصل اذن إذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضاً عن المضاف إليه كما في يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالألف اهـ أي ووجه كتابتها بها.

قوله: (فإن ألغيت كتبت بالألف الخ) مثله في الهمع في خاتمة الخط والذي في المغني وفي باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لأنها عند إلغائها تلتبس بإذا الشرطية وعند إعمالها لا تلتبس بها فافهم. قوله: (وينبغي أن يكون هذا الخلاف) أي الجاري في رسمها مفرعا على قول من يقف بالألف فيه عندي نظر لأن المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولأن من يقف بالألف لا يسعه أن يكتبها بالنون لأن العبرة في الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالألف كما قاله الشارح للعلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالألف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزا الشارح في باب النواصب كتابتها بالألف إلى الجمهور فالذي ينبغي أن القولين الأولين في رسمهما مبنيان على الخلاف الأول فمن يقف بالألف يكتبها بالألف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفريعه على قول من قولي الخلاف بل هو قول مستقل غير مبني على قول آخر. نعم هو لا يتجه إلا إن وقف قائله بالألف إن أهملت وبالنون إن أعملت فليراجع وبما ذكرته يعلم ما في كلام البعض.

قوله: (وحذف يا المنقوص) أي عدم ردها كما سيشير إليه الشارح وإلا فهي محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواوه فإن كانتا متحركتين نحو لن يرمي ولم يدعو سكنا وقفاً أو ساكنتين نحو يرمي وينفي ويدعو بقيا بحالهما ولا يحذفان إلا في قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبي عمرو على والليل إذا يسر بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فإن كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وإن كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها ملحقا بها هاء السكت. همع باختصار وزيادة. قوله: (ما لم ينصب اولى) بنقل حركة همزة أولى إلى ما قبلها وأفهم بتقييد الأولوية بعدم النصب أنه إذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه في قوله سابقا:

تنوينا إتر فتح اجعل ألفا وقفا لأن هذا منه. قوله: (فالمختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لأن الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولأن الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن في الوصل يس. قوله: (محذوف العين) أي أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح في شرح قوله وفي نحو مر الخ. قوله: (وغير ذي التنوين بالعكس) أي فإثبات يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وإنما قلنا ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتى بأن المصنف لم يستثن المنصوب. قوله: (فهو كالصحيح) أي غير المنون كالرجل في اسكان آخره للوقف. قوله: (وجها واحدا) قال المرادي

وينبغي لمن قدر فتحة الياء في النصب أن يقف بالوجهين. قوله: (فكما ذكر) أي في المتن من جواز الأمرين وأولوية الإثبات ولذا قال فالمختار جاء القاضي الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف في قوله تعالى {الكبير المتعال } (الرعد: 9) وقوله {يوم التناد } (غافر: 32) لأن الأكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح. قوله: (فالخليل يختار فيه الإثبات) لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الإثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف.

قوله: (لأن الحذف مجاز) بضم الميم أي أجازه النحاة على خلاف الأصل وقوله ولم يكسر أي حتي يكون راجحاً. قوله: (نحو رأيت جواري) المناسب لصنيعه في القسم الأول أن يقول وهو إن كان منصوبا نحو رأيت جواري وقف عليه الخ. قوله: (نصبا) وأما رفعاً وجراً ففي الهمع أن الإثبات والحذف جائزان وأن الأفصح الإثبات. قوله: (بإثبات الياء) أي وجوبا وقوله كما تقدم في المنصوب أي المقرون بأل نحو رأيت القاضي. قوله: (قالوا لأنه لما زالت الإضافة الخ) وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقطت نونه للإضافة إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فإذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فأما وقف القراء على قوله تعالى {غير محلى الصيد } (المائدة: 1) بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفي هذا نظر مرادي.
قوله: (عاد إليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخلا في قوله وغير ذي التنوين بل يدخل في قوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أي عود ما ذكر أنه يبدل التنوين في النصب ألفا والسابق إلى الفهم أنه غير مراد اهـ أي لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذي يبدل في النصب ألفا. قوله: (فجاز فيه ما جاز في المنون) أي مع رجحان الحذف كالمنون.I قوله: (معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الأولى غاية ما فيه أنه مشى في الثاني على مذهب الخليل الذي رجحه غير سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثاني بأنه أخرج المنصوب في ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه.

قوله: (أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الأربعة مع أن حكمها ليس واحداً يتضمن وجهي الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغي أن يقول أحدهما إن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة رفعاً وجرا وليس حكمها واحدا ثانيهما الخ. قوله: (فأعل إعلال قاض) أي حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة مع التنوين. قوله: (بعد نقل حركتها) أي إلى الراء. قوله: (وذلك اجحاف بالكلمة) فإن قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضاً قلت لا يمكن إثباتها وصلاً لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن في ابقاء التنوين وصلاً جبراً للكلمة بخلاف

الوقف مرادي. قوله: (ومثله) أي مثل محذوف العين من المنقوص في ذلك أي في لزوم رد يائه وقفاً محذوف الفاء من المنقوص وإن لم ينون فليس الكلام في خصوص المنقوص المنون حتى يردّ على تمثيله بيف علما اعتراض الدماميني بأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام في المنقوص المنون على أنا لو سلمنا أن الكلام في المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يف علما غير منون بل هو وإن كان ممنوعاً من الصرف منون تنوين عوض كما يفيده قول الناظم فيما سبق:

وما يكون منه منقوصاً ففي إعرابه نهج جوار يقتفى قوله: (وغيرها التأنيث الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير الخ اهـ مرادي ودخل في الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الإسكان وقول البعض فيتعين فيها الإسكان خطأ واضح ودخل أيضاً ميم الجمع إذا وصل به واو أو ياء نحو بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب الأكثر أن لا روم ولا اشمام فيها كهاء التأنيث قال زكريا وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكر إذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واوا أو ياء نحو يضربه وبه وضربوه وفيه. قوله: (من محرك) أي من حرف موقوف عليه محرك أي قبل الوقف أي حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة لأن ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه إلا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل في اقتربت الساعة وذال يومئذ كما في شرح العمدة. قوله: (رائم التحرك) أي آتيا في التحرك بالروم.

قوله: (في الوقف على المتحرك) أي جنس المتحرك بقطع النظر على خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الإجمال بعد بقوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وإن كان غيرها الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا إذ هو لا يأتي فيه شيء من الخمسة على خلاف في النقل يأتي كذا في الهمع وغيره. قوله: (وعلامة) أي وجوديه أو عدميه فلاءم قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة وفي عبارته حذف الواو مع ما عطفت أي وغرض لكنه سكت عن الغرض من الإسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره. قوله: (وعلامته خ الخ) وقال الموضح انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اهـ والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصريح. قوله: (ضم الشفتين) أي مع بعض انفراج بينهما يخرج من النفس دماميني. قوله: (قدام الحرف) أي بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وإنما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جداً وغيرها وبالمجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم. قوله: (مع إضعاف صوتها) أي اخفائه لأنك تروم

الحركة مختلساً لها ولا تتمها نقله المصرح عن الجار بردي قال في الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون.

(7/13)

قوله: (يدركه الأعمى والبصير) لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً دماميني أي متحركاً حركة محضة فلا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة. قوله: (المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأتي به للوقف وقوله قبله أي قبل الحرف الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه. قوله: (وعلامته ش) عبارة التصريح رأس ش وقوله من شديد المناسب لقوله سابقاً من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد. قوله: (أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اهـ وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لأن من لغة لخم كما سيأتي في الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الأمرين. فإن قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وإنما يكون جائزاً على لغة لخم من نقل الحركة إلى المتحرك لأن الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط إلا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر. قوله: (وسيأتي تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والمحال.

(7/14)

قوله: (فإن كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن وإن كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها متحرك تاء لا هاء. قوله: (ولذلك قدم استثناءها) لأن تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الأحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين. قوله: (وهو الأصل) انما كان الإسكان أصلا لأن الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته أو لأن المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود دماميني. قوله: (إلى رياضة) أي تؤدة وتأن. قوله: (لخفة الفتحة) وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل دماميني. قوله: (أو اشمم الضمة) أي أشمم الحرف الضمة أي اجعله شاما لها بأن تهيىء العضو للنطق بها على الحرف.

(7/15)

قوله: (ما ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوباً منوناً وقيل لا يحتاج إلى اشتراطه لأن المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفاً فيكون الحرف الموقوف عليه الألف لا ما قبلها والكلام في الموقوف عليه المحرك

وفيه أن المراد بالمحرك في قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالأوجه الخمسة وهو بإطلاقه يشمل المنصوب المنون فلا بد من قيد يخرجه كما أسلفنا ويمتنع في المنصوب المنون الروم أيضاً قاله السيوطي ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم في مستطر في سورة القمر كما في شرح التوضيح للشارح وكما في الهمع للسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء إلا ماروي عن أبي عمرو أنه قرأ {وتواصوا بالصبر } (البلد: 17) بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ {والعصر } (العصر: 1) بكسر الصاد قال بخلاف الإسكان والروم والإشمام فإنها مروية عنهم. قوله: (ما لم تكن عينا) نحو سآل. قوله: (والقاضي والفتى) الأولى حذفهما لأن الكلام في المحرك وهما ساكنان. قوله: (لن يحظلا) أي لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك إدغام تمنع اللغة فكه أو لم يمكن نطقا كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح. قوله: (هذا بكر ومررت ببكر) ولم يمثل بالمنصوب لأن فيه خلافاً يأتي في قوله ونقل فتح الخ. قوله: (من غير عنزي) أي قصير.

قوله: (فإن لم يكن المنقول إليه ساكناً) لو قال فإن لم يكن ما قبله ساكناً لكان أولى لأن ما قبله إذا لم يكن ساكناً لا يكون منقولا إليه إلا أن يؤول المنقول إليه بما يراد النقل إليه. قوله: (كما في نحو قنديل الخ) مثل بأربعة أمثلة لأن ما قبل الياء أو الواو تارة بجانسهما وتارة لا. قوله: (أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصريح كلام المصرح أنه من المتعذر إلا أن التعذر في الألف ذاتي وفي المدغم عرضي ولجعله من المعسر وجه. قوله: (تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادي تنبيهين لا بأس بذكرهما. الأول الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبري لا يريدون أنها حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف اذ الإعراب لا يكون قبل انما يريدون أنها مثلها. الثاني لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ماروي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى {وتواصوا بالصبر } (البلد: 17) بكسر الباء.

قوله: (يجوز في لغة لخم الخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر الخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الأصل قصدوه حملاً على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله:

فلو أن الاطبا كان حولي ويجاب بأنه لم يراع المعنى في مساعيه ورشده اهـ سم أي ولو كان راعى المعنى في قصده لراعاه بعد اذ لا تجوز مراعاة اللفظ

بعد مراعاة المعنى كما تقدم في باب الموصول. قوله: (فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة قبل. قوله: (لأن حرصهم الخ) المناسب أن يقول لأن حرصهم على معرفة حركة البناء كحرصهم على معرفة حركة الإعراب أي لشرفها. قوله: (شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة. قوله: (وكوف) أصله كوفي فحذف الياء الأخيرة تخفيفا ثم الأولى لالتقاء الساكنين أو حذف الأولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والأول أقل كلفة والثاني أقيس هكذا ظهر لي. قوله: (لما يلزم على النقل الخ) اهـ هذا وإن جرى في المهموز المنون نحو رأيت ردءا إلا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التي قبلها ساكن. قوله: (حينئذ) أي حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أي الألف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لأنك إذا نقلت الفتحة إلى ما قبلها في نحو رأيت عبدا تحذف الألف وتنقل فتحة الدال إلى الباء.

قوله: (وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الأفصح من صرفه والمحلى بأل. قوله: (ونقل عن الجرمي أنه أجازه) أي مطلقاً كالكوفيين. قوله: (وعن الأخفش أنه أجازه في المنون الخ) يعلم منه أنه يجيزه في غير المنون لانتفاء المحذور فيه. قوله: (على لغة من قال رأيت بكر) وهم ربيعة كما مر أي لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومتقضى كلام الشارح أن الأخفش يتوقى هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل الفتحة عن غير الهمزة الكوفيون والأخفش اهـ فجعل الأخفش مطلقا للجواز كالكوفيين. قوله: (رأيت الحبء الخ) بفتح الخاء المعجمة وسكون ما خبيء والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وإن لم يمثل للمنون.

قوله: (وإذا سكن الخ) من تمام العلة. قوله: (ان يعدم نظير) أي أصلا كما في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول باهماله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده في الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي. قوله: (في الأسماء) أي غير الأعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل. قوله: (أو نادر) أو لتنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه. قوله: (هذا) أي امتناع النقل المؤدي إلى عدم النظير. قوله: (وذاك) أي النقل المؤدي إلى عدم النظير. قوله: (من ثقل الهمزة) أي وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهمزة الساكنة. قوله: (منهم تميم) أي بعض تميم بدليل ما بعده. قوله: (يتبع ويبدل الهمزة) أي بمجانس حركة الاتباع قبلها. قوله: (شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه. قوله: (فلا ينقل من نحو ظبي ودلو) لتأديته إلى تلو الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة في المرفوع وقلب الواو

ياء لوقوعها بعد كسرة في المخفوض وحمل اليائي المخفوض على غيره.
قوله: (على حامل حركتها) أي بالقوة لانه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتنبه.

(7/20)

قوله: (كما يوقف عليه) كذا في بعض النسخ بتذكير الضمير أي على حامل الحركة وفي بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع إلى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل. قوله: (مستبدا بها) حال من مجرور على الراجع إلى الحامل وضمير بها للحركة أي مستقلا بها بأن كانت له أصالة. قوله: (وغير ذلك) لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لخم من النقل إلى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه. قوله: (وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل أصلا. قوله: (باق) احتراز عن النقل والاتباع اهـ سم لكن صرح الفارضي بأن السكون على هذه اللغة لا يبقي بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لكون ما قبل الهمزة ساكنا كما في الخبء فيقولون مررت بالخبي بابدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لأجلها ورأيت الخبا بابدال الهمزة ألفا وفتح الباء لأجلها وهذا الخبو بإبدال الهمزة واوا وضم الباء لأجلها اهـ.

(7/21)

قوله: (وأما في الفتح) أي وأما ابدالها بمجانس حركتها في الفتح ولو قال في النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ. قوله: (فيلزم فتح ما قبلها) أي فيلزم فيه فتح ما قبلها لمناسبة الألف لا للنقل لعدمه على هذه اللغة كما في الدماميني. قوله: (وقد يبدلونها كذلك) أي بمجانس حركتها. قوله: (فيقولون) أي في الوقف على الكلأ الذي هو الحشيش هذا الكلو ومررت بالكلي أي بفتح اللام وسكون الواو والياء. قوله: (إلا بمجانسها) أي مجانس هذه الحركة. قوله: (في الوقف الخ) هذا مفهوم قوله وغيرها التأنيث سندوبي. قوله: (تا تأنيث الاسم) أي ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما في راوية وتاء زيادتها كما في علامة وقيد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان ويغني عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغي أن يراد بالاسم هنا ما يعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجعل ما يعم الجعل القليل والجعل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلاً للإجمال هنا.
قوله: (من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما سيشير إليه الشارح وإنما التزمت التاء في الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جنى قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبه فيوقف عليها بالهاء لأنه

قد انتقل من الفعل إلى الاسم اهـ تصريح وقوله خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضي أن لا يوقف على نحو ضاربه بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يس أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم إذا سمى بثمت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى على سكون التاء وقفا اهـ.

قوله: (من تاء بنت وأخت) كون تائهما للتأنيث لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضاً وقوله ونحوهما أي كهنت.f قوله: (ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الواقع قبل التاء. قوله: (والأعرف في هذين النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح ابدال التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين الخ. قوله: (وقل ذا) أي جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعني ما جمع بألف وتاء مزيدتين. قوله: (وما ضاهى) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حالا كأولات وفي الأصل كعرفات أو في التقدير كهيهات فإنه في التقدير جمع هيهيا ثم سمي به الفعل وهو بعد كما في التوضيح فقوله وأراد بذلك هيهات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات. قوله: (في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) يوهم أنه ليس بحديث وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرهما عن ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء يس.

قوله: (وكيف بالإخوة والأخواه) الباء زائدة في المبتدأ وأسقطها في التوضيح. قوله: (إذا سمي رجل بهيهات) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الإبدال وعدمه فيه أيضاً. قوله: (من بعدما) أي من بعد ما كادت وما بين ذلك توكيد وقوله وبعدمت أصل مت قال ابن جنى ما فأبدل الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أي رأس الحلقوم. قوله: (وأكثر من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد. قوله: (وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة. قوله: (فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء إن رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وإن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد. قوله: (على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارضي وغيره.

قوله: (قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد. قوله: (وقف بها السكت الخ) أي للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة اهـ تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم. قوله: (بحذف آخر) أي فقط كما في أعط أو مع حذف الفاء كما في لم يف ولم يع أو العين كما في لم ير. قوله: (المعتل) أخذه من الثمال ومن لزوم الاعتلال للإعلال. قوله: (أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا. قوله: (فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز ومفهومه في الوجوب. قوله: (مجزوما) حال من يع.

قوله: (نحو عه) أصله اوعه حذفت الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج الهيا فالباقي عين الكلمة وقوله ونحوره أصله إرأه نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الأصل لما مر فالباقي فاء الكلمة وفي الدماميني على المغني أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل إنما هو في اللفظ لا في الخط ومثلهما اء أمر من وأي يئي وأيا بمعنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد وهند قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل إلا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلي بالخير يا هند فلم يبق إلا حركة وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلاً بالهمزة وقد قيل في ذلك:
في أي لفظ يا نحاة المله حركة قامت مقام الجملة ومن ذلك اللغز المشهور

ان هند المليحة الحسناء وأي من اضمرت لخل وفاء فأصل إن اين حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل وأي مصدر مبين للنوع أي عدن يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها. قوله: (واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط في الثاني لأن حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لأنه كالجزء اهـ سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لأن حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع إلا به. قوله: (قال في التوضيح وهذا مردود بإجماع المسلمين إلخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن أك ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الأول بأن كون أك غير معتل الآخر لا

يفيد لأن المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في أك وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم بل هو في المعل بحذف الآخر وأك منه ويرد الثاني بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أك ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف في أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف.

قوله: (على وجوب الوقف) أي حيث أريد الوقف وجب ما ذكر وإلا قالوقف على موضع بخصوصه ليس واجباً حفيد. قوله: (بترك الهاء) وإنما يوقف على أك وتق بسكون الكاف والقاف. قوله: (مقتضى تمثيله إلخ)أي لأن عادته الغالبة إعطاء الحكم بالمثال قوله: (جائز لا لازم) لكن الأجود الإتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعني حركة ما قبل اللام. قوله: (سواء جرّت بحرف) نحو عم يتساءلون أو اسم نحو مجيء من جئت وقال الشاطبي حذف الألف من المجروة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبوبة تصريح. قوله: (على ما قام يشتمني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس. قوله: (فضرورة)أي بناء على أنها ما وقع في الشعر مما لا بقع مثله في النثر وإلا فللشاعر مندوحة عن إثبات الألف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الوافر بصلوح وحكاه الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم عما يتساءلون. قوله: (قال أبو الحسن في الأوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضاً. قوله: (لكثرة استعمالهم إياه) أي التركيب المذكور. قوله: (أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الألف ولا كذلك غير المجرورة اهـ وهو واضح في المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم إلا أن يقال حملت المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف. قوله: (ألام) فما مفعول تقول لأنه في معنى الجملة أي أيّ كلام تقول والناعيات جمع ناعية وفي بعض النسخ الناعيان بصيغة تثنية ناعي وهو الأنسب بقوله ألا فاندبا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية. قوله: (فضرورة) أي بناء على ما مر وإلا فللشاعر مندوحة عن حذف الألف بإثباتها ولا يلزم شيء بل يكون الجزء سالماً من الزحاف.

قوله: (أهمل المصنف) قد يقال لا إهمال لأن المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه في كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لأن لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشيء مع غيره غيره في نفسه. قوله: (وبين الموصولة والشرطية) أي والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقاً واحترز بالاستفهامية إلخ. قوله: (اسم واحد) أي كالاسم الواحد. قوله:

(تسكين ميمها) أي وصلاً إذ تسكين ميمها وقفاً جائز نظماً ونثراً أفاده سم. قوله: (يا أسديا لم أكلته لمه) كأنه لم يقصد معيناً من بني أسد فنسب ونكر قال العيني وأنشده أبو الفتح يا فقعسى والشاهد في لم أكلته حيث سكن الميم وصلا للضرورة. قوله: (وقد مثله) أي الاسم الجار. قوله: (لاتصاله بها لفظاً) أي اتصالاً قوياً بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف. قوله: (وخطاً) أي غالباً فلا يرد حتام وإلام وعلام. قوله: (وإن لم يكن واجباً) جملة حالية. قوله: (أجود في قياس العربية) لتكون الهاء عوضاً عن الألف المحذوفة. قوله: (ووصلها بغير إلخ) إيوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما فيكون قوله ووصلها بغير إلخ تفصيلاً لإجمال هذا البيت. قوله: (مشابهة لحركة الإعراب) أي في العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها سم. قوله: (لا أظلله) بالبناء للمجهول أي لا أظلل فيه ففيه حذف وإيصال وقوله أرمض إلخ قال زكريا أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من حر الرمضاء وهي الأرض التي بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتي وأضحى مجهول أيضاً من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى إذا برزت لها اهـ وسبقه إلى ذلك العيني وتبعهما أرباب الحواشي ولا يخفي ما فيه من الخلل لأن جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس ينافي كونهما مجهولين لأن رمض بهذا المعنى وضحى أو ضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذي نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون إلا من المتعدي بنفسه فالذي ينبغي بناؤهما للفاعل وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت لاحتمال أن الهاء ضمير وبنى على لإضافته إلى مبني وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندي في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر إذ المعهود في المبني لإضافته إلى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر بفتح مثل فتأمل. قوله: (فحركة عل إلخ) الفاء تعليلية. قوله: (وثم) بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة إلا الماضي. قوله: (اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم إلخ) دفع بجعل النفي راجعاً للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل إضافة غير إلى ما بعده للجنس على أن سيبويه حكى أعطني أبيضة بلحوق الهاء للمعرب شذوذاً واقتضى أيضاً أن وصلها بحركة ليست بناء ولا إعراباً كما في الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما في الهمع وغيره واقتضى أن وصلها بالمبني على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء بإطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان

وكل مبني آخره ألف نحوها وأولا وهنا يحوز فيه ثلاثة أوجه إبقاؤها ألفاً كما في الوصل وإبدالها همزة وإلحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الألف هاء في قوله من ههنا ومن هنة إلا في الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو يا زيداه ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فتلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضمير اهـ والذي في باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالألف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب لا واجب.

(7/30)

قوله: (يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت. قوله: (وليس ذلك) أي الشذوذ إلا في الأول أي فلم يرد في الثاني اهـ سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه. قوله: (إن أمن اللبس) أي لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أي لأن قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وإن لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه إجمال لا لبس بخلاف ضربه. قوله: (في وجوه إلخ) أي في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً. قوله: (لفظ الوصل) الإضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله ما للوقف أي للفظ في الوقف فحسنت المقابلة. قوله: (ما للوقف) أي من إسكان مجرد أو مع الروم أو مع الإشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح. قوله: (وفشا) أي الإعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظماً حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أي منتظماً محله وهو اللفظ الذي حصل فيه الإعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطي حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة.
قوله: (لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بذكر وانظر إلى أن الخلاف في إثبات الهاء إنما هو في الوصل أما في الوقف فثابتة وفاقاً اهـ وكذا يقال فيما بعد. قوله: (إنما تبدل هذه الألف واواً في الوقف) أي عند بعض طيء المذكور وعبارة الهمع ربما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واواً نحو هذه أفعاء أو أفعى أو أفعو في هذه أفعى وهذه عصأ أو عصى أو عصو والأولى والأخيرة لغة بعض طيء والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية. وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلاً فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم.

(7/31)

قوله: (منون أنتم) والقياس من أنتم لأن من لا يختلف لفظها وصلاً فأجراها وصلاً مجراها وقفاً. قوله: (بتسكين الروي) أي حقيقة أو حكماً فدخل في الروي المعروض المصرعة فلا اعتراض بأن العتاب في البيت المستشهد به ليس روياً بل هو عروض. قوله: (بمدة) أي ألف أو واو أو ياء. قوله: (وأثبتها الحجازيون مطلقاً) أي قصدوا الترنم أي مد الصوت فوق حركتين أولاً بقرينة

قوله وإن ترنم التميميون إلخ أي قصدوا الترنم فعلم أن الترنم غير لازم للمدة وأن أبطال شيخنا تفسير الإطلاق بما ذكر بأن الترنم لازم للألف باطل مع ما فيه من القصور. قوله: (فكذلك) أي أثبتوا المدة. قوله: (وإلا عوضوا منها) أي من المدة التنوين أي ليقطعوا به الترنم مطلقاً أي بعد ضمه أو فتحه أو كسره بقرينة التمثيل.

{ الإمالة }

قوله: (وتسمى الكسر) أي لما فيها من الإمالة إلى الكسر وقوله والبطح أي لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أي إمالتها إليه وأصل بطح الشيء ألقاؤه ورميه ويلزمه إمالته. قوله: (أهم) لأنه لا بد منه بخلاف الإمالة. قوله: (والنظر) مبتدأ وقوله في حقيقتها إلخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع. قوله: (فأن ينحى الخ) شامل لإمالة الألف لأن فيها أيضاً أمالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيده تقريره وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الألف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه أماله الفتحة التي ليس بعدها ألف. قوله: (هو التناسب) أي تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد. بيان ذلك أنك إذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والألف تصعداً واستعلاء وبالكسرة انحداراً وتسفلاً فيكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد وهذا نظير اشمامهم الصاد زايا في نحو يصدر للتناسب لأن الصادر حرف مهموس والدال حرف مجهور فبينهما نفرة والزاي تشاكل الصاد في الصفير والدال في الجهر فإذا أشربوا الصاد زايا حصل تناسب الأصوات حفيد. قوله: (أو غيره) كقلبها ياء في التثنية وإن لم يكن أصلها الياء. قوله: (فكل مما يجوز فتحه) أي رجوعاً إلى الأصل قال البعض وكان الأحسن أن يقول يجوز عدم إمالته ليشمل الألف اهـ وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف.

والكف قد يوجبه ما ينفصل من أن المراد بالفتح ترك الإمالة. قوله: (فيفخمون بالفتح) أي وجوباً في غير المواضع القليلة الآتية. قوله: (وجملة أسباب إمالة الألف) أي تفصيلا بخلاف ما قبله فإجمال. قوله: (على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر في النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الألف إلا أن يقال المراد ذكره في الجملة أولا بقيد هذا النظم. قوله: (الأول انقلابها عن الياء الخ) الأول والثاني يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء في بعض الأحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافي بين جعله أولا الدلالة سبباً وجعله ثانياً الانقلاب سببا والثالث يرجع إلى

الدلالة على الكسرة لأن كون الألف بدل عين ما يقال فيه عند اسناده إلى ضمير المتكلم قلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافى أيضاً والرابع والخامس يرجعان إلى قسمي السبب اللفظي والسادس لا يرجع إلى خصوص واحد من قسمي اللفظي ولا خصوص واحد من قسمي المعنوي بل يرجع في كل موضع بواسطة سبب إمالة ما لأجله التناسب إلى هذا السبب أيا كان فتدبر. قوله: (مآلها) أي أيلولتها أي رجوعها. قوله: (راجعة إلى الياء والكسرة) قال البعض كان الأولى إلى الدلالة على الياء أو الكسرة اهـ وهو ساقط لأن ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع فلا تغفل.

(7/34)

قوله: (وأدعى إلى الإمالة) لعله عطف تفسير. قوله: (يميلون الألف للكسرة) أي لأجل الكسرة. قوله: (لا يميلون للياء) أي لأجل الياء أي فمن يميل الألف للكسرة أكثر ممن يميلها للياء فكانت أقوى. قوله: (من الكائنة عينا) أي ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كالألف في دان أميلت وإن كانت عين اسم كالألف في ناب لم تمل على خلاف سيأتي ولأجل التفصيل والخلاف قال وسيأتي حكمها. قوله: (دون مزيد) أي مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو نحو ملهى إنما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لأنها زيادة على تقدير الانفصال. قوله: (فإنها) أي ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى. قوله: (والجمع) أي بالألف والتاء.

(7/35)

قوله: (فأشبهنت الألف النقلبة عن الياء) أي بجامع الارتباط بالياء في كل. قوله: (في تصغير قفا قفي الخ) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصرح. قوله: (من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل) نظر فيه الشاطبي بأنه كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيىء ومن تثنية رضا على رضيان لندور كل. قوله: (مما تقدم) أي من التقييد بعدم الشذوذ. قوله: (من الاسم الثلاثي) أي المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ. قوله: (العشا) بالفتح والقصر. قوله: (لقولهم) تعليل لقوله وهذه أي الثلاثة من ذوات الواو. قوله: (لأن الكسرة) أي كسرة غير الراء بدليل ما بعده. قوله: (لأجل الكسرة في الراء) أي لأنها لم تؤثر في إمالة الواوي سواء تقدمت على الألف كما في الربا أو تأخرت عنها كما في

الدار نقله سم عن الجار بردي. قوله: (مسموع مشهور) قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك وممن صرح بأنه مقيس شيخ الإسلام في شرح الشافية.

(7/36)

قوله: (يجوز إمالة الألف في نحو دعا الخ) قال الموضح على هذا يشكل قول الناطم إن إمالة ألف تلافي قوله تعالى {والقمر إذا تلاها } (الشمس: 2) لمناسبة ألف جلا وقول ابنه إن إمالة ألف سجا لمناسبة ألف قلا بل إمالتهما لقولك تلاوسجا وسيأتي في الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ أن تمثيله بتلا إنما هو على رأي غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفي القاموس سجا سجوا سكن اهـ وحينئذ ففي الآية مجاز عقلي لأن السكون في الحقيقة للناس في الليل لا له. قوله: (ظهر الفرق الخ) لأن الفعل الثلاثي الواوي تؤول ألفه إلى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثي الواوي.

(7/37)

قوله: (وقال أبو العباس) أي المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أي عن القياس فهي غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلاً يدل على كونه مقابلة قول الشارح في شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأي غير سيبيويه كالمبرد وطائفة أما سيبيويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا الخ فقول البعض إن هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتي وأيضاً كيف يقال في المطرد انه قبيح وقد يجوز على بعد. قوله: (ولما تليه الخ) يرجع للألف المنقلبة عن ياء والألف الصائرة ياء وإن أوهمت عبارة الشارح قصره على الأولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أي حكم ما الها والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أي فقد. قوله: (من الإمالة) بيان لما للألف المتطرفة فقوله لكونها أي الألف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الإمالة للألف المتطرفة وقوله لأن هاء التأنيث الخ تعليل لثبوت ما للألف المتطرفة من الإمالة للألف التي قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن في قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تؤول إلى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر. قوله: (ان يؤول إلى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها.

(7/38)

قوله: (وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفها منقلبة عن واو الخوف والكود قال في الصحاح كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة. قوله: (أم عن ياء) أي مفتوحة كما في باع ودان أو مكسورة كما في هاب. قوله: (فيصيران في

اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضاً فكان الأولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها إلى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فإنك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والأصل الخ لو في بالمراد وسلم مما مر. قوله: (فحذفت العين) لأنها لما نقلت حركتها إلى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر إلى أن الواو لا تقتضي الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف. قوله: (وهذا) أي تحريك الفاء بحركة العين واضح في الأولين أي خاف وكاد لأن أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الأخيران أي باع ودان وقوله فقيل تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور.

قوله: (فقيل الخ) في تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين إشعار بترجيحه ويرجحه أيضاً ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل. قوله: (ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطفاً على تحويله أي ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفاً على يقدر أي ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد. قوله: (لما حذفت العين) أي بلا نقل حركتها. قوله: (عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره في الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم في الواو لعدم الضم في الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به. قوله: (انها للكسرة) أي لوجودها في بعض أحوال الكلمة. قوله: (مع المستعلى) أي الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع في المثالين وللإشارة إلى أن حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الإمالة وإن منع منها في مواضع أخر كما سيأتي. قوله: (طلبا للكسرة) أي للدلالة عليها وقوله في خفت أي وطبت.

قوله: (إمالة نحو خاف وطاب) أي لأجل الكسرة العارضة في بعض أحوالهما لا لأجل الياء في طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لأجل الكسرة لا لأجل الياء وبهذا يترجح مذهب السيرافي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوي. قوله: (فلا يميلون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فإنها متقوية بالياء. قوله: (لا تمال مطلقا) أي سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور. قوله: (وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث. قوله: (وتمول) بصيغة الماضي أو المصدر وإن اقتصر شيخنا والبعض على الأول. قوله: (والنول) بفتح النون وسكون الواو. قوله: (والغالب على ذلك كسر العين) كأنه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه في نال انقلاب عينه ألفا إذ لو كانت عينه وهي الواو ساكنة لكان قلبها ألفاً خلاف القياس فتدبر. قوله: (كذاك) أي كالسابق في جواز الإمالة الألف تالي

الياء. قوله: (أو مع ها) قال المكودي معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أو مع ها وقال الشاطبي معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كأنه قال مع حرف واحد أو حرف مع ها. قوله: (لضرب من شجر العضاه) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهة قال في القاموس العضاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اهـ.

(7/41)

قوله: (ثانيهما هاء) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته في التسهيل الآتية في كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لأنه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر جواز إمالة الخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالإصلاح وهي من الصلاح. قوله: (بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا. قوله: (بأن لا يكون قبل الهاء ضمة) أي عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في اقتضاء المنع له. قوله: (فإنه لا يجوز فيه الإمالة) لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعتا همع. قوله: (الإمالة للياء المشددة الخ) أي لتكرر السبب وهو الياء وقوله والإمالة للياء الساكنة الخ أي لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اهـ تصريح أي فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة. قوله: (أو بعدها) قال الحفيد مراده بالياء بعد الألف الياء المفتوحة لأن المكسورة كما في مبايع لا تأثير لها في الإمالة وإنما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الإمالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اهـ ولم يصرح في المضمومة بشيء وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الإمالة وظاهر كلامه آخراً تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر. قوله: (أن تكون متصلة) ينبغي أو منفصلة بالهاء كشاهين سم.

(7/42)

قوله: (ولم يذكر سيبويه الخ) أي فالناظم تبع سيبويه. قوله: (كذاك ما) أي ألف والهاء في يليه والضمير في أو يلي يرجعان إلى ما والضمير في ولي يرجع إلى السكون. قوله: (فدرهماك الخ) وذكر ابن الحاجب أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لأن أقلّ درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا إمالة مع الفصل بمتحركين قاله المصرح. قوله: (إذا وليها كسرة) أي ظاهرة كما مثل أو مقدرة كما في حاد إذ أصله حادد. قوله: (نحو شملال) بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة تصريح. قوله: (من ذكر الغالب) قيد به لأن من أسباب الإمالة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الألف ولم يذكرها. قوله: (أي يمنع تأثير) أشار إلى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أي يكف تأثير مظهر.

قوله: (وكذا تكف را) أي عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء همع. قوله: (وهي ما في أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعاً لشيخنا بأن فيه ظرفيه الشيء في نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالأوائل ما قابل الأواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل. قوله: (ظليما) مفعول صاد والظليم كأمير ذكر النعام. قوله: (إذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضاً للنزاع فيها كما سيأتي.

قوله: (لأنها مكررة) أي قابلة للتكرير إذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة. قوله: (من السبب المنوي) هو في قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والإدغام في خاف وطاب كسرة تعرض في بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا في خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا في طاب على الخلاف السابق في الشرح والمراد بكون الكسرة والياء في خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الأول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة واجراؤه على الثاني هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء. قوله: (فإنها لا تمنعه) لأنه خفي فلو منعته لانتفى ما يدل عليه من الإمالة بخلاف الظاهر فإنه غنى بظهوره عن دلالة الإمالة عليه.
قوله: (ولا إمالة باب خاف وطاب) كذا في بعض النسخ ولا إشكال فيها وفي أخرى ولا إمالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على ما قدمه عن الزمخشري من جواز إمالة عين الاسم إذا كانت عن ياء. قوله: (لكنه قال في التسهيل الخ) استدراك على قوله صرح دفع به ايهامه أن المصنف في التسهيل والكافية عبر بالظهور في جانبي الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته في التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف في العبارة فقط وعبارة التسهيل فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين إلى أن قال لا المنويتين اهـ قال الدماميني المراد بغلبته منعه من الإمالة. قوله: (ولم يمثل لذلك) عبارة الفارضي ولم يمثل للياء بشيء. قوله: (نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذا أبيارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الألف.

قوله: (وإنما يمنع) أي ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضي أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء. قوله: (من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله سم بأن السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الإمالة لأجله لا في الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وإنما الكلام في

السبب الظاهر فما ذكره الجزولي لا يخالف ما قاله المصنف. قوله: (تقوى ما لا تقوى في الاسم) يكفي دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض إنه لا يجدي نفعا غير مسلم. قوله: (إلى أن ألفه) أي الفعل. قوله: (للعلم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للإمالة. قوله: (بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعاً لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذي صنعه البعض. قوله: (أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذاً مما سبق أولاً أخذا من إطلاقه وإطلاق الشارح توقف في ذلك شيخنا وغيره وتطلبته في همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده.

(7/45)

قوله: (فنقل سيبويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور. قوله: (قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمر. قوله: (وجزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج الخ. قوله: (كذا متعلق بمحذوف) أي يمنع ما يكف إذا قدم كذا أي كالمتأخر المفهوم من قوله إن كان ما يكف بعد إذا قدم أي ما يكف وأو لنفي الأمرين معا كما هو شأنها بعد النفي والنهي. قوله: (كالمطواع) أي كثير الطوع مر من ماره أي أتاه بالميرة وهي الطعام أو أعطاه مطلقاً وهو أشهر قاله الشاطبي. قوله: (ورجال) الصواب إسقاطه إذ لا مانع فيه لأن الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسباً. قوله: (ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر إذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر إذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما. قوله: (إذا كانت الألف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في المتأخر على ما مر لأن المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس. قوله: (ورا) أي وكف را بالتنوين ولا بد كقولهم شربت ما وترك تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم عند قوله وبيا اجرر وانصب الخ نحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين إلا ضرورة وقدمنا أنه يحذف أيضاً للوصل بنية الوقف وسيأتي عند قوله:

(7/46)

ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا مزيد كلام فيه. قوله: (ينكف بكسررا) لأن الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسور فقوت جنب الإمالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة همع. قوله: (بعد الألف) فإن كانت قبلها لم تؤثر كما في {ومن رباط الخيل } (الأنفال: 60) لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم. قوله: (كفت مانع الإمالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا تقدم على الألف دون ما إذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في همع الهوامع وغيره

قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اهـ ولم يتعرضوا لهذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل. قوله: (ونحو دار القرار) الشاهد في القرار. قوله: (وربما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء إذا انفصلت لم تؤثر غالباً وأنها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله إن الراء إذا تباعدت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ. قوله: (يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للإمالة وهي غير مكسورة أو كافة لمانع الإمالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده. قوله: (إذا تباعدت عن الألف) أي ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن في راء متصلة سم.

قوله: (ولا تفخما في نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المضمومة إمالة الألف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الإمالة في نحو هذا كافر هي اللغة المشهورة وأن التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وإن لم ينتبه له شيخنا والبعض أن هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلاً عن سيبويه عند قول المصنف إن كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالألف نحو ناصح وهذا عذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد إلا من يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة هنا إضافية فلا تنافي ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به في التوضيح وحواشي زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أي أغلبي في منع الراء غير المكسورة للإمالة وفي كف المكسورة لمانع الإمالة وهو موافق لما في الشرح هنا.

قوله: (والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية. قوله: (لسبب لم يتصل) أي سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الألف أو تأخر ولهذا عدد الشارح الأمثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة. قوله: (ها إن ذي عذرة) قال شيخنا السيد نقلاً عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها البكارة. قوله: (ألف ها الخ) قال سم هذه الألف يعلم استثناؤها من قول المصنف السابق كجيبها أدر فذاك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذاك بغير المنفصل اهـ وقال ابن غازي لا حاجة إلى استثنائها إذ مثل هذا يعد متصلا. قوله: (فإنها قد تمال الألف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ. قوله: (وإن كانت أضعف) أي في اقتضاء الإمالة ولا وجه لأفعل التفضيل إذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير بابه يمنع منه اقترانه بمن. قوله: (ليس على عمومه) أي بل دخله تخصيصان. قوله: (وغيرها ليا انفصال لا تمل) أي لا تمل غير كلمة ها لأجل ياء منفصلة. قوله: (لسبب محقق) المناسب لسبب قوي.

قوله: (نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالأكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلاً عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الإمالة مع كونه رابعاً نحو يريد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر. قوله: (قال في شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أتى أحمد بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة. قوله: (أتى أحمد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجا عن الألف الممالة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الألف وهو ابدالها عن الياء في الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الإمالة عليه كتوقف منع الإمالة على قاسم مع أنه ليس كذلك.

قوله: (وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم. قوله: (بأيا التي هي حرف نداء) أي فقاف قاسم تمنع إمالة الألف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا إنما يصح على ما مر في النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء إنما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقاً بقي أنه سيأتي أن الحروف لا تمال إلا ألفاظ سمعت إمالتها شذوذاً ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح إمالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل. قوله: (في إطلاق الناظم الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اهـ سم. قوله: (إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فإن الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وإنما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل الخ أي لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة. قوله: (ولولا ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفاً هنا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيراً له ولغيره من الأئمة.

قوله: (على هاتين الصورتين) أي صورة الكسرة العارضة وصورة الألفات التي هي صلات الضمائر. قوله: (بلا داع سواه) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة وإنما قال سواه ليصح نفي الداعي اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الإطلاق سم. قوله: (كعمادا)

بالنصب بلا تنوين على ارادة الوقف كما نبه عليه المكودي وقد قرىء اليتامى والنصارى بإمالتين فأميلت الألف الأخيرة لقلبها ياء في التثنية على ارادة الجماعتين وأميلت الأولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا. قوله: (لمجاروة الممال) سواء كان في كلمتها كما في الصورة الأولى أو لا كما في الثانية اذ آخر المجاور مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتي التناسب واندفع ما للبعض فتدبر. قوله: (لمجاورة ألف ممالة) أي في كلمتها.

قوله: (لكونها آخر مجاورة ما أميل الخ) أي آخر تركيب مجاورة لتركيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق.

قوله: (على رأي غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه على معنى بلا اعتبار داع سواه أعم من أن يكون داع أو لا أمكن كونه على مذهب سيبويه اهـ سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفي بعده. قوله: (لا للتناسب) أي لأن التناسب سبب ضعيف إنما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريباً مع ما فيه. قوله: (ان إمالة ألفه) أي مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أي لمناسبة ألف سجا وقلى وما بعدهما. قوله: (والأحسن أن يقال الخ) فيه نظر وإن أقره أرباب الحواشي فإن تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الألف ياء في بعض أحوال الكلمة إنما يكون سببا في الإمالة إذا لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه اليا خلف دون مزبد أو شذوذ. قوله: (والربا) إنما أتى به للتمثيل لمكسورة الأول من ذوات الواو لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقوط قول البعض قد يقال إن سبب إمالته أي الربا كسرة الراء فلا حاجة إلى اعتبار رجوع ألفه إلى الياء في التثنية.

قوله: (فكان الأحسن أن يمثل) أي لما أميل للتناسب بقوله تعالى {شديد القوى} (النجم: 5) فيه نظر فإن الجمع قد يثنى فيجري فيه ما جرى في الضحى بل في هذا مقتض آخر لقلب ألفه في التثنية ياء وهو استثقال توالي واوين. قوله: (ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اهـ وتبعه أرباب الحواشي جازمين بأنه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل أن الواو في قول سيبويه وقالوا مغزانا راجعة إلى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بإمالة الألفين جريا على قولهم عماداً بإمالة الألفين ويكون قوله في قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر وهذا أي

الإمالة للإمالة في المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أي الناس أو النحاة مغزانا بإمالة الألفين جريا منهم على قول العرب عماداً بإمالة الألفين وهذا أي الإمالة للإمالة في مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثاني يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلا به نعم إقراره ظاهر في قوله به فلأجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الأول يكون مصرحاً بقياسية الإمالة للإمالة فتأمل. قوله: (لمناسبة الخ) علة لا مالة.

(7/53)

قوله: (وقالوا مغزانا) أي بإمالة الألفين الأولى لرجوعها إلى الياء في التثنية والثانية لمناسبة الأولى وقوله في قول أي جارين على قول وقوله فأما لهما أي ألفي عماداً عطف على قال. قوله: (مغزانا) قال البعض بكسر الميم اهـ والذي في المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام. قوله: (ولا تمل ما لم ينقل تمكنا) أي من الأسماء بقرينة قوله السابق وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعماداً وتلا. قوله: (غيرها وغيرنا) مقتضاه أن إمالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها منه وإن كثرت فكان الأولى أن يقول إلا الذي سمع نحوها ونا. قوله: (نحو مر بها الخ) مثل بمثالين في كل إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الإمالة الكسرة أو الياء. قوله: (فهذان تطرد إمالتهما) قال سم إن أراد به جواز إمالتهما في غير التركيب الذي سمعت إمالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت في كل مسموع وأن وزانهما في الإمالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وإن أوهمت عبارة الناظم خلافه وإن أراد به أن إمالتهما لا ضعف فيها فالظاهر خلافه وأن إمالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة إلا الفعل الماضي كما يأتي اهـ ويمكن أن يكون أراد بالإطراد الكثرة. قوله: (إمالة لا) أي الجوابية وقوله لكونها مستقلة أي في الجواب كما في المرادي.

(7/54)

قوله: (فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لأنه إنما منع الإمالة فيما لم ينل تمكنا أي بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة في سياق النفي وهذا نال تمكنا في غير حالة ندائه مثلاً. قوله: (خلاف ما أوهمه كلامه) يجاب بأن قوله وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعماداً وتلا قرينة على استثناء الماضي من كلامه هنا. قوله: (ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب وإلا فألف إلى مجاورة لكسرة الهمزة. قوله: (فإن سمي بها) الضمير راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان. قوله: (أميلت) أي إذا وجد سبب الإمالة فلو سمي بحتى أميلت لأن الألف الرابعة في الاسم تقلب ياء في التثنية بخلاف ما لو سمي بإلى لأن التسمية تجعله من الواوي لأنه أثر من اليائي ولهذا تقول في تثنيته إلوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية. قوله: (وعلى هذا) أي وبناء على ما ذكر من إمالة الحروف بعد

التسمية بها أميلت الراء من المر والر وكما أميلت حروف المعاني بعد التسمية بها أميلت حروف المباني بعد التسمية بها وإن افترقتا ببقاء حروف المعاني بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المباني لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة في أسماء حروف التهجي ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت را من المر والر وها وطا وحا في فواتح السور بقصر الأربعة أي لفظة را ولفظة ها الخ لأن الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهي ره ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هي را ها طا حا وقوله والر ينطق به كما ينطق به في أول السور فهو عطف على المر وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء. واعلم أنه سيأتى في الخاتمة أن الإمالة في فواتح السور وأسماء حروف التهجي شاذة فليحمل ما هنا عليه وإن أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه

التدقيقات.
قوله: (في فواتح السور) نحو كهيعص حمعسق طه حم. قوله: (فلما كانت) أي الراء والهاء والطاء والحاء في فواتح السور. قوله: (ولم تكن كما ولا) أي في الحرفية. قوله: (أرادوا بالإمالة فيها الإشعار الخ) حاصل ما ذكره في علة إمالتها ثلاثة أقوال. قوله: (وكذلك إمالة حروف المعجم) أي أسماء حروف المعجم التي ليست في فواتح السور على لغة قصر تلك الأسماء. قوله: (كسرراء) من إضافة الصفة إلى الموصوف كما سيشير إليه الشارح. قوله: (وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير. قوله: (موجود في الحركة) أي في إمالة الحركة وقوله كما أنه موجود في الحرف أي في إمالة الحرف. قوله: (كللايسر) أي الأمر الأيسر اهـ خالد أي الأسهل. قوله: (ظاهر صنيعه) أي حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته اذهى أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشي.

قوله: (أن الفتحة لا تمال الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والألف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأمليت الألف لياء قبلها أو بعدها كسرة كذلك بأن الألف أقبل للإمالة من الفتحة أي فاحتمل فيها ما لم يحتمل في الفتحة. قوله: (غير ياء) يرجع لساكنا فقط كما تفيده عبارة شرح التسهيل لعلي باشا. قوله: (لا في نحو يجير) مثال للفاصل بين الفتحة والراء إذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما إذا كان غير مكسور بأن كان مضموماً نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحاً نحو شجر فلا تمال الفتحة الأولى. قوله: (في قولهم رأيت خبط رياح) لعله بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أي ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الإمالة في

المثال أنه لا يشترط في إمالة الفتحة بكسر راء بعدها كونهما في كلمة واحدة. قوله: (والآخر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه أرباب الحواشي هذا الآخر قد يؤخذ من قوله في طرف اهـ سم وإنما يتم الأخذ اذ كان حرف الاستعلاء لا يمنع إمالة الفتحة إلا إذا كان في كلمتها وهو خلاف قياس إمالة الفتحة على إمالة الألف التي قد يمنعها المنفصل كما مر في قول الناظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فحرره.c قوله: (لأجل إمالتها) أي الفتحة.

(7/57)

قوله: (أمال هنا ألف المحاذر الخ) ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتي. قوله: (فينبغي أن لا ينقاس) أي لا يطرد شيء منها أي من أنواعها إلا في المسموع أي لكن الأطراد في المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغي أن لا ينقاس شيء منها على المسموع لكان أوضح. قوله: (قبلها) أي كما في عماداً أو بعدها أي كما في اليتامى. قوله: (مخصوصة بالوقف) لأنها في الوصل تاء والتاء لا تشبه الألف. قوله: (فجئت الخ) قال في القاموس جثا كدعا ورمى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطراف أصابعه اهـ والذود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أي لأجل سوق الشمس ودفعها زينب بحرها هذا ما ظهر لي. قوله: (أكهر) قال في القاموس الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك انسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اهـ فقول الشاحر أكهر كأكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل تفضيل. قوله: (هاء المبالغة) لأنها هاء تأنيث في الأصل.

(7/58)

قوله: (فإنها لا تمال) إلا إذا كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مرضاة وتقاة اهـ همع وارتضى البعض مما قيل في علة عدم إمالة الألف قبل هاء التأنيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث لأن هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم قال ووقع في بعض الحواشي التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره اهـ وفيه أن ما ارتضاه لا يصح إلا لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التأنيث ولا قائل به فهو أيضاً لا معنى له فاللائق في التعليل ما ظهر لي و الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث كما سيأتي شبهها بألف التأنيث وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتض إمالة ما قبلها. قوله: (فلا وجه لاستثنائه الألف) أي إخراجه اياه من الفتح الراجع إليه هاء يليه بقوله إذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للألف فعلم أن الاستثناء في كلامه بالمعنى اللغوي نعم لو جعل المستثنى منه الضمير في كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم مبني على أن موصوف الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشيء الشامل للفتح والألف اللذين لا يكون قبل الهاء إلا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان

تامة بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى المغايرة في الحكم والتقدير يمال الفتح إذا وجد حال كونه مغايراً للألف في هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلاً.

قوله: (التي لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت. قوله: (أنها شبهت بألف التأنيث) أي المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو أقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التأنيث وفي الزيادة على أصول الكلمة وفي التطرف في آخرها وفي الاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة تصريح. قوله: (قال سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق الخ. قوله: (لأنها أسماء ما يلفظ به) أي من الحروف ويؤخذ منه أن ذا الألف من أسماء حروف التهجي كالباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال في الهمع يجوز قصره ومده بالإجماع وجمعه على القصر بيات مثلاً بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المد بآآت بإقرار الهمزة. قوله: (وحروف التهجي) مبتدأ خبره قوله إن كان في آخرها ألف فمنهم الخ وفي كلامه حذف مضاف أي وأسماء حروف التهجي وقول البعض إن حروف التهجي معطوف على را وما أشبهها إن لم يكن فاسداً بالكلية فهو تعسف لا حاجة إليه فتأمل. قوله: (من يفتح) أي لا يميل. قوله: (علما) بخلاف ما إذا كان صفة للمبالغة فإنه لا يمال لانه لم يكثر استعماله دماميني. قوله: (في الرفع والنصب) أي لا في الجر فإن الإمالة فيه قياسية لوجود سببها وفي الكسرة. قوله: (شاذة) أي قياسا فلا ينافي قراءة بعض السبعة بالإمالة في فواتح السور قاله شيخنا السيد.

{ التصريف }

قوله: (على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكملة كما سينقله عن ابن الناظم. قوله: (إلى أبنية) أي صيغ. قوله: (كالتصغير الخ) إن كان تمثيلا للضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول إلى تقدير مضاف أي ودلالة اسم الفاعل الخ وإن كان تمثيلا للأبنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين. قوله: (بذكره) أي بذكر متعلقه الذي هو تلك الأبنية المختلفة إذ هي المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف بالمعنى الآخر الآتي فافهم. قوله: (وهو في الحقيقة من التصريف) إن أراد من التصريف اللغوي فهو غير محتاج إليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحاً وإن أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحي الآتي فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحي السابق فباطل أيضاً إذ لا معنى لكون الشيء من نفسه فتدبر. قوله: (تغيير الكلمة) أي عن أصل وضعها. قوله: (ولكن لغرض آخر)

كاللالحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. قوله: (وينحصر) أي هذا التغيير.

(7/61)

قوله: (وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله الخ) نظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغير معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار إلى الأول بقوله هو تغيير بنيتها الخ وإلى الثاني بقوله ولهذا التغيير أحكام فإن تلك الأحكام ما عدا الصحة تغييرات مخصوصة لأغراض فسقط تنظير بعضهم بانه ليس فيه إشارة إلى المعنى الثاني اهـ وأنت خبير بأن المعنى الثاني تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الأنواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارىء للتغيير لمعنى طارىء على الكلمة وليس منه الصحة. والأحكام التي جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جلعها أحكاما لأنه المشار إليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والإعلال فمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام إشارة إلى المعنى الثاني فالحق مع من نظر في كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الإشارة راجعاً إلى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارىء بل مطلقاً وجعل الصحة والإعلال حكمين للتغيير لمعنى طارىء والإعلال فقط بأنواعه الستة حكماً للتغيير لغرض آخر وا الموفق للصواب.

(7/62)

قوله: (هو تغيير بنيتها) أي تحويل بنيتها إلى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الأول في كلام شارحنا. قوله: (إلى التثنية والجمع) قال زكريا الأنسب إلى المثنى والمجموع اهـ والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع. قوله: (ولهذا التغيير) أي ولمتعلق هذا التغيير من المغير والمغير إليه إذ الصحة مثلاً صفة للفظ لا للتغيير وبهذا يعرف ما في كلام شيخنا والبعض. قوله: (كالصحة والإعلال) الظاهر أن الكاف استقصائية إذ الإعلال التغيير وهو صادق بالأنواع الستة المتقدمة. قوله: (وما يتعلق بها) كشروطها. قوله: (فالتصريف) أي فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف بمعنى العلم وقوله اذن أي إذا استعمل بمعرفة تلك الأحكام ثم إذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الأوجه الثلاثة في غيره من أسماء الفنون وهي كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الإدراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة الخ.

(7/63)

قوله: (بما لحروفها) بدل من قوله بأحكام. قوله: (وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أي كالإخفاء والإظهار والإدغام اهـ وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال والإظهار من الصحة إلا أن يخصا فتدبر. قوله: (ولا يتعلق التصريف) أي بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه في التنبيه الآتي فلا ينافي أن بعض الأسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كأسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق. قوله: (والأفعال المتصرفة) أي غير الجامدة. قوله: (الأسماء المبنية) ككم ومن ولم يمثل لها لكثرتها. قوله: (ونحوهما) كنعم وبئس. قوله: (وأما لحوق التصغير ذا والذي) فيه أن هذا لا يرد إلا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارىء وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارىء فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذا والذي. قوله: (وليس أدنى من ثلاثي الخ) إن قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثي وضعاً له لأن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفاً. قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة إلى المبتدى الذي لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا. قوله: (ثلاثيا في الأصل) أي فصاعداً نحو م عند من يجعله مختصرا من ايمن.

قوله: (عند من يجعله محذوفاً) أي مختصراً. قوله: (شربت ما) أي بالقصر منوناً ليكون على حرف واحد. قوله: (ومنتهى اسم) أي حروف اسم. قوله: (فالثلاثي الأصول) أي فالمزيد فيه الثلاثي الأصول. قوله: (مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة إذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهي بياض يخالطه سواد. قوله: (مجرّدا الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن في بعده فهو راجع إلى بعده فقط. قوله: (وهو العظاءة الذكر) عبارة القاموس العضرفوت العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات اهـ وقال في محل آخر العذفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجواري اهـ وقال في محل آخر العظاية دويبة كسامّ أبرص والجمع عظاء اهـ وسامّ أبرص بتشديد الميم قال في القاموس من كبار الوزغ اهـ وفي المصباح أن العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الأولى عظاء وجمع الثانية عظايا.
قوله: (والمشفوع نحو قبعثراة) الأنسب بقوله نحو عضرفوط أن يقول ونحو قبعثراة. قوله: (قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة. قوله: (لأنه زيد فيه حرفان) أي غير الهاء.

قوله: (إلا من كتاب العين) المحشوّ بالخطأ. قوله: (محبنطية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أي منتفخة البطن كما في القاموس ولعل المراد بمنتفخة

البطن عظيمة البطن فيكون تأكيداً لما قبله. قوله: (قريعبة) أي بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسي الأصول. قوله: (وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزاد فيه غير حرف مد. قوله: (نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس. قوله: (وكان عربياً) يظهر أنه عطف سبب على مسبب. قوله: (أعني مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا إلى احتمال عجمته مع كونه علما على اللفظ لأن المراد لفظه. قوله: (إلا بهاء التأنيث) كقرعبلانة سم. قوله: (أو زيادة التثنية) كقولك في تثنية اشهيباب اشهيبابان وفي جمعه اشهيبابون عند التسمية به وفي النسب نحو اشهيبابي دماميني.

قوله: (إلى ضم) أي ضم لازم فخرج نحو يضرب إذ الضمة تزول نصباً وجزماً.

(7/66)

قوله: (وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام. قوله: (والسماء ذات الحبك) في القاموس الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة. قوله: (على تقدير صحتها) إنما قال ذلك لأنه قد قيل انها لم تثبت. قوله: (من تداخل اللغتين الخ) اعترض بأن التداخل في جزءي الكلمة الواحدة غير معهود إنما المعهود التداخل في الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فإن كدت بالضم على لغة من قال كاديكود وأكاد على لغة من قال كاديكاد. قوله: (قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعاً لضم ثالثه في نحو إن الحكم وقل الروح وغلبت الروم ولم يحلقوها بقل انظروا فالساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجري في غير الآية اهـ وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا ينافي أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجري في غير الآية لا يرد إذ لم يسمع في غير الآية. قوله: (تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور.

(7/67)

قوله: (فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أي الكائن في أوزان ما لم يسم فاعله. قوله: (جاؤوا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أي مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لأن الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد في الدئل فإنه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا. قوله: (والرئم) براء فهمزة وقوله اسم للأست أي الدبر. قوله: (لغة في الوعل) أي بفتح الواو وهو التيس الجبلي. قوله: (الأزيم) بزاي فتحتية وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أي متفرق النبات. قوله: (في قراءة من قرأ) وهو الكوفيون وابن عامر. قوله: (ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتى في زيم. قوله: (وماء روى) أي كثير مرو ويقال رواء كسماء. قوله:

(وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أي طال مكثه كذا في القاموس وفي نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فإني لم أجده في اللغة.

قوله: (وسبى) بسين مهملة فموحدة في المصباح سبيت العدوّ سبياً والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اهـ وفي القاموس السبي ما يسبى والجمع سبي والنساء لأنهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اهـ وقوله طيبة بوزن عنبة كما في القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما في القاموس وتوهم البعض أن الشاهد في سبي فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفاً. قوله: (ومنهم من تأولها) أي بأنها مصادر وصف بها. قوله: (اطل) بالطاء المهملة. قوله: (في الإطل) أي بكسر فسكون والوتد أي بفتح فكسر أو فتح والمشط أي بتثليث أوله فسكون وبفتح فكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما في القاموس والدبس أي بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون قصور. قوله: (حبرة) أي بحاء مهملة فموحدة وقوله أي قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الأسنان. قوله: (حلج) بحاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما في النسخ ولم أرهما في القاموس وجلن بجيم فلام فنون بلن بموحدة فلام فنون كما في القاموس. قوله: (عيل) بعين مهملة فتحتية.
قوله: (وأما قوله الخ) ليس متعلقاً بكلام ثعلب لأن عجلا ورجلا ليسا وصفين بل هو دفع لتوهم استدراكهما أيضاً على سيبويه. قوله: (من فعل ثلاثي) أي مبني للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن. قوله: (لا يكون إلا مفتوح الأول) أي لا ساكناً لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مقصوراً ولا مضموماً إلا عند البناء للمفعول كما سيأتي لثقلهما وثقل الفعل. قوله: (ولا يكون ساكنا) أي أصالة فلا يرد نحو رد وشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف ولا نعم وبئس وليس لأن أصل عين الكل الحركة لأن الكلام في الأفعال الغير الجامدة والثلاثة الأخيرة جامدة فلا ينالها التصريف.

قوله: (الأول فعل) ولا تفتح عين مضارعه دون شذوذ كأبي يأبى وسلا يسلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تداخل لغتين إلا إذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح يمدح بل يخير فيها بين الكسر والضم ولم يشتهر أحد الأمرين فإن اشتهر أحدهما تعين كالكسر في يضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الأمران مع اشتهار أحدهما وقال ابن جنى يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر في ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمي فإن كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهي وفي المضاعف غير المسموع ضمه

كحن يحن وأنّ يئن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد أو مع كسره كصد يصد وشط يشط ويشط وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذتاه وطاح يطيح في لغة من قال ما أتوهه وما أطوحه وفيما لامه واو ليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يمحي في إحدى لغاته وفي المضاعف المتعدي غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقني فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدني فوعدته أعده وبايعني فبعته أبيعه ورماني فرميته أرميه ولا تأثير لحلقي في ذي الغلبة خلافاً للكسائي فتقول فاخرني ففخرته أفخره بالضم وقد يجيء ذو الحلقي غير ذي الغلبة بكسر كنزع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنح يمنح ويمنح وبضم وفتح كمحا يمحو ويمحا وبالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد في ذلك السماع فإذا فقد رجع إلى الفتح دماميني باختصار.

(7/70)

قوله: (ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين دماميني. قوله: (ويرد لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررته وأقررته أي أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين. قوله: (ويختص بباب المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة إسناد الغلبة في فعل بين اثنين إلى الغالب فيه منهما نحو ضاربني زيد فضربته أي غلبته في الضرب. قوله: (مطاوعاً) أي مشعراً بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق. قوله: (فجبر) أي أنجبر. قوله: (والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل. قوله: (ولذلك) أي لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أي الصفات اللازمة للذوات القائمة هي بها فالمراد النعت اللغوي وقوله والأعراض الخ أي وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد. قوله: (نحو شنب الخ) في كلامه لف ونشر مرتب والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة في الأسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهي شنباء قاموس. قوله: (وفلج) بالفاء والجيم كما رأيته في نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الأسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح من القلح وهو صفرة الأسنان ولعل الأول هو المناسب لكونه مثالاً للنعوت اللازمة.

(7/71)

قوله: (إلا بتضمين أو تحويل) قال الدماميني وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أي مصاحباً لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سبباً للتعدي قطعا ولا يعطف على السبب إلا سبب اهـ ومنشؤه ملاحظتهم في قوله أو تحويل المحول عنه إليه دون المحول والأنسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل

بالفتح وحينئذ يصلح سببا لأن حاصله مراعاة الأصل وا الهادي. قوله: (ثم حول) أي واستصحب التعدي الثابت له قبل التحويل دماميني. قوله: (عند حذف العين) أي عند ارادة حذفها وإلا فالنقل متقدم على الحذف. قوله: (لالتقاء الساكنين) هما الألف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به. قوله: (لالتبس الواوي باليائي) أي واوي العين بيائيها لأن الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الإجمال وهو أيضاً معيب في مقام البيان كما حققناه سابقاً.

قوله: (هذا) أي ما ذكر من أن ضم فاء نحو سدته لثقل حركة عينه إليها بعد تحويله إلى فعل بالضم. قوله: (أن الضم) أي ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أي فروعها أي الكلمات الواوية العين. قوله: (أو كمطبوع) أي أو لمعنى غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة. قوله: (أو شبهه) الضمير يرجع إلى الكاف الإسمية التي بمعنى مثل في قوله أو كمطبوع أي أو شبه مثل المطبوع ووجه الشبه طروه كمثل المطبوع هذا هو اللائق في حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنجس لأن المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كملكة اتقان المكر فسقط ما للبعض وأما إرجاع شيخنا والبعض الضمير إلى نحو فقه. والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه.

قوله: (ولذلك) أي لكون فعل لا يرد إلا لمعنى مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أي اختصاصه به وعدم طلبه زائداً عليه وهذا علة للعلية. قوله: (ولا يرد يائي العين) أي استثقالاً للضمة على الياء دماميني. قوله: (إلا هيؤ) أي حسنت هيئته. قوله: (ولا متصرفا الخ) احترز بمتصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فإنه مطرد في باب التعجب كما مر وذكر شيخنا والبعض زهو مع قضو تبعاً للدماميني غير مناسب لأن زهو واوي اللام والكلام في يائيها. قوله: (الأنهو) أصله نهى كما يشير إليه قول الشارح لأنه من النهية أبدلت الياء واواً لمناسبة الضمة قبلها. قوله: (مشروكا) بالشين المعجمة كما في عبارة التسهيل أي مشروكا بغيره من الأوزان كما بينه الدماميني ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا لبب الخ ووقع في نسخ متروكا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا. قوله: (لبب) أي صار لبيبا وشرر أي صار ذا شر. قوله: (كما في كدت) أي بضم الكاف وقوله تكاد أي وقياس مضارع كدت بالضم تكود إلا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما في ابن عقيل على التسهيل. قوله: (والماضي) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر.

قوله: (وذهب البصريون) أي جمهورهم. قوله: (ما جاء من الأفعال الخ) وارد

على قوله هنا وأنها فتحة وقوله سابقاً ولا يكون أي ثاني الفعل الثلاثي ساكنا. قوله: (أو ساكن الثاني) أو مانعة خلوّ فتجوّز الجمع كما في شهد بكسر فسكون.

(7/73)

فائدة: تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمومها من الأفعال، كعلم وظرف والأسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كما في التسهيل. قوله: (كما فعل في الكافية) راجع لقوله أو يتركهما معا. قوله: (أبنية الفعل المجرد) ثلاثياً كان أو رباعياً. قوله: (ومذهب سيبويه والمازني) المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الأمر. قوله: (أن يذكر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعي كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثي لأن الأمر من الثلاثي قد يكون مجرداً نحو قم وبع ودع. قوله: (إلا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضي المصوغ للمجهول وفعل الأمر لا عن ترك المصنف فعل الأمر دون المصوغ للمجهول لأنه لا يصلح اعتذاراً عنه كما هو واضح. قوله: (لجريانها) أي الصيغ الثلاث للرباعي على سنن مطرد أي طريق غير مختلف بخلافها في الثلاثي فبيان إحداها بيان للأخريين. قوله: (ولا يلزم من ذلك) من الاستغناء بالماضي وجعل بيانه بيانا للآخرين. قوله: (كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصالتها أي المصادر. قوله: (ومنتهاه أربع) وإنما لم يتجاوزها إلى الخمس لئلا يساوي الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه إليه واشتقاقه منه قاله الدماميني. قوله: (كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أي لما سبق من جريانها على سنن واحد.

(7/74)

قوله: (لأن التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي يرى الخ. قوله: (من الاسم) أي من التصرف فيه. قوله: (نحو احرنجم) أي اجتمع. قوله: (وإن كان) أي المزيد فيه. قوله: (سيذكر ما به يعرف الزائد) أي وهذا يغني عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها. قوله: (نيفا على الثمانين) أي قدراً زائداً عليها أي أكثر منها. قوله: (وهي أفعل) يجيء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمراً وللكثرة كأضب المكان أي كثر ضبابه وأعال الرجل أي كثرت عياله وللصيرورة كأغدّ البعير أي صار ذا غدة والإعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيداً أي أعنته على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أي عرضته للبيع ولسلبه كأقسط زيد أي أزال عن نفسه القسوط وهو الجور وأشكيت زيداً أي أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفاً به كأبخلت زيداً أي وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أي بلغت مائة وأنجد زيد أي بلغ نجدا والمطاوعة ككببته فأكب دماميني باختصار.

قوله: (وفعل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول لأنه في مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لأنه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر ويجيء فعل لمعان منها تعدية اللازم أو ذي الواحد كفرّحت زيدا وخوفته عمرا والتكثير في الفعل كطوف زيد أي كثر طوافه أو الفاعل كبركت الإبل أو المفعول كغلقت الأبواب والسلب كقرّدت البعير أي أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أي توجه إلى الشرق والغرب ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسقته أي نسبته إلى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أي صارت عجوزا ولأصل الفعل كفكر أي تفكر ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل إذا قال لا إله إلا الله وأمن إذا قال وايه إذا قال أيها الرجل ونحوه دماميني باختصار.

قوله: (وتفعل) يجيء لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدى الفعل ولزومه والتكلف أي معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أي تكلف الشجاعة وعاناها لتحصل فهو يريد وجودها وإرادة حصول الأصل هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الأصل بلا حقيقة والتجنب كتأثم أي تجنب الإثم والصيرورة كتأيمت المرأة أي صارت أيما والاتخاذ كتبنيته أي اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشيء أي طلب عجلته وتبينه أي طلب بيانه دماميني باختصار ولأصل الفعل كتفكر أي فكر. قوله: (وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لأصل الفعل كباعدته أي أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه.
قوله: (وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظاً وفيها وفي المفعولية معنى وقد جاء لأصل الفعل كتعالى الله وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد. قوله: (وافتعل) يجيء لمعان منها التسبب في الشيء والسعي فيه تقول اكتسبت المال إذا حصلته بسعي وقصد وتقول كسبته إن لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولأصيل الفعل كالتحى أي طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت الناء فاتقدت ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا دماميني باختصار.

قوله: (وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع

إلى الله تعالى وانكشفت لي حقيقة المسألة وحديث أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لأصل الفعل كانطلق أي ذهب ولبلوغ الشيء كانحجز أي بلغ الحجاز واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى أو راء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنقلته فانتقل وكذا الميم غالباً كملأته فامتلأ وسمع محوته فامحى ومزته فاماز والأصل انمحى وانماز فقلبت النون ميما وأدغمت وقد يستغنون عنه به في غير ذلك كاستتر واستد وقد يتشاركان في غير ذلك كحجبت الشيء فانحجب واحتجب دماميني باختصار. قوله: (واستفعل) يجيء لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشيء متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أي عددته سمينا والصيرورة كاستحجر الطين أي صار حجرا ولوجدان الشيء متصفا بالفعل كاستوبأت الأرض وجدتها وبيئة والمطاوعة كأرحته فاستراح وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه مزيد. قوله: (وافعلّ) بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيئهما للألوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أي سقط وإملاس الشيء من الملامسة والأكثر في ذي الألف العروض وفي ساقطها اللزوم وقد يكون الأول لازما كقوله تعالى في وصف الجمنتين {مدهامتان } (الرحمن: 64) والثاني عارضاً كأحمر وجهه خجلاً دماميني باختصار واختلف في أيهما الأصل كما في الهمع.

قوله: (نحو اشهاب الفرس) أي غلب سواده على بياضه ومثله اشهب نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية. قوله: (افعوعل) يجيء لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أي عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيرورة نحو احلولى الشيء أي صار حلوا دماميني. قوله: (نحو اغدودن) بغين معجمة فدال مهملتين بينهما واو أي طال. قوله: (وافعول) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله إذا اعروراه أي ركبه عريا والذي في القاموس اعلوط البعير تعلق وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا اهـ. قوله: (وافعوللل نحو اخشوشن) فيه أن اخشوشن كأعدودن وهو بوزن افعوعل كما مر في كلام الشارح لا افعوللل بل مر عن الدماميني أن اخشوشن بوزن افعوعل ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر. قوله: (نحو اهبيخ) بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أي امتلأ. قوله: (نحو شمليل) بالشين المعجمة فالميم فاللامين كما في القاموس. قوله: (نحو بيطر) أي عمل صنعة البيطرة وهي معالجة الدواب. قوله: (إذا غلط) بالطاء المهملة وهو راجع إلى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر في القاموس الفعل الأول أصلاً وإنما ذكر الرهيأة وفسرها بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي. قوله: (وافعنلي) مذهب سيبويه عدم تعدي هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يجيء متعدياً كقوله:

قد جعل النعاس يغر نديني أدفعه عني ويسر نديني قال الزبيدي أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أي يغلبني دماميني. قوله: (وافعنلأ نحو احبنطأ) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء. قوله: (نحو اخرنطم) بخاء معجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لي أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعي. قوله: (بالمنديل) بفتح الميم وكسرها. قوله: (والكثير تندل) بل هو الفصيح وأما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذ ذكره شيخنا السيد. قوله: (ويجيء كل واحد الخ) يرد عليه أن منها ما لم يوضع لافادة معنى من المعاني التي تفاد بالأبنية كفوعل وفعول وفيعل وفعيل. قوله: (من رباعيها) أي الأفعال. قوله: (وقيل هو ملحق باحرنجم) فأصله قشعر كحرجم زادوا فيه الهمزة واحدى الراءين فصار اقشعرر ثم نقلوا إلى العين فتحة الراء الأولى توصلا إلى إدغامها في الثانية ورد هذا القول بأن الملحق به إذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها في الأصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز في الملحق الإدغام مطلقا ولا الإعلال في الآخر ومجرد مجيء مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الإلحاق بل لا بد من استيفاء شرائط الإلحاق.

قوله: (وأدغموا الأخير) لو قال والراء وأدغموا الأخير فيها لكان أوضح وفي قوله وأدغموا الأخير إشارة إلى أن الراء الأولى هي الأصلية وفي ذلك خلاف. قوله: (فوزنه الآن أفعلل) ووزنه قبل ذلك كدحرج. قوله: (رباع) بحذف الثانية من ياءي النسب تخفيفا ثم حذف الأولى لالتقاء الساكنين وإن شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة. قوله: (ومع فعل فعلل) الواو عاطفة لفعلل على المبتدأ ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الأوزان الخمسة. قوله: (ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو للثقل أو لتوالي أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسي مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر همع. قوله: (وبهكنة) بموحدة فهاء فكاف فنون. قوله: (نحو حرمل) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما في القاموس. قوله: (المرأة الحمقاء) أي وصف المرأة الحمقاء.

قوله: (مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما في القاموس وما في كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر. قوله: (دلقم) بدال مهملة فلام فقاف. قوله: (التي أكلت أسنانها) من باب فرح أي تكسرت كذا في القاموس. قوله: (نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة. قوله: (نحو برثن) بمودحة فراء ففوقية على ما في التصريح وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوّبه يس. قوله: (نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة تصريح. قوله: (وهو وعاء الكتب) قال الشاعر:

(7/80)

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما وعاه الصدر قوله: (وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين تصريح. قوله: (وهو الزمان الخ) وقال المصرح وهو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة. قوله: (قال العجاج) تبع فيه المرادي قال العيني وهو غير صحيح وإنما قاله رؤبة. قوله: (إذ السلام) بكسر السين المهملة أي الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة. قوله: (نحو جخدب) بجيم فخاء معجمة فدال مهملة تصريح. قوله: (بالضم) أي ضم اللام وقوله لأن جميع ما سمع فيه الفتح أي فتح اللام. قوله: (عرفط) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة. قوله: (برجد) فراء فجيم فدال مهملة.
قوله: (ولم يسمع فيها) أي الثلاثة المذكورة في قوله وقالوا الخ فعلل بالفتح أي فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم. قوله: (حكى جؤذرا) أي بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا في القاموس. قوله: (وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم. قوله: (أنهم قد ألحقوا به) أي والإلحاق به يدل على اصالته إذ لا يلحق إلا بلأصلي سم. قوله: (عندد) باهمال العين والدالين وقوله عاطت باهمال العين والطاء وقوله سودد في داله الأولى الضم أيضاً. قوله: (التي استثنى فيها) أي من وجوب إدغام المثلين في غير الملحق.

(7/81)

قوله: (وأجاب الشارح) أي عن الاستدلال بالأمر الآخر قال سم وكأن حاصل الجواب الأول منع أنه ليس من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق. قوله: (بالزيادة) الباء سببية متعلقة بالفرع وكذا قوله بالتخفيف.
قوله: (خرفع) بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما في التصريح. قوله: (لزئبر الثوب) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئبر أي بضم الموحدة. قوله: (وللضئبل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئبل أي بضم الموحدة. قوله: (نحو خبعث) بخاء معجمة فعين مهملة فمثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق. قوله: (ودلمز) بدال مهملة فلام فميم فزاي اسم للصلب الشديد.
قوله: (نحو طحربة) بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة وفيه ثلاثة أوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الأشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم. قوله: (ولا يتوالى) المناسب التفريع.
قوله: (لم يثبت فعلل) أي بضم ففتح فكسر.

(7/82)

قوله: (فذلك محذوف) أي مختصر. قوله: (دودم) بدالين مهملتين. قوله: (عثلط وعجلط وعكلط) باهمال عين كل من الثلاثة وطائه وقيل اللام من الأول مثلثة ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف. قوله: (أي ثخين خاثر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفي القاموس خثر اللبن ويثلث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثراناً غلظ اهـ فقول الشارح خائر تأكيد لقوله ثخين. قوله: (ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وضم اللام الأولى. قوله: (عرثن) بعين فراء مهملتين فمثلثة. قوله: (عرقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة. قوله: (ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وكسر اللام الأولى. قوله: (على فعليل) أي عنه. قوله: (وليست محذوفة) أي مختصرة من شيء آخر. قوله: (لما سبق) أي من امتناع توالي أربع متحركات في كلمة. قوله: (الاسم المجرد) فيه إشارة إلى أن الضمير في علا يرجع إلى الاسم المجرد مجرداً عن وصفه بالرباعي ليصح الإسناد فافهم.
قوله: (عن أربعة) عن بمعنى على. قوله: (فمع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير في حوى يرجع إلى الاسم الخماسي الأصول. قوله: (نحو شمردل) باعجام الشين فقط. قوله: (جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة. قوله: (وقهبلس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة. قوله: (لعظيم الكمرة) أي للرجل العظيم الكمرة أي حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسما. قوله: (فيكون اسما) أي على القولين الأخيرين. قوله: (خزعبل) بخاء معجمة فزاي فعين مهملة فموحدة. قوله: (المستطرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة. قوله: (وقذ عمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة. قوله: (وجمل خبعثن) بخاء معجمة أوله لاقاف كما وقع في بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة. قوله: (قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة.

قوله: (وهو الشيء الحقير) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشيء الحقير اسما وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة إلا أن يدعي عدم اعتبار الحقارة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه. قوله: (جردحل) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين. قوله: (وحنزقر) بحاء مهملة فنون فزاي فقاف فراء كما في القاموس. قوله: (فعلل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه. قوله: (هندلع) بهاء فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة. قوله: (وإلا لزم عدم النظير) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه. قوله: (كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي. قوله: (فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لأنه على ستة أوزان كما مر. قوله: (ولأنه يلزم) لو قال وأيضاً يلزم لناسب ما قبله. قوله: (كنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس الكنهبل وتضم باؤه شجر عظام كالكهبل والشعير الضخم السنبلة.

(7/84)

قوله: (لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضاً في عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد الخ إلا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتي في الشرح. قوله: (وزاد غيره) أي غير ابن السراج. قوله: (واحتمال بعضها للزيادة) أي لكون بعض حروفه زائداً. قوله: (من الأسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضاً وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الأسماء والأفعال لأنه تكلم فيما سبق على الأفعال أيضاً وهو أوجه وإن وجه سم الأول بما فيه نظر ظاهر وإن أقره شيخنا والبعض. قوله: (نحو يد وجندل واستخراج) نقص من يد أصل وهو الياء إذا أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الألف أو الياء اذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والألف. قوله: (أو الندور) أي الشذوذ. قوله: (نحو طحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها.

(7/85)

قوله: (أو محذوف منه) أي فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحضرموت أو أعجمي كبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروفة وإنما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لأن كلامه هنا في الأسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه إلا بعدم التنبيه على النادر. قوله: (والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر. قوله: (حذا حذوه) قال في القاموس حذا حذو زيد فعل فعله. قوله: (ويقال أيضاً احتذى أي انتعل) ويقال أيضاً احتذاه أي ألبسه الحذاء أي النعل قال في القاموس حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه اياها كاحتذاه اهـ. قوله: (كل الحذاء) مفعول مطلق إن جعل مصدراً بمعنى الاحتذاء ومفعول به إن جعل بمعنى النعل وهو الأقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض إذ هو ممدود وضعا كما مر في باب المقصور والممدود. قوله: (وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلا من تعريفي الأصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الأصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل ويسقط في بعض تصاريف الكلمة لعلة وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلاً وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثاني عنه ودخول الأول فيه. وحاصل الجواب أن المراد باللزوم اللزوم لفظاً أو تقديراً والساقط لعلة كالثابت وبالسقوط السقوط لفظاً أو تقديراً ونحو نون قرنفل في تقدير السقوط. قوله: (من الأصول) حال من الساقط.

(7/86)

قوله: (فإنه مقدر الوجود) أي فلا يرد على تعريف الأصل جمعا والزائد منعا سم. في تقدير السقوط أي فلا يرد على تعريف الأصل منها الزائد جمعا سم. قوله: (ولذا) أي لكون الساقط لعلة كالثابت والزائد اللازم في تقدير السقوط. قوله: (وللالحاق) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كما في التسهيل قال الدماميني والمراد الموازنة بحسب الصورة وإلا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل اهـ وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد للإلحاق بفصل ينبغي مراجعته مع شرحه للدماميني. قوله: (كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر في الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير كذا في القاموس. قوله: (وياء صيرف وعثير) الصيرف والصير في المحتال في الأمور والعثير التراب والعجاج والأثر الخفي كذا في القاموس. قوله: (وألف أرطى ومعزى) الأرطي نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضأن كذا في القاموس وميمه مكسورة كما يفيده قول الدماميني أن ألفه للإلحاق بدرهم. قوله: (ونون جحنفل ورعشن) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كما يأتي في الشرح والرعشن المرتعش. قوله: (كتاء زنادقة) فإنها عوض عن ياء زنديق سم.

قوله: (واقامة) فإن التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفا أو عن ألف الإفعال الزائدة على الخلاف السابق في المحذوف من الألفين. قوله: (وسين يستطيع) فإنها عوض عن حركة العين كما سيأتي قبيل فصل في زيادة همزة الوصل في شرح قوله واللام في الإشارة المشتهرة سم. قوله: (وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أي تكثير داله. قوله: (ستهم) في القاموس الستهم بالضم الكبير العجز اهـ وفيه أيضاً الزرق محركة والزرقة لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث. قوله: (ألف قبعثري وكمثري) القبعثري الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر اهـ قاموس والكمثري بضم الكاف وفتح الميم. قوله: (ويوقف عليه) أي وقفاً جارياً على وجهه السابق في بابه فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة. قوله: (ويا زيداه) عطفاً على ماليه كما لا يخفى وإن جعله الإسقاطي عطفاً على هاء السكت.

قوله: (لبيان الحركة وبيان الألف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الألف. قوله: (أو لغيره) كالتعدية. قوله: (فلا يختص بأحرف الزيادة) أي المصطلح عليها وهي حروف أمان وتسهيل. قوله: (إما مع الاتصال) أي اتصال الزائد بالأصل الذي هو تكرير له. قوله: (نحو قتل) أي بالتشديد وهل الزائد التاء الأولى أو الثانية خلاف كما في التصريح والخلاف في اقعنسس أيضاً كما

في الهمع واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب اقعنسس والأول أولى في باب علم. قوله: (نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل: الرمل وربما سموا مصارين الضب عقنقلا قاله الجوهري. قوله: (أو تكرير لام كذلك) أي مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتي فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال بأصل لأن تكرير اللام لا يفصل بأصل أبدا. قوله: (جلبب) بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج قال في القاموس الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلببه فنجلبب اهـ ويطلق الجلباب مصدراً أيضاً لجلبب كما في التصريح مثل الجلببة. قوله: (مع مباينة اللام) أي للمكرر وقوله نحو مرمر يس بفتح الميمين وسكون الراء الأولى هو الداهية ووزنه فعفعيل. قوله: (نحو صمحمح) بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وستأتي بقية الأقوال فيه. قوله: (كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل. قوله: (وسندس) هو رقيق الدبياج ووزنه فعلف. قوله: (كحدرد) بمهملات على وزن جعفر اسم رجل قال في التصريح ولم يجيء على فعلع بتكرير العين غيره. قوله: (المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها في التسهيل بقوله سألتمونيها قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا نعم

فقال أحببتكم.
قوله: (وهذا) أي كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا أفهم البعارة واستغني به عما وقع للبعض من التعسف البارد المبني على الفهم الكاسد. قوله: (في أطل) أي وهو كأيطل معنى ومادة. قوله: (في يعد أو في عدة) الأول نظير وعد والثاني أصله ولم يمثل للسقوط من فرع. قوله: (مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة التي هو فيها. قوله: (ورنتل) بفتح الواو الراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء. قوله: (مع المشتق) أي ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ. قوله: (نحو جحنفل) تقدم ضبطه قريباً.

قوله: (وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق. قوله: (فإنها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره. قوله: (سادسها اختصاصه الخ) لاوجه للتعبير بالاختصاص إلا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع الخ كما عبر به في

نظائره لكان واضحاً وقوله بموضع الخ أن أجري على إطلاقه الشامل للمشتق نحو كنثأ وبمثلثة بعد النون الزائدة من كثأت لحيته كمنع أي طالت وكثرت كما في القاموس وغير المشتق كما في الأمثلة الأربعة التي في الشرح وأريد بنحو الأربعة ما يتناول كنثأوا بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا في السادس وإن قصر على غير المشتق أخذاً من الأمثلة التي ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنظأ وبالظاء المشالة المعجمة وهو الحنطأ وبالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففي المقام صعوبة ما وأن أهملوه. قوله: (من كنتأ) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثأ وبمثلثة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضي خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأو وسندأو باهمال أولهما وثالثهما ولو قدم الشارح على نحو كنتأو لكان أجزل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الألفاظ مكسور المذكورة وثالثه مفتوح. قوله: (في تلك الكلمة) متعلق بلزوم.
قوله: (نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره.

قوله: (عند لزوم الخروج عن النظير) أي على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة. قوله: (وذلك في كنهبل) أي على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره. قوله: (فعلل كسفرجل بضم الجيم) لو قال فعلل بضم اللام الأولى لسلم من تكلف الخطأ في ضم الجيم. قوله: (فعنلل) كذا في النسخ بتقديم العين على النون والصواب فنعلل بتقديم النون على العين.
قوله: (ومن أصولهم) أي قواعدهم. قوله: (هو مندرج في السابع) أي لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة بأن يراد به ما هو الأعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضاً أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا. قوله: (بضمن فعل) أي ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لأن المقصود مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله في وزن المراد به المعنى المصدري أي في وقت وزن قال في الهمع وإنما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الأفعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الأسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اهـ بايضاح. قوله: (لتعلم الأصل منها والزائد) فيه نظر لأن الوزن فرع معرفة الأصل والزائد فإن قرىء لتعلم بوزن تكلم صح سم. قوله: (وكذلك في قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لأصلهما قبل الإعلال والإدغام. قوله: (وكذلك في هاب ومل) أي أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما.

قوله: (وكذلك في طال وحب) أي لأن أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما. قوله: (وزائد) أي حرف زائد في الموزون وقوله عن تضعيف أصله أي عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التي هو منها فإضافة الأصل إلى ضمير الزائد لأدنى ملابسة فلا يقال في وزن أكرم مثلاً ففعل. قوله: (لأن المقتضى للإبدال)

أي لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حراف الإطباق. قوله: (أو غيره) أي كالتعدية. قوله: (كما يأتي بيانه) أي في قوله وإن يك الزائد ضعف أصل الخ سم. قوله: (وضاعف اللام الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لأن لا يدري كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر اما فعلل كما يقول البصريون أو فعلو بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة كذا في التصريح. قوله: (فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارضي عن الجلال المحلي. قوله: (قذعمل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح.

قوله: (فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الأصل بالزائد حينئذ لأنا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق في قوله والحرف إن يلزم الخ. قوله: (من أحرف الميزان) من تبعيضية حال من ما للأصل فقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقاً باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد ضعفه أي ضعف الأصل منها أي من أحرف الميزان. قوله: (في حلتيت) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل. قوله: (وفي سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد. قوله: (وفي مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره. قوله: (وفي اغدودن) باعجام الغين واهمال الدالين يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا خضر تصريح. قوله: (وما شاكلها) كفجر وفخر وهكذا إلى آخر حروف الهجاء.

قوله: (إلى آخر الحروف) فيقال في نحو فجر فعجل وهكذا. قوله: (التباس ما) أي فعل يشاكل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أي موازن تفعيل أخذا من قوله الآتي مصدره تبينة مشاكل دحرجة. قوله: (أن الثلاثي المعتل العين) أي كبان. قوله: (مشاكل دحرجة) أي كمصدر الملحق به كدحرج سم. قوله: (واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده) أي نحو بين بوجهيه ليس إلا على المذهب المشهور قال سم وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لأنه يذكر الزائد إذا كان تكرير أصل بما يذكر به ذلك الأصل وأما المقصود به الإلحاق بالرباعي فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لأن الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل في الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اهـ وفيه عندي نظر لتصريح الشارح سابقاً بأن المكرر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الأصل وحيئذ فوزن بين مطلقا فعل قلم يختلف وزن فعلين على المذهب الشمهور أيضاً

فتدبر. قوله: (فقد يكون ضعفا نحو سأل) بتشديد الهمزة سم.
قوله: (وقد يكون غير ضعف الخ) ليس في كلامه حصر في القسمين فلا ينافي وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفاً ولا على صورته كالهمزة في أكرم مثلاً.
قوله: (ولكن دل الدليل) كندور فعلال غير مكرر الفاء والعين. قوله: (على أنه لم يقصد به تضعيف) أي بل قصد مجرد زيادة الحرف وإن وافق لفظه لفظ أصلي. قوله: (فيقابل في الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ. قوله: (نحو سمنان الخ) الذي في القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذي ذكره الشارح فيتوافق كلامهما. قوله: (لأن فعلالا) أي بفتح الفاء. قوله: (غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه فخرج نحو قهقار لأنه مكرر الفاء فقط. قوله: (إلا خزعال) بخاء معجمة فزاي فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف:

وبعد نفي أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل. قوله: (بها ظلع) باعجام الظاء واهمال العين أي عرج. قوله: (وقهقار) بقافين زاد في القاموس القسطال بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار والخرطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف. قوله: (وأما بهرام وشهرام فعجميان) أي علمان عجميان فالأول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العتكي كما في القاموس وذكر شيخنا السيد أن في بائه الموحدة الفتح والكسر. قوله: (الثاني المعتبر الخ) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه في شرح قول الناظم بضمن فعل الخ حيث قال وكذا في قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد وكذلك في هاب ومل ثم قال وكذلك في طال وحب فاعرفه فإنه مما لم يتنبه له. قوله: (قلب) أي مكاني كأن قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين. قوله: (على ترتيبها) أي الواقع في الموزون.

قوله: (فتقول في وزن آدر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا قاله الفارضي. قوله: (قدمت العين على الفاء) أي وقلبت ألفا سم. قوله: (وتقول في ناء) بنون فألف فهمزة وأصله نأي فقدمت اللام وهي الياء على العين وهي الهمزة فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا في التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة. قوله: (وفي الحادي) أصله واحد فأخرت الفاء وهو الواو عن اللام وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالألف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة فصار حادي. قوله: (بتأصيل أصول حروف) لا وجه لزيادة الشارح أصول. قوله: (الرباعي الذي

تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسما كمثاله أو فعلا كزلزل ووسوس. قوله: (المكررين) هما في مثاله السين الثانية والميم الثانية.
قوله: (كحروف سمسم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب قاله الفارضي. قوله: (والخلف الخ) ظاهره أنه لا خلاف في القسم الأول مع أن فيه خلافا أشار إليه بعضهم سيوطي. قوله: (في الرباعي المذكور) أي الذي تكررت فاؤه وعينه. قوله: (حروفه كلها محكوم بأصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله في بيان محل الخلاف الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط. وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أي ولو في مادة أخرى من المعنى أو أنه مبني على غير القول الأول. قوله: (وقيل إن الصالح للسقوط) أي الذي هو الحرف الثالث. قوله: (فوزن كفكف على هذا فعكل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الأصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعلل وكذا يقال في نظائره الآتية.

(7/97)

قوله: (ولو كان مضاعفا في الأصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقي على إدغامه فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره.
قوله: (فإن تكرر في الكلمة حرفان الخ) محترز قوله الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه. قوله: (كصمحمح وسمعمع) باهمال حروفهما. والصمحمح الشديد الغليظ كما مر والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما في القاموس. قوله: (ثاني المتماثلات وثالثها) يعني الحاء الأولى والميم الثانية.
قوله: (فاتفق كلامه في نحو مرمريس) إنما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاما للمصنف في نحو مرمريس غير كلامه في التسهيل. قوله: (واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى الخ) قال شيخنا والبعض هذا إشارة إلى قول مغاير للقولين قبله لأنه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الأولى فقط فوزن صمحمح على هذا فعحلل ولا دليل عليه بل الأقرب أنه تأييد لكلام المصنف في التسهيل وإنما خص الحاء الأولى بالذكر لأنها التي ينتج دليله زيادتها إذ لا يحذف في التصغير غيرها. قوله: (أن وزنه فعلل) بثلاث لامات.

(7/98)

قوله: (من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف إن يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه. قوله: (فألف) أراد الألف اللينة وأما الهمزة فستأتى. قوله: (كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصلين. قوله: (فيه) أي في أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك. قوله: (فيحمل عليه ما سواه) أي على الأكثر ما سوى الأكثر. قوله: (نحو رمى ودعا) لا تخفى على نبيه حكمة تعداد الأمثلة.
قوله: (وما ذكره) أي من منطوق قوله فألف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الألف اما زائدة أو منقلبة عن أصل إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال

أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومهما فليست الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إذ لا اشتقاق فيها بل هي أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوي وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي زيادتها في قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فألف أكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه إلا أن يقال تعليله بقوله لأن ذلك الخ يشعر بهذه الضميمة.

(7/99)

قوله: (في الأسماء المتمكنة) أي المعربة وكان عليه أن يزيد العربية إلا أن يقال تركه اتكالاً على أخذه مما بعده. قوله: (لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتقق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا إلا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الأسماء المتمكنة العربية. قوله: (وسرداح) باهمال حروفه وكسر أوله الناقة الطويلة. قوله: (وحلبلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللباب كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم. قوله: (نحو أربعاوي) بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما في القاموس وقد أسلفنا في باب ألفي التأنيث عن السيوطي والدماميني ضبطه بفتح الهمزة. قوله: (نحو سلقي) في القاموس سلق فلانا طعنه كسلقاه. قوله: (نحو اجأوى) قال في الصحاح الجؤوة حمرة تضرب إلى سواد وفي القاموس أنه يقال جؤوة كحمرة وجؤة كثبة وجأي كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأوى والنعت أجوى وجأواء. قوله: (نحو اغرندى) بالغين المعجمة فالراء أي علا.

(7/100)

قوله: (نحو عاعى) بعينين مهملتين أي زجر الضأن فقال عا أوعو أوعاى ويقال أيضاً في الفعل عوعى وعيعى كما في القاموس. قوله: (وضوضى) بضادين معجمتين قال في القاموس في باب الهمزة الضأضاء والضوضاء أصوات الناس في الحرب ورجل مضوض مصوت وقال في باب الألف اللينة الضوّة الجلبة كالضوضاة اهـ والجلبة بفتح الجيم واللام الأصوات. قوله: (من مضاعف الرباعي) يعني لامه الأولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه. قوله: (فإن الألف) أل للجنس إذ كل من ألفي عاعى الأولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل لأن وزنهما فعلل. قوله: (الثاني إذا كانت الألف الخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أي محققا أصالة جميعه فإن كان فيه ما ليس محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل. قوله: (والثالث يحتمل الأصالة والزيادة) كما في أبان فإنه يحتمل أن وزنه فعال بزيادة الألف وأصالة الهمزة أو أفعل بالعكس. قوله: (مصدرة) يرجع لكل من الهمزة والميم. قوله: (منقلبة عن أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو.

(7/101)

قوله: (نحو أفعى) نظر الدماميني في التمثيل به بأن منع صرفه أي للوصفية المتخلية ووزن الفعل دل على زيادة همزته أي فليس مما زيادة همزته راجحة الذي الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة. قوله: (وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم النبي اهـ دماميني أي لأنه أعجمي. قوله: (وعقنقى) لم أجده في القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح إن وجد في كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل. قوله: (ما لم يدل دليل الخ) قيد في قوله كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة. قوله: (عند من يقول أديم مأروط) بخلافه عند من يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة وأصالة الألف. قوله: (حكمنا بأصالته وزيادة الألف) ظاهره تعين ذلك اهـ اسقاطي وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين أصالته مع فرض أنه يحتمل الأصالة والزيادة إلا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الأحرف العشرة التي قد تزاد.

(7/102)

قوله: (إذا صحب أكثر من أصلين) كما في قتيل ومقتول. قوله: (ان لم يقعا الخ) أي ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول في غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك. قوله: (كما هما الخ) أي وقوعاً مثل الوقوع الذي هما واقعان عليه في يؤيؤ ووعوعا إن جعلت ما موصولا اسمياً أو وقوعا كوقوعهما في يؤيؤ ووعوعا إن جعلت موصولا حرفيا. قوله: (إلا في الثنائي المكرر) هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعي. قوله: (مصدرة) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي كما قال في الألف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا. قوله: (نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران. قوله: (ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر. قوله: (كما في أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون. قوله: (عند من يقول ألق) بالبناء للمجهول لزوما كما في القاموس أي وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أي أسرع كما في القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة. قوله: (كما في مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربي والألم يأت فيه حكم بأصالة أو زيادة لما قدمه الشارح. قوله: (وإلا وجب الإعلال) بأن يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.c

(7/103)

قوله: (وإن كان المحتل غيرهما) أي غير الهمزة والميم المصدرتين. قوله: (كما في نحو يهير) بتشديد الراء مثال للمنفي أعني ما دال الدليل على خلاف

ما تقدم أي على أصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الأولى. قوله: (ولا خفاء الخ) كأنه تعليل في المعنى لمحذوف والتقدير لأنه ليس في الكلام فعيل بخلاف يفعل إذ لا خفاء فيه الخ. قوله: (وكما في عزويت) عطف على قوله كما في نحو يهيّر وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوقية. قوله: (بأصالة الواو وزيادة الباء والتاء) أي لا بأصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره الياء التحتية غير ضروري إذ لا تتوهم أصالتها.
قوله: (نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب. قوله: (نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الأرض. قوله: (نحو سلحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف. قوله: (مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس. قوله: (نحو خنزوانية) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الألف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر. قوله: (نحو رهيأ) أي غلظ كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الرهيأ بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي. قوله: (نحو قلسيت الخ) يقال قلسيته فتقلسى أي ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضاً قلنسته فتقلنس كما في القاموس. قوله: (نحو اسلنقيت) أي نمت على ظهري. قوله: (عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة إحدى خشبتي الدلو اللتين على فمه كالصليب. قوله: (نحو أربعاوى) تقدم تقريباً ضبطه وتفسيره. قوله: (نحو جهور) أي رفع صوته وأما جهور كجعفر فاسم موضع. قوله: (نحو اغدودن) تقاً ضبطه وتفسيره. قوله: (اطرد همزها) أي قلبها همزة.

قوله: (قد يوقع في اللبس) أي بما همزته أصلية غير منقلبة كما في وكل بالتخفيف فإنه إذا بني للمجهول تطرق إليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذي همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير ظاهر إذ مثل هذا إجمال لا لبس. قوله: (ورنتل) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف إن يلزم الخ. قوله: (في فحجل) بفاء فحاء مهملة فجيم كجعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة الفحجل وفسروه بالأفحج وقال في محل آخر فحج كمنع تكبر وفي مشيته تداني صدور قدميه وتباعد عقباه اهـ وقال شيخنا الفحج المتباعد الساقين واللام للإلحاق أي بجعفر وعبارة الشارح بعد في مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل اهـ. قوله: (وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للإلحاق بزبرج وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق.

قوله: (فإن لزيادة اللام الخ) تعليل لقوله والصحيح الخ. قوله: (في يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعللول كما في التصريح. قوله: (إلا في المضارع) كيدحرج. قوله: (وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان ينبغي أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطبل ومرزجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه أولا على مسألة سمسم أن يستثني هنا مرمر وبأنه كان ينبغي أن ينص على أن الميم التي في أول اسم فاعل الفعل الحاوي أربعة أحرف فأكثر واسم مفعوله والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وأن الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول. قوله: (فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها.

قوله: (كما سيأتي) أي في التنبيه الثاني. قوله: (نحو أكل ومهد الخ) أي فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصالتهما أما إذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لأقل الأبنية وأما إذا سبقا أربعة فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو أدحرج ومدحرج فوزن إصطبل فعلل وورن مرزجوش فعللول وقياس ابراهيم واسماعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا غير عربيين اهـ مرادي فإن سبقا أربعة أحرف وكان بعضها زائداً فهما أيضاً زائدان كإكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق. قوله: (ونحو إصطبل ومرزجوش) أي لأن قيد الثلاثة يخرج الأقل منه والأكثر والإصطبل بقطع الهمزة معروف والمرزجوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بميم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الأول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسي معرب كما في زكريا ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما في القاموس.

قوله: (وبقيد التحقق نحو أرطى الخ) وقوله فيما يأتي الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغي ذكر حاصلهما في محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الأحرف الثلاثة التي بعد همزة أرطى يحتمل الأصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق أصالة الثلاثة عند من يقول مرطيّ وتحقق زيادة الألف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال مأروط الخ إلا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب في أصالته وزيادته. قوله: (ومرطيّ) أصله مرطوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء. قوله: (وشبه التأنيث) أي شبه ألف التأنيث وهو ألف الإلحاق. قوله: (وأرطت الإبل) لم أر نصاً في ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط.

قوله: (وآرطت الأرض) أي بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزتين تسمح في القاموس آرطت الأرض أخرجت الأرطى كأرطت ارطاء أو هذه لحن للجوهري اهـ ولعل اللغة الثانية هي مراد الشارح بقوله وقيل أيضاً أرطت الأرض.

(7/108)

قوله: (وكذا الأولق لأنه قيل الخ) على هذا القول اقتصر في القاموس فقال الأولق الجنون أو شبهه ألق كعنى فهو مألوق ومؤلق اهـ. قوله: (من ألق) بالبناء للمجهول كما مر. قوله: (وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال في القاموس ولق يلق أسرع وفلانا طعنه خفيفا وبالسيف ضربه وفي السير أو الكذب استمر. قوله: (ووزنه أفعل) أي على الثاني وأما على الأول فوزنه فوعل. قوله: (وكذا الأوتكى) بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعاً فليس الكلام فيها وإنما الكلام في الهمزة مع الواو. قوله: (كأجفلى الخ) تقدم ضبط أجفلى وخوزلى وتفسيرهما في باب ألف التأنيث. قوله: (فإن ميمه الخ) كان المناسب للسياق أن يقول فإن ألفه محتملة للأصالة والزيادة ولكن الأرجح الأصالة فيكون الأرجح زيادة ميمه. قوله: (ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتي في دلامص.

(7/109)

قوله: (كما في ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شيء ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاي فإن خففتها مددت وقد تفتح الميم في الكل الزغب الذي تحت شعر العنز كذا في القاموس وبه يعم ما في كلام البعض من الخلل. قوله: (على أن) أي مع أن. قوله: (لقولهم مرجل الخ) أي ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب بحذفها. قوله: (موشى) حال من ضمير الثوب أي مزينا. قوله: (يقال له المراجل) أي يطلق عليه ذلك أي على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيده عبارة ابن خروف الآتية. قوله: (وهي قدور النحاس) أي أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن القاموس. قوله: (اعتمادا على الأصل المذكور) أي القاعدة المذكورة في قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا الخ. قوله: (إذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما في القاموس.
قوله: (لأن الأكثر في هذا تسكن الخ) أي فليست الميم في هذا ثابتة في التصريف لزوما بخلاف الميم في مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق. قوله: (لقولهم ذهبوا يتمغفرون) أي ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون. قوله: (منهم الناظم) أي في غير هذا الكتاب قال المرادي وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة في مرعزى أو يخالف في الجميع.

قوله: (ممرعز دون مرعز) بتشديد الزاي فيهما. قوله: (وكما في همزة إمعة) عطف على قوله كما في ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة. قوله: (وهو الذي يكون تبعا لغيره الخ) زاد الشارح في شرح التوضيح والذي يتبع الناس إلى الطعام من غير أن يدعى والذي يقول أنا مع الناس.
قوله: (على أن بعدها) أي مع أن بعدها. قوله: (وحكما) فيحكم بأصالة همزته كامعة.

(7/110)

قوله: (وهو الذي يأتمر الخ) لا حاجة إليه بعد قوله ومعنى إلا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لامعة فتأمل. قوله: (بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين) أي كما في حمراء فإن همزته زائدة وإن كانت في الآخر وقوله كما سيأتى في كلامه أي في قوله كذاك همز آخر بعد ألف الخ. قوله: (واحبنطأ) بالحاء والطاء المهملتين أي انتفخ بطنه. قوله: (دلامص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح. قوله: (وفيه عشر لغات) زاد في القاموس شوملا كجوهر. قوله: (وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما في القاموس. قوله: (على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف. قوله: (بتشديد اللام) أي مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة. قوله: (شملت الريح) أي تحولت شمالاً وبابه دخل اهـ مختار.
قوله: (فنقل) أي نقلت حركة الهمزة إلى الميم ثم حذفت الهمزة. قوله: (في الحبط) بفتحتين وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت هو أن ينتفخ بطنها من أكل الزرق وهو الحندقوق صحاح. قوله: (حبط بطنه) من باب فرح.

(7/111)

قوله: (ويقال فيه دمالص ودملص) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح اذ كل منهما لغة في دلامص كما سيعلم من كلامه في التنبيه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معا هنا وكل بضم الأول وفتح الثاني مخففا وكسر ما قبل الآخر. قوله: (وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء. قوله: (دلاص ودليص) الأول ككتاب والثاني كأمير كما في القاموس. قوله: (ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس التدليص التليين والتمليس أن لام دلصته مشددة.
قوله: (في دلامص) زاد المرادي وأخوانه. قوله: (من باب سبط وسبطر) الأول ككتف والثاني كهزبر كما في القاموس أي من المترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هي أصلية اذهى ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل.
قوله: (وأما زرقم وبابه) أي كل ثلاثي زيد في آخره ميم تكثيرا للفظ ومبالغة

في المعنى والزرقم بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز والناقة المسنة المتكسرة الأسنان والضرزم بضاد معجمة فراء فزاي قال في القاموس كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وأفعى ضرزم كزبرج شديدة العض وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال ونرى أنه من قولهم رجل ضرز إذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره الضمرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اهـ فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بسكر الضاد والراء وتشديد الزاي خطأ والفسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسحم متسع ورجل فسح كقفل وفسحم واسع الصدر والدردم بالإهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التي تجيء وتذهب بالليل والناقة المسنة.

(7/112)

قوله: (والسته) بفتحتين وهو الدبر. قوله: (والضرز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي وكذا في القاموس. قوله: (والدرد) بفتحتين. قوله: (ودرد) على وزن فرح. قوله: (أنه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كما في عبارة المرادي لأن جواب إذا لا يصدر بأن المفتوحة والتكلف لتصحيحه بأنه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة ومعموليها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة إن بالكسر يعكر عليه أن حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار. قوله: (أنه يحكم الخ) فيه ما قدمناه. قوله: (ولذلك) أي للحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك. قوله: (وأيدع) تقدم ضبطه وتفسير في شرح قوله إن لم يقعا كما هما الخ. قوله: (مجن) بكسر وفتح الجيم وتشديد النون الترس. قوله: (فيمن قال) أي في لغة من قال أديم مأروط أي وأما في لغة من قال أديم مرطى فبالعكس.

(7/113)

قوله: (وبأصالة ميم مهدد ومأجج) الأول بدالين مهملتين من أسمائهن والثاني بجيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر كذا في القاموس. قوله: (وزيادة أحد المثلين) أي للإلحاق بجعفر ولو قال ثاني المثلين لكان أوضح. قوله: (اذلو كانت ميمه) أي المذكور من مهدد ومأجج. قوله: (كحطائط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة. قوله: (كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة. قوله: (كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا في الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح. قوله: (كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء. قوله: (وهو شدة الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون

اللام. قوله: (من الأسد) على صيغة الجمع. قوله: (أكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أي الألف. قوله: (بزيادة الهمزة) اما للإلحاق كعلباء وقوباء أو للإبدال من ألف التأنيث لالتقائها ساكنة مع الألف قبلها كصحراء وحمراء. قوله: (نحو حمراء الخ) عدد الأمثلة اشارة إلى أنه لا فرق بين همزة الإلحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه.

(7/114)

قوله: (كما سبق في حطائط) الذي سبق له في حطائط انما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض التصاريف كالحط والمحطوط وقوله واحبنطأ هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه. قوله: (فالهمزة في ذلك ونحوه أصل) كما في شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما في ماء وكساء ورداء فإن همزة ماء بدل من هاء وهمزة وكساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفي كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شيء نظر فإن الظاهر أنها منقلبة عن هاء والأصل شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قوله في المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر إلى بعض نحو ذلك لا إلى ذلك أو يقرأ شاء في عبارته بصيغة الفعل الماضي فتدبر. قوله: (نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة قال الدماميني ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبي زيد سلأت النخل سلأ إذا نزعت ملاءه أي شوكه. قوله: (زيزاء) بزايين معجمتين مكسور أولاهما الأرض الغليظة.

(7/115)

قوله: (وزيادة أحد المثلين) أي في نحو سلاء وحواء أو اللين أي في نحو زيزاء وقوباء. قوله: (من الحواية) لم أظفر بنص في ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يفخى على ممارس حاشيتنا بل النفس الآن أميل إلى الكسرة لكثرته في أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية والرماية والسراية والولاية. قوله: (من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد. قوله: (إذا لم يصرف) لأن منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهي زائدة. قوله: (فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود) أي ليخرج ما ردفت فيه الألف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضاً لا يفيد اشتراط تحقق أصالة الثلاثة لأن قوله أكثر من أصلين صادق لكون الثالث غير محقق الأصالة ويدفع بأن المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل.

(7/116)

قوله: (أن نكون زيادة الخ) الظاهر إتيان هذا الشرط في الهمزة أيضاً مع أنه لم يذكره فيها. قوله: (ليست بتضعيف أصل) يعني الفاء لا مطلق أصل وإلا لم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل. قوله: (في نحو جنجان) بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم قال في القاموس الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما ويفتحان وجنجون بالضم. قوله: (وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أي لأن أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر. قوله: (بزيادة النون عينا) أي زيادة متعينة. قوله: (نحو عقيان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما في القاموس. قوله: (بدلالة) متعلق بيحكمون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وهي للتعليل أو مجرداً لتنظير. قوله: (ألا من مبلغ الخ) قاله أمية بن خلف الخزاعيّ من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضي الله تعالى عنه وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد إلى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اهـ عيني ومغلغلة بغينين ومعجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير. قوله: (فكان ينبغي له) أي على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أي بأن لا يتوسط بين والألف والفاء حرف مشدد أولين وقوله وهذا أي ما ذهب إليه في التسهيل والكافية. قوله: (لزيادتها) أي النون.

(7/117)

قوله: (وأحمله على الأكثر) عطف علة على معلول أي أنما منعته الصرف إذا كان علما حملا على الأكثر وهو زيادة الألف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا بخط الشارح على أنه تعليل للحمل على الأكثر أي لأنه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفي نسخ إذا. قوله: (مثل قراص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربعي والورس قاله في القاموس. قوله: (وحماض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة. قوله: (لا لما ذكره) أي لرده كما مر بأن زيادة الألف والنون آخراً أكثر من مجيء النبات على فعال. قوله: (لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اهـ وبه جزم شيخنا السيد. قوله: (وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادي العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم. قوله: (وورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والأمر العظيم وموضع كذا في القاموس.

(7/118)

قوله: (لثلاثة أمور) ليس من مدخول أي لعدم تضمن كلام المصنف أن الإطراد لتلك الأمور الثلاثة وقول البعض إلا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده. قوله: (كياء سميذع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الأكناف والشجاع والذئب والخفيف في حوائجه والسيف. قوله: (وواو فدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الأسد والرجل الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الأسد يقال له دوكس أيضاً بلا فاء فعلم ما في كلام البعض من الخبط. قوله: (وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الأسد والعظيم الشديد من الإبل. قوله: (وجخادب) بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق. قوله: (شرنبث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة. قوله: (وشرابث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط. قوله: (جرنفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة. قوله: (وجرافش) على وزن علابط. قوله: (عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة. قوله: (وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف.

قوله: (أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) نحو جحنفل فإن اشتقاقه من الجحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث. قوله: (نحو نهشل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب. قوله: (لكان وزنه فعلل) بكسر اللام الأولى. قوله: (وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتيه فسين مهملة من أسماء الخمر. قوله: (وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت أنواعا يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب كما في القاموس. قوله: (حظلت الإبل) في القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل. قوله: (وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة. قوله: (من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب. قوله: (وعرند) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة. قوله: (شيء عرد) بفتح العين وسكون الراء. قوله: (وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة قاله في القاموس.

قوله: (لقولهم فيه كهبل) أي بفتح الباء. قوله: (ولعدم النظير) أي مع دخول أضيق البابين وإلا فعدم النظير لازم على تقدير الزيادة أيضاً إذ كما ليس في الأوزان فعلل بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فنعلل بضم اللام الأولى

لكن باب الزيادة أوسع كما مر. قوله: (نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما في القاموس. قوله: (وكنأبيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن كذا في التصريح. قوله: (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد. قوله: (كعدبس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الإبل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة. قوله: (نحو ضفنط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما في القاموس والدماميني وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل الفاء. قوله: (وزونك) بفتح الزاي والواو وتشديد النون بعدها كاف. قوله: (من الضفاطة) وهي الجهل وضعف الرأي وضخامة البطن والفعل ككرم اهـ قاموس. قوله: (والزوك) بفتح الزاي وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المنكبين في المشي والتبختر. قوله: (عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال له عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة.

(7/121)

قوله: (والتاء في التأنيث الخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الأصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصاريف الكملة وهو معرب وقيل عربي. قوله: (كسربت) حمل الشارح التأنيث في النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضاً كربت وثمت ولات قال ابن هشام عندي أن تاء قامت ونحوها لا تعد في هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فإنها جزء كلمة ولهذا يحلها الإعراب. قوله: (وضربه) كذا في نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفي نسخ بتاء مجرورة على أنه فعل مبني للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار وأما ما يتوهم من أنه بتاء خطاب مكسورة فغلط إذ هذه التاء اسم لأنها فاعل والكلام في الحروف الزائدة.

قوله: (على المشهور) مقابله قولان الأول أن التاء هي الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائداً ظاهر الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل. قوله: (والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة إلا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اهـ. قوله: (وذلك) أي نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام إنها بقت عليه نعم فاته التنبيه على زيادة السين في الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا. قوله: (وفروعهما) من الفعل والوصف. قوله: (دون فروعهما) لأن فروعهما كردد ومردد بدون تاء. قوله: (وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال إذ لا

نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رمسه فزيادتها غير مطردة فتدبر.

قوله: (في تنضب وتتفل وتدرأ وتجلىء) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازي شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة والثاني بتاءين ففاء كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تفل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما يبس من العشب أو الشجر أو نبات أخضر. والثالث ضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدر أو وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة. والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الأديم ووسخه وسواده كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر اهـ قاموس مع زيادة من الدماميني وبه يعلم ما في كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى. قوله: (وفي ترنموت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا السيد. قوله: (فلا تطرد إلا في الاستفعال الخ) وتغييره الأسلوب يوهم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولاً وآخراً باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر. قوله: (والهاء وقفا) قال ابن هشام قد تقرر في باب الوقف أن التاء في نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة إلى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لأنها الأصل. قوله: (كلمة) ألغز فيه بعضهم فقال:

يا قرائا ألفية ابن مالك وسالكا في أحسن المسالك في أيّ بيت جاء في كلامه لفظ بديع الشكل في نظامه حروفه أربعة تضم وإن تشأ فقل ثلاث واسم وهو إذا نظرت فيه أجمع مركب من كلمات أربع وصار بالتركيب بعد كلمة وقد ذكرت لفظه لتفهمه قوله: (أو وقفا) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل. قوله: (وعلى كل مبني على حركة لازمة) أي للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبني على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا. قوله: (إلا ما تقدم استثناؤه) وهو الفعل الماضي. قوله: (وهي واجبة في بعض ذلك) يعني الوقف لعى ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاء مه والفعل الباقي بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة في بعضه يعني ما عدا ذلك. قوله: (وأنكر المبرد زيادتها) أي جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتى ولا جواب للمبرد عن زيادتها في اهراق الخ. قوله: (للبيان) أي بيان الحركة وبيان الألف أي كمال بيانها كما تقدم في محله وقوله وللامكان أي إمكان الوقف الذي لا يكون إلا على ساكن. قوله: (فهي كالتنوين وباء الجر) أي فهي زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها لأنها المحتاجة للتمييز. قوله: (والصحيح أنها) أي جنس الهاء لكن في ضمن غير هاء السكت فلا ينافي قوله الآتي التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة. قوله: (لأنه جمع أم)

تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك. قوله: (وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله في أمات نصاً في سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات زائدة لأن سقوط الحرف في بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر.

قوله: (وقالوا في أم أمهة) يعني فكما زادوا الهاء في الجمع زادوها في المفرد. قوله: (قبرة) طائر وأبهة هي العظمة والبهجة والكبر والنخوة اهـ قاموس. قوله: (ويقوي قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأممت بميم مشددة فميم ساكنة. قوله: (ثم حذفت الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذفت الهاء الخ وجوز البعض أن يكون عطفا على قوله وقالوا في أم أمهة وهو سهو ظاهر لما يلزم عليه من التنافي الواضح بين المتعاطفين لأن الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها فعلهة فصرح بأن الهاء زائدة وقال في جانب المعطوف فبقي أم ووزنه فع فصرح بأن الهاء أصلية. قوله: (فبقي أم) أي بقي هذا اللفظ ولو قال فبقي أما بالنصب أي فصار اللفظ أما لكان أوضح.

قوله: (فإن ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ ففي كلامه نظر لأن ثبوت ما حكاه يقتضي أن أما فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الأصل وعبارة المرادي عقب قوله ووزنه فع أو تكون أمهة وأم من باب سبط وسبطر اهـ وهي ظاهرة لتعبيره بأو نعم إن أرجع اسم الإشارة إلى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته. قوله: (كسبط وسبطر) السبط ككتف الطويل وكذا السبطر كهزبر كما في القاموس وأما السبط بفتح فسكون وبفتحتين أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبطر بل هو نقيض الجعد كما في القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيخنا. قوله: (ودمث ودمثر) الدمث بمثلثة ككتف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلثة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون الميم وفتح المثلثة كذا في القاموس.

قوله: (لأنه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة في أمهة وهو أم دون قبرة وأبهة مع قلة باب سبط وسبطر قاله شيخنا السيد. قوله: (في قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كما في زكريا على الشافية. قوله: (والأصل) أي أصل أهراق يهريق اهراقة. قوله: (منقلبة عن الياء) أي لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. قوله: (وأصل يريق يؤريق) إن كان مراده الأصل الأول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء إلى الراء وإن كان مراده الأصل الثاني كان

يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح تاركاً للأصل الأول وهذا أقرب إلى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء إلى الراء.c قوله: (ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهاء لم تزد في المضارع من أول وهلة وإنما هي فيه بدل من مزيد بخلاف الماضي والمصدر فتدبر.
قوله: (وإنما قالوا يهريقه الخ) في عبارته عندي حزازة لأن هذا الكلام إن كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكلية في مثل يريق ويجيز ويكرم فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يؤريقه لخفة الهاء وإن كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه ولم يقولوا يؤريقه استثقالاً للهمزتين في أأريقه وطردا للباب في بقية الصور فتأمل.
قوله: (وقالوا أيضاً الخ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل أفعالاً.
قوله: (لما أبدل الهمزة) أي التي في المضارع للعلة السابقة وقوله فأدخل الهمزة عليها أي في الماضي والمصدر.

قوله: (وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن في هاء أهراق السكون والفتح. قوله: (في هركولة) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما في القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر. قوله: (لأنها تركل) في القاموس الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو اهـ وبابه نصر كما يفيده قاعدة القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يسند حقيقة إلى الدابة فلعل الفعل في عبارة الشارح مبنى للمجهول وأما قول البعض قوله لأنها تركل في مشيها أي تتأتى ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس. قوله: (في هبلع) كدرهم وبفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هبلاع كقرطاس.
قوله: (وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر وأما هجزع بالزاي كدرهم فالجبان هفعل من الجزع كذا في القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء. قوله: (فهما هفلع) صوابه هفعل كما في بعض النسخ. قوله: (من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي رملة مستوية لا تنبت شيئاً وكذلك الجرعاء والأجرع. قوله: (وحجة الجماعة) أي في أصالة هاء هجرع ووجه الحجية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بحذف الزائد وابقاء الأصل فلما قالوا أهجر علمنا أن الهاء أصل وإنما حذفوا العين مع أنها أيضاً أصل بلا خلاف لأن الحذف أليق بالأواخر.

قوله: (وكذلك تقول في هلفامة) أي كما قلته لك في هجرع من الخلاف تقول أنت في هلقامة بكسر فسكون. قوله: (في سهلب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلب أيضاً وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط البعض

سهلب بكسر اللام فخطأ. قوله: (لأن السلب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس. قوله: (واللام في الإشارة المشتهرة) يصح أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية تقديره تزاد في الإشارة المشتهرة وإلى هذا أشار الشارح في قول المصنف والتاء في التأنيث الخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الإخبار قبل النعت وأن يكون الخبر جاراً ومجرورا تقديره من أحرف الزيادة وإلى هذا أشار الشارح هنا بقوله أي من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام الكائنة في الإشارة المشتهرة هي أي تلك الكلام وعلى هذا يكون المراد المتشهرة في الجملة لئلا يخرج اللام في أولى لك ولا يصح على هذا عندي أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عبدل وزيدل وإن نقله السيوطي عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشي لخروج هذه اللام بالصفة الأولى أعني قوله في الإشارة فاعرفه.

(7/128)

قوله: (لبعدها من حروف المد) فديمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد. قوله: (وأولالك) بقصر أولى لأن أولاء الممدود لا تلحقه اللام. قوله: (وما سواها) الإشارة. قوله: (وفي الأفحج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم. قوله: (وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف. قوله: (وهو الظليم) بالظاء المعجمة كأمير ذكر النعام. قوله: (وفي الفيشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين معجمة. قوله: (وهي الكمرة) بسكون الميم أي حشفة الذكر. قوله: (وفي الطيس) بفتح الطاء وسكون التحتية آخره سين مهملة. قوله: (وهو الكثير) أي الرمل الكثير كما في نسخ. قوله: (وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول البواقي من باب سبط وسبطر. قوله: (فيكون له) أي في عبدل. قوله: (نعم البواقي) أي ما سوى عبدل وقوله يحتمل أن تكون من مدتين الخ أي فيصبح قوله تزاد في عبدل وحده.

(7/129)

قوله: (والغرض من الإتيان بهما الخ) اعتراض ثان على هذا القائل. قوله: (قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس اهـ تصريح أي فيكون بفتح القاف والدال. قوله: (بقطع الهمزة الخ) احتراز من اسطاع يسطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع. قوله: (وزيدت السين الخ) اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء لأن أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت حركته ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقاً. قوله: (ومع سين زيد) أي التاء. قوله: (ان لم تبين) بفتح التاء

الفوقية مبينا للفاعل بحذف إحدى التاءين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على أنه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وحجة نائب الفاعل اهـ غزى. قوله: (حجة) أي دليل. قوله: (كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس. قوله: (فسقوط النون في الفعل) لم يقل فقولهم حظلت بسقوط النون مع أنه أنسب بقول المنصف كحظلت إشارة إلى أن الحجة في الحقيقة سقوط النون في حظلت لا نفس حظلت.

{ فصل في زيادة همزة الوصل }

قال الفارضي تعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كبني وسمي في ابن واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبي وأخي في أب وأخ وإن كان أول المضارع مفتوحا كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو أكتب واستخرج وإن كان مضموما كيكرم ويعطي فقطع نحو أكرم وأعط ولا تحذف همزة القطع إلا في الضرورة كقوله:

ان لم أقاتل فالبسوني برقعا وإذا استفهمت عما هي أي همزة القطع فيه تقول أأكرمت يا زيد عمرا أو آأكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو آكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيك يا زيد بهمزتين أو أوأعطيك بقلب الثانية واواً أوآأعطيك بألف بين همزتين أو آوعطيك بألف بين همزة وواو وقرىء بالأوجه أأنزل عليه الذكر وتقول أإنك ذاهب بهمزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو آإنك بألف بين همزتين أو آينك بألف بين همزة وياء وقرىء بالأوجه أثناء لمبعوثون اهـ باختصار. قوله: (لاختصاصه) أي الفصل أي اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح. قوله: (كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الأولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول اهـ غزى ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضاً على أنه ماض مبني للفاعل.
قوله: (وما يثبت فيهما) يشمل همزة نحو أكل وأخذ فتكون همزتهما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفي كلام الفارضي السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن إخراجها على هذا بإيقاع ما على همز زائد. قوله: (لقوله للوصل همز) أي دون أن يقول ألف. قوله: (وقيل يحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا في نحو آلرجل في الاستفهام اهـ وبين العبارتين فرق فانظر الموافق للواقع منهما. قوله: (إذا الابتداء به متعذر) أي محال في كل لغة اجماعاً في الألف وأما في غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني والكافيجي إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل قاله السيوطي. قوله: (والحرف) يعني أل وأم في لغة حمير على القول بأن الهمزة فيهما للوصل.

قوله: (والمثال) أي قوله كاستثبتوا وقوله لا يخصص أي ليس نصا في التخصيص فلا ينافي تبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة المصنف الغالبة إعطاء الحكم بالمثال. قوله: (على حدثان الدهر) بفتح الحاء والدال أي ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة قاله العيني. قوله: (مع أنها تسقط في الوصل) أي فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء. قوله: (فقيل اتساعاً) أي تجوزاً لعلاقة الضدية فيما يظهر. قوله: (فيتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم أن الوصول مصدر وصل المتعدي والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا القول والذي بعده أنها للوصل فكان ينبغي حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل في هذا القول لأنها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فإنه مما غفل عنه مع وضوحه. قوله: (لما سأذكره بعد) من أصالة الفعل في التصريف وبناء أوله في بعض الأمثلة على السكون. قوله: (لفعل ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فإن من الخماسي ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الأمر والمصدر منه نحو تدحرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضي وفعل الأمر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا بشيء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الأسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية وبقولنا الصرفة أي التي ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وإنما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لأن الكلمة لم تنقل من قبيل إلى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل أنجلى واستمع واضرب وأل فإن فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الإسمية قاله الدماميني.

قوله: (نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا في نسخ وهو الصواب وفي نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ. قوله: (وهو الأمر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل. قوله: (الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً) لم يقيد بمثل ذلك أمر ما زاد على أربعة لعله لأن مضارعه لا يكون إلا ساكناً بالاستقراء فيحتاج دائماً إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشي ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم فتدبر. قوله: (فإن تحرك ثاني مضارعه) أي لفظا كما عرف.

تنبيه: ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثي وسكت عن أمر الرباعي كأنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا متحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة إلى همزة الوصل سم. قوله: (ويستثنى) أي من قوله وكذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً. قوله: (خذ وكل ومر) فالقياس في الثلاثة أؤخذ واؤكل

واؤمر لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي. قوله: (والأكثر في الأمر منها الخ) جملة حالية وما ذكره الشارح من أن الحذف في كل وخذ أكثر فقط لا واجب يخالفه ما في شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازاني أن الحذف فيهما واجب بخلاف مار مر لأنهما أكثر استعمالاً. قوله: (وفي اسم است الخ) وكمفردهما مثناها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية.

قوله: (لأصالته في التصريف) تقدم تعليله في أول التصريف. قوله: (بعض أمثلته) هو الخماسي والسداسي وأمر الثلاثي بشرطه السابق. قوله: (فإذا اتفق الابتداء بها) أي بهذا البعض وأنت ضميره مراعاة للمعنى لأن بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت. قوله: (للامكان) أي امكان الابتداء بها. قوله: (عليها) أي على ذلك البعض وفي تأنيث الضمير ما قلناه. قوله: (ليست من ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور. قوله: (فأصله عند سيبويه سمو الخ) بدليل جمعه على أسماه وتصغير على سمى وقوله في عله سميت والأصل أسماو وسميو وسموت فاقتضى القانون التصريفي قلب الواو همزة في الأول وياء في الأخيرين ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول يقول الكوفيون لقيل أوسام ووسيم ووسمت وادعاء القلب المكاني بعيد.
قوله: (وقيل سمو كقفل) مقتضى صنيعه أن لا قائل بأن أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال. قوله: (فحذفت لامه تخفيفا) وقيل لثقل تعاقب الحركات الإعرابية على الواو قال الدماميني وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها. قوله: (وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيبويه سمو أن قولهم اسم من الكلمات العشر التي بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعاً ثانوياً لا أوليا. قوله: (وتعويضاً) أي عن اللام المحذوفة. قوله: (ولهذا لم يجمعوا بينهما) أي بين اللام والهمزة. قوله: (أو سموي) أي بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر في محله. قوله: (واشتقاقه) قال شيخنا السيد المراد به اللغوي وهو مجرد الأخذ. قوله: (من السمو) لعلوه على قسيميه الفعل والحرف بوقوعه في ركني الإسناد. قوله: (من الوسم) لأنه علامة على مسماه. قوله: (لقولهم ستيهة) ظهور تاء التأنيث في التصغير يدل على أن الأست مؤنث وهو ما يفيد صنيع القاموس. قوله: (على كون الأصل ستة) برفع ستة حكاية لقوله سابقاً فأصله ستة.

قوله: (والفتح) عطف خاص على عام. قوله: (فأصله بنو كقلم الخ) قال في

المصباح وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغيير وقلة التغيير تشهد بالأصالة اهـ يعني تغيير بنت فافهم. قوله: (ما سبق في اسم واست) أي من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة. قوله: (بفتحها) أي في الجمع والنسب. قوله: (ودليل تحريك العين) أي بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك عينه. قوله: (والحمل على الأكثر) مبتدأ وخبر. قوله: (واشتقه من بنى بامرأته) لأن الابن مسبب عن بناء الأب والأم. قوله: (وهي من الياء) لكن قلبت الياء واواً لمناسبة الضمة والواو اللتين قبلها وأدغمت الواو في الواو. قوله: (للمبالغة) لأن تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى.
قوله: (وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت) أي للتعويض عنه بالميم. قوله: (لم يحتج لهمزة الوصل) أي للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ. قوله: (لأنه من ثنيت) تعليل لكون اللام ياء وقوله ولقولهم في النسبة إليه ثنوي أي بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوي لا يمنع سكون العين في الأصل لأنك تقول في النسبة إلى اسم سموي بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فتأمل. قوله: (ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أي وسكنت الميم كما في نظائره. قوله: (لأن تخفيفها) أي الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع أل كما في التصريح ثم حذفها. قوله: (فجعل المتوقع) أي التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل. قوله: (وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء) أي مؤنثاتها يعني ابنة واثنتين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أي فالأصل بنوة وثنيتان ومرأة.H قوله: (لو سميت بها رجلا لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله.

(7/135)

قوله: (وافهام التأنيث الخ) هذا ينافي ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والإشعار بالتأنيث إلا أن يحمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافي أنها تفهمه عروضاً واشعاراً فتأمل. قوله: (المخصوص بالقسم) احتراز عن أيمن في نحو قولهم بر القوم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع يمين اتفاقا. قوله: (لأنه عندهم جمع يمين) رد بأن همزته سمع كسرها وحذفها وصلا وميمه سمع فتحها. قوله: (وعند سيبويه) أي وغيره من البصريين قال في المغني ويلزمه أي أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أي أيمن الله قسمي وإضافته إلى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ أي قسمي أيمن الله اهـ بتلخيص وزيادة من الدماميني.

(7/136)

قوله: (أعاضوه الهمزة في أوله) إن كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضاً وإن كان أصله يمن بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت نونه أعاضوه الهمزة في أوله فقيل أيم الله. قوله: (همز ايم وايمن) بنصب همز على الفعولية ووصل همزة ايم وايمن ونقل حركة همزة أو إلى راءا كسر وكسر همزة إم وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أي مع ضم الميم فيهما وقوله أومن بضم النون وقوله بالتثليث أي تثليث الميم راجع لم ومن وقوله وإيمن اختم به أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل إن همزة ايمن إن فتحت تعين ضم الميم وإن كسرت جاز ضمها وفتحها اهـ يس على الفاكهي مع زيادة من الفارضي ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل إيمن بسكر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشر لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا اضف بنقل حركة أضف إلى تنوين كلا.

قوله: (ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول المصنف همزال كذا. قوله: (في غير هذا الكتاب) أي وأما في هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول. قوله: (ولا في حرف غير أل) أي المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الأسماء غير المصادر اثنيى عشر. قوله: (كان ينبغي أن يزيد أيم) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل. قوله: (اثنى عشر) هي الأسماء العششعرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وأل الموصولة الداخلة في قوله همز أل كذا وأيم. قوله: (يقال وابنم هو ابن الخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له يزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف أيم في لغة أيمن فإنه لم يصر حينئذ بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراتها بزيادة التاء اهـ تصريح وعندي في هذا الفرق وإن أقروه نظر لأن أيما أيضاً حدث له بالنقص جعل الإعراب على الميم فكل من ابنم وايم تغير محل اعرابه لكن الأول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفهما بهذا غير مؤثر فتدبر.

قوله: (همز الوصل المفتوح) وذلك في أل وأم بدلها في لغة حمير وأيمن وأيم ولعل الشارح أرجع الضمير في يبدل إلى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه إلى همز أل فقط لأن ما فعله الشارح أكثر فائدة. قوله: (أو يسهل) أو هذه للتخيير والتسهيل وإن كان مرجوحا هو القياس لأن الإبدال مدا شأن الهمزة الساكنة كذا في التصريح قال شيخنا السيد لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به إذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه

فصيحا وقد صرح السعد في حواشي الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما في قوله تعالى {وجمع الشمس والقمر } (القيامة: 9). قوله: (أضطر الرجل) بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها. قوله: (لئلا يلتبس الخ) علة لقوله ولا يحذف. قوله: (ولا يحقق) بقافين عطف على قوله يبدل. قوله: (وبالتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر. قوله: (ومنه) أي من التسهيل. قوله: (آلحق الخ) ألحق مرفوع بالابتداء وإن شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدأ والخبر وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبتّ انقطع والحبل العهد.

قوله: (وذلك في المبدوء بها أل) أي لكثرة الاستعمال. قوله: (وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جنى في المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اهـ تصريح وفي الفارضي أن الكسر لغة رديئة. قوله: (في الأصل) متعلق بالمضموم ومعنا كون الضم في الأصل أنه أصل غير عارض. قوله: (بخلاف امشوا وامضوا) فإن الهمزة فيهما مكسورة لأن عينهما في الأصل مكسورة والأصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وإن شئت قلت فنقلت منها إلى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الأول مجتلبة وعلى الثاني منقولة تصريح باختصار والثاني أشهر.

قوله: (نحو اغزي) بضم الهمزة راجحا وكسرها مرجوحا لأن الأصل اغزوى استثقلت السكرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر إلى الأصل والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لأن الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزى لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا اهـ تصريح باختصار. قوله: (وفي تكملة أبي على الخ) مخالف لما قاله ابن الناظم في حكم الهمزة. قوله: (أنه يجب إشمام الخ) المراد بالإشمام هنا ما يسمى عند القراء روما وما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وإنما وجب ذلك تنبيها على الضم الأصلي.

قوله: (أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعني إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة وإلا فلا ففيه مخالفة لكلام أبي على من وجهين الإشمام واخلاص ضم الهمزة اهـ تصريح. قوله: (في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فتقول اختير وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما وإشمامهما قاله الدماميني. قوله: (فيما بقي) أي من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال تصريح. قوله: (وهو الأصل) أي الكسر هو الأصل. قوله: (فقيل ستر) أي بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير في المضارع والمصدر لأنك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه في الثاني وتقول في مصدر هذا ستار بكسر السين وفي مصدر الثاني تستيرا. قوله: (ان النقل للإدغام أكثر) أي فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل. قوله: (أو جار مجراه) أي أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو قالوا اقتلوا. قوله: (نحو أن اقتلوا أو انقص) على اللف والنشر المرتب.
قوله: (مذهب البصريين الخ) عبارة الهمع اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة لأن أصل المبني السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاما اهـ فمراد الشارح الأصل الثاني أو الأول على القولين. قوله: (وأورد) أي على قول الكوفيين. قوله: (بالخبر) أي بالمضارع حالة الوقف اهـ تصريح والمضارع ليس بقيد لأنه قد يلتبس أيضاً بالماضي المعدي بالهمزة كما في مثال الشارح فإن فتح همزة أعلم يلبس بالمضارع وقفا بالماضي المعدى بالهمزة وقفا وا أعلم.

{ الإبدال }

وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعو عنه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الإطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة اهـ تصريح ومقتضاه أن الإبدال يجري في جميع الحروف وهو كذلك إن كان هذا تعريفا لمطلق الإبدال الشامل لابدال الإدغام وكذلك إن كان هذا تعريفا للإبدال غير ابدال الإدغام لكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع. قوله: (إبدالاً شائعا) أي في التصريف لما ستعرفه أن الشائع في كلام العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا. قوله: (حروف المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أي الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمي بمعنى الإعجام أي النقط فتكون إضافة الحروف من إضافة الشيء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي العبارة الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته أي خفاءه بما يوضحه كالنقط كما في المصباح وغيره وعليه لا تغليب لأن الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه

يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جنى عن أبي علي الفارسي وارتضاه كما في حاشية السيوطي على المغني.

(7/142)

قوله: (وأراد بالإبدال ما يشمل القلب) أي مجازا فالإبدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الإحالة أو الإزالة وقوله إذ كل منهما أي من الإبدال بالمعنى الخاص الحقيقي المباين للقلب والقلب ففي كلامه استخدام وقوله إلا أن الإبدال أي بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جعله أولا الإبدال أعم من القلب وجعله ثانيا الإبدال مبايناً له وقوله ومن ثم أي من أجل أن القلب إحالة اختص الخ لأن الإحالة إنما تكون بين الأشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشيئين من الآخر محلا لا تنافي تباينهما مفهوما وإن توهمه شيخنا والباء في قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه. قوله: (إلا أن الإبدال الخ) انظر ما الدليل على هذه الدعوى. قوله: (وموسى) أي الذي هو اسم للحديد المعروف. قوله: (لثبوتها) عبارة بعضهم لنبرتها وعبارة المرادي لشدتها.

(7/143)

قوله: (ويخالفهما التعويض) سكت عن الإعلال وهو كما في شرح الغزي تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان للتخفيف. قوله: (كتاء عدة الخ) فإن التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل. قوله: (كسين إسطاع) فإن السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه. قوله: (الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة. قوله: (تصغير أصيل) وقال الجوهري تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضاً لأن الجمع إنما يصغر على لفظ واحده اهـ والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب كما في الصحاح اهـ تصريح. قوله: (أعيت جوابا) أي عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بالربع أي المنزل. قوله: (ومن ضاد اضطجع) لأن بعض العرب كما قاله المازني يكره الجمع بين حرفي اطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف إليها وهو اللام. قوله: (مال إلى أرطاة حقف فالطجع) الضمير يرجع إلى الذئب والأرطاة شجر من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء المعوج من الرمل عيني.
قوله: (في الوقف) أي على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وإن لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر الذي استشهد به فإن الجيم في أشطاره الأربعة مشددة وبعدها ياء الإطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الإطلاق كما في سائر القوافي المطلقة وأما ما نقله المصرح عن السيد في شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من اجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لأن الضروب وما في

حكمها من الأعاريض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة إلى دعوى الوصل فتدبر.

(7/144)

قوله: (كتل البرنج الخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهي القطعة المجتمعة والبرني بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح الواو وتشديد الدال الوتد سكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالاً وأدغمت في الدال والصيصي بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة. قوله: (الأيل) بضم الهمزة وكسرها مع فتح التحتية المشددة وبفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل كذا في القاموس. قوله: (شاحج) بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هوالبغل وقوله أقمر أي أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أي صياح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديدالزاي أي يحرك والوفرة شعر الرأس إذا بلغ شحمة الأذن. قوله: (وذكره الهاء) أي في إجمال العدد هنا زيادة الخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه إسقاط التسهيل لها في اجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف. قوله: (ولهنك قائم) بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالي حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثاني بهذا الإبدال.

(7/145)

قوله: (الشائع يعني في كلام العرب) منه يعلم أن الشائع في التصريف وهو الإبدال الضروري في التصريف أقل من الشائع في كلام العرب كلهم أو قوم منهم. قوله: (وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر أن هذه التسعة الخ لأنه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله عنه بقوله فقال يجمع حوف البدل إلى أن قال والضروري في التصريف هجاء طويت دائماً بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن. قوله: (لجد صرف شكس الخ) الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها الصعب الخلق كذا في القاموس. قوله: (وهي الحاء والخاء الخ) كلها بالإعجام إلا الحرف الأول فبالإهمال. قوله: (لحم خراذل وخرادل) في القاموس خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة أو قطعه وفرقه ولحم خراديل مخردل ثم قال وخرذل اللحم أي باعجام الذال لغة في خردل أي باهمالها ولم يذكر فيه خرادل بلا تحتية والمتبادر من صنيع القاموس أن الخاء مفتوحة.

(7/146)

قوله: (والمعنى الجامع لهما) أي للدال والذال. قوله: (وخرجها) أي قراءة الأعمش وقوله على القلب أي المكاني. قوله: (شذر مذر) كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال في القاموس وتفرقوا شذرمذر ويكسر أولهما ذهبوا في كل وجه وتشذر الجمع تفرقوا. قوله: (ان من الشائع) يعني في كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافى ما أسلفه من إخراج ما ذكر بالشائع في التصريف. قوله: (في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كما في القاموس. قوله: (الذيال) بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أي طويل الذيل. قوله: (كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدرة كذا في القاموس. قوله: (أن لا يسمى ذلك) أي المذكور من إبدال اللام من النون وما بعده. قوله: (كالعجعجة) هي إبدال الجيم من الياء. قوله: (والعنعنة) هي إبدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أو من الحاء في حتى أو نحو ذلك فيه نظر. قوله: (في لغة تميم) راجع للعنعنة أيضاً بدليل كلام شرح الكافية الآتي قريباً.

قوله: (وهذا النوع) أي العجعجة وما بعدها إلا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم الإشارة العنعنة ولهذا قال وإلا لزم أن تذكر العين الخ. قوله: (وإلا لزم أن تذكر العين الخ) فيه إشعار بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه وآخره فتدبر. قوله: (ما لو لم يبدل) أي ابدال ما أي حرف لو لم يبدل الخ ولك أن تستغني عن التقدير وتوقع ما على الإبدال. قوله: (كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (كقولك في سقاءة) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الأول بالهمز على الكثير والثاني بالياء على القليل لما سيأتي في شرح قول الناظم فأبدل الهمزة م واو ياء الخ. قوله: (حروف الإبدال) أي الأعم من الضروري.

قوله: (طال يوم أنجدته) بإضافة الظرف إلى الجملة. قوله: (أجد) فعل أمر من الإجادة. قوله: (طاه) بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يطهو أي طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت. قوله: (فإن أورد) أي الزمخشري على وجه التمثيل لوقوع السين بدلا وقوله اسمع أي بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكر واظلم. قوله: (اذكر واظلم) والأصل اذ تكر واظتلم فأبدلت التاء في الأول دالاً والدال ذالاً وأدغم وفي الثاني طاء والطاء ظاء وأدغم أي فكان ينبغي أن يذكر الذال المعجمة والظاء المشالة. قوله: (لأنه من باب الإدغام الخ) علة لمحذوف أي مع أنه لا يصح ايراد اسمع لأنه من باب الإدغام أي من باب الإبدال للإدغام لا من باب الإبدال المجرد عن الإدغام. قوله: (في ستّ)

اسم العدد المخصوص قال في القاموس الستّ بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم. قوله: (فلعله) أي الزمخشري. قوله: (في بعض التصاريف الخ) أي في بعض تصاريف الكلمة التي فيها البدل فيكون محل الرجوع إلى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وبهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل الثاني الذي هو الرجوع غلبة بأفلط لأن غلبة الرجوع إلى التاء هي نفس أفلط فإن استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا في غيرها من تصاريفها كمفلت ومفلت أي وافلات للزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله الدماميني فكان عليه أن يمثل به للأول أيضاً ويقتصر في التمثيل للثاني على نحو لصت وتعلم أيضاً أن التعليل بقوله لأن التاء أغلب فيه أي في أفلط في الاستعمال غير مناسب لأول كلامه فتنبه.

(7/149)

قوله: (في لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية. قوله: (فإن لم يثبت ذلك) أي الرجوع لزوماً أو غلبة وقوله في ذي استعمالين أي في لفظ ذي استعمالين وقوله فهو أي ذو الاستعمالين. قوله: (بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أي بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أي بكثرة الأمثلة الملاقية للفظ البدل في الاشتقاق المشتملة على الحرف الأصلي المبدل منه. قوله: (كتراث) هو المال الموروث. قوله: (وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أي استعمال لفظه أي اللفظ المشتمل على البدل. قوله: (لها أشار ير الخ) الضمير يرجع إلى فرخة عقاب والأشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم والتتمير بفوقيتين التجفيف ووخز بالخاء والزاي المعجمتين شيء قليل وهو عطف على أشارير. قوله: (ثم قلب) أي الجمع قلبا مكانياً بتقديم اللام على الهمزة والأصل ثعائل كذؤابة وذوائب إلا أن الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفاً. قوله: (ضعيف) لأن الجمع للإفراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضور ها ذهنا وقطع النظر عن الإفراد.

(7/150)

قوله: (يعني بقوله اسم جنس الخ) أي وبقوله أسماء الأجناس أعلام الأجناس. قوله: (وبكونه) أي البدل أي لفظه أي اللفظ المشتمل عليه فرعا أي عن لفظ آخر. قوله: (والحرف) أي المبدل منه زائد أي على أصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية وبنظيرتها أعني قوله بعد وهو أصل تقسيما للفرع قسمين. قوله: (لأنه لما علم الأصل) وهو المكبر. قوله: (وبكونه فرعا وهو أصل الخ) هذه العبارة عندي غير مستقيمة لأنها إن أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد وبكون لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذي هو مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الأصلي المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء. فإن قلت كون همزة المكبر بدلا من

هاء لا ينافي كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبرة ولا دور لأنا لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لأنه لما علم الأصل وهو المكبر علم أن هاء مويه بدل من همزة ماء وإن كان أصل همزته هاء مع أنه يرد عليه أنه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذكر لأن واو المصغر بدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضاً بدل من واو فتأمل.

(7/151)

قوله: (وهو بناء مجهول) أي لا يعرف في الأوزان. قوله: (آخرا) جعله حالاً من المتعاطفين قبله وإن أحوج إفراده إلى تأويلهما بالمذكور والى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخراً ظرفا لصفة محذوفة أي كائنتين في آخر من ظرفية الشيء في نفسه المستفاد من نصب لا ما في قول الشارح بعد فلو أتى موضع قوله آخرا بلا ما فقال لا ما باثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك. قوله: (أي تبدل الهمزة الخ) كان ينبغي حذف أي إلا أن يدعي أنه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الأربع. قوله: (إذا تطرفت إحداهما) بأن كانت لا ما أو زائدة بعدها للإلحاق على ما ستعرفه. قوله: (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اهـ تصريح وهذا نكتة تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد في القاموس ظباء بالضم والمدبل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبة التي هي حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما في نسخ القاموس. قوله: (ونحو بناء الخ) قال في التصريح ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من باء زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس. قوله: (لعدم التطرف) أي لوقوعهما عينا. قوله: (ونحو واو) أي اسم الحرف المخصوص وآي بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة.

(7/152)

قوله: (لأنها أصلية فيهما) أي منقلبة عن أصل وهو في الكملة الأولى واو عند أبي علي وياء عند أبي الحسن وفي الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قلبها قاله المصرح. قوله: (وإلا) بأن أبدلت لامهما وقوله لتوالي اعلالان هما قلب عينهما ألفا وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزى من أن الإعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان علم أن قول شيخنا والبعض الأولى أن يقول وإلا لتوالي إعلال وابدال إلا أن يجعل في كلامه تغليب أو يقال مراده بالإعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر. قوله: (تشاركهما) أي الواو والياء. قوله: (فكان الأحسن أن يقول الخ) أمر لشموله الأحرف الثلاثة. قوله: (مع هاء التأنيث العارضة) أي على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقديرا لأن هاء التأنيث في تقدير الانفصال.

(7/153)

قوله: (نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة مبالغة. قوله: (وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السقي كما في القاموس. قوله: (واداوة) بكسر الهمزة وهي المطهرة كما في القاموس. قوله: (لم تبن على مذكر) أي لم تصغ بغير تاء لمذكر من المعنى بأن لم تصغ لمذكر أصلاً كهداية أو صيغت له من معنى آخر كسقاية فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن كما في القاموس وهو غير معنى السقاية الذي هو محل السقي كما مر. قوله: (وربما صح) أي حرف اللين أي أبقي من غير قلب. قوله: (اسق رقاش فإنها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقا بلا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للمحسن أي أحسن اليه لاحسانه. قوله: (لأنه لما كان مثلا الخ) فيه عندي نظر لأنه إنما يصلح تعليلا لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصحيها في النطق به أولا. قوله: (كقولهم صلاءة في صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال في القاموس الصلاية ـــ ويهمز ـــ الجبهة واسم ومدق الطيب والجمع صلى وصلى. قوله: (في استصحاب هذا الإبدال) أي جوازا فلا ينافي قول الناظم السابق.

(7/154)

ونهو علباء كساء وحيا بواو أو همز. قوله: (نحو كساءين ورداءين) أي مما همزته بدل من أصل أو من حرف إلحاق لا من ألف تأنيث لأن الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب في التثنية قلبها واواً. قوله: (على الضابط المذكور) أي في قوله فأبدل الهمزة من واو وياء الخ لأن التقدير من كل واو وياء. قوله: (في النسب) ليس بقيد فإنه إذا رخم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطي في النكت عبارة المرادي أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط في ترخيمه أن يكون علماً كما هو مصرح به وأجيب عن إيراد ما ذكر بأنه لا يرد لأن واو غاو ليست آخرا بل هي حشو والحذف عارض سم. قوله: (بحذف لامه) أي لأجل ياء النسب كما أفصح به المرادي. قوله: (لاستقام) لأنه يخرج غاو لأن الواو فيه عين اهـ سم ويرد على التعبير بلاما أنه لا يشمل نحو علباء وقوباء مما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للإلحاق ولهذا قال المرادي بإصلاح الضابط أن يقال من واو وياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضاً على تعبير الشارح بلاما وعلى إصلاح المرادي الضابط أنهما لا يشملان نحو حمراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث. قوله: (فقلبت الألف الثانية همزة) ولم تقلب الأولى لأن قبلها يفوت الغرض منها وهو المد ولأن التغيير أليق بالأواخر ولان في تحريك الثانية تحصيلا لظهور الإعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني. قوله: (لأنها من مخرج الألف) فيه تساهل لأن الهمزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربا المخرج.

(7/155)

{فائدة } في حاشية السيوطي على المغني أن الفراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزها وفرق سيبويه بينهما فقال الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكناً ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والألف مع اللام قبل الياء وقال ابن جني في سر الصناعة اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً بعد الهمزة والألف اللينة حرفين وعدها أبو العباس ثمانية وعشرين بإسقاط الهمزة لأنها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضي وبيان ذلك أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمز في الحقيقة وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياء مرة على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يحز أن تكتب إلا ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك إذا وقعت أولا نحو أخذ وأخذ وإبراهيم وأن كل حرف سميته فأول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف حروفه همزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف.

أما الألف في نحو قام وكتاب فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة ولا ينافى اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا ويكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما إخراج أبي العباس لها من الحروف محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشيء لأن جميع هذه الحروف إنما أثبتت لوجودها في اللفظ الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها لعارض كتخفيف وابدال لا يخرجها عن كونها حرفاً ألا ترى أن انقلاب غيرها في بعض أحواله لعارض لا يخرجه عن كونه حرفاً اهـ وقال التفتازاني في حاشية الكشاف الألف اسم للمدة التي هي أوسط حروف جاء والهمزة اليت هي آخرها بدليل قولهم الألف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط في الدرج وقولهم الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصلي وإنما يذكر في حروف التهجي اسم الألف لا الهمزة اهـ.

فعلم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة وبمعنى خاص باللينة اهـ ما في حاشية السيوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الهمع عن ابن جنى لما لم يمكن أن يلفظ بالألف اللينة في أول اسمها كما فعل في أخواتها توصل إلى النطق بها باللام وقيل في اسمها لا كما توصل إلى النطق بلام التعريف بالألف وقيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لان كلا من اللام والألف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اهـ ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة وقد يجاب بأنه يكفي في تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلا من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفا وقوله لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره يرد عليه أن الألف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الألف اللينة المشار اليها بلا كما مر فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الألف تنبيه على أن لا إشارة إلى الألف اللينة وذكرهم اللام لأنها المتوصل بها إلى النطق بالألف اللينة في قولهم لا فاعرف ذلك.

(7/158)

قوله: (ثم أشار إلى الثانية) أي من مسائل إبدال الهمزة من الواو والياء. قوله: (وفي فاعل ما أعل عينا) أي وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق في اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أو لا. قوله: (إذا وقعت) أي كل منهما. قوله: (فحملا على الفعل في الإعلال) قال في التصريح ما ذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الإعلال وإن لم يكن له فعل أصلاً كما سيذكره من جائز وجائزة فإن ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اهـ وقد يجاب عن الأول بالتزام النقل ومنع التكثير وعن الثاني بأن فرعية الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافي ما قالوه هنا من أن فرعيته عن الفعل من حيث الإعلال والتصحيح فافهم. قوله: (في الإعلال) أي في مطلق الإعلال وإن كان الإعلال فيهما بقلب العين همزة وفي الفعل بقلبها ألفا. قوله: (نحو عور الخ) في القاموس العور ذهاب حس إحدى العينين. عور كفرح وعار يعار وأعور وأعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران. وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر عظم سواد عينه في سعة فهو أعين.

(7/159)

قوله: (هذا الإبدال جار) بالراء من الجري كما في عبارة المرادي وفي نسخ من الشرح جائز بالزاي من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الإبدال في هذا القسم أيضاً كما هو صريح التسهيل واغتر شيخنا السيد بظاهر ما في هذه النسخ فقال ما قال. قوله: (كقولهم جائز) ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاي وفسره بالبستان. قوله: (وضبطه) العيني في البيت بالحاء المهملة والراء

وفسره بمجتمع الماء. قوله: (صعدة) هي القناة المستوية تنبت كذلك قاموس. قوله: (لا يشمل ذلك) لأنه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة. قوله: (كما قال المصنف) لو قال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره السابق لكان أحسن.
قوله: (قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين.u
قوله: (قبل الألف الخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اهـ أي فلم يلحظ الواو والياء في اسم الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لي وبه يفارق قول المبرد قول الأكثرين فتأمل. قوله: (بالياء) أي مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين. قوله: (التخفيف) أي بتسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده. قوله: (فلذلك كتبت ياء) مكرر مع ما قبله. قوله: (تصحيح الياء) أي الإتيان بها على أنها الأصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ما قبله. قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكره من الإبدال والتصحيح لحن. قوله: (هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه. قوله: (والمد) أي حرف المد واواً أو ياء أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهذا لم يذكر له الشارح محترزا.

قوله: (أي يجب إبدال الخ) وذلك لأنك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها فلو حذفوا الأولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بين ألفه وحرف اعرابه حرف مكسور ليكون كمفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل والألف إذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما اثر حركة من جنسهما كالألف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل إنما همزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن إذ كن لا أصل لهن في الحركة كذا في التصريح.

قوله: (نحو رعوفه) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم كذا في القاموس. قوله: (وسليق) كأمير يطلق على معان منها ما تحات من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه. قوله: (قسورة) هو الأسد ويقال فيه قسور بغير تاء. قوله: (وشذ مصائب ومنائر) وشذ أيضاً همزة معايش في رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما في المرادي. قوله: (وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومنائر بقطع النظر عن همزهما. قوله: (نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرفا وعوسجا خرجا بقيد

المد والصيرف المحتال في الأمور كالصيرفي والعوسج شوك واسم فرس كذا في القاموس. قوله: (اكتنفا) أي أحاطا. قوله: (نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف وقول الشاطبي أصله نيوف مبني على أنه من ناف ينوف وتقدم في العدد بيانه كذا في التصريح. قوله: (بالمصدر المنون) تصريح بأن لفظ جمع في قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لأنه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للإبدال لأن الجمع ليس إبدالاً ويجاب بأنه مثال لمفاعل على حذف مضاف أي كحاصل جمع نيفا أي الحاصل به أي كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ سم.

(7/162)

قوله: (أو مختلفين) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما. قوله: (وصوائد) الواو بدل ألف صائد اهـ سم لما تقدم في قوله في التصغير الذي مثله التكسير والألف الثاني المزيد يجعل واواً. قوله: (في الواوين) أي في صورة الواوين. قوله: (ولأن لذلك نظيرا) الإشارة للإبدال في الواوين وقوله وهو اجتماع أي الإبدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أواصل فإن أصله وواصل ومناظرة هذا لمسألتنا في مطلق ابدال إحدى الواوين همزة وإن كانت المبدلة في مسألتنا الثانية وفي النظير الأولى. قوله: (وأما إذا اجتمعت اليآن أو الياء والواو) أي في جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما الخ واقتصر على قوله وإذا التقت اليآن الخ لكان أخصر وأسبك. قوله: (نحو يين ويوم) الأول بفتحتين قرية باليمن وعين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثاني بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه كان الأولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرح.

(7/163)

قوله: (في جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية. قوله: (ذكر السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو. قوله: (من جهة قربة) من سببية وإضافة جهة إلى قرب للبيان وفي الكلام حذف أي قرب حرف العلة منه. قوله: (وهو) الإبدال بالهمزة. قوله: (سيقة) بياء مشددة ما استاقه العدو من الدواب والدريئة يستتر فيها الصائد فيرمي الوحش كما في القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقول الشارح وهو فيعلة صوابه فعيلة بتقديم الياء على العين كما في المرادي. قوله: (مع أنه الخ) كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا. قوله: (والصحيح أنه لا يقاس عليه) أي على ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحدة إذا وجد وذهب أناس إلى القياس كذا في المرادي. قوله: (مدمفاعل) أي ألفه وقوله

اتصال المد أي اللين الثاني الذي ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مدمفاعل أن المفصول مفاعيل لا مفاعل. قوله: (بمدة شائعة) أي قياسية.

(7/164)

قوله: (وكحل) الضمير فيه يرجع إلى الدهر وضبطه المصرح بتخفيف الحاء ولعله الرواية وإلا فالتشديد صحيح معنى. قوله: (جمع عوار) قال العيني بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وقيل هو كالقذى اهـ وتبعه المصرح في هذا الضبط قال سم وضبطه المكي بتشديد الواو وهو الظاهر اهـ. قوله: (فهي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف في التقدير. قوله: (تنقاد) بفتح التاء أي نقد وإضافته إلى الصياريف من إضافة المصدر لفاعله. قوله: (لأنه قد جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه وما بعده أن للعيل جمعين عيالاً وعيائل. قوله: (كما أوهمه كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيآت فيشمل المفرد ولا ينافيه قول كجمع نيفا لان المثال لا يخصص اهـ سم وقولهم عدد المصنف اعطاء الحكم بالمثال غير مطرد. قوله: (مثل عوارض) أي مفردا على وزن عوارض. قوله: (ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه الخ) فيه شيء لان الحكم الذي أطلقه فيما سبق إطلاقه معتبر لان الإبدال همزة ثابت في هذه الصورة أيضاً غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء إلا أن يريد بالإطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لأنه بين هنا أن ذلك الحكم وهو الإبدال همزة لا يبقى بل يغير قاله.

(7/165)

سم. قوله: (في النوعين المذكورين) أي الشمار إلى أولهما بقوله والمد زيد الخ وإلى ثانيهما بقوله كذاك ثاني الخ. قوله: (أعني ما استحق) أي جمعا استحق الهمز بكونه أي الهمز في الأصل مداً مزيداً في الواحد وكذا يقال فيما بعده. قوله: (فيما) أي جمع أعل لاماً وأراد به ما يشمل المهموز كما سينبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لاما لكان أوفق باصطلاحهم. قوله: (للعهد) أي الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقاً في النوعين. قوله: (كسرة الهمزة) أي الوالية لألف مفاعيل. قوله: (فيما لامه الخ) ما واقعة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله في هذين النوعين. قوله: (ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بل انقلبت ياء وسيأتي محترزة في قوله وفي مثل هراوة جعل واواً ولو حذف الواو كما في نظيره الآتي لسلم من إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ. قوله: (فالنوع الأول) أي من النوعين. قوله: (بهمزتين) الأولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة. قوله: (لما سيأتي) أي في قوله ما لم يكن لفظاً أتم فذاك ياء مطلقا جا.
قوله: (والهمزة تشبه الألف) لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من مخرج الألف وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل. قوله: (وهو مطية) المطية الراحلة. قوله: (من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو

المد يقال مطوت بهم في السير أي مددت تصريح. قوله: (أبدلت الواو الخ) راجع للمفرد وقوله فقلبت الواو الخ راجع للجمع.

قوله: (وإن كانت الهمزة) أي الوالية لألف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذي تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد لأن المعهود الهمز السابق في كلامه وهو لهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثاني لينيه أو القيد الذي في قول الشارح أعني ما استحق الهمز لكونه أي الهمز في الأصل مداً مزيداً في الواحد. قوله: (مفعلة) بكسر الميم تصريح. قوله: (فلا تغير في الجمع) بل تبقى هي وكسرتها والياء بعدها. قوله: (سلوكا بالأصلي) أي الهمز الأصلي مسلك العارض العارض بسبب الجمع. قوله: (فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته وهو وحمزة وعليّ وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضي الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من نافى أقدامنا.

قوله: (وقول بعض العرب) بجر قول عطفا على المجرور بفي قبله. قوله: (والنوع الثاني) أي الجمع الذي ألفه بين لينين. قوله: (مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياس صنيعه في النوع الأول مثال ما لامه ياء منه زاوية وزوايا ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر. قوله: (أصله زوائي) أي أصله الثاني كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول زواوي. قوله: (حسبما) بفتح السين. قوله: (غاير بينهما في التسهيل) لعطفه الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضي المغايرة. قوله: (وفي مثل هراوة) أي في جمع مثل هراوة وهي العصا الضخمة كما في التصريح. قوله: (جعل موضع الهمزة) لو قال أبدلت الهمزة فيه واواً أو جعلت الهمزة فيه واواً كما قال الناظم لكان أخصر وأظهر في كون الواو مبدلة من الهمزة. قوله: (لما سبق) أي من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الأمثال.

قوله: (لأن الواو ظهرت في واحده الخ) إلا أن الواو في الواحد لام الكلمة وفي الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد. قوله: (فقصد تشاكل الجمع لواحده) قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحده أو مشاكلة الجمع لواحده لأن التشاكل تفاعل يقتضي التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية. قوله: (إنما ترد الهمزة ياء الخ) هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد الهمز الخ فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبيه المذكور مع أنه مكرر مع قوله سابقاً وإن كانت الهمزة أصلية الخ نعم في بعض النسخ إسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا.

قوله: (وقاس الأخفش على هداوى) أي بالدال ورسمه في بعض النسخ بالراء تحريف ولا يبعد عندي أن يقيس على مطاوى أيضاً فإنه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لأن الإتيان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع إلى الأصل فراجع. قوله: (وهو ضعيف) وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوى وجه. قوله: (على وزن فعالى) فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والألف للتأنيث. قوله: (وهدايا على وزن الأصل) أي على طبق المفرد أي صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الأصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت في المفرد إلا أنه خالف الأسلوب تفننا في التعبير فلا يرد الاعتراض بأن هراوى ومطايا على وزن الأصل. قوله: (فجاء على خطية بالإبدال والإدغام) يرد أنه على هذا يكون خطايا أيضاً على وزن الأصل كهراوى ومطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا في قوله وأما خطايا الخ إلا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الأصل من غير احتياج إلى شيء بخلاف خطايا فإنهم احتاجوا في كونها على وزن الأصل إلى جعلها جمع خطية بالإبدال والإدغام فافهم.

قوله: (وذهب البصريون الخ) وهو الذي ذهب اليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف. قوله: (لأن الألف عندهم للتأنيث) أي زائدة للتأنيث وأما اللين الزائد في المفرد فحذف في الجمع للتخلص من التقاء الساكنين. قوله: (بدل من المدة) أي التي كانت في المفرد وقوله المؤخرة أي التي عرض تأخيرها في الجمع بعد أن كانت مقدمة في المفرد وهي المدة التي تقلب همزة في فعائل. قوله: (لا تبدل في هذا) أي فيما لامه همزة كخطيئة. قوله: (لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن القياس قلب الياء همزة وإذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لي خطائي ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ألبتة كذا في المرادي والتصريح. قوله: (بل تقلب) أي مدة الواحد قلبا مكانيا فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أي المدة. قوله: (وهمزا) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الأول. قوله: (الأشد) نائب فاعل ووفى والأشد ويضم أوله القوة وهو ما بين ثماني عشرة إلى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أوشد كذئب وأذؤب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى {بلغ أشده } (يوسف: 22) أن الأشد ثلاث وثلاثون سنة.

قوله: (أي هذه مسألة خامسة) أي للمسائل الأربع المذكورة في قوله فأبدل الهمزة من واو يا الخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الأربع ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمز الخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما

اعترض به شيخنا وتبعه البعض. قوله: (أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية. قوله: (من ألف فاعل) بفتح العين. قوله: (وهي أنشى الأوأل) إن قرىء الأوأل بواو ساكنة فهمزة فالضمير في وهي راجع للوؤلى بالهمز وإن قرىء بواو مشددة فالضمير راجع للوولى بلا همز. قوله: (أن تكون عارضة) أي لا لابدال لتباين هذه الصورة ما قبلها. قوله: (مثال فوعل) بفتح فسكون ففتح. قوله: (ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله) فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتي والعارضة غير أصلية سم. قوله: (مثال طومار) بضم الطاء المهملة الصحيفة ويقال لها الطامور أيضاً كذا في القاموس. قوله: (غير مبدلة من زائد) أي وإن كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووفي. قوله: (فإن الضمة الخ) تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أي بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفي واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائماً وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم في الثالثة وفيه نظر لأنه إنما يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها في بعض الصور غير مبدلة كما في المثال المتقدم للثالثة.

قوله: (وإن كان مدها غير متجدد) أي لبناء الكلمة ووضعها عليه. قوله: (بالألف المنقلبة) أي الصائرة واواً ثانية في نحو ووفي ولو قال بالواو المنقلبة عن الألف واضحا.c قوله: (وأواق) هو مما أعل إعلال قاض فتثبت الياء إذا حلى بأل. قوله: (ووواق) بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بواوين الخ. قوله: (كما تبدل) أي ألف فاعلة واواً في التصغير لأن التكسير كالتصغير في ذلك. قوله: (نحو أو يصل وأويق) تصغير واصل وواق فالواو في تصغيرهما بدل من ألفهما كما تقول في ضارب ضويرب ولو قال نحو أويصلة وأويقية لكان أنسب بما قبله.
قوله: (حينئذ) أي حين إذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية. قوله: (كراهة الخ) ولأنهم لما أجازوا البدل في وجوه وهي واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالي واوين لأنه أثقل من واو مفردة مضمومة. قوله: (من التضعيف) قال سم قد يقال التضعيف موجود في الصور الثلاث الأول من الصور الخارجة السابقة إلا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اهـ وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشل سؤالاً وجواباً أما الأول فلأن التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الأول منها وأما الثاني فلأن الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وإنما العارض فيها المد فتأمل. قوله: (كددن) بفتح الدالين المهملتين اللعب. قوله: (نحو هووي ونووي) أي في المنسوب إلى هوى ونوى فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدرها تصريح. قوله: (يوهم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر الشيء على نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء أوأل في المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى في كلام النحاة لا في خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الإيهام من أن المراد بشبه ووفي الأشد ما مدته عارضة أو زائدة إنما يصحح عبارة المصنف لا يدفع إيهامها.

(7/171)

قوله: (يوهم أيضاً أن المتسنثى الخ) أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجهول والأصل في الأمر الوجوب فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الإبدال فيما خرج لا أنه لا يجوز قال شيخنا وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الأمر الثالث وفيه نظر إذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر في الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة. قوله: (واواً) معمول جعل في قول المصنف وفي مثل هراوة جعل واواً الخ وهمزاً عطف على واواً وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة أي صدرها همزاً حتما وخفف الشارح مبدأ بإبدال همزته ألفا كما خفف طار بابدال همزته ياء وأعله إعلال قاض وقوله سوى ما الثان الخ استثناء من مبدأ وما موصول عائد محذوف أي سوى الصدر الذي الثاني منه أوأل عوض عن الضمير أي ثانيه ومداً بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والأصل طارىء مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووفي لأن مد ثانيه لم يطرأ غاية الأمر أن الثاني بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف لأنا نقول شخص مدو وفي طارىء والمد الموجود قبل ذلك غيره. قوله: (أن تبني افعوعل) أي موازن افعوعل. قوله: (من الوأي) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد.

(7/172)

قوله: (فإذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتي في كلام المصنف لساكن صح الخ من أن النقل إنما يكون لحرف صحيح فتأمل. قوله: (إلى ووأى) بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فألف. قوله: (فصارت ووا) بواوين مفتوحتين فألف. قوله: (الوجهان) إقرار الواو وابدالها همزة سم. قوله: (نقلت الثانية) أي حركة الهمزة الثانية. قوله: (أحدها الواو المضمومة الخ) مصدرة كالمثال الأول أولا كباقي الأمثلة. قوله: (لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لأنها يجوز إسكانها تخفيفا. قوله: (وقد ذكرتين) في بعض النسخ ذكرهن وهي الأولى لذكر الخمسة في التسهيل. قوله: (وإن تعرض لغيره) أي كما يأتي في قوله وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم. قوله: (لأن الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافي جواز الإبدال لما تقدم من أنه يجوز إذا كانت الثانية مدة زائدة فالصواب تعليل سم بأنهما ليسأ في المبدإ ولك دفعه بان الذي تقدم الجواز فقط والذي ذكره الشارح هنا أن إبدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز. قوله: (وسيأتي الكلام عليهما) أي في قوله وأما إبدالها من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ. قوله: (من نحو أواصل وأواق) سبقه إلى هذا المرادي في شرح التسهيل قال الدماميني وهو سهو لأن الكلام في الواو المضمومة لا المفتوحة.

(7/173)

قوله: (ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدماميني وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصوراً على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادي أنه قال في بعض الكتب انه لغة هذيل. قوله: (أناة) بالنون بوزن قناة. قوله: (من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس. قوله: (اسم امرأة) احترز به عن أسماء جمع اسم. قوله: (فقيل همزته أصلية) وقيل بدل من الواو. قوله: (فقليل) أي شاذ. قوله: (وإعلال حرفين الخ) استئناف نبه به على أن في ماء شذوذاً من وجهين. قوله: (وألا فعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فألا وهلا مادتان مستقلتان. قوله: (وماج ساعات الخ) قال في القاموس الملاة كقناة فلاة ذات حروسراب والجمع ملا وقال أيضاً الوديقة شدة الحر وذكر من معاني العباب الموج وقال أيضاً ضحك السحاب برق والقرد صوت. قوله: (من أب) بتشديد الموحدة.

(7/174)

قوله: (دأبة وشأبة وابيأض) بفتح الهمزة في الثلاثة للساكن قاله شيخنا السيد. قوله: (أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسي هي لغة فيديه وأديه بمنزلة يلملم وألملم ونازعه تلميذه أبو الفتح ابن جنى اهـ فارضى. قوله: (في أسنانه ألل) يقال أللت أسنانه من باب فرح. قوله: (احديدا بها) أي ميلها. قوله: (رجل أيل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد كذا في القاموس. قوله: (الشيمة) بشين معجمة. قوله: (وكذلك رئبال) براء مكسورة فهمزة أو تحتية ساكنة فموحدة. قوله: (ومداً ابدل) بنقل فتحة همزة ابدل إلى التنوين. قوله: (ان يسكن) أي الثاني أي والأول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معا. قوله: (وائتمن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لأنه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه ماض مجهول وإن أوهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضي لأنه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعداد المثال الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل بائتمن باعتبار حالة الابتداء به إذ لا يلتقي الهمزتان إلا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما في عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ائتمن بهمزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحاً. قوله: (أي إذا اجتمع) المناسب حذف أي كما لا يخفى.

(7/175)

قوله: (همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفي الهمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بإبدالها بمجانس حركتها فتبدل ألفاً في رأس وياء في ذئب وواواً في بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل

حركتها إلي الساكن قبلها كقولك في اسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها مداً زائداً غير ألف كخطيئة ومقروءة أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو نون انفعال كانأطر أي اعوع فتقر الهمزة أو ألفاً فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهباءة وهي أرض لغطفان، وكذا تسهل أن تحركت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كسال أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسئل ويستهزئ ورؤوس فإن كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كمير في مئر جمع مئرة وهي التميمة وبعد الضم واواً كجون في جؤن جمع جؤنة وهي سل مغسى بجلد يجعله العطار ظرفاً لطيبه ورجل سولة في سؤلة وخالف الأخفش في صورتين المضمومة بعد كسر كيستهزئ والمكسورة بعد ضم كسؤل فأبدل الأولى ياء والثانية واواً اهـ. بزيادة من القاموس قال الرضى في شرح الشافية وقد تبدل الهمزة ألفاً إذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسال وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها كمستهزئين واواً ساكنة اذا انضمت وانضم ما قبلها كرؤوس قال سيبويه وهذا سمعي وليس بقياسي، إلا في الضرورة اهـ. ملخصاً وإذا أبدلت ياء ساكنة في مستهزئين واواً ساكنة في رؤوس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص.

(7/176)

قوله: (في غير ندور) احترازا من قراءة ائلافهم بهمزتين شذوذا. قوله: (وكان) أي النبي يأمرني أي إذا حضت أن آتزر أي لحرمة ما وراء الإزار من الحائض.
قوله: (بألف) أي يابسة وهي الهمزة. قوله: (ولا وجه لواحد منهما) لأن التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الإزار والأمانة والأهل بقلب الثانية تاء وإدغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالإدغام وقال الناظم إنه مقصور على السماع.
قوله: (عن نحو أأتمن زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأأنت بهمزتين مفتوحتين فإن قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون الهمزة الثانية. قلت لعل الشارح أراد بالضمير في قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة إشارة إلي أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الإبدال في غير صورة سكون ثانيتهما أيضاً وقوله وأأتمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما لما مر.

(7/177)

قوله: (فتقول أوتمن الخ) كذا في النسخ برسم أوتمن بألف فواو ورسم ايتمر بألف فياء وفيه كما قال سم توقف لأن همزة الاستفهام مفتوحة وإبدال الهمزة

الثانية إنما يكون من جنس حركة الأولى فما وجه قلب الثانية في أوتمن واواً وفي ايتمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الإبدال واواً وياء فيما ذكر مبنى على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فيقرأ أوتمن بضم همزة الاستفهام وايتمر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول فرار هذا من خطأ إلى خطأ وإزالة لضرر بضرر والذي ينبغي قراءة أوتمن وايتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة وإنما رسم الشارح هنا الألف في الأول واواً وفي الثاني ياء اعتبار لما يرسم في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أوتمن بالبناء للمجهول وايتمر بصيغة الأمر ولا يخفى بعده فتأمل. قوله: (وآنت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت ياء لا واواً خلافا لما في الحواشي خطأ فاحش وتقول باطل.

(7/178)

قوله: (وأما قول القراء) بالقاف جمع قارىء كقول الشاطبي منهم باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو أأنذرتهم) فإن كانتا في موضع العين الخ) ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن سم. قوله: (نحو سآل) أي كثير السؤال ولآل أي بائع اللؤلؤ ورآس أي بائع الرؤوس سم. قوله: (فسيأتي الكلام عليهما) عند قوله ما لم يكن لفظا أتم فإنه سيصرح ثم بأنك إذا بنيت من قرأ مثال قمطر قلت قرأي بإبدال الهمزة الثانية ياء. قوله: (فإما أن يكون ثانيهما) لم يقل فإما أن يكونا على صنيعه في الهمزتين الساكنة أولاهما لأن الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين. قوله: (فسيأتي بيانه) أي في الكلام على قوله ما لم يكن لفظا أتم فإنه سيصرح ثم بأن الثانية تبدل ياء مطلقا سواء فتحت الأولى أو كسرت أو ضمت. قوله: (ان يفتح الخ) هذا تصريح بمفهوم قوله إن يسكن لما فيه من التفصيل. قوله: (نحو أو يدم الخ) قال المصرح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على أنه عربي وقد اضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف إلى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن أفعل اهـ وأقره أرباب الحواشي. وأنت خبير بأن هذا الخلاف إنما هو في آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الأدمة وهي اللون المعروف فإنه عربي باتفاق ولا ضرورة إلى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنيا على أحد القولين فافهم.

(7/179)

قوله: (وليست) أي الواو في التصغير والجمع بدلاً من ألفه أي ألف آدم. قوله: (كما في ضارب) راجع للمنفي. قوله: (لأن المقتضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة. قوله: (بدل من الألف الخ) أي لا من الهمزة حتى يرد على المازني وقوله لأنه صار الخ علة لقوله بدل من الألف وقوله صار مثل خاتم أي فأشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة. قوله: (وياء إثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله إن يفتح الخ أي وينقلب الهمز الثاني المفتوح ياء بعد كسر للهمز الأول. قوله: (وثانيهما) هذا تقدير لمنعوت ذو. قوله:

(مطلقا) حال من الضمير المستسكن في الجار والمجرور أعني كذا. قوله: (من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أي قصد. قوله: (حركة الميم الأولى) وهي الفتحة وقوله فتصير الكلمة إيم أي بكسر الهمزة وفتح الياء. قوله: (وما يضم الخ) لم يقل مطلقا كما في سابقه ولاحقه اكتفاء بترك التقييد ببعض الأحوال عن التصريح بالإطلاق. قوله: (واواً أصر) أي صيره واواً. قوله: (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحد. قوله: (أو مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سعف المقل تصريح.

(7/180)

قوله: (ما لم يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب واواً وقوله واواً أصر لأنه تقييد لهما. قوله: (اما مفعول به مقدم) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثاني واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الأخبار الموطئة لما بعدها كما في بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه. قوله: (أو سكون) فيه إن فرض كلام المصنف في الهمزتين المتحركتين فكان ينبغي أن يقول وكذا إذا سكنت الأولى وتحركت الثانية. قوله: (وتقول في الثاني قرء) أي بكسر الهمزة لأنه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح. قوله: (ثم أعل إعلال قاض) أي سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين. قوله: (أيد) وأصله أيدي كأفلس. قوله: (أي سكنت الياء) أي تخفيفا وأبدلت الضمة قبلها كسرة أي لتناسب الياء أي ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل إبدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثاني أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدماميني وعبارته وإذا بنيت مثل برثن قلت قرؤو أصله قرؤؤ قلبت الثانية ياء فقيل قرءي فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم واواً ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فأعل إعلال قاض اهـ.

(7/181)

قوله: (كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أي الأول على وزن هند والثاني على وزن جمل وإنما أعادة توطئة لقوله رفعاً وجراً الخ. قوله: (وقرئيا) همزته مكسورة كهمزة ما قبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل فكف أيدي الناس عنكم. قوله: (أبدلت المتحركة ياء) أي فرارا من الثقل وسأل أو عثمان أبا الحسن هلا أدغموا في مثال قمطر من قرأ كما أدغموا في سآل فأجاب بأن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد أي فالعينان أحرى بالإدغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل توالي الواوين في هووى وامتناعه في جمع واقية. قوله: (أبدلت الهمزة الأخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف فذاك ياء مطلقا جا وسكت عن توجيه الإبدال بعد سكون الهمزة الأولى ولعله الحمل على الإبدال بعد الحركة فتدبر. قوله: (لو كانت أصلية) أي غير منقلبة عن همزة وقوله ووليت كسرة أو ضمة أي كثمى في

ثمو.c قوله: (رابعة) أي كمعطعيان فإن ياءه منقلبة عن الواو التي هي أخيرة تقديراً لأن علامة التثنية في تقدير الانفصال.

قوله: (وأؤم الخ) تقييد لبعض الصطر المتقدمة فتأمل. قوله: (تشبيها الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة. قوله: (لمعاقبتها الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أي إنما شبهنا همزة المتكلم يهمزه الاستفهام دون الهمزة التي من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التي يجوز في الهمزة بعدها الوجهان كما في يؤمن من الإيمان ويؤمن من التأمين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين في همزة المتكلم لكان أحسن. قوله: (أن الإبدال) أي المذكور سابقاً من إبدال المفتوحة إثر همزة مفتوحة أو مضمومة واواً وإثر مسكورة ياء وهكذا. قوله: (حققت الأولى الخ) أي فيما إذا كانت الهمزات خمسا وقس على ذلك ما ذا كانت أقل من خمس أو أكثر. قوله: (قلت أو أوأة) أي بهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأنيث فقوله والأصل أأأأ أة أي بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والأولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة. قوله: (نحو آأ) بهمزة مفتوحة فألف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كما في الدماميني مفرده آأة. قوله: (ذا القلب) أي إلى الياء لا بقيد كونه قلب ألف. قوله: (في آخر) أعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير إليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة وأعربه بعضهم ظرفا لغوا متعلقا بأفعل والأول أظهر معنى.

قوله: (إذا عرض قبلها الخ). قوله في التعبير هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزي المبني للمجهول على كسرة رضي وقوى وغاز. قوله: (وقوي) إنما رجحوا الإبدال في قوي ويقوي على الإدغام كما في قوة مع تحقق مقتضى الإدغام أيضاً وحصول التخفيف به أيضاً لأن التخفيف بالإبدال أكثر من التخفيف بالإدغام لأن التلفظ بالهمزة فالبدل أسهل من التلفظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغم فيها نقله الدنوشري. قوله: (وإذا سكنت) أي للوقف وقوله تعذرت سلامتها أي صناعة لوقوعها ساكنة أثر كسرة والقاعدة تقتضي قلبها ياء وقوله فعوملت أي وهي متحركة في غير الوقف بما يقتضيه السكون أي للوقف والذي يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب الخ. قوله: (وتناسب اللفظ) أي الملفوظ من الكسرة والياء. قوله: (ما يعضدها) أي وهو الألف الذي هو في حكم الياء كما يأتي سم.

قوله: (كما سيأتي) أي في شرح قوله وجمع ذي عين الخ سم. قوله: (وفقد المانع من الإعلال) هو كونهما من كلمتين كالقاضي ولى وكون السابق غير متأصل ذاتا وسكونا كديوان لأن أصله دووان قلبت الواو الأولى ياء كما يأتي ذلك. قوله: (وأدغمت في الياء) في العبارة قلب والأصل وأغمت فيها الياء. قوله: (لا يختص الخ) قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثاني أيضاً مقصوداً بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتي لدخوله في عموم ما سيأتي لأنا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بأ المراد ليس بواجب القصد وأما جواب الحواشي بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فتأمل. قوله: (متطرفة) حال من الضمير في الواقع. قوله: (أو قبل تا التأنيث) عطف على في آخر قال المصرح ولم يفرقوا بين كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أولا وكان ينبغي في عريقية أن لا تقلب الواو ياء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة اهـ. قوله: (أو زيادتي فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادتين لأن الواو تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الألف والنون الزائدتين.

قوله: (أي نحو شجية) بتخفيف الياء أي حزينة وإنما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضاً كجرية تصغير جروة جرياء على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه. قوله: (وعريقية) قال المصرح كان ينبغي في عريقية أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزل عنفوان. قوله: (تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما في القاموس أحد الخشبتين المعترضتين على فم الدلو. قوله: (وشجيان) قال المصرح على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اهـ ويؤخذ منه أن الألف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما هما في قطران. قوله: (مقاتوة) بقاف ثم فوقية قال الدماميني جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اهـ وأصله كما في التصريح مقتوو قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها إثر كسرة ثم أعل إعلال قاض. قوله: (وسواسوة) قال الدماميني هم الجماعة المستوون في السن وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى متسوو قالوا سواسية على الأصل في الإعلال ووزنه فعافلة وفيه شذوذ من جهات أخرى. احداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها في المكبر. الثانية جمع فعال على هذا الوزن فإن قياس جمعه أسوية كقباء وأقبية الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فإن قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمرمريس فإن كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس كذا في التصريح. قوله: (ومن الثاني اعلالا) أي وشذ من الثاني اعلالا الخ ووجه الشذوذ أن الكلام في الواو

المكسور ما قبلها والواو في المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الإعلال شاذاً.

(7/186)

قوله: (لصحة عين الفعل) أي عدم إعلالها وإلا فهي معتلة يس. قوله: (لعدم الألف) كان عليه أن يزيد ونحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو إذ ما قبلها في الأول مفتوح وفي الثاني مضموم ليستكمل محترزات الشروط الأربعة. قوله: (فعلوها في المصدر) صوابه فأعلوها. قوله: (وقبل حرف) هو الألف وقوله يشبه الياء أي يقرب منها قرباً أكثر من قربه من الواو. قوله: (فأعلت) مكرر مع قوله فعلوها قال البعض وفي النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها في المصدر. قوله: (ليصير العمل في اللفظ) أي المادة من وجه واحد وهو الإعلال وإن كان في الفعل بالقلب ألفاً وفي المصدر بالقلب ياء. قوله: (قولهم نار) بنون ثم راء. قوله: (وكان الأحسن) لم يقل الصواب لإمكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة. قوله: (إلى الشرط الأخير) وهو أن يكون بعد العين ألف. قوله: (منه) أي من مصدر الفعل المعل عينا. قوله: (في الانفعال والافتعال) أي كالانقياد والاعتياد. قوله: (كما سيأتي) أي في قوله وفي فعل وجهان والإعلال أولى كالحيل.

قوله: (من فعل مصدرا) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم. قوله: (وجمع) أي واما جمع كما قيل في وربك فكبره سم وجعل خالد الفاء في فاحكم زائدة. قوله: (ذي عين) أي مفرد ذي عين. قوله: (بذا الإعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة. قوله: (حيث عن) أي ظهر الجمع غزى. قوله: (فالأولى) أي الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها في الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط في الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع إنما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدراً أو جمعاً الإعلال والموافق لقوله هنا بذا الإعلال وقوله وفي فعل وجهان الخ تقييد الواو المعلة أيضاً بأن يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما يوافقه لأنه سيرد.

(7/187)

قوله: (لأنه لما انكسر الخ) تعليل لقلب الواو ياء في نحو ديار وقوله وإعلال الباقي الخ تعليل لقلبها ياء في نحو حيل وقيم. قوله: (في نحو ديار) أي مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفردة ألفا وقوله وكانت أي الواو. قوله: (فسلطت الكسرة عليها) أي غلبت عليها. قوله: (وجود الألف) أي لما مر من أن الألف تشبه الياء. قوله: (في هذا) أي المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أي من كل جمع كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص الخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعني الشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وأن تكون الواو في

واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا إنما يشترط في الثانية قاله سم. قوله: (ميتة بالسكون) أي بسبب السكون. قوله: (مأخوذة من البيت) محل أخذ الثالث منه اسم الإشارة في قوله بذا الإعلال كما مر. قوله: (يأتي في البيت بعده) أي يؤخذ من البيت بعده. قوله: (نحو خوان) الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام قاموس. قوله: (في الصوان) صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه اهـ قاموس. قوله: (والصوار) بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر قاموس.

(7/188)

قوله: (أن القماءة) بفتح القاف والمد أي القصر. قوله: (قيل ومنه) أي من شذوذ إعلال الواو المتحركة في المفرد وهو مبني على أن الجياد جمع جواد. قوله: (الصافنات) أي الخيل الصافنات وهي التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون إلا في العراب الخلص الجياد أي المسرعة في جريها وقيل التي تجود بالركض ويظهر أن الأول مبني على أن الجياد جمع جيد من لجودة والثاني على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالأمرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة. قوله: (وقيل أنه جمع جيد لا جواد) عبارة التصريح وقيل الجياد في الآية ليس بشاذ وإنما هو جمع جيد بتشديد الياء لاجمع جواد اهـ أي وأصل جيد جيود فيكون من أفراد الواو المعلة. قوله: (وعود) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسن من الإبل والشتاء كما في القاموس.

(7/189)

قوله: (في قولهم) أي في الجمع من قولهم. قوله: (فقالوا في الحيوان ثيرة الخ) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضاً لأنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثور من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه نقله المصرح عن الجار بردي. قوله: (فيما حكاه الخ) إنما قال ذلك لمخالفة هذه الحكاية للحكاية قبلها. قوله: (نحو رواء) كرجال وأصله رواي أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة تصريح. قوله: (في جمع ريان) نقيض عطشان. قوله: (وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء واكتفي هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذي سلكه في لاحقه. قوله: (اعلالان) إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة فاقتصر على إعلال اللام لأنها محل التغيير تصريح. قوله: (كما تقدم) أي في قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج. قوله: (فحتم أن يعل) تصريح بما فهم من قوله قد شذ تصحيح.

(7/190)

قوله: (وقد تقدم) أي في شرح قوله والفعل منه صحيح غالباً نحو الحول وقوله نقل كلامه في التسهيل أي الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح. قوله: (لما عدمت الألف وخف الخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ بفقد البعيد من الواو وهو الألف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الألف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لأن في فعلة تحصين الواو الخ. قوله: (لاماً) حال من ضمير انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح. قوله: (طرفاً) أخذه من قوله لاماً وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بجعله قيد اسم. قوله: (لأن ما هي فيه) أي لأن اللفظ الذي تلك الواو فيه. قوله: (نظيراً) كمعطيان اسم فاعل فإنه نظير معطيان اسم مفعول. قوله: (فيحمل) بالرفع هو أي ما هي فيه عليه أي على النظير. قوله: (وذلك) أي المستوفيى للشروط. قوله: (على مضارعه) لأنها قلبت في مضارعه وهو يعطي ياء لوقوعها بعد كسرة. قوله: (كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذاً مما بعده. قوله: (على بناء الفعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله. قوله: (وأما يرضيان) أي بفتح أوله وثالثه.

(7/191)

قوله: (فلقولك في ماضيه رضي) أي وأصل رضى رضو فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة. قوله: (نحو المعطاة) فألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة إثر فتحة وفي التسهيل وشرحه للدماميني بعد مبحث إبدال الواو الواقعة إثر كسرة ياء ما نصه وكذلك الواو الواقعة إثر فتحة في الاسم نحو ملهى أو في الفعل نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاه اهـ فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما إذا ثنى أو جمع فإنه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات غير محتاج إليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث إذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه لأن تاءه هي الموجودة في تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن تثنيته المعطيتان غير صحيح لأن تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك وا الموفق. قوله: (مع أن المضارع) وهو نتغازى ونتداعى. قوله: (وهو) عائد على معلوم من السياق وهو المعل المجرد من التاء. قوله: (في مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذا المضارع. قوله: (لأنه من الشأو) بسكون الهمزة أي فهو واوى. قوله: (فتقلب) بالنصب أي حتى تقلب وكذا قوله فيحمل. قوله: (قلت يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبني للفاعل أي المقلوبة واوه ياء لأجل الكسرة قبلها وفي بعض النسخ. قلت يشئيان وكان قياسا وتقول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضاً الخ وعليه يقرأ قلت يشئيان بالبناء للفاعل.

(7/192)

قوله: (ووجب إبدال الخ) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بإبدال. قوله: (ويا كموقن) أي باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه. قوله: (بذا) الإشارة راجعة إلى الإبدال واواً لا بقيد كون المبدل منه ألفا. قوله: (إلى إبدال الواو) أي إبدالاً غير ما تقدم في محله من إبدال الواو من الألف في جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضو يرب وكذا قوله أما إبدالها من الألف فصح قول الشارح ففي مسألة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع أما التصغير فداخل في عموم هذه المسألة الواحدة وإن أوهم اقتصاره في التمثيل لها على نحو بويع وضورب خلافه. قوله: (نحو موقن وموسر) هذا في الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر. قوله: (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الإبل فتهيم في الأرض ولا ترعى.

قوله: (إلا فيما سيأتي بيانه) أي في قوله وواواً إثر الضم رد اليامتى الخ. قوله: (نحو حيض) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضاً قال المصرح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا.s قوله: (فكان يجتمع ثقلان) اسم كان ضمير الشأن. قوله: (عائط) بعين وطاء مهملتين الناقة التي لا تحمل تصريح. قوله: (كالكوسى أنثى الأكيس) والكياسه تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق. قوله: (عنده) أي المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتعين فيه إقرار الضمة وقلب الياء واواً كما سيأتي. قوله: (فكان ينبغي أن يضمها) أي باعتبار أحد وجهيها وهو إبدال الضمة كسرة واقرار الياء ويجاب بأن ضمها إلى ذلك معلوم مما يأتي سم.

قوله: (إلى ما تقدم) أي الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوي وهو مطلق الإخراج وقوله من الأصل المذكور أي القاعدة المذكورة في قوله وياء كموقن الخ لأنه في قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واواً. قوله: (في اسم مفرد) قيد بالاسم مع أن كلام المصف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقاً. قوله: (مثل برد) أي اسماً مفرداً على وزن برد. قوله: (وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله في قوله كموقن مع كونه لم يستثن إلا الجمع. قوله: (أن يكون فعلا بالكسر) إذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك. قوله: (قلت) أي بعد نقل ضمة العين إلى الفاء ثم قلبها كسرة. قوله: (أن تكون مفعلة بالكسر) إذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة. قوله: (بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما في القاموس. قوله: (على حد أحمر بين الحمرة) أي على طريقته فيكون أصل العيسة بضم

العين. قوله: (نقلت الضمة إلى الباء) أي الموحدة أي فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أي الباء الموحدة لتصح الياء أي التحتية.

(7/194)

قوله: (ان العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لأجل اللام في نحو أظب جمع ظبي إذ أصله أظبي كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك إبدالها كسرة لأجل العين فيما إذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام في إبدال الضمة كسرة لأجلها لكان أوضح. قوله: (مضوفة) بضاد معجمة وفاء. قوله: (إذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيده كلام القاموس. قوله: (أشمر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزري فاعل مؤخر. قوله: (نحو عتى) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور. قوله: (جمع عات) أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في إحدى اللغتين اتباعاً لما بعدها. قوله: (ولا يقلبان في المفرد) أي لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتي عند قوله كذاك ذو وجهين جا الفعول الخ أنه يقل الإعلال المذكور نحو عتا عتيا. قوله: (أن الجمع أثقل من المفرد) لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن. قوله: (أن مضوفة شاذ) أي والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافه أيضاً كما في العيني. قوله: (من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لأن الواو حينئذ أصل لا بدل ياء. قوله: (وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب. قوله: (بانهما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع.

(7/195)

قوله: (ثم أشار إلى ثلاث مسائل الخ) قال الإسقاطي جعل الشارح هذا البيت إشارة إلى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول النظم قبل بواو ذا افعلا في أخر أو قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة اهـ ويمكن توجيه المخالفة بأنها إشارة إلى جواز الاعتبارين. قوله: (وواواً إثر الضم الخ) أي رد أي صير الياء إثر الضم واواً متى ألفي أي وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء إثر الضم واواً إذا صير الباني لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباقي لملابسته لها لأنه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين اهـ وعندي فيما ذكره من اللزوم نظر لأن إلزام المثنى وما ألحق به

الألف لغة كما سبق.

قوله: (وهذا) أي كون الياء المنقلبة واواً لوقوعها إثر ضم لام فعل مختص الخ. قوله: (فإنك تقول مرموة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لا لام ولهذا لم يقل توانوة لأن تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح. قوله: (بخلاف نحو توانية) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها. قوله: (لأنه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب. قوله: (وبقي الإعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طروّ التاء من اعادة الضمة وقلب الياء واواً وقوع اسم معرب آخره واواً قبلها ضمة لازمة فهلا قيل توانوة وإطلاق الإعلال على إبدال الضمة كسرة مجاز لأن الإعلال كما في الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو اسكان.

قوله: (ابن أحمر) رده العيني بأن قائله تميم بن أبي مقبل لا ابن أحمر. قوله: (أمل) إملال الكتاب واملأوه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب إذا خلق والملوان الليل والنهار. قوله: (لا يكونان أضعف الخ) لك أن تقول إذا بني من الغزو مثل ظربان فإنه يقال غزيان فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضي أي من قلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان لأنه لا يجوز أن يقال في مثل عضد من الرمي رمو لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فيقول رم فكذا يجب أن يقال رميان بإعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح اهـ تصريح وقوله في التحصين متعلق بأضعف أي تحصين الواو وقوله من الطرف أي من أن تكون طرفا فيلحقها الإعلال أي بل هما كالتاء أو أقوى في هذا التحصين. قوله: (فذاك) أي الياء الواقع إثر ضم. قوله: (بالوجهين) أي السابقين وهما إبدال الضمة التي قبل الياء كسرة وابقاء الضمة فتقلب الياء واواً. قوله: (بترديد) أي لفعلي المذكور والباء سببية وفي نسخ ترديداً وقوله بين حمله على مذكره أي في وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا تفنن ولو قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر. قوله: (مصدراً) عبارة المرادي اسم مصدر من الطيب. قوله: (ومشية حيكى) بحاء مهملة مكسورة فتحية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما في القاموس. قوله: (كالطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الأسماء لا ينافى تمثيله به سابقا للاسم لأن الممثل به هنا طوبى مؤنث الأطيب كما سيصرح به وسابقاً طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به.

قوله: (هو مراد المصنف) أي وإن صدق كلامه على الأولى أيضاً. قوله: (في باب الأسماء) أي نوعها لجريانه مجراها وقوله فحكموا الأحسن وحكموا بالواو وقوله أعني من اقرار الضمة ينبغي حذف أعني أو من فتأمل. قوله: (كما في طوبى) أي كالعمل الذي في طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدراً أي أو اسم الشجرة لأن طوبى الاسم ليس محصوراً في طوبى المصدر كما مر. قوله: (كما يقال في جمع أفكل) أي الذي هو اسم لا صفة. قوله: (وأجاز فيه الوجهين) أي فيكون مخالفا لسيبويه والنحويين من وجهين. قوله: (السالم من الإيهام) أي إيهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقي لغرضه أي من خصوص الصفة الجارية مجرى الأسماء. قوله: (وإن يكن) بالياء التحتية كما في قول المصنف وإن يكن عينا لفعلي وصفا بقرينة إشارة المذكر في قوله فذاك.

(7/198)

{ فصل }

قوله: (اسماً) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو. قوله: (كتقوى) أصله وقيا قلبت واوه تاء كما في تراث وياؤه واواً وهو غير منصرف لأن ألفه للتأنيث وفي الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الألف للإلحاق كتترى ولا يمتنع اجتماع إعلالين غير متواليين في كلمة كما هنا وكما في يفون ومصطفى إذ أصلهما يوفيون ومصتفو إنما الممتنع تواليهما بلا فاصل صرّح به زكريا في فصل لساكن صح الخ ولا يرد تواليهما في نحو ماء لشذوذه. قوله: (غالبا) إن جعل متعلقا بجا كان لقوله جا ذا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وإن جعل متعلقا بأتى كان تكرارا. قوله: (نحو نشوى) في المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران إن بحروفه أي وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما في القاموس لانشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض في المصباح نشو سكر خطأ نقلاً ومنقولا وا الموفق. قوله: (مؤنثا خزيان وصديان) أي وهما مؤنثا الخ. قوله: (وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أي مثله تصريح. قوله: (لأنه أخف) أي من الصفة لتركب معناها.

(7/199)

قوله: (للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ في الريا لأنها إنما لم تقلب ياؤها واواً لمانع وهو إن قلب يائها واواً يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ونظر فيه الدنوشري بأن شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتي وهي هنا عارضة بالإبدال من الياء وسيأتي ما فيه في أول الفصل الآتي. قوله: (للرائحة) وأماريا من الري ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشري. قوله: (وطغيا) بطاء مهملة فغين معجمة. قوله: (وسعياً لموضع) هذا بالإهمال فقط أما سعيا اسم البني الذي بشر بعيسى فباهمال

السين واعجامها كذا في القاموس وحكى الدنوشرى أن اسم الموضع باعجام الشين واقتصر عليه البعض. قوله: (وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ) أي فكان الأولى إسقاط قوله غالباً لخروج الأول والثالث بقوله اسما والثاني بقوله فعلى أي بالفتح. قوله: (أنها صفة) أي وتصحيح الصفة ليس بشاذ. قوله: (منقول من صفة) أي واستصحب التصحيح بعد جعله علما تصريح. قوله: (أعنى في كون الخ) ينبغي حذف في. قوله: (وإقرار الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفي بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون اقرار بالجر عطفا على إبدال أي وكون اقرار الخ. قوله: (كالنشوى) ينافي ما مر أنها صفة نعم نشوى بدون أل بلد بأذربيجان كما في القاموس. قوله: (والعنوى) في النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكرا في القاموس ولا في المصباح ولا في غيرهما والذي في كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره.

(7/200)

قوله: (يجعلون هذا) أي الإبدال المذكور. قوله: (والطغوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما في القاموس. قوله: (واللقوى) كذا في النسخ بالقاف ولم أجد له ذكراً في القاموس وغيره والذي فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فلعل ما في النسخ تحريف وإن لم يتبه له أرباب الحواشي. قوله: (هذه الأواخر) أي الشرى والثلاثة بعده وقوله من الواو أي من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريباً في دعوى ولما في القاموس في طغوى حيث قال طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوي كذبت ثمود بطغواها اهـ وقوله كطغى يطغى أي بمعنى طغى يطغى كرضي يرضى. قوله: (سداً لباب التكثير من الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر النحويين لأنهم لا يقولون بشذوذ هذه الأربعة.

(7/201)

قوله: (أن إبدال يائها) أي النشوى والثلاثة بعده. قوله: (تصحيح الريا الخ) في استدلاله بتصحيح الألفاظ الثلاثة نظراً لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وبتسليم عدم شذوذه عليه ما قدمه الشارح في قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ وسينبه الشارح على هذا. قوله: (وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أي مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالباً. قوله: (تبدل فيها الياء واواً) والأربعة تقدمت في قوله وياء كموقن الخ. قوله: (تقلب فيه الواو ياء) وتقدمت الأربعة في قوله بواو ذا افعلا إلى قوله يرضيان. قوله: (بالعكس) أي عكس لام فعلى بالفتح اسما. قوله: (تأنيث الأقصى) قال شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتي الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فإن أصلها الواو وهذه أصلها الياء اهـ وما ذكراه من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث

الأقصى وفيه توقف فتأمل. قوله: (نحو حزوى) بحاء مهملة فزاي. قوله: (أدارا الخ) الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفة بما بعده والنكرة المقصودة إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما في حديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمعه أضيف إليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه في إثر بعض ويترقرق برائين وقافين يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب. قوله: (الدنيا الخ) الأصل الدنوي والعلوي لأنهما من الدنوّ والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة تصريح.

(7/202)

قوله: (فصيح استعمالاً) لوروده في قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى. قوله: (على الأصل) وهو الواو. قوله: (يقولون هذا) أي قلب واو فعلى ياء. قوله: (ثم لا يمثلون الخ) أي فتمثيلهم ينافي دعواهم. قوله: (أو بالدنيا) أي المراد بها ما قابل الآخرة لأنها التي عرضت لها الإسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتي في قوله تعالى أنا زينا السماء الدنيا لأنها محضة بدليل النعت بها فتأمل. قوله: (كتصحيح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجاء المحدث أي وكان القياس قبل الواو ياء كما سيأتي في الفصل الآتي. قوله: (مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ وكون حزوى شاذا خلاف الأصل. قوله: (يستثقلون الواو مع ضمة أوله) أي ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في الاسم. قوله: (أظهروا الواو) أي مخالفين للقياس تنبيها على الأصل كما مر.

(7/203)

{ فصل }

قوله: (واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان. قوله: (ومن عروض) أي جائز كما في روية مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فإنه لا يمنع الإبدال كما في أيم الله فإنه على مثال أبلم بضم الأول والثالث وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثانية واواً وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة كذا في المرادي والتصريح. قوله: (ومن عروض عريا) المتبادر من صنيع الناظم أن الألف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للإطلاق وقضيته أن الثاني لو كان عارضا جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما في ريا للرائحة فإنها قلبت ياؤها الثانية واواً عملا بالقاعدة المتقدمة في الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة في قوله إن يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة إلى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق إذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر.

قوله: (فياء الواو اقلبن) لأنها أثقل من الياء. قوله: (أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمى) أي حالة الرفع لأن المتضايفين كالشيء الواحد لا سيما إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم. قوله: (ويجب حينئذ) أي حين اذ قلبت الواو ياء. قوله: (أصلهما سيود وميوت) لأنهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بسكر العين وقال البغداديون فيعل بفتحها كضغيم وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها قالوا لأنه لم يوجد مكسور العين في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة كذا في التصريح. قوله: (ويجب التصحيح) الأولى فاء التفرع.

قوله: (نحو روية) أي بالواو مخفف رؤية أي بالهمز. قوله: (نحو قوي) أي بسكون الواو قال المصرح وأجاز بعضهم قيّ بالإدغام بعد القلب.

قوله: (كما يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها. قوله: (وهو أن لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغر مفرد محرك الواو ويجمع جمع تكسير على مافعل واحترزنا بقولنا محرك الواو من نحو عجوز لأن إعلال مصغره واجب وإن جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك تصريح. قوله: (بالإبدال) أي والإدغام مع أن الواو عارضة الذات. قوله: (وحكى بعضهم اطراده) أي الإبدال في نحو الريا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر. قوله: (نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو. قوله: (أيوم) أي كثير الشدة تصريح. قوله: (ورجاء) براء فجيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية. قوله: (وهو نهوّ) قال المصرح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهى لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهي اهـ قال شيخنا انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أي حيث عبر بضمير الواحد في قوله وهو نهوّ والوجه عندي أنه بفتح النون مبالغة الناهي فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده أنه يقال على القياس نهى عن المنكر أمور بالمعروف كما في القاموس ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده.

قوله: (أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندي نظر لأنه انما يصح إذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبني للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغي قراءته في المتن ككرم بمعنى تأصل وإن لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن

النحاس تلميذ الناظم فلله الحمد. قوله: (ألفا ابدل) بنقل همزة ابدل إلى تنوين ألفا. قوله: (لسكونهما) علة لعلية اشتراط التحرك أي واقتضى اشتراط التحرك الصحة في القول والبيع لسكونهما. قوله: (مخففي جيئل وتوأم) أي حال كونهما مخففي الخ اهـ تصريح وإنما جعله حالاً لا صفة لأن المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجيم الضبع والتوأم بالفوقية معروف.

قوله: (والحيل) بالحاء المهملة. قوله: (أي في كلمتيهما) لم يقل أي في كلمتيهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الأمرين كما مر اقتصارا على الخفي. قوله: (في إن عمر وجد يزيد) انما كان ذلك في حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين. قوله: (والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن. قوله: (علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم. قوله: (غزو ورمي) أصلهما غزو وبواوين ورمي بيائين وقوله منقوصاً أي فتكون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون إعلال الكلمتين كإعلال قاض وأفرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر.

قوله: (ان حرك التالي) إن كان هناك تال والألم يتأت هذا الاشتراط. قوله: (إعلال) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين. قوله: (أو ياء الخ) أي أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعلمه من باب نون التوكيد. قوله: (وخورنق) بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما في التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الأكبر. قوله: (وعلوي وفتوىّ) جمع بين هذين المثالين لأن الواو في الأول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفي الثاني منقلبة عن ألف فتي المنقلبة عن ياء. قوله: (في قام الخ) الألف في الفعل الأول والاسم الثاني منقلبة عن واو وفي الفعل الثاني والاسم الأول عن ياء. قوله: (ورمى) ألفه عن ياء وألفات الإثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للإيضاح. قوله: (ويمحون) أي بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يمحاه محوا لا على لغة من قال محاه يمحاه كما زعم البعض لأنه يرده قول الشارح ويمحوون بواوين لأن أصله على هذه اللغة يمحيون بياء فواو نعم وجد هكذا في بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يمحيه محيا لأن حاء يمحون على هذه مضمومة ولأن أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محاه يمحوه محوا او هي الأشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضاً نعم إن قرىء بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيه أربع لغات كما في القاموس واندفع اعتراض المصرح بأن يمحي لم يثبت لغة وإنما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل بيمحون بفتح الحاء إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول.

قوله: (مسمى به) أي مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون. قوله: (وعلى هذا) أي ما ذكر في يخشون ويمحون وعصون. قوله: (قلت رميوت وغزووت) أي بفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما. قوله: (أمن اللبس) أي لبس المعل بالأصل. قوله: (إذ ليس في الكلام فعلوت) أي فيفهم أنه معل والأصل فعللوت. قوله: (إلى تصحيح هذا) أي حرف العلة في المبني على عنكبوت من الرمي والغزو بقرينة قوله لكون ما هو فيه واحداً أي لكون اللفظ الذي حرف العلة فيه واحداً ولو كان اسم الإشارة راجعاً إلى نفس المبني المذكور لقال لكونه واحدا يعني والواحد دون الجمع أي الدالّ على جماعة كيخشون ويمحون وعصون في الثقل فناسب في الجمع التخفيف بالإعلال المذكور. قوله: (ولا يدرى الخ) ولو قال ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه اجمال لا لبس. قوله: (ما لا لبس فيه) نحو فتيان وعصوان. قوله: (لأنه من بابه) أي على طريقة في أن بعد الياء والواو ألفاً ساكنة. قوله: (فلأن واوه الخ) أي لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واواً فلو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لقلبت الألف واواً لأجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم نزل في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو.

قوله: (لفعل) بكسر العين. قوله: (ذا أفعل) حال من المعطوف. قوله: (كأغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال في الأنثى غيداء وغادة. قوله: (حملا على افعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لأنه بمعناه فعور بمعنى اعورّ بتشديد الراء وهكذا. قوله: (وحمل مصدر الفعل عليه) أي على الفعل فهو مقيس على المقيس. قوله: (بدليل أمن) أي وأمن ضد خاف والشيء يعرف بضده. قوله: (لأن الوصف منه) أي من نحو خاف. قوله: (ولم تعل) عطف على سلمت. قوله: (لكونه بمعناه) أي فحركةّ تاء اجتوروا في حكم السكون. قوله: (نحو اجتوروا) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالاً. قوله: (مطلقاً) أي يائيا نحو ارتاب أو واوياً نحو اجتاز ومثله اختان لأنه وإن كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وإن أوهم صنيع الشارح خلافه.

قوله: (أشبه بالألف) أي أقرب إليها في الخفة وقوله فكانت أي الياء. قوله: (ذا الإعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف ألف ذا ابقاء لما كان حذفها لالتقاء الساكنين وإن زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام هذا ما ظهر لي فاحفظه فإنه نفيس. قوله: (وكل من منهما الخ) فلو كان المستحق للإعلال أحدهما ولكن لزم من إعلاله الآخر لم يكن ذلك من توالي الإعلالين الممنوع فلا إشكال في نحو معدي وعصي جمع عصا وعتي مصدر عتا قاله البعض. قوله: (احداهما) أي الواو والياء. قوله: (لئلا يجتمع إعلالان) أي بلا فاصل وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يفون إذ أصله يوفيون بل رد في شرح الكافية أن توالي الإعلالين اجحاف ينبغي اجتنابه على الإطلاق فمنع

تواليهما إذا اتفقا واغتفره إذا اختلفا كماء وشاء وترى فإن الأصل موه وشوه وترأى وقد يجاب بأن هذه الألفاظ شاذة قاله يس.

(7/209)

قوله: (والآخر) بكسر الخاء. قوله: (نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أي على وزن قوى. قوله: (حوّ) بضم الحاء وتشديد الواو. قوله: (نحو الحيا) بالقصر. قوله: (قد يحق) أي يثبت شذوذا. قوله: (فيما تقدم) أي في اجتماع حرفي علة في الكلمة. قوله: (أصلها غيية) أي بفتح الياءين. قوله: (غاية) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيثوى عندها وأما التاية بالفوقية فهي الطاية كما في القاموس. قوله: (فيثوي بوزن يرمي) أي يقيم.
قوله: (وهذا أسهل الوجوه) أي الستة على ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الأربعة التي ذكرها الشارح الخامس أن أصلها أيية بضم الياء الأولى كسمرة قلبت العين ألفا قال المصرح وردّ بأنه انما كان يجب قلب الضمة كسرة اهـ وفيه نظر لا يخفى وإن أقروه وعبارة الفارضي وقيل أيية بضم الياء الأولى فإعلالها على القياس اهـ السادس أن أصلها أيية بفتح الأولى كالقول الأول اهـ أنه أعلت الثانية على القياس فصار أياة كحياة فقدمت اللام إلى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاث فتحات وفي تفسير القاضي البيضاوي وجهان آخران أوية بسكون الواو أو وأوية بفتحها فتكون الأوجه ثمانية. قوله: (فيلزمه حذف العين لغير موجب) أي لحذفها لأن المعهود في مثله قلب الياء الأولى همزة كما في بائعة وقاتلة. قوله: (فيلزم تقديم الإعلال الخ) فيه أن هذا لازم على الوجه الأول أيضاً وأنه قد ثبت في كلامهم تقديم الإعلال على الإدغام كما في قوى والمراد بالتقديم الترجيح أي اختيار الشيء على شيء آخر كما في تقديم الإعلال على الإدغام في آية وقوى أو البدء به أولاً قبل غيره كما في تقديم الإدغام على الإعلال في أئمة.

(7/210)

قوله: (بدليل إبدالي همزة أئمة ياء لا ألفاً) وجه الدلالة أن إبدال الهمزة ياء انما هو لتقديم الإدغام على الإعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أممة فلم يقدموا الإعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الأولى بل قدموا الإدغام فنقلوا لأجله أولا كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالإعلال وذهب الجار بردي إلى تقديم الإعلال وبعضهم إلى تقديم الإدغام في العين وتقديم الإعلال في اللام كما بسطه المصرح فانظره. قوله: (أن لا تكون) أي إحدى الواو والياء. قوله: (زيادة تختص بالأسماء) كالألف والنون وألف التأنيث تصريح. قوله: (ما آخره) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين. قوله: (من هذا النوع) أي نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون. قوله: (داران وماهان) قال شيخنا السيد قيل

أنهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ.
قوله: (فزعم أن الإعلال) أي فيما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون وقوله هو القياس أي لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا تصريح. قوله: (لا تخرجه) أي لا تخرج ما هي فيه.

(7/211)

قوله: (لأنها تلحق الماضي) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للأسماء وهي المتحركة يعنى أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضي فلا يختص بالأسماء فلهذا لم تمنع الإعلال إذا لحقت آخر الاسم المستحق للإعلال وإن كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالأسماء فاندفع تنظير الإسقاطي وأقره شيخنا والبعض بأن اللالحقة للماضي هي الساكنة والكلام فيما يخص الأسماء وهي المتحركة. قوله: (في نحو قالة وباعة) جمعى قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن. قوله: (في نحو صورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصريح. قوله: (اسم ماء) مثله في شرح المرادي وقال الصغاني اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة. قوله: (بمنزلة فعلا) أي بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين. قوله: (مثلها) أي مثل هذه الكلمة التي هي صورى. قوله: (لا يعل) أي لا يجوز إعلاله قياسا. قوله: (شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية.

(7/212)

قوله: (وإن لم تكن بدلا) الواو للحال. قوله: (لو كانت موضعها) الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أي موضع الياء الذي حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أي لعدم توفر شروط إبدالها القياسي. قوله: (انتفاء علتها) لئلا ينتفي إعلالها لو أعلت إذ لو أبدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالي إعلالين وإذا زال القلب لم يكن لابدالها ألفا سبب فيؤدي إعلالها إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلا من أصله وفي نسخة ابقاء علتها بالموحدة فالقاف أي ليبقى اعتلالها بالقلب المكاني. قوله: (النقل) أي القلب المكاني. قوله: (والصيد) بالصاد المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الإبل. قوله: (والجيد) بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللأنثى جيداء وجيدانة والجمع جود قاله في القاموس. قوله: (والحيدي) بحاء مهملة وكون الحيدي شاذا انما يتمشى على مذهب الأخفش أن ألف التأنيث لا تمنع الإعلال لا على مذهب المازني أنها تمنعه. قوله: (روح وغيب) الأول براء ثم حاء مهملة والثاني بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أي وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوي.

(7/213)

قوله: (وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككملة أو مكسورة كقردة حرره والذي في القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما في القاموس. قوله: (وهيوة) كذا في النسخ بهاء فتحتية فواو فهاء تأنيث ولم أجد لها ذكراً في القاموس والمصباح وغيرهما والذي وجدته في التسهيل هيؤ بهاء مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واواً على صيغة الفعل الماضي فالظاهر أن ما في النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أحد من المحشين وا الهادي. قوله: (وأوو) بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو كذا في القاموس. قوله: (وقروة) بقاف فراء وقوله جمع قرو بتثليث القاف كما في القاموس وانظر حركة قاف الجمع فإني لم أر لهذا الجمع ذكراً في القاموس. قوله: (ميلغة الكلب) ميلغ الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الإناء الذي يلغ فيه قاله في القاموس. قوله: (بين المنفصلة) أي النون المنفصلة عن الباء بأن كانت في كلمة والباء في أخرى مع تلاقيهما. قوله: (كمن بت) في نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفي نسخة بالمثلثة أي من أفشى أسرارك. قوله: (انبذا) بكسر الموحدة.

قوله: (لما عرفت أول الباب) أي من أن القلب اصطلاحاً إنما يكون في حروف العلة أو الهمزة. قوله: (يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهي تكرير التاء والميم والبنام أطراف الأصابع وكفك إما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب إضافي خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير في ذات لأنه بمعنى صاحبه أو بالجرّ عطفا على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعولا لمقدر ولا يصح نصبه عطفاً على المنادى لما مرّ في النداء أنه لا يصحّ يا غلامك قال يس والجر هو المضبوط به في النسخ المصححة والله أعلم.

{ فصل }

اعلم أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل إحداها أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين إفعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الإفعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لا فعال الخ. قوله: (انقل التحريك) أي أثره وهو الحركة. قوله: (ذي لين) أي أو همزة كما سيأتي في الشرح. قوله: (كأبن) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء إلى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة في نحو قل والأصل أقول نقلت ضمة الواو إلى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين. قوله: (لاستثقالها الخ) أي إذا كانت

الحركة ضمة أو كسرة فإن كانت فتحة فنقلها حملا على أختيها وطرداً للباب وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء في نحو دلو وظبي فتنقلا إلى الساكن قبلهما لأن حركة الإعراب منتقلة لا لازمة ولأنها دالة على معنى فكانت قوية.

(7/215)

قوله: (مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واواً والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة. قوله: (مثل ما تقدم) أي من يقوم ويبين. قوله: (وانفتاح ما قبلها) أي الآن. قوله: (نحو يأيس) يتحتيتين مفتوحتين بينهما همزة ساكنة. قوله: (بقلبها ألفا) أي تخفيفاً أي فكأنها ألف والألف لا ينقل إليها لأنها لا تقبل الحركة والباء للتصوير. قوله: (في الوزن) لا يخفى أن الموازن لأفعل التفضيل إنما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارضي وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التعجب نحو أقوم به فتقول أقم به وهو ضعيف اهـ. قوله: (وهو أفعل التفضيل) إنما لم يعلّ أفعل التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسيأتي أن ما كان كذلك يصحح. قوله: (نحو أبيضّ واسودّ) بتشديد الضاد والدال. قوله: (لو أعل الإعلال المذكور) بأن نقلت حركة الياء إلى الباء ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس اسودّ بسادّ من السد تصريح. قوله: (باض) بتشديد الضاد. قوله: (أنه فاعل) بفتح العين. قوله: (بلام عللا) أي حكم بأنه حرف علة ابن غازي انما قال بلام عللا لئلا يظن خصوص افعل فيخرج استهوى ونحوه. قوله: (موافقا) أي في المعنى بأن يدل على خلقة أو لون وقوله بمعنى افعل بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصيد تمثيل للموافق.

(7/216)

قوله: (وكذا ما تصرف منه) أي من الموافق المذكور. قوله: (بذكره) أي ضمناً لا صريحاً ولو قال بفهمه لكان أوضح. قوله: (فإن العلة) أي علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي الحمل على افعل بتشديد اللام. قوله: (ضاهى مضارعاً) انما اشترط في إعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لأن الفعل هو الأصل في الإعلال فلا يحمل عليه فيه إلا إذا أشبهه وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير إعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه. قوله: (وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع. قوله: (فإنه موافق للفعل في وزنه فقط) لأن أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا.
قوله: (وجب الإعلال) أي بالنقل ثم القلب. قوله: (ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) إنما أعلت مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع في الوزن دون الزيادة لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له في الوزن أيضاً بسبب التاء نبه الشارح على إعلالها. قوله: (فعلى مذهب

سيبويه) أي من إبدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الأخفش أي من إقرار الضمة وقلب الياء واواً. قوله: (وقد سبق ذكر مذهبهما) أي في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع الخ. قوله: (بكسر التاء) أي الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شعر وجه الأديم ووسخه وقشره. قوله: (بكسرتين الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما ياء ساكنة أي أصلية في تبيع ومنقلبة عن الواو في تقيل فإعلال تبيع بالنقل فقط وإعلال تقيل بالنقل والقلب. قوله: (على مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشيء المقيم الثابت.

قوله: (وهو) أي كونه على وزن خاص بالاسم أي بيان ذلك. قوله: (بكسر التاء) أي والعين وهذا راجع إلى ما على مثال تحلىء وقوله وضمها أي مع ضم العين وهذا راجع إلى ما على مثال ترتب. قوله: (لا يكون في الفعل) أي فلا يتوهم كون موازنه فعلا. قوله: (نحو ابيض واسود) هما وصفان على وزن أحمر فهذان أشبها أعلم في الوزن والزيادة. قوله: (وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد إعلاله لأن إعلاله حين فعليته. قوله: (نحو مخيط) بكسر الميم فإنه مباين للمضارع في كسر أوله وكون أوله ميما زائدة. قوله: (هذا) أي كون تصحيح نحو مخيط لمباينته المضارع وزنا وزيادة بدون التفات إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته.

قوله: (لكنه حمل على مخياط) لم يعكسوا لأصالة التصحيح دون الإعلال والضمير في لكنه حمل إن أرجع إلى نحو مخيط كان قوله على مخياط على تقدير مضاف أي على نحو مخياط وإن أرجع إلى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما في التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به مخيطا مقصور من مخياط ففي غاية البعد من العبارة. قوله: (لفظا) أي لعدم الفرق بين لفظهما إلا بالألف ومعنى أي لاتحاد معناهما. قوله: (لو صح ما قالا الخ) أجيب بان صحته في مخيط لم يعارضها شذوذ في الفعل بخلافها في مثال تحلىء لأن كسر العين في تحسب شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه انما ينفع في خصوص تحسب دون غيره من الأفعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلىء لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين. قوله: (مشبها لتحسب) أي بكسر التاء في لغة قوم. قوله: (لم يلزم الجميع) أي جميع العرب تصريح.

قوله: (إلى هذا الثاني) أي المباين للمضارع وزنا وزيادة كمخيط. قوله: (لأنه مقصور الخ) لعل احتياجه إلى تعليل المباينة بذلك لدفع دعوى موازنة مخيط

لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة
قوله: (إلا أنه محمول عليه) عطف على مباينة. قوله: (عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. قوله: (مما أعلت عينه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أي كائنين مما أعلت عينه أي مما عينه حرف علة وأعل في فعله. قوله: (لتحركها في الأصل الخ) علل الانقلاب هنا بهذا وعلله قبله بمجانسة الفتحة إشارة إلى صحة التعليلين وإن كان الثاني أقوى وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفاً إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بأن محل ذلك في غير الأفعال والاستفعال لأن الإعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور انما هو في استحقاق الكلمة لذاتها هذا الإعلال ويمكن دفعه أيضاً بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الإعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم.

(7/219)

قوله: (ولأن الاستثقال) نظر فيه الدنوشري بأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستثقال وزيفه الإسقاطي بأن الجمع بين الألفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أي عند المد بقدر أربع حركات. قوله: (بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لأن المعهود في التاء أنها لا تعوض إلا من الأصول كما في عدة وثبة وسنة. قوله: (بالنقل) الباء للملابسة متعلقة بعرض. قوله: (اراء) أصله ارآي نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء إثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لا حرف علة لأنا نقول قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة اهـ زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسألة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة.

(7/220)

قوله: (ويكثر ذلك مع الإضافة) أي لسدها مسد التاء أفاده المصرّح. قوله: (اعول اعوالا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله. قوله: (وأغيمت السماء) بالغين المعجمة أي صارت ذا غيم أي سحاب وقوله واستحوذ أي غلب. قوله: (واستغيل الصبي) أي بالغين المعجمة أي شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل. قوله: (تصحيح أفعل الخ) الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل. قوله: (وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إسقاطه وكذا أسقطه المرادي واعترض أرباب الحواشي ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهري عن أبي زيد الأعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقاً. قوله: (في الباب كله) أي سواء أهمل ثلاثيه أو لا. قوله:

(وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجملتين وإلى كل منهما. قوله: (من الحذف ومن نقل) أي دون التعويض بالتاء وقوله فمفعول أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق بقمن.

قوله: (لما حذفت واوه على رأي سيبويه) أورد عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف. وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها في اسم مفعول المزيد كالمنتظر وإنما جيء بها لرفضهم مفعلا إلا في مكرم ومعون ومألك ومهلك وإنما العلامة الميم الثاني أن المحذوف من نحو قاض الأصلي وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وبع وخف الساكن الأول لا الثاني. وأجيب بأن محل ذلك كله إذا كان ثاني الساكنين حرفا صحيحاً وهما هنا حرفاً علة اهـ تصريح بإيضاح وزيادة. قوله: (وقد خالف الأخفش الخ) فيه عندي نظر وإن أقروه لأنا لا نسلم أن قبله ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم.
قوله: (في هذا) متعلق بخالف أي في نحو مبيع ومكيل. قوله: (عند سيبويه مفعل) بضم الفاء وسكون العين. قوله: (مخففا) أي بإبدال همزته واواً ثم إدغام واو مفعول فهيا على رأي الأخفش وبنقل حركتها إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأي سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء مسووء بوزن مفعول.
قوله: (أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير إلحاق قلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية نقلت حركة الهمزة إليها وحذفت. قوله: (خب) أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء.
قوله: (كذلك هو) أي تخفيف مسوء. قوله: (ومسك مدووف) بدال مهملة ثم فاء آخره أي مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بنون كما في بعض النسخ تحريف. قوله: (خذه مطيوبة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أي طيبه، ولعل الصواب مطيوبة به نفس برفع نفس على النيابة على الفاعل، أو مطيو بابه نفساً بالتذكير وإنابة الضمير في مطيوبا العائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل. قوله: (كأنها) أي الخمرة.
قوله: (معيون) اسم مفعول عانه من باب باع أي أصابه بالعين.

قوله: (حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء في عليه لليوم وأن على بمعنى في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما في كتب اللغة إلباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيوم أي ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعني فيه الدجن بناء على أن أل جنسية مدخولها في معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فإن جعل خبراً عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج إلى جعل

الدجن بعنى الغيم وإلى ادعاء المبالغة في وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره إن غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القيللهس ولك أن تجعله على الحذف والإيصال أي مغيوم فيه أي اليوم السماء أو مغيوم به أي الدجن هذا ما ظهر لي في تقرير البيت فتأمله. قوله: (قالوا مشيب) أي بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشووب بنقل ضمة واوه إلى شينه وحذف إحدى الواوين الساكنين على الخلاف.

(7/223)

قوله: (والأصل) أي القياس مشوب لا مشيب لأنه واوي العين وليس مراده الأصل التصريفي إذ هو مشووب بواوين. قوله: (قالوا مهوب) أي بإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الأخفش أن المحذوف العين وبابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واواً بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما في كلام الحواشي من القصور. قوله: (والأصل) أي القياس مهيب لأنه يائي العين وليس مراده الأصل التصريفي إذ هو مهيوب بياء فواو. قوله: (وصحح المفعول) أي اسم المفعول. قوله: (حملا على فعل الفاعل) وهو عدا فإنه صحح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء وإن قلبت ألفا زكريا. قوله: (ويجوز الإعلال مرجوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الإعلال وصرّح ابن هشام بشذوذه. قوله: (وأعلل إن لم) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة. قوله: (حملا على فعل المفعول) وهو عدى ودعي.

(7/224)

قوله: (والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيئا آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طرداً لباب المصدر يس. قوله: (ليس مبنيا) أي محمولاً. قوله: (لأن الواو الأولى) أي من معدوو ومدعوو. قوله: (كأنها وليت الضمة) أي وليس في الأسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله فقلبت ياء أي والضمة التي قبلها كسرة يشير إلى ذلك كله قوله على حد قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا في أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وإن اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الأسباب التي ذكرها المصنف فتأمل. قوله: (على حد قلبها في أدل وأجر) أي على طريقته من قلب الضمة اليت قبل الواو كسرة دون بقية اعمال أدل وأجر وكأنهم ليم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في أدل وأجر نظراً إلى كون الواو تلت في الوقع ساكنا فخفت.

(7/225)

قوله: (فإنه يجب فيه) أي في اسم مفعوله الإعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واواً أو غيرها. قوله: (وقد سبق الكلام على هذا) أي في عموم قوله إن يكسن السابق من واو ويا الخ. قوله: (وبكونه) أي الفعل الواوي اللام إذ الكلام فيه. قوله: (فإن الإعلال فيه) أي في اسم مفعوله. قوله: (وقرأ بعضهم مرضوة) أي شذوذا. قوله: (ما ذكره المصنف) أي في غير هذا الكتاب كالتسهيل. قوله: (فإن كان فعل الخ) مقابل قوله فأما الأول نحو رضي الخ ولو قال وأما الثاني نحو قوي فيتعين إعلاله لكان أخصر وأحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذي لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واويها كرضي وما يتعين إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويها كقوي.1

(7/226)

قوله: (ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها لأن اشتراط الأصالة ذاتا وسكونا إنما هو في السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلي نقله شيخنا السيد عن الدنوشري. قوله: (باب مرضي ومقوي الخ) لم يقل ومعدى لقلة قلب واوه ياء كما مر. قوله: (ذا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو. قوله: (أي إذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغي إسقاط أي. قوله: (حملا على باب أدل) وجهه ما أسلفه الشارح قريباً في قوله وقيل أعل أي اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجر الخ. قوله: (ما استقر لمثلها) أي في قول المصنف إن يسكن السابق الخ وقوله من إبدال وإدغام أي وكسر ما قبل الياء. قوله: (أبو وأخو) جمعين لأب وأخ حكاهما ابن الأعرابي تصريح. قوله: (ونحوّ) بالحاء المهملة حكى سيبويه انكم لتطيرون في نحو كثيرة تصريح. قوله: (هراق ماؤه) كذا في النسخ والذي في القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول. قوله: (جمعا لبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصريح. قوله: (أي ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة.

(7/227)

قوله: (التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوي الوجهين في كل منهما وبكون التصحيح أولى في كل وبكون الإعلال أولى في كل وحينئذ لا يغنى هذا الأمر الأول عن الأمر الثاني المذكور بقول الشارح ثانيها ظاهره أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة أي إعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الأمر الثاني يغني عن الأول لاستلزام الثاني للأول لكن ليس من عادتهم الاعتراض

باغناء الثاني عن الأول كما هو مشهور فعلم ما في كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الأمر الثاني لأن قول المصنف كذاك ناف لاستواء التصحيح والإعلال مقتض لرجحان التصحيح في الجمع والمفرد لرجوع اسم الإشارة إلى المفعول من نحو عدا المتقدم في قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغي للشارح أن يقول في كلامه أمران أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في رجحان التصحيح على الإعلال وليس كذلك كما عرفت ثانيهما أطلق جواز التصحيح الخ.

قوله: (المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير في منه لنحو عدا. قوله: (جمع نائم) أصله ناوم لأنه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع. قوله: (ومعرّص) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى في العرصة للجفاف ويروى بغير هذا الوجه كما في العيني وتغلي كترمي كما في القاموس والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس.

قوله: (ويجب إن اعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم في نوم. قوله: (كشوى وغوي) بإعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والأصل شوى وغوى قلبت ياؤهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله: (جمع شاو وغاو) اسمي فاعل شوى يشوي كرمى يرمي وغوى يغوي كرمي يرمي غيا وغوى يغوي كعمى يعمي غواية بالفتح كما في القاموس والأول أفصح كما في التصريح. قوله: (أي روى) وقال السندوبي أي نسب لعلماء العربية. قوله: (جمع ألوى) ضبط في نسخ القاموس كأفعل التفضيل. قوله: (مثل فعل) أي بكسر الفاء وضم العين. قوله: (نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشد به قائمة الدابة كما في القاموس. قوله: (وصوان) هو وعاء الشيء. قوله: (نحو اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة تصريح. قوله: (واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعبره أي تعلق بعنقه تصريح وا أعلم.

{ فصل }

قوله: (فاتا) تقدم للشاطبي أن ما لم يضف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن غازي عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندي أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الأسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة

فافهم. قوله: (فاء الافتعال) أي وفروعه بدليل ما بعد. قوله: (يعني واواً أو ياء) إنما أتى بالعناية لأن حرف اللين يشمل الألف مع أنه ليس مراداً كما سيذكره الشارح. قوله: (إبدالها تاء) ولم تقلب الواو ياء تحتية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر إذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما في الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة. وأجيب بأنه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لأن الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو كذا في التصريح. قوله: (اتسار) فسره الفارضي بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفي المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر. قوله: (لتلاعبت بها حركات ما قبلها) أي طلباً للمجانسة.

قوله: (فكانت تكون) لا حاجة إلى تكون وقوله ياء أي أصلية إن كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو إن كانت الفاء واواً وكذا يقال في قوله وبعد الضمة واواً. قوله: (وبعد الفتحة ألفاً) يرد عليه إن شرط قلب الياء والواو ألفاً تحركهما كما مر في قوله من ياء أو واو بتحريك أصل الخ إلا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثاني. قوله: (وهو أقرب الزوائد) في معنى التعليل لمحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لأنه أقرب الخ والمراد الأقربية في المخرج لأن التاء من بين طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفة إن لم تكن حرف مد فإن كانت حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء إليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفي على مخرج التاء وغيره لا في الصفة إذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذي منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقربية التاء إلى الواو الميم فإنها أقرب إلى الواو مخرجاً من التاء لأنها من الشفة إلا أن يقال مراده الأقربية في الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أي الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يعم جميع المخارج وقوله إلى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ بقرينة التصريح به في نسخة ولما كان التعليل بالأقربية قاصراً على إبدال التاء من الواو دون إبدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجاري فيهما فتأمل.

قوله: (وقال بعض النحويين الخ) للأول أن يقول محل قولهم أن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها دائماً وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء زكريا.

قوله: (ولا عيناً ولا لاماً) أي مع أصالة الألف فلا ينافي أنها تكون عينا ولاماً وهي بدل كما في قام ورمى. قوله: (من أهل الحجاز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي الخ محترز قوله سابقاً في اللغة الفصحى. قوله: (نحو ايتكلا) قال المرادي ظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح يعني ابن الناظم خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل اتكل اهـ أي بل المراد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه وإن كان لم يسمع فيه اهـ ملخصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح في الأول. قوله: (اتكل واتزر) مقول قولهم. قوله: (في أوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بابدال الواو الخ إذ لو كان مبنيا للفاعل لقال بابدال الياء. قوله: (وإلا توالى إعلالان) فيه نظر وإن أقروه لأن توالي الإعلالين الممنوع تواليهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل. قوله: (وهم) علله التفتازاني كما في التصريح بأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير إبدال وإدغام. قوله: (وإنما التاء) أي الأولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعا وقوله أصل أي لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهري.

قوله: (وزعم أن أصله اتخذ) يحتمل أنه يقول أصل تخذ افتعل من الأخذ كما يقول الجوهري أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الأولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجى أنه يقول بالأول قصور. قوله: (وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الخاء. قوله: (تخذ يتخذ تخذا) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر قاله في المصباح. قوله: (إلا أن بناءه) أي اتخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والأصل اوتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أي من جعله افتعل من الأخذ. قوله: (تا افتعال) وقد تجري تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيهاً بها في نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجابردي فارضى.

قوله: (وضميره) أن ضميرتا. قوله: (المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والإيصال أي المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قيل هنا ويجوز كسرها كما في زكريا على الجزرية. قوله: (من تقارب المخرج) أي في الجملة وإلا فمن المطبق الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريباً على أن مخرجيهما الشخصيين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله. قوله: (حرف استعلاء) أي وجهر كما لا يخفى فتم تباين الصفة. قوله: (من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء. قوله: (ومع عكسه) قال التفتازاني هذا عكس الإدغام أي المشهور الذي هو ادخال الحرف الأول في الثاني لأن هذا إدخال الثاني في الأول وقال شيخنا لا يسمى هذا إدغاما عند القراء. قوله: (وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان

والنائل العطاء وقوله عفوا أي سهلا بلا منّ ولا مطل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أي يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أي يتحمل ذلك ولا يرد سائله نقله المصرح عن الجار بردي. قوله: (الذي يذهب في الإدغام) أي إدغامها في الطاء بعد قلبها طاء. قوله: (مال) أي الذئب والأرطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج عيني. قوله: (دالاً بقي) دالاً خبر بقي فإنها بمعنى صار والضمير في بقي يعود على التاء اهـ فارضى وأعرب المكودي دالاً حالاً من فاعل بقي. قوله: (ويوافق هذه الأحرف الخ) فيه أن من جملة هذه الأحرف الدال ولا معنى لموافقة الشيء نفسه إلا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة. قوله: (والهرم تذريه اذدراء عجبا) صدره.

(7/234)

تنحى على الشوك جرازا مقضبا والضمير في تنحى يرجع إلى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة إما مبني للفاعل من أنحى على الشيء أي أقبل عليه كما في القاموس أو للمفعول من أنحاه أي أماله كما في القاموس وجرازا بجيم فراء ثم زاي كغراب السيف القاطع كما في القاموس وأما قوله البعض المراد بالجراز بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعداً في كتب اللغة وهو حال من الضمير في تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فموحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كما في القاموس وهو بدل من جرازاً والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال في القاموس نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اهـ وقوله تذريه بضم الفوقية من أذرى قال في القاموس ذرت الريح الشيء ذروا وأذرته وذرنه أطارته وأذهبته وذرا هو بنفسه اهـ وأخبرني بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن شرح دلائل الخيرات للفاسي أنه يقال ذرت الريح الشيء ذروا وذريا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له في أصل الاشتقاق نحو الله أنبتكم من الأرض نباتا هذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظاً.

(7/235)

قوله: (وهذا الثالث) أي اذكر بذال معجمة. قوله: (ثاء بعد الثاء) أي ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة. قوله: (أو تدغم فيها) أي في التاء الفوقية الثاء أي المثلثة أي بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم. قوله: (وفي اجتز) بالزاي بقرينة ما بعد. قوله: (لا تحبسانا) من خطاب الواحد بما للإثنين كما قد تفعله العرب أي لا تحبسنا عن شيء اللحم بقلع أصول الكلأ بل جز الشيخ وأسرع لنا في الشيّ قاله العيني. قوله: (إلى ما يبدل) أي يكون بدلاً وقوله ويبدل منه أي يكون مبدلاً منه. قوله: (وكالهاء الخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض اعادة الكاف وإن زعمه البعض. قوله: (أولا) حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير في منها العائد على الهاء وإنما قلنا ذلك اعتبارا

بالأصل في الموضعين. قوله: (وهو التاء) إن قرىء بالفوقية كما في غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الأول من قوله.
ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا والثاني من قوله:
طاتا افتعال رد اثر مطبق وإن قرىء بالمثلثة كما في بعض النسخ ورد أن كلامه في حروف الإبدال التي ذكرها المنصف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثلثة وقعت بدلاً ومبدلاً منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتي وبهذا التحقيق يعرف ما في كلام البعض من الخطأ. قوله: (أما إبدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا في غير إبدال الحروف المتقاربة للإدغام أما الخ. قوله: (فلم يعدوها) أنث الضمير مع رجوعه إلى ابدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه. قوله: (وعلم أيضاً) أي من كلام الناظم حيث قال:

أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واو ويا الخ إلا أن الشارح لم يذكر هنا أول الأحرف التي يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره قريباً في قوله وكالهاء الخ واقتداء بالمصنف في عدم ذكره لها في تفصيل أحرف الإبدال استغناء بما ذكره في باب الوقف من ابدالها من تاء التأنيث وقفا. قوله: (وهي الألف) فيه أن ابدال الهمزة من الألف لم يعلم من كلام المصنف وإنما ذكره الشارح في شرح قول المصنف فأبدل الهمزة من واو ويا الخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الألف. قوله: (الضروري في التصريف) أي اللازم بمقتضى قاعدة التصريف. قوله: (الشائع) أي في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مر في أول باب الإبدال. قوله: (ما سبق ذكره) أي متناً وشرحاً. قوله: (في زغنه) الرغن كالمنع الإصغاء للقول وقبوله.

قوله: (وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب الإبدال فلا يعترض قوله سوى الأخيرة بتقدم الكلام عليها في باب نوني التوكيد. قوله: (قد وردت) أي الإبل. قوله: (من ذلك) أي من إبدال الهاء من الألف. قوله: (أن تكون) أي الهاء ألحقت أي في الوقت بعد حذف الألف لبيان الحركة أي حركة النون إذ لو وقف عليها بعد حذف الألف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الألف وإيضاح ذلك أن ألف أنا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الألف ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الإتيان بها لإبدالها من الألف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالألف إذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني في باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعذ ذكره إن ثبوت الألف في الوقف لبيان الفتحة ما نصه وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فزدني أنه.w

---

قوله: (وقالوا في حيهله الخ) لعل وجه التبري أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا في أنه. قوله: (ولو قيل إن الهاء بدل من الألف) الظاهر أن مراده بالألف الهمزة لأنها المبدلة من الواو في باب كساء وغطاء. قوله: (في قولهم هذه) أي باسكان الهاء. قوله: (وهنيهة في هنية) هي الشيء اليسير.
قوله: (ومته الدلو بمعنى متحها) بفوقية فيهما قال في القاموس مته الدلو كمنع متحها وفسر المتح في موضع آخر بالنزع وفسر الميح بالتحتية في موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها وفي المصباح متحت الدلو من باب نفع إذا استخرجتها ثم قال في موضع آخر ماح الرجل ميحا من باب باع انحدر في الركية فملأ الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقي منها إلا بالاغتراف باليد فهو مائح اهـ ولم أجد فيهما ولا في غيرهما الميه بمعنى الميح بالتحتية فيهما وإنما الميه كما في القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب وميه الركية وموهها كثرة مائها فعلم ما في كلام شيخنا من الخطأ وا الهادي. قوله: (وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا لا إبدال إلا أن يكون التخصيص في كل استعمالياً لا وضعياً اهـ وهو متجه. قوله: (ضبح) بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أي صوت صوتا ليس بصهيل ولا همهمة.

قوله: (بمعنى خطر يخطر) في القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطوراً ذكره بعد نسيان والفحل بذنبه يخطر خطرا وخطراناً وخطيراً ضرب به يميناً وشمالاً والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعهما خطرانا والرمح اهتز اهـ وقاعدته أنه إذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه. قوله: (في لعنّ) أي التي هي لغة في لعل. قوله: (ربع) قال في القاموس ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معاني أخر. قوله: (يريدون الأغن) هو الذي يخرج صوته من خيشومه. قوله: (فقد وقع التكافؤ بينهما) أي إبدال كل منهما من الأخرى. قوله: (وذلك) أن التكافؤ بينهما. قوله: (وكنة الطائر) بتثليث الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فبالضم لا غير وفي نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد. قوله: (أي مدمج) أي مدخل بعضه في بعض لشدة فتله وإحكامه. قوله: (جعشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك أي بجمعه بالمهملة دون المعجمة.
قوله: (وهو القمىء) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال في القاموس قمأ كجمع وكرم قمأ وقماءة وقماء بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمىء اهـ وفي بعض النسخ وهو المقمأ بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقمأ قال في القاموس قمأة كمنعه وأقمأة صغره وأذله اهـ وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وإن كان أنسب بالنسخة الأولى. قوله: (في نحو أغزيت) بغين معجمة فزاي يقال أغزيته إذا بعثته يغزو مصباح.

(7/239)

قوله: (وما تصرف منه) أي من مصدره نحو يغزي ومغزى. قوله: (دهديت الحجر) أي دحرجته. قوله: (فسال) بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أي ردى. كما في المصباح. قوله: (فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس. قوله: (وشيراز) في المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لبن يغلى حتى يثخن ثم ينشف حتى يتثقف ويميل طعمه إلى الحموضة وشيراز بلد بفارس اهـ. قوله: (في شيراز) أي في جمعه. قوله: (لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه. قوله: (أصله يتسنن) أي فأبدلت النون الأخيرة ياء ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبي عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أصل سنة سنو لقولهم سانيت قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنة لقولهم سانهت. قوله: (من حمأ) أي طين أسود دمسنون أي متغير. قوله: (في قولهم قصيت أظفاري) بتشديد الصاد قال في المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثقيل مبالغة والأصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اهـ.

(7/240)

قوله: (ابتدروا الباغ) بدر إلى الشيء من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباغ بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما في العيني والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالألف واللام اهـ والضمير في بدر يرجع إلى الممدوح وقوله تقضي البازي في القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتق وتقضي اهـ ومنه يؤخذ أن التقضي مصدر تقضي فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدلي والتجلي والتحلي والتخلي وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له في المعنى كفرح جذلا. قوله: (من الانقضاض) أي مأخوذ من الانقضاض وبجعل هذا أخذا لا اشتقاقا يندفع ما يقال لا يشتق مصدر مزيد من أزيد منه. قوله: (حوازق) بحاء مهملة وقبل القاف زاي أي جوانب تحزق الماء أي تحسبه وقوله ولضفادي جمه ضفادي مضاف وجم مضاف إليه وجم مضاف والهاء مضاف إليه أي لضفادي عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردي وقوله نقانق بفتح النون الأولى وقافين أي أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادي. قوله: (تلعيت الخ) ضبط في القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها بمعان منها الهندبا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعى تناولها ويؤخذ منه أن العين في قول الشارح تلعيت مشددة وكذا العين الأولى من قوله تلععت. قوله: (في التصدية) أقول وكذا في التصدي قال في المصباح تصديت للأمر تفرغت له وتبتلت والأصل تصددت فأبدل للتخفيف. قوله: (من صددت أصد) من باب ضرب يضرب كما في المصباح. قوله: (في جمع ديجوج) بدال مهلة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أي مظلمة.

(7/241)

قوله: (والأصل دياجيج) قال البعض أي فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اهـ والقياس أن يقال مثل هذا في قوله والأصل مكاكيك وهو انما يصح إذا كانت الياء من دياجي ومكاكي مخففة فإذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكي فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتي تليها بدل الجيم وا أعلم. قوله: (مكوك) كتنور قوله وهو مكيال أي يسع صاعاً ونصفا على أحد أقوال ذكرها في القاموس. قوله: (الصاد أبدلت من حرفين من السين في قولهم صراط في السراط ومن اللام الخ) كذا في بعض النسخ قال السندوبي كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز إبدال سينها صادا سواء كانت هذه الأحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبصط والصخب والمصغبة وصيقل في سراط وبسط وسخب ومسغبة وسيقل اهـ وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين في نحو صراط مكررا وفي بعض النسخ الضاد أي المعجمة أبدلت من اللام في قولهم رجل جضد أي جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا يخفى أن النسختين متعارضتان في رجل جضد لاقتضاء النسخة الأول أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فإني لم أجد في كتب اللغة بعد المراجعة شيئاً من اللفظين. قوله: (النون في أصيلان) رسمه بالنون التي هي مبدل منها دون اللام التي هي بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه في النظائر ليتعين للناظر أن اللام المبدلة نونا هي اللام الثانية لا الأولى.

(7/242)

قوله: (نثره بمعنى نثله) بنون فمثلثة فيهما على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما في كلامه بنون ففوقية لتشاركهما حينئذ في معنى الجذب. قوله: (أيم وأين) بفتح همزتها وسكون يائهما التحتية قال في الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم فخففت مثل لين ولين وهين وهين اهـ وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس. قوله: (أسود قاتم وقاتن) قال في القاموس القتام كسحاب الغبار ثم قال والأقتم الأسود كالقاتم اهـ وحينئذ فالقاتم تأكيد للأسود. قوله: (ومن الواو في صنعاني وبهراني الخ) إنما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث اجراء للنسب إلى ذي الهمزة على وتيرة واحدة في قلب الهمزة واواً. قوله: (كنون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلان.
قوله: (هذا البدل) أي الإصطلاحي الذي الكلام فيه. قوله: (عاقبت الهمزة) لأن الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي إطلاق المعاقبة على ذلك تجوز الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك إذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد. قوله: (في المرطي) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذي في القاموس مرطي كجمزي ضرب من العدو والمريطاء كالغبيراء ما بين السرة أو الصدر إلى إلى العانة وساق معاني أخر ثم قال وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطاوان

بالكسر والإبط وبالقصر اللهاة اهـ ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه فحرر. قوله: (وهو حيث يمرط الشعر) براء وطاء مهملتين قال البعض أي المكان الذي ينبت فيه الشعر اهـ وانظر ما سنده في ذلك فإن الذي رأيته في الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون ففوقة ففاء وضبط شيخنا السيد تمرط في عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضي وفسره بتحات.

قوله: (دكر في جمع دكرة) هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكرة اهـ ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة في الذكر جمع ذكرة إذا دخلت عليه أل فإذا جرد منها قيل ذكر بالمعجمة. قوله: (فستاط) بضم الفاء الخيمة. قوله: (تربوت) وزن ملكوت وقوله أي مذللة يعني سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهي اعتياد الشيء والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئاً وجراءته عليه سهولته فيه. قوله: (الأصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات. قوله: (من ثنيت الواحد) من باب رمى أي صرت معه ثانيا كذا في المصباح وبه يعرف ما في كلام البعض. قوله: (ذعالت) بذال معجمة فعين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أي كعصفور. قوله: (الأخلاق) أي الباليات. قوله: (وحركها للضرورة) فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة إليه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعروض. قوله: (نحو يزذل في يسدل الخ) سدل باللام من باب ضرب ونصر أي أرخى وسدر بالراء من باب فرح كذا في القاموس. قوله: (ونحو القزد) بقاف فزاي.

قوله: (فإن تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وإنما اقتصر على الصاد لأنه انما أتى بهذا الكلام توطئة لما بعده. قوله: (لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون الفاء أي العطاء والهاء من قزد له ترجع إلى الممدوح. قوله: (على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثاني أن السين أصلية اهـ أي فيكون استخذ افتعل من سخذ ولست على وثوق منه فإني لم أجد في القاموس ولا في غيره وجودا لمادة سخذ فلعل الوجه الثاني أن السين بدل من واو هي فاء الكلمة بتاء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين أن الأصل قبل تاء الافتعال وخذ وبعدها او تخذ فأبدلت الواو سيناً تارة وتاء أخرى. قوله: (وهو غاية الشذوذ) أي ابدال اللام من السين. قوله: (في مغثور والأصل مغفور) الذي يؤخذ من القاموس أنهما بميم مضمومة وغين معجمة فإنه قال في فصل الغين المعجمة في باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شيء ينضحه الثمام إلى أن قال والجمع مغاثير ثم قال والمغافير المغاثير الواحد مغفر كمنبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اهـ ولم يصح مثل ذلك في عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور في كلام الشارح بالعين

المهملة تصحيف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشي. قوله: (بإفانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أي في وقته. قوله: (في الفسكل) كقنفذ وزبرج الفرس الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل وقد فسكل في القاموس في فصل الفاء من باب اللام وفسكله غيره لازم ومتعد اهـ وفيه في فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اهـ.

(7/245)

قوله: (في بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما في القاموس. قوله: (من كثب ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما في المصباح والقاموس فكتابتهما بالفوقية تصحيف وإن لم يتنبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لأنهم قالوا كتب الفقية الأمر إن كان بالفوقية كما في النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وإن كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الأمر. قوله: (فبادرت سربها) أي أسرعت إلى جماعتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة أي مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أي واظب كما في القاموس وقوله دون محيا جيدها لعله حال من نغما أي حال كونه دون القدر الذي به حياة عنقها يعني نفسه وقوله نغما بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما في القاموس. قوله: (والنغبة الجرعة) في القاموس النغبة أي بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اهـ.

(7/246)

{ فصل في الإعلال بالحذف }

قوله: (ثلاثة أنواع) ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب. قوله: (إذا كان الفعل) أي الماضي وقوله مفتوح العين في مفهومه تفصيل لأن مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها انكسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يمق وورث يرث وإن فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطىء يطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وإن استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فإنه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما في المصباح. قوله: (لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أي وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل. قوله: (وتعويض التاء) أي التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء في باب إقامة واستقامة فإنه غالب لا لازم. قوله: (لازم) فحذفها شاذ على الراجح. قوله: (وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للإضافة أي لقيامها مقام التاء. قوله: (وخرجه بعضهم الخ) اعلم أن احتمال ما في البيت لأن يكون مفرداً وأن يكون جمعا إنما هو بقطع النظر عن رسمه وإلا فهو

إن رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أولا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض. قوله: (ان حذف الواو) أي من المضارع. قوله: (يدع ويذر) ببنائهما للمفعول وشذوذهما كما في التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثاني والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شي من تصاريف هذين الفعلين إلا نادراً. قوله: (أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي وإن أوهمه كلامه السابق. قوله: (يجد) أي بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ.

قوله: (لو شئت) خطاب لأمامة ونقع بالنون والقاف والعين المهملة أي روى والصوادي جمع صادية وهي العطشى وغليلا بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادي اهـ عيني وفي القاموس نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضاً الغليل كأمير العطش أو شدته أو حرارة الجوف. قوله: (دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على أنه كان الخ قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصرح وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اهـ نعم الوجه الأول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يمق في كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضي مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت في المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الأصل في المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويلغ ويطأ ويضع ويلع اهـ.j قوله: (للفضة) أي المضروبة. قوله: (للأرض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أي الخالية التي لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس.

قوله: (ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بفوقية مكسورة فراء ساكنة فموحدة من ساواك سنا ولم أجد للدة سواء قلنا إنه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلد ولادا وولادة وإلادة ولدة ومولدا ثم قال واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد. قوله: (رأين) أي النسوة لداتهن أي أترابهن مؤزرات أي مستورات بالأزر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة قال البعض أي ستر أترابي اهـ ولم أجد في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الأمر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أي مثلان والجمع شروخ وهم الأتراب اهـ وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل

المعنى. قوله: (عند من جعلها) أي جهة اسما أي لا مصدرا كما يأتى عن الشلوبين. قوله: (وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين) المناسب للسياق أن المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وإن وضعت في الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل أن المراد أنكر سيبويه مجيء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلاً له.

قوله: (لا يحذف منهما) أي لا تحذف واوهما للإلباس تصريح. قوله: (قالوا وتره) يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصته إياء والكل من باب وعد كذا في المصباح. قوله: (بكسر الواو) راجع للثاني فقط. قوله: (من يخرجه) أي فعلة المصدر أن ينطق به على الأصل الذي هو الإتمام شذوذاً ليوافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمى أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولا آخر. قوله: (إلى أنه مصدر) أي غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده قال الطبلاوي وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لأن اسم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله اهـ. قوله: (لاثباتها فيه) أي شذوذاً وقوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وترة ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها. قوله: (التوجه) أي أو الاتجاه.

قوله: (ولا يمكن أن يقال في جهة انها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسما حذفت واوها شذوذاً كرقة وحشة. قوله: (إذ لا يبقى للحذف وجه) أي لأن الاسم لا يحذف منه وإنما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط لاطراد الحذف والحذف في وجهة شاذ. قوله: (نحو سعة وضعة) بفتح أولهما ويكسر في لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤت سعة من المال كما في المصباح. قوله: (وقد تضم) أي عين المصدر وإن كانت في مضارعه مكسورة. قوله: (وقح قحة) القحة والوقاحة قلة الحياء كما في المصباح. قوله: (يسر يسر) كوعد يعد أي لعب القمار كما في المصباح. قوله: (وفي مضارع يئس) اعلم أن كلا من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع يبس بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمنع اطرادا وكيضرب شذوذاً كما في القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذاً كما في شرح علي باشا على التسهيل فيصح ضبط يئس في عبارة الشارح بالهمزة وبالموحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما وإلا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة. قوله: (وبنيتي متصف) أي صيغتي الذات المتصف أي الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليها سم. قوله: (أخواته) نحو نكرم وتكرم ويكرم. قوله: (كساء مؤرنب) بفتح النون كما في القاموس. قوله:

(هذا) أي استندار قولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول الخ أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا.

قوله: (أو عينا) أي مهملة. قوله:(يهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق. قوله: (استعملا) ألفه للتثنية. قوله: (تاما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالاً فلا إشكال في نصب تاما. قوله: (فإن زاد الخ) محترز ثلاثي وقوله وكذا يتعين الإتمام إن كان الخ محترز مكسور العين وقوله وإن كان الفعل الخ محترز ماض ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه الخ لوضوحه. قوله: (نحو أقررت) فلا يقال أقرت. قوله: (وشذ أحست في أحسست) حذف منه العين أوالألم ونقلت حركة العين إلى الفاء. قوله: (جاز الوجهان الأولان فقط) أي الإتمام وحذف اللام مع نقل حركة اللعين وهي الكسرة إلى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر وفيم سبق عين الماضي. قوله: (من وقر يقر) كوعد يعد. قوله: (فالتخفيف) أي بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتحة إلى الفاء. قوله: (لأنه تخفيف لمفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقار إذا اجتمع ومنه القارة وهي الأكمة لاجتماعها قوله: (وإلى الاطراد) أي اطراد الحذف في ظللت ونحوه فهو مقابل لقوله بل طهب ابن عصفور الخ. قوله: (على ابن عصفور) أي وعلى سيبويه أيضاً. قوله: (في اغن أن يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب وإسقاطها تحريف لأن الكلام في الفعل المسند إلى نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر. قوله: (فك المفتوح) أي الذي هو أخف من فك المكسورة الذي هو أخف من فك المضموم. قوله: (أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل.

{ فصل في الإدغام }

قوله: (اللائق بالتصريف) وهو إدغام المثلين في كلمة والاحتراز به عن الإدغام اللائق بالقراء فإنه أعم. قوله: (وهو) أي الإدغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف. قوله: (لغة الإدخال) يقال أدغمت اللجام في فم الفرس أي أدخلته. قوله: (الإتيان الخ) وسمي هذا إدغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل في المدخول فيه. قوله: (من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الإخفاء لأن الحرف المخفي ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالإتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعاً واحداً ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك. قوله: (افتعال منه) فأصله ادتغام فقلبت التاء دالاً لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال في الدال. قوله: (ويكون الإدغام) أي لا بالقيد السابق. قوله: (وفي المتقاربين) أي باعتبار الأصل وإلا فليس إلا في المتماثلين لأن المتقاربين لا بد من قلب أحدهما مماثلا للآخر.

(7/253)

قوله: (أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب إدغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فإن كان هاء سكت لم يدغم لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت وقد روى عن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن الإدغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان أول المثلين مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطي ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الإدغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو اخشى ياسراً واخشوا واقدا فيدغم فإن لم تكن في الآخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة في هذا لقوة الإدغام فيه وإن كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو أثاثاً ورياً في وقف حمزة ويمتنع إن ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالاً لازما وجب الإدغام كما لو بنيت من الأوب على مثال أبلم فتقول أوّب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واواً وأدغمت في الواو الثانية ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه اهـ تصريح مع زيادة من الدماميني وقد ذكر هذا في الكافية فقال:

(7/254)

أول مثلين ادّغم أن سكنا وليس همزة نأت عن فاالبنا وليس ها سكت ولا مدا ختم أو مبدلاً ابداله لم يلتزم قوله: (نحو شهر رمضان) حذف الفعو وأمر ونحو {الشمس سراجا } (نوح: 16) {عن أمر ربهم } (الأعراف: 77) {ذكر رحمة } (مريم: 2) {البحر رهوا } (الدخان: 24) من خزى يومئذ. قوله: (لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلاً ومقابل جمهورهم أبو عمرو فانه منهم كما في الهمع عن أبي حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبي عمرو وهو رأس في البصريين. قوله: (وتأولوه على اخفاء الحركة) أي فيكون تسميته إدغاماً لقربه ومقتضاه أن أبا عمرو لا يقرأ بالإدغام المحض. وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي وأنه جمع به بين منع النحاة هذا الإدغام وتجويز القراء له ثم رده بأن القراء لاي متنعون من الإدغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند اجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولثبوت القرآن تواتراً وما نقله النحاة آحاد ولو سلم أن مثل ذلك بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر اهـ باختصار وعبارة اتحاف فضلاء البشر في القراآت الأربعة عشر إذا كان ما قبل المدغم ساكناً صحيحاً عسر الإدغام معه لكونه

جمعاً بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين إدغامه إدغاماً صحيحا وطريق أكثر المتأخرين اخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة لا إدغام ولا إظهار وليس المراد به الإخفاء المذكور في باب النون الساكنة والتنوين لأن الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز إلا وقفاً لعروضه لا وصلاً وأجاب المجوزون للإدغام المحض بأنا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين

غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذاً قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف إذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام اهـ باختصار.

قوله: (نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم. قوله: (وسيأتي الكلام عليه) أي في شرح قوله كذاك نحو تتجلى واستتر. قوله: (جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضاً الظلة كالسقيفة غزى. قوله: (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصريح. قوله: (جمع كلة) هي بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية تصريح. قوله: (جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن اهـ تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أي يقرب اهـ. قوله: (نحو لبب) هو موضع القلادة من المصدر وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل زكريا. قوله: (وطلل) هو الشاخص من آثار الديار تصريح.

قوله: (وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر. قوله: (وإن كان موازنا للفعل) الواو للحال. قوله: (وقوّته في الفعل) أي لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالإدغام بخلاف الاسم. قوله: (نحو خششاء) بمعجمات فانه موازن بصدره لفعل بضم ففتح وفي الصحاح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأدغم نبه عليه المصرح. قوله: (ونحو رددان) من الرد فإنه موازن بصدره لفعل بضمتين وقوله مثل سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة. قوله: (ونحو حببة) بحاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما في الدماميني فانه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح. قوله: (ونحو الدججان) بدال مهملة فجيمين فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين. قوله: (قلت رد أورد) بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لأن حركة المدغم لا تنقل لما قبله إلا إذا كان ما قبلها ساكنا كما يأتي وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما في عبارة المرادي. قوله: (بل هو) أي الفك أولى في هذا الأن ابن كيسان فك فيما

هو على الوزن المتفق على أصالته في الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلأن يفك فيما هو على الوزن المختلف في أصالته في الفعل وهو ردد بضم فكسر بالأولى. قوله: (مدغم فيه) أي حرف مدغم في أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم. قوله: (وهو الجاسوس) الضمير يرجع إلى الجاس من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والجاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير.

(7/257)

قوله: (حركة الهمزة) أي من أبي. قوله: (كهيلل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل إذا قال بسم الله وسبحل إذا قال سبحان الله وحوقل إذا قال لا حول ولا قوة إلا با وحيعل إذا قال حي على كذا وحمدل إذا قال الحمد الله وجعفل إذا قال جعلت فداءك وطلبق إذا قال أطال الله بقاءك ودمعز إذا قال أدام الله عزك وحسبل إذا قال حسي الله والباب سماعي وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبر على البسملة. قوله: (وهذا) أي ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار إليه بقوله كهيلل. قوله: (نوعان) بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أي تأخر ورجع فانه ملحق باحرنجم وإلا إلحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصرح. قوله: (ما قصد من الإلحاق) هو موازنة الملحق للمحلق به. قوله: (في ألل) بوزن فرح. قوله: (دبب) بدال مهملة فموحدتين قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح.

(7/258)

قوله: (إذا نبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبارة الفارضي في جبهته. قوله: (وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلاً عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذي ذكره الشارح وإنما فيه ما نصه صكه ضربه وبابه رد من قوله تعالى {فصكت وجهها } (الذاريات: 29) اهـ والذي في القاموس رجل أصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يا رجل كمللت صككا اهـ وهو يفيد أن بابه فرح. قوله: (عرقوباه) العرقوب من الإنسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها قال الأصمعي كل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه ومن القطا ساقها كذا في الصحاح وغيره. قوله: (وضببت) بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما في القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما في القاموس. قوله: (وقططط) بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالإدغام أيضاً كذا في القاموس. قوله: (ولححت العين) بلام فحاءين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح. قوله: (ولخخت) بلام فخاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس إلا مدغماً. قوله: (ومششت) بميم فشينين معجمتين بوزن فرح كما في الصحاح

والقاموس. قوله: (إذا شخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لأن المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذي بمعنى ارتفع والذي بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع كذا في القاموس.

(7/259)

قوله: (في وظيفها) الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل وقوله حجم أي شيء ذو حجم وقوله دون صلابة العظم أي ليس لهذا الشيء الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح.d قوله: (وعززت) بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذي في القاموس العزوز الناقة الضيقة إلا حليل والجمع عزز وقد عزت كمدت عزوزا وعزازا بالكسر وعززت ككرمت وأعزت وتعززت اهـ. قوله: (كشذوذ ترك الإعلال في نحو القود الخ) فيه نظر وإن سكتوا عليه لأن تصحيح العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما مر في قول الناظم وصح عين فعل وفعلا الخ.
قوله: (رجل ضفف الحال) بضاد معجمة ففاءين بوزن كتف من الضفف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة والذي في القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالإدغام فليس ضفف في عبارة الشارح كلبب حتى يتجه توقف البعض في شذوذ فك ضفف في قولهم رجل ضفف الحال بانه كلبب نعم يتجه التوقف في طعام ق بقاف فضادين معجمتين لأنه كليب على ما في القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام ق محركة ثم قال وقض المكان يقض بالفتح فهو قض وق ككتف صار فيه الق كأقض واستقض اهـ وقوله صار فيه الق بفتحتين أي الحصا الصغار كما في القاموس والصحاح. قوله: (ومحبب) بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم المفعول. قوله: (لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره وكما سيعبر به في قوله وحركة ثانيهما لازمة لأن اللازم تحريكه من نحو حيي الياء الثانية فقط لأنه فعل ماض مبني على الفتح الظاهر أما الأولى فيجوز تحريكها على الفك واسكانها على الإدغام. قوله: (كالعارضة) أي بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف.

(7/260)

قوله: (والعارض لا يعتد به غالبا) أي فكذا ما هو كالعارض. قوله: (ومن ثم) أي من أجل عدم الاعتداد بالعارض. قوله: (في نحو لن يحيي) مضارع أحيا ورأيت محييا اسم فاعل أحيا لأن حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب وهو لن ورأيت. قوله: (سبيكة) أي قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اهـ عيني بزيادة وقوله فتعي ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لأن الكلام في المثلين العارض تحريك ثانيهما وتعي بفتح التاء مضارع عيي عار عنهما لأنه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى عند إرادة إدغامها في الياء الثانية وأعيا يستعمل لازماً ومتعدياً ومن

الأول ما هنا والشاهد في فتعي حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة في البيت لأجل الرويّ مع أنها في غيره أيضاً عارضة لأجل الناصب.

قوله: (لأن تتجلى الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن.

(7/261)

قوله: (واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما في الماضي والأمر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهي من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه وناهيك بمن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعا فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا قال يس ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور. قوله: (فيقال اتبع) أي بتشديد الفوقية والموحدة. قوله: (ونحوه) كاقتتل واكتتب. قوله: (وهو قياسه) فيه عندي نظر وإن سكتوا عليه لأنه يقتضي أن الإدغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الإدغام فيه ولو قال وهو الأحسن لكان مستقيما. قوله: (لبناء ما قبل المثلين على السكون) أي فيحوج الإدغام إلى تكلف نقل حركة أول المثلين إلى الساكن. قوله: (بفتح أوله) أي وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لأنه قدر مشترك بين المضارعين. قوله: (ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه. قوله: (بكسر فائه) وهي السين.

(7/262)

قوله: (على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة إذ لا كسر في التاء المدغمة. قوله: (مبينة على ذلك) أي فإن فتحت سين الماضي فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهي مكسورة في المضارع واسم الفاعل ومفتوحة في اسم المفعول وإن كسرت سين الماضي وتاؤه كسرتا في الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح. قوله: (من الضابط المتقدم) أي ضابط وجوب الإدغام المتقدم في قوله أول مثلين الخ. قوله: (قد يقتصر الخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبي وفي قول الشارح وهذا الحذف كثير جداً رمز إلى الأول. قوله: (نارا تلظى) فأصله تتلظى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضياً لقيل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازي إذا كان ضميرا متصلا. قوله: (لأن الاستثقال بها حصل) ولدلالة الأولى على المضارعة والحذف مخل بها.

(7/263)

قوله: (خلافا لهشام) أي الضرير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها مخل بهذا المعنى. قوله: (بما تصدر فيه نونان) أي متحركان. قوله: (ونزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة. قوله: (دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون إذ لا وجه لضم الثانية ابن غازي. قوله: (من نوني نزل) الأوضح والأنسب بقوله قبل من تاءي تتنزل أن يقول من نوني ننزل. قوله: (ومنه) أي حذفت إحدى النونين. قوله: (على الأظهر) مقابله قولان الأول أن نجي فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفعل ضمير المصدر قال في المغني وفيه ضعف من جهات إسكان آخر الماضي وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة في ذكره وإنابة غير المفعول به مع وجوده اهـ الثاني أن أصله ننجي بسكون النون الثانية فأدغمت في الجيم كإجاصة وإجانة أصلهما انجاصة وانجانة فأدغمت النون في الجيم وهذا أضعف مما قبله لأن إدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف كما في التصريح. قوله: (أصله ننجي) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم. قوله: (وفك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بمضمر الرفع أي البارز المتحرك. قوله: (بل لا يجوز) أي عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال في التسهيل الخ وقوله قال سيبويه الخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون إسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف. قوله: (لغية) أي لقوم لا يلتزمون إسكان ما قبل الضمير وحكي ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا في شرح التسهيل لعلي باشا والمحكي عنه هذا يلتزمون الإسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن. قوله: (قبل دخول النون والتاء) أي ونا.

قوله: (وأبقوا اللفظ على حاله) أي بعد دخولهما. قوله: (والمراد به الوقف) أي البناء لا ما قابل الوصل. قوله: (الإدغام لغة تميم) عبارة الهمع والإدغام لغة غير الحجازيين من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض. قوله: (الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون ثاني المثلين أنه مما صدق عليه هذا النفي وكان الأنسب كما قال البعض ذكره في شرح قوله ولا كاخصص أبي المشار به إلى اشتراط عدم عروض حركة ثاني المثلين. قوله: (أدغم الحجازيون وغيرهم) أي أبقوا الإدغام. قوله: (مبنى على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحا فتأمل. قوله: (التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أي على قول بدليل ما سيأتي. قوله: (قبل ها الغائبة) بقراءة ها بالقصر على ارادة اللفظ المركب من الهاء والألف لأن المجموع هو ضمير الغائبة وإضافته إلى الغائبة من إضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فانه بالمد. قوله: (ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو إنما يأتي على لغة الحجازيين الذي يضمون هاء الغائب وإن وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لأن غيرهم يكسرها بعد هاتين كما تقدم في باب الضمير. قوله:

(وغلط في تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. قوله: (فالصحيح أنه لغية) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الأخفش الخ. قوله: (فغض الطرف إنك من نمير) قاله جرير وتمامه.

(7/265)

فلا كعبا بلغت ولا كلابا ونمير بضم النون من قيس عيلان اهـ عيني. قوله: (قال في التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لأن شأن ما ينكره كثير الإطلاع مع وجوده أن يكون قليلا. قوله: (مما ذكر) أي واوا الجمع وياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وهاء الغائب. قوله: (مطلقاً) أي مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب. قوله: (وفك أفعل) بكسر العين تصريح.
قوله: (إجازة إدغامه) فيقول أحب بزيد. قوله: (في هلم باجماع) لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح. قوله: (من فعل الأمر) أي ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناؤه من فعل الأمر. قوله: (ذكرها هنا) أي على وجه استثنائها من فعل الأمر. قوله: (التزموا أيضاً) أي كما التزموا الإدغام. قوله: (فتح هلم) تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يجيزوا في آخرها ما أجازوا في آخر نحو رد من الضم للاتباع والكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. قوله: (هاء الغائب) مثلها بالأولى ها الغائبة. قوله: (لم يضم) أي تبعا لضم الهاء. قوله: (بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاه الجرمي عن بعض تميم من الكسر. قوله: (أن لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف. قوله: (وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الألف لمجيئه على الأصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه.

(7/266)

قوله: (وإذا اتصل بها نون الإناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال. قوله: (وقاية لفتح الميم) لأن نون النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم. قوله: (بكسر الميم) أي لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أي محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها. قوله: (وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أي مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث كما تقدم عن الفراء أولا الأقرب الأول فراجعه. قوله: (اجمع نسفك الينا) هذا إنما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضرا جمع كذا الينا. قوله: (تخفيفا) أي ونظرا إلى أن أصل لام لم قبل الإدغام السكون كما في التصريح أي فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الأصل.

(7/267)

قوله: (فحذفت الهمزة) أي همزة الميم الذي هو أصل لم قبل الإدغام. قوله: (ثم نقلت حركة الميم الأولى) أي وأدغمت في الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين. قوله: (بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أي ثم حذفها. قوله: (قال في البسيط الخ) بهذا يرد ادعاء بعضهم الإجماع على تركيبها وإن كان تركيبها هو الأصح. قوله: (ما لم تكن مواصلتها الخ) أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة إلى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون في كلمة لأن إدغام إحدى النونين في الأخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو {فمنّ الله علينا } (الطور: 27) وإضافة مواصلتها من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله. قوله: (ويستوي) أي في القلب ومثله الإظهار والإخفاء كونها أي النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لأن الاستواء إنما يكون بين متعدد. قوله: (أن الباء بعدت من النون) أي في الصفة لأن النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أي النون وكذا الضمير في بعدت وإدغامها.

قوله: (ولما قربت) أي النون من الباء وقوله بمشابهة الخ أي بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف أغن ويصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب. قوله: (لأنها أختها) أي لأن النون أخت الميم في الغنة. قوله: (قد ثوى) بالمثلثة أي أقام وقوله زيد في ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قد ويحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقول زيد في ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أي حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما. قوله: (لأن حروف الحلق الخ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا. قوله: (وحروف لم يرو) من الرواية أو الرى أو الإرواء لا الرؤية وإلا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لأنها واو جماعة وكتابته بها مخل وحروف لم يرو هي حروف الإدغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون لأنه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولأن وجوب إدغام النون الساكنة في النون في غاية الوضوح. قوله: (كمال ما وعد به) لو قال اكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف في الخطبة.
قوله: (وما يجمعه عنيت) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الألفاظ على ما هو الأقرب والأليق بقوله نظماً الخ وقوله أحصى الخ وتذكير ضمير ما باعتبار لفظها أو لأن المراد مجموع الألفاظ لأنه المناسب لقوله بجمعه. قوله: (قد كمل) بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضاً هو أن ما يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما

في قوله:
فسقي ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهم

(7/269)

والتتميم أن يؤتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أي مع حبه. قوله: (على جل المهمات) فيه إشارة إلى أن قوله في الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الأول الأحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الإفراد كما أن الأفصح في غيره المطابقة إلا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أي اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون في محل نصب صفة لنظماً وعليه اقتصر الشارح فيما يأتي لأنه أقرب أو حالاً أخرى أو في محل رفع خبراً آخر لما وكذا جملة أحصي فافهم. قوله: (ويلزم بناؤه للمفعول) أي وإن كان بمعنى المبنى للفاعل كما تفيده عبارته وإنما يلزم ذلك إذا كان بمعنى اهتم اما عنا عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشيء قهراً أو صلحاً وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا في المصباح.

(7/270)

قوله: (وبناؤه للفاعل) أي مجعولا كرمى يرمي عناية كما في المصباح وقوله لغية أي قللة. قوله: (وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل إنما يصاغ من المبني للفاعل فعلى اللغة المشهورة إنما يقال أنا معنى بكذا. قوله: (حال) أي فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فباق على مصدريته وقوله من الهاء في بجمعه فيه عندي نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغي جعله حالاً من الضمير في كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظماً من قوله وما بجمعه عنيت لأن الذي عنى بجمعه ألفية في النحو والألفية إنما تكون نظماً وكذا يقال في احتمال التمييز. قوله: (أو تمييز الخ) رجح هذا بأن مجيء المصدر حالاً مع كثرته سماعي وقد ترجح الحالية بأنها أوفق بوصف نظماً بالجملتين بعده لأن الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدري فتدبر.

قوله: (من الكافية) أي من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية

متعلقة بأحصى وإلى هذا الثاني أشار الشارح بعد وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعني الألفية. قوله: (أي جمع هذا النظم الخ) أشار به إلى أن أحصى فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى أفعل تفضيل خبراً مقدماً والخلاصة مبتدأ مؤخرا لأن بناء أفعل التفضل من الرباعي شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس له إذا الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد ومما يؤيد كون أحصى فعلا إسناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله كما اقتضى وإلا لقال كما اقتضت ثم إن كانت أل في الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان في الكلام مبالغة لأن المقام مقام مدح وإلا فقد فات الألفية كثير من زبد الكافية كما علم.

قوله: (كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي إحصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل. فان قلت مقتضى جعله إحصاء الألفية خلاصة الكافية مشبهاً واقتضائها الغني مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الإحصاء فما وجه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغنائها الطالبين إحصاؤها خلاصة الكافية وإلا لم تغنهم لاحتياجهم حينئذ إلى ما في الكافية ولا يلزم من الإحصاء الإغناء لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى لمجرد التشريك بين شيئين في أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما في كل من زيد وعمرو كصاحبه.
قوله: (أي أخذ غنى) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالأخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغني كما يفيده قوله وهو أي الغني كناية أي لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فإن فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التغنى وبالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أي فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغني وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغني والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وإنما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لأنها لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها الكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية. قوله: (ويمنه) أي بركته وقوله في البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أولاً على مقابلة نعمة الإتمام أن يقال في الختام كالبدء إلا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك في الابتداء.

قوله: (وجمعني وإياه في دار السلام) اعترض الشارح سابقاً على تخصيص الناظم في الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطى بأن الأولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك. قوله: (فأحمد ا) أي فبسبب كمال هذا

النظم على الوجه المذكور الخ. قوله: (مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في نظيره في الخطبة. قوله: (خير نبي) بدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخبر نبي تعريفاً وتنكيراً. قوله: (وآله) الأولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدم بسطه. قوله: (الغر) جمع أغر وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل ففي الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحاً إلى ما وصف به نبينا صلى الله عليه وسلم أمته بقوله «أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء».
قوله: (المنتخبين) أي المختارين. قوله: (الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما في المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم إفراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام مقام مقدح قال ابن غازي ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكي الفراء قوم خيرة بررة اهـ. قوله: (أولاً وآخراً) ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولاً وآخراً وا أعلم.

تم بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته، وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته ومخبآته، وأوضحت من مكنونات أسراره ما خفي على الواقفين، وأبرزت من عرائس أبكاره ما احتجب عن الناظرين، فهي جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون، حقيقة بأن يهتدي بأنوار شموس تدقيقاتها الحائرون، ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كلّ عيب، لأن الإنسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب، غير أن كثير الحسنات يمحو قليل السيآت، فالحمد على ما أولاه والصلاة والسلام نبيه الختام.

قال مؤلفها خاتمة المحققين وتتمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة 1193 ثلاثة وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير إلى عفو مولاه (محمد بن علي الصبان) عاملهما مولاهما بمزيد الإحسان الآمين.